

٢٢٦٤٢

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

# القرائات الختلفة الملائفة للقواعك النكوية والمصرفية

( جمعاً ودراسةً وتوجيهاً )

بخت مقدم لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراة

إعداد

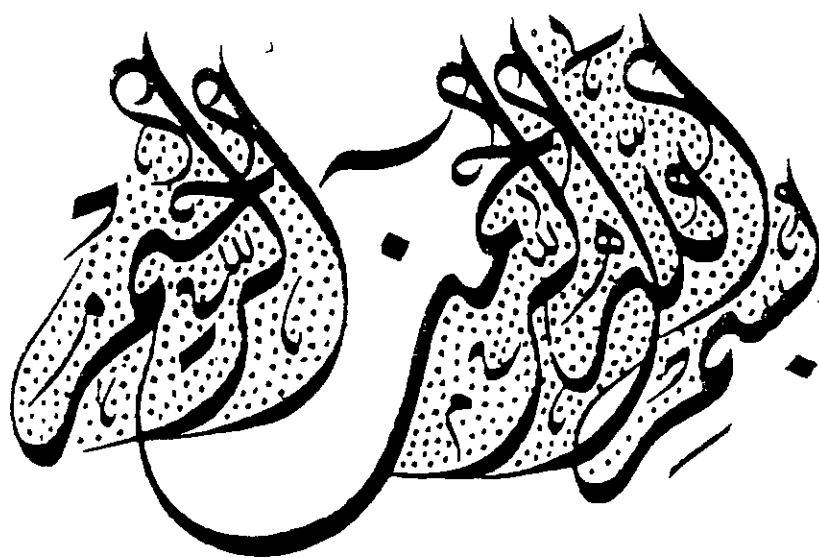
الطالب / الأمين بن يوسف آل الشيخ مبارك

إشراف

الأستاذ الدكتور / ف. عبدالرحيم

العام الجامعي

١٤١٧-١٤١٨هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ :

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من علّم وعلّم ، وعلى آله وصحبه وسلم .  
أما بعد :

فلما أن فرغت من رسالة الماجستير ، وبدأت أبحث عن موضوع للدكتوراه كان همّي منصباً على بحث يخدم الدراسات القرآنية ، فبدأت أطالع وأقرأ بعض الكتب في ذلك وبالأخص في الكتب التي اعتنت بأثر القرآن الكريم وقراءاته في الدراسات النحوية، فوجدت آفاقاً جديدة للبحث ، فقرأت كتاب المحتسب لابن جني وعلّقت عليه بعض التعليقات التي كانت فكرة للبحث ، وبدأت بعد ذلك في التفكير لصياغة إطار الموضوع، وعنوانه ، وخِطّته ، وكنت في هذه الفترة بين الإقدام والإحجام ؛ لأن معالم البحث وأطرافه غامضة في البداية ، وهناك أسئلة حيرى لا تجد إجابةً وافيةً ، وبعد الاستخارة عرضت الموضوع على مشرفي الأستاذ الدكتور / ف. عبدالرحيم فأبدى موافقته وارتياحه، فتقدمت به إلى القسم فتمت الموافقة بحمد الله على هذا العنوان [ القراءات الشاذة المخالفة لقواعد النحوية والصرفية - جمعاً ودراسة وتوجيهاً ] .

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يدور حول الدراسات القرآنية النحوية التي لا تزال بحاجة إلى جمع وتعميد وتأصيل ، وإذا تأملنا طرق العلماء قديماً في رصد الظواهر اللغوية وإصدار الأحكام ووضع القواعد ، إذا تأملناها نجدها تعتمد على الاستقراء والتتبع لما نقل عن العرب . والمتقول عن العرب متنوع ، فمن قراءة قرآنية ، ومن حديث ، ومن مثل أو شعر . وقد حظيت بعض هذه المصادر بعناية فائقة كالشعر ، وكلام العرب المنتور ، فقلّ أن تجد مسألة تخلو من التدليل عليها والاستشهاد لها بهذا النوع ، ولم يغفل العلماء أيضاً عن الاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته المتواترة ، بل هو المصدر في

الاستشهاد عندهم إن وجد . غير أن هناك مصدراً مهماً لم يحظ بالاهتمام الكامل ، إلا وهو القراءات الشاذة ، ومع أن السيوطي رحمه الله ينقل الإجماع على صحة الاحتجاج بها ، إلا أن المتأمل في كتب الأقدمين قبل القرن الخامس يجدها شحيحة في هذا الجانب مقارنة بالشعر ، أو بكلام العرب . وهذا يعد قصوراً ، كما أنه قد أحدث خللاً في مسألة الاستقراء عن العرب ، فلما حصل هذا القصور في هذا الجانب رأينا كثرة التخطئة للقراء ولا سيما قراء الشواذ ، حتى إنك لتلمس من قراءة كلام بعض العلماء عدم الاعتداد بهذه القراءات ، والتقليل من أهميتها .

وقد رأى هذا وأدركه ابن جني العالم الفذ ، فشمر عن ساعد الجهد ، وكشف النقاب عن أهمية القراءات الشاذة ، ونشرها وبين وجهها وصحتها عريضة ، وقد أطال النفس رحمه الله في هذا ، وأصبح كتابه « المحتسب » بحق مرجعاً فريداً في بابه ، وعلل سبب تأليفه هذا الكتاب في صدر كتابه . ثم تبعه جمع من العلماء في الإكثار من الاستشهاد بالقراءة الشاذة كالعكبري الذي خصص لإعرابها كتاباً مستقلاً أسماه : إعراب القراءات الشواذ ، وكابن مالك في جملة من كتبه ، وأشهرها : التسهيل ، وشرحه له ، وكأبي حيان ، وابن هشام ، وغيرهم . وإذا وازنت في الاستدلال بالقراءة الشاذة في كتب الأقدمين كالكتاب ، والمقتضب ، والأصول ، والإيضاح ، واللمع ، وكتب المتأخرين كالعكبري ، وابن مالك ، وابن هشام ، لوجدت يوماً شاسعاً ، فلو أخذنا كتاب سيبويه مثلاً لوجدنا كثرة الاستشهاد بالشعر ، سواء أنسب لقائل أم لم ينسب ، وكذلك كثرة الاستشهاد بكلام العرب المنشور ، أما القراءات بشكل عام فهي قليلة ، وأقل منها القراءات الشاذة . وسار على نهج سيبويه من جاء بعده كالمرید ، وأبي بكر بن السراج ، وأبي عليّ الفارسي وغيرهم .

هذا القصور في استقراء هذا النوع من القراءة جعل من المناسب موضوعاً للبحث دراسة هذا النوع . وقد تركت دراسة القراءات المتواترة لكثرة الدراسات فيها قديماً وحديثاً ، وإن كانت أهم وأولى . وقد رأيت أهمية دراسة القراءات الشاذة المخالفة

للقواعد المقررة نحويًا وصرفيًا ؛ وذلك لأن الموافق هو الكثير الغالب ، والجدوى من دراسة هذا النوع ضئيلة ، ولأن دراسة المخالف من جهة أخرى تعطيك أساليب واستعمالات تعرف على خطئها ، فبالدراسة والبحث يتبين مدى صحة هذه الأحكام . وقد رأيت عدة كتب لها اعتناء بإيراد هذه القراءات ، فجعلتها عمادي في البحث ومرجعي ، وأهم هذه الكتب :

معاني القرآن للفراء ، وإعراب النحاس ، وشواذ ابن خالويه ، والمحتسب لابن جني ، والبحر المحيط لأبي حيان ، والدر المصون للسمين ، وغيرها كشرح التسهيل لابن مالك ، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني . هذه الكتب المطبوعة .

أما المخطوطات فرأيت أهمها إعراب القراءات الشواذ للعكبري ، فاستقرأته كله ووضعت فهرساً لسوره ، وكذلك الكامل في القراءات الخمسين للهندي ، وشواذ الكرمانلي ، وآخرها رسالة محققة مختصة بالقراءات الشاذة عنوانها : التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن للصفراوي . وأفدت من معجم القراءات القرآنية كثيراً .

وكان أول كتاب بدأت بجمع مواد البحث منه البحر المحيط ، حيث يمتاز بالسعة والتوجيه المستفيض ، فاستخلصت منه خلال قراءتي ما يمس بحثي ، ويتعلق به ، ثم المراجع الأخرى تبعاً . وبعد أن أخرجت موادَّ بحثي قيدها في بطاقات ، ثم وضعت عناوين هذه البطاقات حسب موضوعات النحو والصرف ، وبعد الجمع رأيت أن أقدم مقدمة للقراءة فيها تقرير رأي النحاة في المسألة والقاعدة ، ثم أذكر القراءة وبيان وجه شذوذها ، ونظيرها من كلام العرب ، والتوجيه ، والمناقشة ، وقد أورد القراءات كلها سرداً ، ثم أورد التوجيهات كلها حسب الترتيب ، وقد أذكر القراءة وتوجيهها عقبها مباشرة ، ثم القراءة وتوجيهها . وقد يختلف هذا المنهج تبعاً لطبيعة المسألة المدروسة .

وقد رسمت لهذا البحث خطة عامة رأيت مناسبتها طبيعة البحث ، وكانت الخطة على النحو التالي :

المقدمة : وفيها اختيار البحث وأهميته .

الباب الأول : وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : ضابط القراءة المتواترة .
- الفصل الثاني : القراءة الشاذة .
- الفصل الثالث : موقف النحاة من القراءات القرآنية .

الباب الثاني : قسم النحو ، وفيه عدة فصول :

- الفصل الأول : بناء الفعل الماضي .
- الفصل الثاني : بناء فعل الأمر .
- الفصل الثالث : إعراب جمع المذكر السالم والملحق به .
- الفصل الرابع : إعراب المنقوص .
- الفصل الخامس : الأفعال الخمسة .
- الفصل السادس : الضمير .
- الفصل السابع : نون الوقاية .
- الفصل الثامن : المبتدأ والخبر .
- الفصل التاسع : « كان » وأخواتها .
- الفصل العاشر : « ما » و « لا » و « لات » المشبهات بـ « ليس »
- الفصل الحادي عشر : « ظن » وأخواتها .
- الفصل الثاني عشر : الفاعل .
- الفصل الثالث عشر : الظرف .
- الفصل الرابع عشر : المستثنى .
- الفصل الخامس عشر : الحال .
- الفصل السادس عشر : الإضافة .
- الفصل السابع عشر : المنادى .
- الفصل الثامن عشر : نونا التوكيد .

- الفصل التاسع عشر : ما لا ينصرف .
- الفصل العشرون : إعراب الفعل .
- الفصل الحادي والعشرون : العدد .
- الباب الثالث : قسم الصرف ، وفيه عدة فصول :
- الفصل الأول : المقصور والمدود .
- الفصل الثاني : النسب .
- الفصل الثالث : الفعل المبني للمجهول .
- الفصل الرابع : التقاء الساكنين .
- الفصل الخامس : الإعلال والإبدال .
- الخاتمة : وفيها نتائج هذا البحث .
- ملحق : وفيه التعريف بالأعلام الواردة في الرسالة .
- الفهارس :

- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث والآثار .
- فهرس أقوال العرب والأمثال .
- فهرس الآيات الشعرية .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الموضوعات .

هذه خطة البحث التي سرت عليها ، والله أسأل الغفران والستر عن الخلل والنقصان ، ولا يسعني في هذه المقدمة إلا أن أقدم الشكر الجزيل لمن كان سبباً في قبولي في هذه الجامعة ، كما أقدم الشكر الجزيل للقائمين على أمر هذه الجامعة بإخلاص ، الذين يهتمهم رضى الرحمن ومغفرة الديان ، والله أسأل لهم السداد والتوفيق .

كما أتقدم بالشكر والعرفان والامتنان لشيخني ومشرقي الأستاذ الدكتور / ف. عبدالرحيم ، الذي اكتسبت منه علماً وحلماً وتواضعاً ، وكان يحثني جزاه الله خير الجزاء على المسارعة بإيفاء هذه الرسالة ، ولم يأل جهداً في قراءة كل ما أكتبه وأقدمه بين يديه في أسرع وقت . أسأل الله أن يعلي قدره في الدارين ، وأن يزيده من فضله الواسع ، وأن يجعله من السعداء الفائزين بجنة رب العالمين .

كما أتقدم بشكر الأستاذين الفاضلين الدكتور / فوزي الهابط ، والدكتور / عبدالهادي السلمون على قراءة هذه الرسالة وإبداء الملاحظات النافعة إن شاء الله . كما أقدم الشكر لكل من مد يد العون لمساعدتي ، فقد علم الله صنيعهم وإن لم أذكرهم هنا ، وأسأل الله أن يجزل لهم المثوبة ، وأن يعظم لهم العطاء .

وآخر دعوانا

أن الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وإمام المرسلين  
وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين



# الباب الأول

وقبله ثلثه فصول :

الفصل الأول : ضابط القراءة المنوالية .

الفصل الثاني : القراءة الشاذة .

الفصل الثالث : موقف النكاة من القراءات

القرآنية .

# الفصل الأول

## مبادئ القراءة المنهجية

## ﴿ ضابط القراءة المتواترة ﴾

ذكر العلماء قديماً ضوابط للقراءة المتواترة . ومن أحسن من أجاد ، وأفاد في هذا خاتمة المحققين في القراءة ابن الجزري ، فقال ما نصّه : « كل قراءة وافقت العريية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة ، أو شاذة ، أو باطلة . سواء كانت عن السبعة ، أم عن هو أكبر منهم . هذا هو الصحيح عن أئمة التحقيق من السلف والخلف . صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، ونصّ عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكّي بن أبي طالب ، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي ، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة . وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافة »<sup>(١)</sup> .

وهذه الأركان ذكرت قديماً عند العلماء تلويحاً وتصريحاً . وممن أشار إليها الفراء - رحمه الله - قال عند حديثه عن قراءة ﴿ وَمَالِي لَأَعْبُدُ ﴾<sup>(٢)</sup> « فكذلك يجوز ﴿ فَمَا آتَانِي اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ولست أشتهي ذلك ، ولا آخذ به . اتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إليّ من خلافة »<sup>(٤)</sup> .

(١) النشر (٩/١) .

(٢) يس : (٢٢) .

(٣) النمل : (٣٦) .

(٤) معاني القرآن (٢٩٣/٢) .

وأشار إليها أيضاً الزجاج فقال : « والقراءة على ﴿ رُهْنٌ ﴾<sup>(١)</sup> أعجب إليّ لأنها موافقة للمصحف . وما وافق المصحف وصح معناه وقرأت به القراء فهو المختار »<sup>(٢)</sup> .  
 وممن صرح بهذه الشروط مكّي بن أبي طالب فقال : « قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال . وهي أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون وجهه في العريية التي نزل بها القرآن شائعاً ، ويكون موافقاً لخط المصحف . فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به ، وقطع على مغيبه ، وصحّته وصدقه ؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكُفّر من حجده »<sup>(٣)</sup> .  
 هذه جملة ما ذكره من شروط للقراءة المتواترة<sup>(٤)</sup> . ومتأمل الكلام السابق يجد تنصيهاً على ثلاثة شروط :

الشرط الأول : موافقة العريية ولو بوجه . ولو تأمل هذا الناظر لوجد أنه شرط تكميلي ، وليس شرطاً أساسياً ؛ لأنه لا يُعرف ولا يُحفظ قراءة اتفق فيها الشرطان الأخيران موافقة المصحف ، وصحة السند ، وتواتره ، وتخلّف الشرط الأول ؛ لأن ما حصلّ هذين الشرطين سُمّي قرآناً . وما سُمّي قرآناً لم يجوز أن يقال : إنه مخالف للعريية لأن علماء العريية إنما بنوا قواعدهم على كتاب الله ، وكلام رسوله - ﷺ - وكلام العرب . بل إن كتاب الله أقوى حجة ، وأعلى وأسمى . فهو بالغ في الفصاحة المدى . وكون فردٍ من أفراد العلماء أو مجموعة منهم ردّوا قراءة معينة لظنّهم مخالفتها العريية لا

(١) الآية ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ البقرة : (٢٨٣) .

(٢) معاني الزجاج (١/٣٦٧) .

(٣) الإبانة (ص٣٩) .

(٤) جمال القراء (٢/٢٣٤-٢٤٤) ، والبرهان (٢/١٢٥-١٢٧) ، والإتقان (١/١٠٠-١٠٢) ، رسالة في حكم

القراءة بالقراءات الشاذة (ص٣-٩) ، ومناهل العرفان (١/٤١٨-٤٥٥) ، والقراءات دراسات فيها

وتحقيقات (ص٧٢-١٠٠) . وقد تكلم عن نقل الرواة للقراءات .

يوجب حكماً عاماً بمخالفتها . ولعل هذا السبب هو الذي جعل كثيراً من العلماء قديماً ،  
وحديثاً يؤلفون في توجيه القراءات دفعا لهذه الشبهة .

ويؤيد ما ذكرته من أن هذا الشرط تكميلي ما ذكره مكّي بن أبي طالب عند ذكر  
أقسام ما روي في القرآن . قال : « إنّ جميع ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام : قسمٌ  
يُقرأ به اليوم ، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال »<sup>(١)</sup> وهي التي ذكرها ابن الجزري آنفاً  
ثم ذكر القسم الثاني وهو : « ما صحّ نقله عن الآحاد وصحّ وجهه في العريية وخالف  
لفظه خطّ المصحف ، فهذا يقبل ولا يُقرأ به لعلتين ... »<sup>(٢)</sup> ، ثم ذكر القسم الثالث  
بقوله : « ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العريية ، فهذا لا يقبل وإن وافق  
خط المصحف »<sup>(٣)</sup> . ثمّ مثل لما نقله ثقة ولا وجه له في العريية فقال : « ولا يصدر مثل  
هذا إلا على سبيل السهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون  
وهو قليل جداً ، بل لا يكاد يوجد . وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع  
﴿ معاش ﴾<sup>(٤)</sup> بالهمز ... »<sup>(٥)</sup> .

ثم ذكر بعض الأمثلة التي لم تتواتر وهي في عداد الشاذ من جهة سنده لذا أغفلها  
ابن الجزري في النشر .

نخلص من هذا إلى أن قولهم وافق العريية ولو بوجه وعدّه في الشروط تحصيل  
حاصل لأنه لا يمكن عقلاً أن تنقل قراءة متواترة ينقلها عشرات عن مثلهم حتى تصل إلى  
رسول الله ﷺ فتكون على غير وجه العريية . ولو افترض أنّ واحداً من الرواة ليس

(١) الإبانة (ص ٣٩) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) الأعراف (١٠) . والقراءة في : البحر (٤/٢٧١) ، وغيث النفع (ص ٢٢١) .

(٥) الإبانة (ص ٣٩) ، وينظر : ص ٢٩٠ من هذا البحث ففيه رد على النحاة في تضعيفهم لقراءة « معاش »  
بالهمز .

بعربي أو يمكن أن يغلط ، فماذا يقال في البقية ، وكيف يحصل تواطؤهم على الغلط ، ثم ماذا يقال في الصحابة الذين نقلوا هذا عن رسول الله ﷺ ؟ والقرآن أنزل بلسان عربي مبين قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فمنه يستقى وإليه يحتكم لا عليه يحكم . قال محمد عبدالعظيم الزرقاني تعليقا على قول أبي شامة الذي قال في ضمن ما قال : « فما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم الجمع بين الساكنين في تاءات البزري وإدغام أبي عمرو وقراءة حمزة ﴿ فما استطاعوا ﴾<sup>(٢)</sup> وتسكين من أسكن ﴿ بارئكم ﴾<sup>(٣)</sup> .... » إلى أن قال : « فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه ... » ثم قال : « وإن صح النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت ... »<sup>(٤)</sup> .

قال الزرقاني تعليقا على هذا : « أما قوله فما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة ... الخ ، فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكرًا عند أهل اللغة وعلماء العربية والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفاً وخلفاً يوجهونها ويستدلون بها وأنى يسعهم إنكار قراءة تواترت ، أو استفاضت عن رسول الله ﷺ إلا نوبس لا اعتبار بهم ولا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار جمدوا على ما علموا من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب وأفصحها وفصيحتها ، حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزل الله يوافق قياساً ظاهراً عنده لم يقرأ بذلك أحد ، لقطع له بالصحة ، كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياساً ، لأنكرها ولقطع بشذوذها ... الخ »<sup>(٥)</sup> .

(١) يوسف : (٢) .

(٢) الكهف : (٩٧) .

(٣) البقرة : (٥٤) .

(٤) المرشد الوجيز لأبي شامة ( ) .

(٥) مناهل العرفان (٤٤٨/١) .

- أقول - والله الموفق - كلام العلماء قديماً وحديثاً شاهد على عدم الاعتداد بهذا الشرط وتحكيمه ، فالمقدم عنهم ما سمعوه ، سواء ألفتهم أسماعهم عربية أم لم تألفه . قال شبلي : قرأت على ابن محيصن وابن كثير فقال ﴿ ربُّ احكم ﴾ الأنبياء : (١١٤) . نقلت : إن أهل العربية لا يعرفون ذلك . فقالا : ما لنا وللعربية ، قلنا

**والشرط الثاني :** يشرحه ابن الجزري فيقول : « ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعض دون بعض كقراءة ابن عامر : ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ كُودًا ﴾<sup>(١)</sup> في البقرة بغير واو ﴿ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكَاتِبِ الْمُنِيرِ ﴾<sup>(٢)</sup> بزيادة الباء في الاسمين ونحو ذلك ، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي »<sup>(٣)</sup> .

ويكمل ابن الجزري حديثه عن الشرط الثاني فيقول : « وقولنا بعد ذلك ولو احتمالاً ، نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً ؛ إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة ، وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً ، فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً ... إلى آخر كلامه »<sup>(٤)</sup> .

**والشرط الثالث :** صحة السند ، وفسره ابن الجزري بقوله : « فإننا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي ، وتكون مع ذلك مشهورة عند

---

ما سمعنا أمتنا - يعني إنيهما معتمدان على الأثر . (الكامل في القرآن . (ص ٢١) ) . وهذا النص دليل على أنهم كانوا يحتكمون إلى القرآن ويحكمونه ولم يكونوا يحكمون عليه ، ومع إمامة ابن محيصة في علم العربية فهو إمام في هذا ، قال عنه مجاهد : بين وبر - يعني أنه عالم في الأثر والعربية . وقال عنه درياس : ما رأيت أعلم من ابن محيصة بالقرآن والعربية . (الكامل (ص ٢١) ) .

وقال الكسائي : « لو قرأت على قياس العربية لقرأت ( كُتِبَرَه ) برفع الكاف ، لأنه أراد عظمه . ولكني قرأت على الأثر ... » جمال القراء (٢/٢٤١) .

وأختم بقول المهدي الذي فيه « ولم يوجد في القرآن حرف إلا وله وجه صحيح في العربية . وقد قال تعالى ﴿ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [نصفت : ٤٢] . والقرآن محفوظ عن اللحن والزيادة والنقصان » . شرح الهداية ، تحقيق حازم حيدر (ص ٤٧٢) . وينظر : جمال القراء (٢/٤٢١-٤٢٤) .

(١) آية (١١٦) .

(٢) آل عمران : (١٨٤) ، والنحل : (٤٤) ، وفاطر : (٢٥) .

(٣) النشر (١/١١) .

(٤) المرجع السابق (١/١١) .

أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط ، أو مما شذَّ بها بعضهم»<sup>(١)</sup> .  
ويلحظ أنه اكنفى بصحة السند ، وهذا الشرط غير كافٍ عند كثير من العلماء ،  
فالتواتر عندهم شرط في لزوم قبول القراءة ، وقد تُعقَّب ابن الجزري - رحمه الله - ومن  
قال بهذا القول قبله ، ومرادهم بالتواتر ما روته جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على  
الكذب من البداءة إلى المنتهى من غير تعيين عدد ، وقيل بالتعيين ستة أو اثنا عشر أو  
عشرون ، وقيل غير ذلك<sup>(٢)</sup> . ومن تعقب هذا الرأي أبو القاسم النويري المالكي ، فقال :  
« عدم اشتراط التواتر قول حادث ، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم » ، ثم قال :  
« القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة منهم الغزالي ، وصدر الشريعة ، وموفق  
الدين المقدسي ، وابن مفلح ، والصولي - هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً ،  
وقال غيرهم : هو الكلام المنزل على رسول الله ﷺ للإعجاز بسورة منه . وكل من قال  
بهذا الحد اشترط التواتر كما قال ابن الحاجب رحمه الله ، وحيثذ فلا بد من حصول  
التواتر عند الأئمة الأربعة ولم يخالف منهم أحد فيما علمته بعد الفحص الزائد ، صرح  
بذلك جماعات كابن عبد البر ، وابن عطية ، وابن تيمية ، والتونسي في تفسيره ، والنووي  
، والسبكي ، والإسنوي ، والأزرعي ، والزرکشي ، والدميري ، والشيخ خليل ، وابن  
الحاجب ، وابن عرفة ، وغيرهم ، رحمهم الله .

وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك ، وكذا في آخره ولم يخالف من  
التأخرين إلا مكِّي وتبعه بعض المتأخرين . انتهى»<sup>(٣)</sup> .

وقال برهان الدين الجعيري في شرح الشاطبية : « كل قراءة تواتر نقلها ووافقت  
العربية مطلقاً ورسم المصاحف العثمانية ولو تقديراً فهي من الأحرف السبعة ، وما

(١) النشر (١٣/١) .

(٢) ينظر منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب (ص ٦٩، ٧٠) .

(٣) شرح طيبة النشر (ص ٢٩، ٣٠) .



لم يجتمع فيه فهو شاذ»<sup>(١)</sup> .

ومما يؤكد ضرورة هذا الشرط ما نقله السخاوي - رحمه الله - من نصوص في هذا المعنى . قال في كتابه : « وقال خلاد بن يزيد الباهلي قلت ليحيى بن عبد الله بن أبي مليكة : إن نافعاً حدثني عن أبيك عن عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت تقرأ ﴿ إِذِ تَلْقَوْنَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> وتقول إنما هو من ولق الكلب . فقال يحيى : ما يضرّك ألا تكون سمعته من عائشة ، نافع ثقة على أبي ، وأبي ثقة على عائشة ، وما يسرني أني قرأتها هكذا ولي كذا وكذا . قلت : ولم وأنت تزعم أنها قالت ؟ قال : لأنه غير قراءة الناس ، ونحن لو وجدنا رجلاً يقرأ بما ليس بين اللوحين ما كان بيننا وبينه إلا التوبة أو تضرب عنقه . نجىء به عن الأمة عن الأمة عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله عز وجل وتقولون أنتم : حدثنا فلان الأعرج عن فلان الأعمى ، ما أدري ماذا ... »<sup>(٣)</sup> . وقال هارون : ذكرت ذلك لأبي عمرو يعني القراءة المعزوة إلى عائشة . فقال : قد سمعت هذا قبل أن تولد ، ولكننا لا نأخذ به . وفي موطن آخر يؤكد أبو عمرو البصري هذا المعنى فيقول : « لو سمعت الرجل الذي قال سمعت النبي ﷺ ما أخذت عنه ، وتدرى لم ذاك ؟ لأنني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة »<sup>(٤)</sup> . فأنت ترى هذا القارئ الشهير يوضح أهمية التواتر وإن رواها هو بنفسه وتأكد من صحة سندها وقف عند قوله : « نجىء به عن الأمة عن الأمة عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله عز وجل ... »<sup>(٥)</sup> . هذا الكلام ظاهر في أنّ التواتر عندهم شرط لا بد منه في قبول القراءة ، ولو صحّت

(١) شرح طيبة النشر (ص ٩) .

(٢) النور : (١٥) . والقراءة في : المحتسب (١٠٤/٢) ، والبحر (٤٣٨/٦) .

(٣) جمال القراء (٢/٢٣٤؛ ٢٣٥) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر نفسه .

بلا تواتر لم تسم قرآناً ، ولو سلّم بشرط الصحة فقط وموافقة الرسم والعريية لما كان لهذا الإمام أن يردها وقد صحت سنداً عنده .

خلاصة ما مرّ في ضابط القراءة المتواترة أنه يشترط لها عند كثير من العلماء الشروط الثلاثة المذكورة : موافقة المصحف ، ونقلها تواتراً ، وموافقة وجه من وجوه العريية . على أن بعض العلماء نازع في شرط التواتر وهو خلاف لا يُعتدّ به عند العلماء وقد مرّ بيان هذا .

وكذلك نخلص مما تقدم أن الشرط الأساس والركن الأهم هو تواتر النقل ، فإن حصل التواتر فإنه يلزم منه موافقة العريية وموافقة المصحف ، قد أشار إلى هذا المعنى ابن الجزري - رحمه الله - مع العلم أنه ينازع في شرط التواتر فيكتفي بالصحة . قال رحمه الله : « فإنّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره ، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وحب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أم خالفه ... »<sup>(١)</sup> .

وأشار إلى هذا المعنى أيضاً بعض المتأخرين . قال الشيخ عبدالفتاح القاضي - رحمه الله - : « وينبغي أن يعلم أن أهمّ هذه الأركان هو الركن الثالث ، والركنين الأولين لازمان له ؛ إذ إنه متى تحقق تواتر القراءة لزم أن تكون موافقة للغة العرب ولأحد المصاحف العثمانية ، فالعمدة هو التواتر »<sup>(٢)</sup> . وقال الدكتور محمد علي الحسن : « والذي لا شكّ فيه بل واجمع عليه هو صحة السند ، بل أرى أنه الشرط الوحيد الذي ينبغي أن يقتصر عليه ، والذي أعنيه بصحة السند ليس بمجرد الصحة بل تواترها ، ذلك لأن القرآن كله متواتر لا يشكّ في ذلك مسلم من المسلمين ... »<sup>(٣)</sup> .

(١) النشر : (١٣/١) .

(٢) القراءات الشاذة (ص ٧) .

(٣) المنار في علوم القرآن (ص ٦٣) .

## الفصل الثاني

### القراءة الشافية

## ﴿ القراءة الشاذة ﴾

الشذوذ في اللغة يعني التفرق والانفراد . قال الجوهري : « شذَّ عنه يشذ ويشذ شذوذاً انفرد عن الجمهور ، فهو شاذ وأشذه غيره ...  
 وشذان الحصى بالفتح والنون المتفرق منه ... »<sup>(١)</sup> . هذا هو المعنى اللغوي لكلمة الشذوذ .

أما المعنى الاصطلاحي فيختلف إطلاقه باختلاف العلم الذي يبحث فيه ، فللمحدثين اصطلاح للشاذ<sup>(٢)</sup> يختلف عن اصطلاح أهل اللغة<sup>(٣)</sup> ، وللقراء اصطلاح خاص بهم ، ويهمننا اصطلاح القراء هنا . وقد عرفه السيوطي - رحمه الله - بأنه : « ما لم يصح إسناده »<sup>(٤)</sup> . وهذا تعريف كما مرّ غير دقيق ؛ لأنه قد يصح السند ويعد شاذاً ما لم يحصل له التواتر . والذي عليه أكثر القراء أن الشاذ من القراءة ما فقد أحد الأركان المذكورة الثلاثة . قال ابن الجزري : « ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عن أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ... »<sup>(٥)</sup> .

وفي هذا ما يرد على التعريف الذي ذكره السيوطي - رحمه الله - . وقد أطلق العلماء قديماً لفظ الشاذ على ما لم يتواتر ، فهذا ابن جني يفرد كتاباً للاحتجاج للقراءة الشاذة ، ثم يقول إنه تحرّى فيه الصحة . قال رحمه الله : « ونحن نورد ذلك على ما روينا ثم على ما صح عندنا من طريق رواية غيرنا له لا نألو فيه ما

(١) الصحاح (شذذ) : (٥٦٥/٢) .

(٢) الشاذ عندهم : أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس . وقيل غير ذلك . فتح المغيث (ص ٨٥، ٨٦) .

(٣) يدور معناه عندهم بين الانفراد والتفرق والندرة والقلة ، والقول الخارج عن القاعدة النحوية أو الصرفية . - ظاهرة الشذوذ (ص ٧٧) .

(٤) الإتيان (١٠٢/١) .

(٥) النشر (٩/١) .

تقتضيه حال مثله من تأدية أمانته وتحري الصحة في روايته ...»<sup>(١)</sup> . فهو يتحرى الصحة في نقله ، ومع ذلك سماه شاذاً ، بل إن إطلاق الشاذ عنده هو ما زاد على السبعة كما ذكر ذلك في مقدمته<sup>(٢)</sup> .

وبناءً على ما سبق ذكره في ضابط القراءة المتواترة وأن أهم ركن في القراءة التواتر ، بناءً عليه نستطيع القول بأن الشاذ هو ما لم يأت متواتراً .

قال السخاوي - رحمه الله - : « قلتُ وإذا كان القرآن هو المتواتر ، فالشاذ ليس بقرآن ؛ لأنه لم يتواتر »<sup>(٣)</sup> . وقال في موطن آخر : « فإن قيل : فله في هذه الشواذ شيء تجوز القراءة به . قلت : لا تجوز القراءة بشيء منها لخروجها عن إجماع المسلمين وعن الوجه الذي ثبت به القرآن وهو التواتر وإن كان موافقاً للعربية وخط المصحف ؛ لأنه جاء من طريق الآحاد وإن كان نقلته ثقات ، فتلك الطريق لا يثبت بها القرآن »<sup>(٤)</sup> . وقال ابن الجزري : « والقراءة الشاذة ما نقل قرآناً من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأمة ... »<sup>(٥)</sup> .

إذا تبين أن الشاذ هو ما لم يتواتر ، فليعلم أن الشاذ أنواع ، فمنه المقبول ، ومنه المردود ، ويعامل الشاذ في وروده كما يعامل الحديث ، فكما أنه ثمة أحاديث موضوعة وصحيحة ، فكذلك في القراءة الشاذة منها ما صح ومنها ما لم يصح ، ويظهر أن الشاذ على هذه الأقسام :

الأول : المشهور ، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة المتواتر ، ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراء ، فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ .

(١) المحتسب (٣٥/١) .

(٢) المصدر السابق (٣٢/١) .

(٣) جمال القراء (٢٣٦/٢) .

(٤) المصدر السابق (٢٤٢، ٢٤١/٢) .

(٥) منجد المقرئين (ص ١٨) .

وهذا الذي عند ابن الجزري يقرأ به ، وهو الذي يفهمه كلام أبي شامة ، وقد مرّ أن هذا لا يسمى قرآناً ، بل لا بد من التواتر ، وعليه فهذا يعد نوعاً من أنواع الشاذ ، لكنّه لا شك أعلى منزلة من غيره .

الثاني : الآحاد ، وهو ما صح سنده سواء أوافق المصحف أم خالفه ، وسواء أوافق العربية أم لا .

الثالث : هو ما لم يصح سنده ، وسمّاه السيوطي الشاذ . قال : وفيه كتب مؤلفة من ذلك ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(١)</sup> بصيغة الماضي<sup>(٢)</sup> .

الرابع : الموضوع ، كالقراءات التي جمعها الخزاعي منسوبة إلى أبي حنيفة ، وغيرها ولو جاء موافقاً للرسم والعربية ، فهذا لم يعده بعض العلماء من أنواع الشاذ ، بل هو مكذوب . قال ابن الجزري : « وأما ما وافق المعنى والرسم ، أو أحدهما ، من غير نقل فلا تسمى شاذة ، بل مكذوبة يكفر معتمدها »<sup>(٣)</sup> .

أقول ، ولعل من هذا النوع ما أدخله أهل البدع في القراءة ، كقراءة من قرأ من المعتزلة ﴿وَكَلَّمَ اللّٰهُ مُوسَىٰ تَكْلِيْمًا﴾<sup>(٤)</sup> بنصب الهاء ، ومن الرافضة ﴿وَمَا كُنْتَ تَتَّخِذُ الْمُضِلِّينَ عِزْدًا﴾<sup>(٥)</sup> بفتح اللام ، ويقصدون بالمثلين أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما -<sup>(٦)</sup> .

الخامس : وهو ما زيد في القراءة على جهة التفسير ، فهم يلحقونه بالقراءة الشاذة ، كقراءة

(١) الفاتحة (٣) . والقراءة في : البحر (٢٠/١) .

(٢) ينظر : الإتيان (١٠٢/١) .

(٣) منجد المقرئين (ص ١٧) .

(٤) النساء (١٦٤) .

(٥) الكهف (٥١) .

(٦) لطائف الإشارات (ص ١٦) .

سعيد بن أبي وقاص ( وله أخ أو أخت من أم )<sup>(١)</sup> . وقراءة ابن عباس  
( ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج )<sup>(٢)</sup> .

هذا الذي ظهر لي من أقسام القراءة الشاذة ، وهذه الأنواع ذكرها السيوطي وزاد عليها النوع الأول وهو المتواتر ، وقال إن هذه أنواع القراءات . ومن خلال هذه التقسيمات والأنواع نعلم أن الشاذ ليس على درجة واحدة ، فمنه ما بلغ الشهرة ، ومنه ما صح ولم يبلغ الشهرة ، ومنه ما لم يصح لضعف سنده ، ومنه ما هو موضوع ، ومنه ما زيد على جهة التفسير .

وتناولي في بحثي هذا القراءات الشاذة سيكون حسب ما ذكره العلماء أنه شاذ ، وبالتحديد ما خرج عن القراءات العشر المجموعة في كتاب النشر وغيره من كتب القراءات . فقد ذكر ابن الجزري أنه جمع في هذا الكتاب المتواتر من القرآن ، وهذا الذي استقر عليه العلماء وساروا عليه<sup>(٣)</sup> . قال - رحمه الله - في منجد المقرئين : « وقول من قال إن القراءات المتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا فغير صحيح ؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر ، وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل - إن شاء الله - »<sup>(٤)</sup> . وقال النووي - رحمه الله - : « أجمع الأصوليون والفقهاء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشر ، وكذلك أجمع عليه القراء أيضاً إلا من لا يعتد بخلافه »<sup>(٥)</sup> ، وقال تاج الدين السبكي : « ولا تجوز القراءة بالشاذ ، والصحيح أنه ما وراء العشر ... »<sup>(٦)</sup> ، وقال الحافظ ابن حجر في فتوى له : « اللهم اهدني لما اختلف فيه من الحق

(١) النساء (١٢) . والقراءة في البحر (٣/١٩٠) .

(٢) البقرة (١٩٨) . والقراءة في البحر (٢/٩٤) .

(٣) ينظر النشر (١/٥٤) .

(٤) منجد المقرئين (ص١٦) .

(٥) شرح طيبة النشر ، لوحة (٢٠/ب) .

(٦) جمع الجوامع - عن مجموع مهمات المتون (ص١٣١) .

بإذنيك ، تحرم القراءة بالشواذ وفي الصلاة أشد ، ولا نعرف خلافاً عن أئمة الشافعية في تفسير الشاذ أنه ما زاد على العشر»<sup>(١)</sup> ، وقال ملاً علي قاري : «وأما ما فوق العشرة فاتفقوا على كونها شاذة تحرم قراءةً وتجاوز رواية»<sup>(٢)</sup> .

---

(١) عن رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشاذة (ص ٣٣) .

(٢) المرجع السابق (ص ٤٨) .



## الفصل الثالث

موقف النجاة من القرآيات

القرآنية

## ﴿ موقف النحاة من القراءات القرآنية ﴾

لا ريب أن القرآن الكريم أهم المصادر التي يستقي منها النحاة قواعدهم ، وأهم الركائز التي أسسوا عليها بنيانهم ، وقد راحت فكرة تلقفها كثير من الباحثين وضخموها وجعلوا منها مادة للبحث طويلة عريضة ، وهذه الفكرة مفادها أن بعض النحاة يردون القراءات ويرفضونها ويحكمون أقيستهم ويقدمونها على القراءات ، وتناسى هؤلاء الكم الكبير الذي استشهد به النحاة من القرآن الكريم بقراءاته .

والحقيقة أن هناك تبايناً في وجهات بعض العلماء حيال بعض هذه القراءات ، فمن منافع عنها يذب عنها نقد الناقدين وتعقب المتعقبين مصوباً سبيل القراءة ومنظراً لها من كلام العرب محاولاً جهده الانتصار لها ، وآخر متقصد لكثير منها والتي بدا له ظاهراً مخالفتها نهج الصواب وسنن العريية ، فقام يشنع على هذه القراءة وتلك ، ويعيب وينتقص قارئها مع عجلة أفقدته الصواب وأبعدته عن الجادة الصحيحة التي يحتاج إليها مثله في مثل هذه المواقف ، وبكثير من التأنى والاستبطاء في البحث والروية في النظر سلم غيره من الوقوع في مثل ما وقع فيه . ثم هناك فريق يجعل القراءة سنة متبعة لا يصح ردها ويجب قبولها قد أكثر من الاستشهاد بهذه القراءات وجعلها هادية له ودليلاً ، وهو في هذا المنهج قد يعتره ما يعترض خطاه ويعكر عليه صفو منهجه ، فتراه يقف موقفاً من قراءة طالما انتقد واقفه قبل وثلب رأيه ومسلكه ، وفريق آخر لا تكاد تعثر له على تفاوت في منهجه واختلاف في ميزانه ، قد نصب نفسه للانتصار لجميع القراءات ملتمساً لها التوجيهات والتخریجات ، وقد يوفق في كثير من أحكامه في الاهتداء لصواب القول ، محتجاً لصحة توجيهه بالأدلة والبراهين التي لا يسع ردها ، وقد يخالفه التوفيق حيناً فتراه يُغرب في التوجيه قد أرقه التكلف وأعوزته الحججة الساطعة والبرهان . ولا ريب أن الجميع باحث عن الصواب حريص على حفظ هذه اللغة قد أداه اجتهاده إلى ما ذهب إليه ورمى .

وقد بحث هذه القضية علماء وأساتذة أرسخ قدماً مني وأعمق تفكيراً وأوسع اطلاعاً ، لكن الذي أستطيع أن أخلص إليه أن القضية ليست نزاعاً بين قراء ونحاة كما صورها بعض الباحثين ؛ لأن القراء نحاة ، والنحاة قراء في عامتهم ، وحتى القراء أنفسهم غشتهم ظاهرة تخطيط القراءة والكتب شاهدة على ذلك ، ولست أستطيع وضع تاريخ معين لهذه الظاهرة ، ولكنها على كل حال قديمة ظهرت على لسان كثير من العلماء النحاة منهم والقراء ، فظهرت على لسان أبي عمرو البصري ، والكسائي ، والأخفش ، وسيبويه ، والفراء ، والمبرد ، والزجاج ، والنحاس ، وأبي عبيد ، والمازني ، وأبي حاتم ، ومكي بن أبي طالب وغيرهم كثير ، وإن كانت متفاوتة في القلة والكثرة عند بعضهم . وإذا قلبنا في السبب في نشوء هذه الظاهرة نجده يعود إلى عدة أسباب ، وقد أشار الباحث المحقق عبد الخالق عضيمة إلى هذه الأسباب ، ورأيت أنه من أحسن من كتب في هذا الموضوع ، وقد أطال النفس في بحثه هذا كثيراً ، وتروى واستقصى تاريخ هذه الظاهرة وصدرها في كتابه الشهير ( دراسات في أسلوب القرآن الكريم ) ، وهذه الأسباب هي :

أولاً : الاحتكام إلى ما وضعوه من قواعد وسنوه من قوانين ، وترتب على هذا رد كثير

من القراءات كقراءة ﴿ قَلُّ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ... ﴾<sup>(١)</sup> وغيرها .

ثانياً : خفاء توجيه بعض القراءات على بعض النحاة ، كخفاء توجيه قراءة

﴿ هُنْتَ لَكَ ﴾<sup>(٢)</sup> على أبي عليّ الفارسي .

ثالثاً : النظر إلى الشائع من اللغات وإغفال غيرها . وقد أنكر بعضهم قراءة ابن عامر

﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) الأنعام : (١٣٧) .

(٢) يوسف : (٢٣) .

(٣) الأنعام : (٥٢) .

رابعاً : ادعاء بعضهم أنه قد أحاط بأوزان العريية ، فإذا ورد وزن في قراءة على غير ما عهد حكم بخطئها وأنكرها ، كما حكم بعضهم على قراءة ﴿ فنظرةٌ إلى ميسرة ﴾<sup>(١)</sup> ، وحثه عدم ورود هذا الوزن « مفعلة » في العريية .

وهناك أسباب تتعلق بالمعنى لا بالصناعة الإعرابية ، كظن بعضهم أن القراءة تخالف ولا تصح من جهة المعنى . فقد خطأ بعضهم قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿ إن صدوكم ﴾<sup>(٢)</sup> بكسر الهمزة ، بحجة أن الآية نزلت عام الفتح ، والصد كان زمن الحديبية سنة ست .

وهناك سبب آخر ذكره هو عدم الاستقراء التام للقرآن بقراءاته ، وهذا بدوره أدى إلى ترك أساليب في قمة الفصاحة<sup>(٣)</sup> .

(١) البقرة : (٢٨٠) ، والقراءة في النشر (٢٣٦/٢) .

(٢) المائدة : (٢) . والقراءة في النشر (٢٥٤/٢) .

(٣) ينظر : دراسات في أسلوب القرآن الكريم (١٨-٥/١) .

## الباب الثاني :

### قسم النحو

#### الفصل الأول

#### بناء الفعل الماضي

### • بناء الفعل الماضي :

الفعل الماضي مبني على الفتح ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك أو واو ، وينى على فتح مقدر إذا كان آخره ألفاً ، وينى على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك ، وعلى الضم إذا اتصل بواو الجماعة ، نحو : ضرب ، وسعى ، وغزا ، وضربت ، وضربنا ، وضربن ، وضربوا<sup>(١)</sup> .

وقد جاء ما يخالف هذا الحكم في قراءات شاذة . منها قراءة الحسن ﴿وذروا ما بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾<sup>(٢)</sup> بسكون الياء من ﴿بَقِيَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقراءة الأعمش ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ نَسِيِّ﴾<sup>(٤)</sup> ، بسكون الياء من ﴿نَسِيَ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقراءة ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾<sup>(٦)</sup> ، بسكون الياء من ﴿أُوحِيَ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقراءة ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾<sup>(٨)</sup> بسكون الياء من ﴿اسْتَهْزَيْ﴾<sup>(٩)</sup> أيضاً .

هذا ما ورد من القراءة ، وقد جاء في الشعر نظير هذا ، منه قول جرير :

(١) ينظر : المفصل (ص ٤٤) ، والكافية (ص ١٨٩) .

(٢) البقرة : (٢٧٨) .

(٣) القراءة في : شواذ ابن محالويه (ص ٢٤) ، والمحتسب (١٤١/١) ، والمحزر (٢٥١/٢) ، وإعراب القراءات الشواذ

(ص ٧٢) ، وشواهد التوضيح (ص ١٨٧) ، والبحر (٣٣٧/٢) ، والدر (٦٣٧/٢) ، الإتحاف (٤٥٨/١) .

(٤) طه : (١١٥) .

(٥) القراءة في : المحتسب (٥٩/٢) ، والمحزر (١٠٩/١١) ، والفريد (٤٦٧/٣) ، والجامع (٢٥١/١١) .

(٦) الزحرف : (٤٣) .

(٧) القراءة في : شواذ ابن محالويه (ص ١٣٧) ، والبحر (١٨/٨) .

(٨) الأنعام : (١٠) .

(٩) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ١٢٨) .

هو الخليفةُ فارضوا ما رضي لكمُ ماضي العزيمة ما في حكمه حنف<sup>(١)</sup>

فقال « ما رضي » فأسكن الياء .

وقوله :

ليت شعري إذا القيامة قامتُ ودُعِي بالحساب أين المصيرا<sup>(٢)</sup>

فقال : « دُعِي » ، فأسكن الياء أيضاً .

هذا ما ورد عن العرب نظيراً لهذه القراءة . ويرى بعض العلماء أن هذا ضرورة<sup>(٣)</sup> ، وبعضهم يرى أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه<sup>(٤)</sup> .

أما القراءة ، فقد خرّجها ابن جني على أنها لغة لبعض العرب يسكنون الياء المفتوحة ، ولم يفرق ابن جني بين دخول هذه الياء في الاسم أو في الفعل ، فجعل المنزاع في كل هذا واحداً ؛ لأنهم يشبهونه بالألف ، فكما أن الحركة لم تظهر مع الألف فكذلك لا تظهر مع الياء ، قال : « ومن العرب من يشبه الياء بالألف لقربها منه ، فيقول : « لن يرمي » بإسكان الياء ، ويقول على هذا : « رأيت قاضٍ » . فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة »<sup>(٥)</sup> . وقال في توجيهه قراءة ﴿ فنسي ﴾ : « قد قدمنا القول على سكن هذه الياء في موضع النصب والفتح ، وأنه عند أبي العباس المبرد

(١) البيت من البسيط .

والجنتف : الميل ، وفي رواية ( ما قضى لكم ) بدل ( ما رضي لكم ) ، ولا شاهد فيها .

- مصادر البيت : الديوان (ص ٣٩٠) ، والمختضب (١٤١/١) ، والعباب للصاغاني (صدع) : ( ) ،

والكشاف (٤٠١/١) ، واللسان (صدع) : (١٩٥/٨) ، وضرائر ابن عصفور (ص ٨٨) ، والمغني (ص ٨٧٨) ،

وأبيات المغني للبغدادي (٣٦/٨) .

(٢) من الخفيف . ويروى البيت بلفظ ( ودعا ) ، ولا شاهد فيه ، ويروى ( المصير ) بالرفع .

- مصادر البيت : شرح القصائد السبع لابن الأنباري (ص ٢٩٥) ، وأمالي ابن الشجري (٣٢/١) ، وضرائر

ابن عصفور (ص ٨٨) ، وأبيات المغني للبغدادي (٣٧/٨) .

(٣) ينظر : المغني (ص ٨٧٨) .

(٤) ينظر : ضرائر ابن عصفور (ص ٨٧) .

(٥) المنصف (١١٤/٢) .

من أحسن الضرورات حتى إنه لو جاء به في النثر لكان قياساً»<sup>(١)</sup> . ومما يؤيد أنه لغة ، ما حكاه أبو الفضل الرازي : « أن من العرب من لا يرى فتح الياء بحال إذا انكسر ما قبلها وحلت طرفاً »<sup>(٢)</sup> . وإلى هذا ذهب أبو حيان وغيره من العلماء . وهذا الذي أميل إليه وذلك عندي لأمر :

الأول : أنه لا فرق بين سكون الياء في الفعل الماضي والمبني ، وسكونها في المضارع المنصوب ، وقد سكنت الياء في المضارع المنصوب في بعض القراءات القرآنية كقراءة علي بن أبي طالب ﴿ لَنْ تَغْنِي ﴾<sup>(٣)</sup> بسكون الياء<sup>(٤)</sup> . قال الرخشي معلقاً على هذه القراءة : « هذا من الجد في استئصال الحركة على حروف اللين »<sup>(٥)</sup> . وكذا قراءة الأعمش ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْضِيَ إِلَيْكَ وَحْيَهُ ﴾<sup>(٦)</sup> بسكون الياء من ﴿ تَقْضِي ﴾<sup>(٧)</sup> . وقراءة ﴿ أَنْ يَأْتِيَهُمْ يَوْمَ ﴾<sup>(٨)</sup> بسكون الياء<sup>(٩)</sup> ، وقراءة ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ ﴾<sup>(١٠)</sup> بسكون الياء<sup>(١١)</sup> أيضاً . إذن السماع ثابت به ، وليس شاذاً . وقد ورد هذا السكون في قراءة ابن عامر وأبي بكر ﴿ نَجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١٢)</sup> بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون

(١) المحتسب (٦٠/٢) ، وينظر : المقتضب (٤/٢١، ٢٢) .

(٢) قوله في البحر (٦/٢٨٢) .

(٣) آل عمران : (١٠) .

(٤) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٢١) ، والكشاف (١/٤١٤) ، والفريد (١/٥٤٤) ، والبحر (٢/٣٨٨) .

(٥) الكشاف (١/٤١٤) .

(٦) طه : (١١٤) .

(٧) القراءة في : البحر (٦/٢٨٢) ، والإتحاف (٢/٢٥٨) .

(٨) البقرة : (٢٥٤) .

(٩) القراءة في شواذ ابن خالويه (ص ٢٢) .

(١٠) الشورى : (٥١) .

(١١) القراءة في : شواذ الكرمانى (ص ٢١٦) .

(١٢) الأنبياء : (٨٨) .



الياء<sup>(١)</sup> . وهذا على أحد التوجيهات فيها ، وقد انتقد هذا التوجيه لأن ﴿المؤمنين﴾ جاء منصوباً ، وكان حقه الرفع ؛ لأنه نائب فاعل . ويخرجون من هذا بأن أضمرنا نائب فاعل مصدرًا<sup>(٢)</sup> .

وهذا هو الإشكال الكبير في القراءة لذلك لما جاءت قراءة ﴿نُجِّيْ مِنْ نِشَاءٍ﴾<sup>(٣)</sup> بتشديد الجيم ، وسكون الياء<sup>(٤)</sup> ، صير إلى التوجيه أن الفعل ماض ، ولم يحتج إلى إيراد الأقوال الأخرى لأنها لا تقاوم هذا التوجيه ، فهذا أبوحيان يرد قول من ذهب إلى أن الفعل مضارع ويقول : « وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لا تدغم النون في الجيم ، وتخريجه على أنه ماض كالقراءة التي قبلها سكنت الياء فيه لغة من يستقل الحركة صلة على الياء ... »<sup>(٥)</sup> . وقوله هنا يدل على قبول هذا التوجيه ، وسلامته من الاعتراض .

ثانياً : ميل العرب إلى إقصاء الحركات عن أحرف العلة حتى وإن كانت الحركة فتحة ، فهم يقبلون الواو والياء التي عليهما فتحة ألفاً ، وينقلون الحركة التي على الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها كما فعلوا في : مسار ، ومطاف ، ويهاب ، ويخاف . فإذاً هو من جهة القياس والأصل له وجه ، لذلك قال ابن جني : « لو جاء به في النشر

(١) القراءة في : معاني الفراء (٢/٢١٠) ، والسبعة (ص ٤٣٠) ، والتيسير (ص ١٥٥) ، والبحر (٦/٣٣٥) ، والنشر (٢/٣٢٤) .

(٢) إلى هذا الرأي ذهب الفراء ، وثعلب ، وابن خالويه ، ويلحظ من كلامهم وكلام غيرهم من العلماء أنهم لم يستشكلوا حذف الفتحة من الياء ، بل كان أمراً مقبولاً عندهم ، وهذا وجه الاستدلال بهذه القراءة .  
- ينظر : معاني الفراء (٢/٢١٠) ، وتفسير الطبري (٥٩/١٧) [ مطبعة ميمية ] ، والحجة لابن خالويه (ص ٢٥٠) ، والكشف (٢/١٣) .

وينظر : ظاهرة التأويل للدكتور عبدالقادر هنادي (ص ٣٥٢-٣٦٠) .

(٣) يوسف : (١١٠) .

(٤) القراءة في : تفسير الطبري (١٣/٥٩) ، وجامع البيان (٢٥٥/ب) ، والمصباح (ص ٣٧١) ، والبيان (٢/٧٤٧) ، والتقريب والبيان (ص ٣٧٠) ، والبحر (٥/٣٥٥) .

(٥) البحر (٥/٣٥٥) .

لكان قياساً<sup>(١)</sup> ، وقال الزمخشري : « هذا من الجذ في استثقال الحركة على حروف اللين »<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : حكاية هذا لغة عن بعض العرب قد حكاها أبو زيد الأنصاري عن الكلايين<sup>(٣)</sup> ، وحكاها ابن جني ، وقال ابن مالك : « هي لغة مشهورة »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المحتسب (٦٠/٢) .

(٢) الكشف (٤١٤/١) .

(٣) ينظر : الكتاب (٢٨٧/٢)، (١٨٠/٤) ، وشواذ ابن خالويه (ص٢٢) .

(٤) شواهد التوضيح (ص١٨٧) .

# الفصل الثاني

بناءً فعل الأمر

بناء فعل الأمر :

فعل الأمر مبني ، وهو يبنى على ما يجزم به مضارعه ، فيبنى على السكون ما لم يكن معتل اللام ، أو يتصل بآخره ضمير رفع ساكن ؛ تقول : اضربْ ، واسكنْ .  
ويبنى على حذف النون إذا أسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة ؛  
تقول : اضربوا ، واكتبوا ، واكتبي .

ويبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل اللام ؛ تقول : اغزُ ، وارمِ ، واخشَ .  
هذا ما تفعله في الأمر كما تفعله في المضارع المجزوم ، إلا أنه معرب ، والأمر مبني .  
تقول في المضارع : لم يضربْ ، ولم يسكنْ ، ولم يضربوا ، ولم يكتبوا ، ولم تكتبي ، ولم  
يغزُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ<sup>(١)</sup> .

هذا حكم فعل الأمر وطريق بنائه عندهم ، فما الذي جاء من القراءة يخالف  
هذا ؟

قرأ بعض القراء ﴿ أولئك الذي هدى الله فبهداهم اقتدي ﴾<sup>(٢)</sup> بإثبات الياء ، وبلا  
هاء<sup>(٣)</sup> .

وجه المخالفة في هذه القراءة أنّ فعل الأمر هنا معتل اللام ، وكان حقه أن يأتي  
بجذف اللام حسب القاعدة السالفة ، فيقال : « اقتدِ » .  
وجاء نظير هذا في الشعر قوله :

ثُمَّ نَادِي إِذَا دَخَلْتَ دِمَشقَ      يَا يَزِيدَ بْنَ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ

(١) ينظر : الكافية (ص ٢٠١) ، وشرح الرضي (٢/٢٦٧، ٢٦٨) ، وأوضح المسالك (١/٢٧) .

(٢) الأنعام : (٩٠) .

(٣) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٤٤) ، وشواذ الكرماني (ص ٧٨) .

فقال : « نَادِي » ، وهو أمر ، فأثبت الياء وحقها الحذف : « نَادٍ » لأنه يخاطب رجلاً .

ومثله قوله الشاعر ، إلا أنه جاء مع المضارع المجزوم ولم يحذف الياء قوله :

المأتىك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد<sup>(١)</sup>

فقال : « لم يأتىك » وحق الياء أن تحذف فيقال : « يأتىك » .

وقال الآخر :

قال لها من تحتها وما استوى هزي إليك الجذع يجنيك الجنى<sup>(٢)</sup>

فقال : « يجنيك » ، ولم يقل « يجنيك » وكان هذا حقه ؛ لأنه جواب الأمر .

وجاء أيضاً نظير هذا مع الواو والألف فبقيتا في حالة الجزم في قول الشاعر :

هجوت زبان ثم جئت معذرا من هجوزبان لم تهجو ولم تدع<sup>(٣)</sup>

فقال : « تهجو » فأثبت الواو ، وحقها الحذف وإبقاء الضمة على الواو دليلاً

عليها .

ومما جاء على إبقاء الألف في الجزم قوله :

(١) من الوافر ، وقائله قيس بن زهير العبسي .

- مصادر البيت : الكتاب (٣١٦/٣) ، معاني الفراء (١٦١/١) ، (٢٢٣، ١٨٨/٢) ، والنوادر (٣١٦/٣) ، وإيضاح الشعر (ص ٢٣٣، ٣٧٩) ، والمحتسب (١٦٧/١، ٢٣٥) ، وسر الصناعة (٦٣/٢) ، والمعمدة (٢١١/٢) ، وأسرار العربية (ص ١٠٣) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٣/١٤٨١) ، والصاحي (ص ٢٧٥) ، وأمالي ابن الشجري (١/٨٤) ، (١/٢١٥) ، والخزانة (٨/٣٥٩-٣٦١) .

(٢) من الرجز ، وقائله من بني حنيفة .

- مصادر البيت : معاني الفراء (١٦١/١) ، (١٨٧/٢) ، وضرائر ابن عصفور (ص ٤٥) .

(٣) من البسيط ، وقائله أبو عمرو بن العلاء .

- مصادر البيت : معاني الفراء (١٦٢/١) ، (١٨٨/٢) ، وضرورة القزاز (ص ٦٢) ، وشرح القصائد لابن الأنباري (ص ٧٨) ، وإيضاح الشعر (ص ٢٣٢) ، وأمالي ابن الشجري (١/٨٥) ، وضرائر ابن عصفور (ص ٤٥) .

## إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق<sup>(١)</sup>

فأثبت الألف في « ترضاها » وحقه أن يحذفها ؛ لأن المضارع مجزوم بـ « لا »  
الناهية . ومثله قول الآخر :

ما أنس لأنساه آخر عيشتي ما لاح بالمعراء ريع سراب<sup>(٢)</sup>

فأثبت الألف في الفعل الواقع جواب شرط لـ « ما » الشرطية ، وهو : « أنساه » .

هذه الأبيات ونحوها شاهد لهذه القراءة ، وإن كانت في كثير من الشواهد مع  
المضارع ، ومع اختلاف حرف العلة المحذوف ، إلا أن الكلام فيها واحد .

وهذا عند كثير من العلماء ضرورة ، ولا يجوز في سعة الكلام عندهم ، ومن  
أوردها مثلاً للضرورة سيبويه ، قال رحمه الله : « وكما أنشدنا من نثق بعريته : ألم  
يأتيك ... » فأورد البيت ، ثم قال : « فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل »<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو سعيد السيرافي في شرح أبيات سيبويه : « الشاهد فيه أن أثبت الياء في  
(يأتيك) وهو مجزوم ، وكأنه بمنزلة من اضطرّ إلى تحريك الياء بالضمّ في حالة الرفع ، فلما  
حزم حذف الحركة التي كانت على الياء »<sup>(٤)</sup> .

وهو أيضاً ضرورة عند ابن السراج ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، والقزاز ،

(١) من الرجز ، وقائله روية .

- مصادر البيت : الخصائص (٣٠٧/١) ، وأمالي ابن الشجري (٨٦/١) ، وشرح ابن يعيش (١٠٦/١٠) ،  
وضرائر ابن عصفور (ص٤٦) .

(٢) من الكامل ، وقائله حصين بن قعقاع .

- مصادر البيت : إيضاح الشعر (ص٢٣٣) ، وأمالي ابن الشجري (٨٦/١) ، وشرح ابن يعيش  
(١٠٤/١٠) ، وشواهد الشافية (ص٤١٣، ٤١٤) .

(٣) الكتاب (٣/٣١٦) .

(٤) شرح أبيات الكتاب (٢/٣٤١) .

وابن عصفور ، وابن مالك<sup>(١)</sup> .

وذهب بعض العلماء إلى أن هذا جائز في سعة الكلام ، وعدّه بعضهم لغة ، ويفهم هذا من كلام الفراء والزجاجي . قال الفراء في توجيه قراءة حمزة ﴿ لا تخف دركاً ولا تخشى ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال : « فإذا قلت : فكيف أثبت الياء في تخشى ؟ قلت : في ذلك ثلاثة أوجه :

(١) إن شئت استأنفت : « ولا تخشى » .

(٢) وإن شئت جعلت « تخشى » في موضع جزم وإن كانت فيها الياء ؛ لأن من العرب من يفعل ذلك ، قال بعض بني عبس : ألم يأتيك ... فأثبت الياء في « يأتيك » وهي في موضع جزم ؛ لأنه رآها ساكنة ، فتركها على سكونها كما تفعل بسائر الحروف »<sup>(٣)</sup> .

وقال في موطن آخر : « وقد قرأ حمزة ﴿ لا تخف دركاً ﴾<sup>(٤)</sup> ، فجزم الجزء ورفع

﴿ ولا تخشى ﴾ على الاستئناف ... ثم قال : ولو نوى حمزة بقوله ﴿ ولا تخشى ﴾ الجزم وإن كانت فيه الياء كان صواباً ، كما قال الشاعر : هزي ... »<sup>(٥)</sup> .

وكلام الفراء يفيد أن هذا الاستعمال لغة لبعض العرب ، ويدل عليه قوله : « لأن

(١) ينظر : الأصول (٤٤٣/٣) ، وإيضاح الشعر (ص٢٣٣، ٣٧٩) ، والمختضب (٦٨/١) ، وضرورة الفزاز (ص٦٢) ، وضرائر ابن عصفور (ص٤٦، ٤٥) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٥٥/١) ، والخزانة (٣٥٩/٨) - (٣٦١) .

(٢) طه : (٧٧) .

وتنظر القراءة في : معاني الفراء (١٨٧/٢) ، والسبعة (ص٤٢١) ، وحنة ابن خالويه (ص٢٤٥) ، وحنة ابن زنجلة (ص٤٥٨) ، والكشف (١٠٢/٢) ، والكشاف (٥٤٧/٢) ، والنشر (٣٢١/٢) .

(٣) معاني الفراء (١٦١/١) .

(٤) معاني الفراء (١٨٧/٢) .

(٥) المرجع السابق .

من العرب من يفعل ذلك ... » ، ويفيد أيضاً حواز هذا الاستعمال في السعة ولم يخصه بالضرورة كما يذهب إليه الكثير ، لذا قال : « ولو نوى حمزة بقوله ﴿ ولا تخشى ﴾ الجزم كان صواباً » . فلم يقيده بضرورة كما ترى .

ووافق الزجاجي<sup>(١)</sup> الفراء على أنّ هذا الاستعمال لغة لبعض العرب ، فقال : « ومن العرب من يجري المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح فيرفعه موضع الرفع ، ويفتحه في موضع النصب ، ويسكنه في موضع الجزم على هذه اللغة ، قال الشاعر : ألم يأتيك ... »<sup>(١)</sup> .

ومن ذهب إلى أنّ هذا لغة الأعم<sup>(٢)</sup> ، وحكم ابن عصفور أنّ هذا الاستعمال قليل جداً مع قوله السالف أنه ضرورة ، قال في شرح الجمل : « وإن كان معتل الآخر بالياء ، أو بالواو ، أو بالألف ، فجزمه بحذفها من آخرها ، وقد يجزم بسكون آخره فيقال : لم يقضي ، ولم يغزو ، ولم يخشى ، وذلك قليل جداً »<sup>(٣)</sup> .

لو تأملنا ما ورد من آراء للعلماء في إثبات حروف العلة في حالة الجزم لوجدنا أنها لا تخرج عن رأيين :

الأول : أنه ضرورة يقتصر على الشعر ولا يجوز في النثر .

الثاني : أنه لغة لبعض العرب وعليه فيجوز استعماله في النثر .

وأنكر ابن السيد البطليوسي ، والصفار<sup>(٤)</sup> أن تكون هذه لغة ، وليس إنكارهم بمسلم بعد أن أثبتته هؤلاء العلماء الأثبات .

ويكفي نقل الفراء هذه اللغة ، ثم إجازته مثل هذا في النثر ، واللغة مردّها الحفظ ، فقد يحفظ عالم ما لم يحفظه غيره ، وكم من لغة أنكرها عالم ، وقد أثبتها غيره ، ومن

(١) شرح جمل الزجاجي لابن هشام (ص ٤٤٣) .

(٢) تحصيل عين الذهب (ص ٧١، ٤٩٠) .

(٣) شرح الجمل (٢/١٨٧) .

(٤) ينظر رأي البطليوسي في الحلل (ص ٤١٢) ، ورأي الصفار في الخزانة (٨/٣٦١) .



حفظ حجة على من لم يحفظ ، فهذا أبو يزيد الأنصاري اللغوي الشهير يقول : « سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿ فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان ﴾ <sup>(١)</sup> ، قال أبو يزيد : فظنته قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول : شأبه ، ومأدّه ، ودأبه ... » <sup>(٢)</sup> .  
وهذا الإمام قد حفظ شيئاً كثيراً حتى كاد ينكر هذا الاستعمال ، فإذا به يسمع العرب تتحدث به فكف عن الإنكار .

ومن العلماء من يقع في مثل هذا فينكر لغة حفظها غيره وهذا كثير جداً ، والسبب تعدد القبائل وتباعد الأمصار وكثرة اللهجات .

إذن هذه القراءة الشاذة يمكن حملها على ما قاله الفراء والزجاجي ، ولا يقتصر هذا الاستعمال في الشعر كما ذهب إليه كثير من العلماء ؛ لأمرين :

الأول : أن قولهم : هذا ضرورة ، فيه نظر ؛ إذ بعض الأبيات المستشهد بها يمكن الحذف فيها ولا يخل هذا بوزن البيت ، فلو قال بدل « يأتيك » « يأتك » لكان البيت منقوصاً والنقص حذف السابع الساكن من تفعيلة الوافر : « مفاعلتن » بعد تسكين الخامس <sup>(٣)</sup> .

والبيت الآخر فيه « لم أهجو » ، فلو قال « لم أهجُ » لكان موزوناً ، ويحصل في البيت طي ، والطي : حذف الرابع الساكن من تفعيلة : « مستفعلن » <sup>(٤)</sup> .  
وهذان النوعان من التغيير النقص ، والطي من أنواع الزحاف ، فالأول من الزحاف المزدوج ، والثاني من الزحاف المفرد . ومعلوم أن الزحاف إذا عرض في جزء من الأجزاء لا يلزم في مقابله من أبيات القصيدة <sup>(٥)</sup> .

(١) الرحمن : (٣٩) .

(٢) ينظر : المحتسب (٤٧/١) .

(٣) ينظر : ميزان الذهب (ص ١٢) ، وأهدى السبيل إلى علم الخليل (ص ٤٤، ٤٥) .

(٤) ينظر : ميزان الذهب (ص ١٠) .

(٥) ينظر : أهدى السبيل (ص ٣٨) .

وكذا يقال في البيت من قوله « يَجْنِيكَ » ، فلو قال « يَجْنِيكَ » ما اختلّ الوزن ،  
فهذا حين : وهو حذف الثاني الساكن ، ومعلوم أنه من أنواع الزحاف التي لا تضر وهو  
كثير في الشعر .

هذا الأمر كله مبني على قول من يقول إن الضرورة هي الإلجاء، وهو ظاهر مذهب  
سيبويه<sup>(١)</sup> ، وظاهر كلام ابن السراج<sup>(٢)</sup> ، وإليه يذهب أبو جعفر النحاس<sup>(٣)</sup> ، وابن مالك<sup>(٤)</sup> .  
وقولي إنّ بعض الأبيات المستشهد بها لا ضرورة فيه هو ما صرح به أبو جعفر  
النحاس ، قال تعليقاً على البيتين : « ألم يأتيك ... ، وهجوت زبان ... » قال : « فليس  
في البيتين اضطرار يوجب هذا ؛ لأنهما إذا رويًا بحذف الواو والياء كان الوزن صحيحاً  
من البسيط والوافر ، يسمى الأول مطوياً والثاني منقوصاً »<sup>(٥)</sup> .

الأمر الثاني : ورود هذا الاستعمال في القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ على

تنوع في هذا ، فقد جاء قراءة بإبقاء الياء في حالة الجزم كقراءة ابن كثير ﴿ إنه من يتقي  
ويصبر ﴾<sup>(٦)</sup> بإثبات الياء في ﴿ يتقي ﴾<sup>(٧)</sup> . وهو الشاهد في هذه الآية ، حيث وقع الفعل  
شرطاً وحقه الجزم بحذف هذه الياء وإبقاء الكسرة ، كقراءة الباقيين . قال أبو زرعة :  
« وقرأ ابن كثير ﴿ إنه من يتقي ويصبر ﴾ بإثبات الياء ، وحثته أن من العرب من يجري  
المعتل مجرى الصحيح ، فيقول : زيد لم يقضي ويقدر في الياء فيحذفها منها ، فتبقى الياء

(١) ينظر : البحث (ص ٣٠) ، والكتاب (٣١٦/٣) .

(٢) ينظر : الأصول (٤٦٨، ٤٤٤/٣) .

(٣) ينظر : إعراب النحاس (٥١/٣) .

(٤) ينظر : البحث (ص ٣١) ، وشرح التسهيل (٥٥/١) .

(٥) إعراب النحاس (٥١/٣) .

(٦) يوسف : (٩٠) .

(٧) القراءة في : السبعة (ص ٣٥١) ، حجة القراءات لابن خالويه (ص ١٩٨) ، تفسير الطبري (٣٦/١٣) ، وحجة

ابن زنجلة (ص ٣٦٣) ، التيسير (ص ١٣٠) ، والبحر (٣٤٢/٥) ، والنشر (٣٧٢/١) .

ساكنة للجزم»<sup>(١)</sup> .

وبعض النحاة لجأ إلى تأويل هذا بتأويلات لا تخلو من تكلف ، فقالوا هو على الأصل ﴿يَتَّقِ﴾ بالكسر والياء للإشباع وليست لاماً للكلمة . وقيل أيضاً إن ﴿من﴾ موصولة والفعل بعده مرفوع ، فلما أشكل على هذا القائل جزم ﴿يَصْبِر﴾ قال : كأنه توهم أن ﴿من﴾ شرطية و ﴿يَتَّقِ﴾ مجزوم .

وقيل أيضاً على هذا ﴿يَصْبِر﴾ مرفوع عطفاً على مرفوع ، وسكنت الراء لا للجزم بل لتوالي الحركات وإن كان ذلك من كلمتين ، كما سكنت في ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ و ﴿يَشْعُرْكُمْ﴾ ، ﴿وَبِعُولَتَيْنِ﴾ . وقالوا أيضاً هو مسكن للوقف<sup>(٢)</sup> .

وهذه التأويلات لا تخلو من تكلف كما قدمت ، وقد ختم أبوحيان باب هذه التأويلات فقال : « والأحسن من هذه الأقوال أن يكون ﴿يَتَّقِ﴾ مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة ، ولا يرجع إل كلام أبي علي ، قال : وهذا مما لا يحمل عليه لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا إنه لغة»<sup>(٣)</sup> .

وإذا سلم بالتأويلات السابقة ، فكيف يقال في قراءة من قرأ ﴿أرسله معنا غداً يرتعي ويلعب﴾<sup>(٤)</sup> بإثبات الياء في ﴿يرتعي﴾<sup>(٥)</sup> ، و ﴿يرتعي﴾ مضارع ارتعى افتعال

(١) حجة القراءات (ص ٣٦٤) .

(٢) ينظر : حجة ابن خالويه (ص ١٩٨) ، وحجة ابن زنجلة (ص ٣٦٤، ٣٦٣) ، والبحر (٥/٣٤٣، ٣٤٢) ، والدر (٦/٥٥٣، ٥٥٢) .

(٣) البحر (٥/٣٤٣) .

(٤) يوسف : (١٢) .

(٥) القراءة في : المحرر (٩/٢٥٨) ، إعراب الشواذ (ص ١٩٤) ، والبحر (٥/٢٨٥) ، والدر (٦/٤٥٠) ، والنشر (٢/٢٩٣) ، وغيث النفع (ص ٢٥٥) .

من الرعي ، وهو على هذه القراءة معتل اللام ، وبقيت الياء في المضارع ، والواقع جواباً للأمر وحققها أن تحذف .

وزعم ابن عطية رحمه الله أنها قراءة ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر<sup>(١)</sup> . وكلامه محل نظر .

وعده السمين جرأة على القراءة<sup>(٢)</sup> .

وعلى إثبات الواو في حالة الجزم جاءت قراءة : ﴿ ومن يعيشو عن ذكر الرحمن

نقيض<sup>(٣)</sup> يثبت الواو في ﴿ يعيشو ﴾<sup>(٤)</sup> . والقراءة متواترة بحذفها وبقاء الضمة

﴿ يعيشُ ﴾ ؛ لأنه الفعل معتل اللام وهو فعل الشرط .

ويؤول النحاة هذه القراءة كما أولوا القراءة السالفة قبل هذه ويقولون إن ﴿ من ﴾

غير مضمنة معنى الشرط . ويشكل عليهم جزم الجواب ﴿ نقيض ﴾<sup>(٥)</sup> . وهذا يعضد من

قال إن هذا الاستعمال جائز في النثر ، وهو لغة لبعض العرب كما تقدم بيانه .

وعلى إثبات الألف في حالة الجزم جاءت قراءة حمزة ﴿ لا تحف دركاً ولا

تحشى ﴾<sup>(٦)</sup> ، وللعلماء توجيهات أخرى في هذه القراءة غير تلك التي مرت ، منها أن

(١) المحرر (٢٥٨/٩) .

(٢) الدر (٤٥٠/٦) .

(٣) الزخرف : (٣٦) .

(٤) القراءة سيأتي تخريجها في إعراب الفعل - جواز المضارع (ص ٢٣٢) .

(٥) ينظر : الكشاف (٤٨٨/٣) ، وإعراب الشواذ (ص ٣٥٠) ، والفريد (٢٥٨/٤) ، والبحر (١٦/٨) ، والدر

(٥٨٧/٩) .

(٦) طه : (٧٧) .

« تخشى » استئناف ، والتقدير : وأنت لا تخشى ، وعلى هذا يمكن أن تكون الجملة مقطوعة وتكون حالية .

وقيل : إن الأصل « تخش » بالفتحة فأشعبت الفتحة فصارت ألفاً . هذا ما قيل في هذه القراءة من تأويل<sup>(١)</sup> .

وليس هذا التأويل بأولى من القول بأن هذا لغة لبعض العرب ، ولا سيما أنه ثبت في النثر على أكثر من صورة ، ولا يمكن أن يخص بضرورة ؛ إذ لا ضرورة في النثر .

ويمكن أن يحمل عليه قراءة ﴿ ومن يفعل ذلك يلقى أثاماً ﴾<sup>(٢)</sup> وهي محتملة لأن تكون من هذا الباب ، أو أن يكون رفع جواب الشرط<sup>(٣)</sup> .

وقراءة ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يراه ﴾<sup>(٤)</sup> بالألف في الآيتين، وهي قراءة عكرمة .

قال أبوحيان : « وقرأ عكرمة ﴿ يراه ﴾ بالألف فيهما ، وذلك على لغة من يرى الجزم بحذف الحركة المقدره في حروف العلة حكاهما الأخفش »<sup>(٥)</sup> .

ويحتمل هذا التأويل قوله تعالى ﴿ وتصفى إليه أفئدة ﴾<sup>(٦)</sup> على أن اللام للأمر

وأثبت الألف . ويشهد لهذا قراءة من قرأ بسكون اللام ﴿ وتصفى ﴾<sup>(٧)</sup> وفي ما بعد

(١) ينظر : حجة ابن خالويه (ص ٢٤٥) ، وحجة ابن زنجلة (ص ٤٥٨) ، والكشف (١٠٢/٢) ، والكشاف (٥٤٧/٢) ، والدر (٨٣، ٨٢/٨) .

(٢) الفرقان : (٣٨) .

(٣) ينظر : إعراب الفعل - جوازم المضارع (ص ٢٤٠) .

(٤) الزلزلة : (٨) .

(٥) البحر (٥٠٢/٨) .

(٦) الأنعام : (١١٣) .

(٧) هي قراءة الحسن .

- ينظر : شواذ ابن خالويه (ص ٤٦) ، وإعراب النحاس (٩٢/٢) ، والفريد (٢١٦/٢) ، والبحر (٢٠٨/٤) ، والإتحاف (٢٨/٢) .

﴿ وليرضوه وليقرئوا ... ﴾ ، ومجيء هذا في الأمر على سبيل التهديد كما يقال : افعل ما شئت<sup>(١)</sup> .

ويذهب بعض النحاة في تأويل هذه الآية إلى أن اللام لام « كي » وهو معطوف على ﴿ غروراً ﴾ ، أي : ليغروا أو لتصغى . وقيل اللام للقسم كسرت لما لم يؤكد الفعل بالنون<sup>(٢)</sup> .

ولم يقتصر هذا الاستعمال على القراءات القرآنية ، بل ورد في حديث رسول الله ﷺ ، وفي كلام زوجته عائشة رضي الله عنها وعن أبيها الفصيحة القرشية .

أما وردوه عن النبي ﷺ ، فقد جاء في إحدى الروايتين عنه : « مروا أبا بكر فليصلي بالناس ... »<sup>(٣)</sup> ، بإثبات الياء ، والفعل حقه أن يجزم بحذفها .

وجاء قول عائشة في نفس الحادثة : « إن أبا بكر رجل أسيف إن يقم مقامك ييكي »<sup>(٤)</sup> ، فجاء جواب الشرط بإثبات الياء ، وهذا أيضاً محتمل أن يكون على هذه اللغة . ولهذا بوب ابن مالك لهذين الحديثين بقوله : « في إجراء المعتل مُجرى الصحيح »<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : إعراب النحاس (٩٢/٢) ، والفريد (٢١٦/٢) ، والبحر (٢٠٨/٤) .

(٢) ينظر : التبيان (٥٣٣/١) ، والفريد (٢١٦/٢) ، والبحر (٢٠٨/٤) .

(٣) الحديث في البخاري (١٠) كتاب الأذان ، (٦٧) باب من أسمع الناس تكبير الإمام ، (٢٠٣/٢) من فتح الباري .

(٤) الحديث في المصدر السابق .

(٥) شواهد التوضيح (ص ٢١) .

# الفصل الثالث

أعراب جمع المنكر

الاسماء والملاق به

## ﴿إعراب جمع المذكر السالم والمحقق به﴾

يُعرَب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . والذي يُجمع هذا الجمع العلم والوصف ، ويشترط لهما ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون لمذكر ، فلا يجمع نحو : زينب وحائض .

ثانيها : أن يكون خالياً من التاء ، فلا يجمع نحو : طلحة وعلامة .

ثالثها : أن يكون لعاقل ، فلا يجمع نحو : وآشيق - علماً لكلب - ، وسابق - صفة لفرس - .

ثم يشترط في العلم ألا يكون مركباً تركيب مزج ولا تركيب إسناد ، فلا يجمع نحو : بعلبك ، ونحو : تأبّط شراً .

ويشترط في الصفة قبولها التاء أو تدل على التفضيل ، نحو : قائم ، ومذنب ، وأفضل . فلا يجمع نحو : جريح ، وصبور ، وسكران ، وأحمر .

هذه جملة شروط ما يجمع جمع المذكر السالم ، وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع لم تستكمل الشروط ، وهي :

- أسماء جموع ، وهي : ألو ، وعالمون ، وعشرون وبابه .

- وجموع تكسير وهي : بنون ، وحرّون ، وأرضون ، وسنّون وبابه .

- وجموع تصحيح لم تستكمل الشروط ، مثل : وأبلون ، وأهلون .

- وما سمي بهذا الجمع وما ألحق به مثل : عليّون ، وزيدون - مسمّى به - <sup>(١)</sup> .

هذا ما ورد من ضوابط في هذا الجمع وما ألحق به .

وقد ورد في القراءة الشاذة ما خرج عن هذه القاعدة ، قرأ الحسن ، والأعمش ،

وابن السَّمِيفَع ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ﴾ في سورة البقرة <sup>(٢)</sup> ، و﴿اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾

(١) أوضح المسالك (١/٣٦) .

(٢) آية : (١٠٢) .



في سورة الأنعام<sup>(١)</sup> ، و ﴿ مَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ ﴾ في سورة الشعراء<sup>(٢)</sup> .

ووجه الشذوذ واضح في هذا ؛ إذ عامل جمع التكسير معاملة جمع المذكر السالم ،  
فرفعه بالواو ولم يرفعه بالضم .

ولفظ « شيطان » ليس داخلاً تحت الشروط المذكورة آنفاً ، فليس بعَلَمٍ ولا  
صفةٍ ، بل هو نكرة . قال الجوهري : « وكل عات متمرّد من الجنّ والإنس والدواب  
شيطان »<sup>(٣)</sup> . وقد أورد بعض العلماء هذه القراءة وغلطها . قال الفراء : « وجاء عن  
الحسن (الشياطون) ، وكأنه من غلط الشيخ ، ظنّ أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون »<sup>(٤)</sup> .

مع ملاحظة أن الخطأ « هنا » بمعنى التوهم ، الذي عبر عنه اللغويون المعاصرون .  
وقال أبو إسحاق الزجاج : « وقرأ الحسن (الشياطون) ، وهو « بالقياس الخاطيء »  
عند النحويين لمخالفته عند القراء للمصحف ، فليس يجوز في قراءة ولا عند النحويين .  
ولو كان يجوز في النحو والمصحف على خلافه لم تجز عندي القراءة به »<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو جعفر النحاس : « وهو غلط عند جميع النحويين . قال أبو جعفر : وسمعت  
عليّ بن سليمان يقول : سمعت محمد يزيد يقول : هكذا يكون غلط العلماء ، إنما يكون  
بدخول شبهة ، لما رأى الحسن - رحمه الله - في آخره ياءً ونوناً وهو في موضع اشتبه  
عليه بالجمع المسلّم ، فغلط »<sup>(٦)</sup> .

وحاول ابن جني أن يتلمس لها تنظيراً أو توجيهاً سائغاً من كلام العرب فقال :  
« هذا مما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين وتشابههما عنده »<sup>(٧)</sup> ، ثم حاول أن

(١) آية : (٧١) .

(٢) آية : (٢١٠) .

(٣) الصحاح (شطن) : (٢١٤٤/٥) ، وانظر : اللسان (٢٣٨/١٣) .

(٤) معاني الفراء (٢/٢٨٥) .

(٥) معاني الزجاج (٤/١٠٣) .

(٦) إعراب القرآن (٣/١٩٤) .

(٧) المحتسب (٢/١٣٣) .

يوضح هذا التوجيه ويشرحه ، ولكنه عي بعد ذلك ووقف فقال : « وعلى كل حال ف (الشياطون) غلط »<sup>(١)</sup> .

وقال أبوالبقاء العكيري : « شبه فيه الياء قبل النون يياء جمع التصحيح »<sup>(٢)</sup> .  
وتحدث أبوحيان عن هذه القراءة محاولاً توجيهها ، فقال : « وهو شاذ قاسه على قول العرب بستان فلان حوله بساتون . رواه الأصمعي ... »<sup>(٣)</sup> .

أقول : لا ينبغي تغليط القراءة ، كما لا يصح حمل هذا الإمام الجليل على الغلط ، إذ كان فصيحاً مشهوراً بذلك . قال ابن سعد عنه : « كان الحسن جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً »<sup>(٤)</sup> ، وهو لا يقرأ ولا يجتزئ على قراءة مثل هذا إلا بأثر وإن لم يتواتر ، فإن صح سنده فأقل ما يقال فيه أنه مثل الشعر أو النثر الذي ينقل عن العرب ، فيكون حجة ويحتكم إليه ، وما أحسن كلام النضر بن شميل ، حيث قال : « إن جاز أن يُحتج بقول العجاج ورؤية فهلاً جاز أن يُحتج بقول الحسن وصاحبه - يريد محمد بن السَّمِيفَع - مع أننا نعلم أنهما لم يقرأ به إلا وقد سمعنا فيه »<sup>(٥)</sup> يعني أثراً مروياً .

أقول : وما احتجَّ به في مسألة من المسائل قولُ رؤبة حينما كان يقال له : كيف أصبحت ؟ كان يقول : خير عافاك الله . فقد احتج به الكوفيون على جواز حذف القسم وإعماله ، وإن كان البصريون يخالفون في هذا ، ومع ذلك فقد حكموا على هذا القول أنه شاذ قليل لا يقاس عليه . فهلاً قالوا هذا في القراءة وسلموا من التغليط ، علماً بأن الكوفيين رأوا قوله حجة على مذهبهم في جواز حذف حرف القسم وإعماله ،

(١) المختص (١٣٣/٢) .

(٢) التبيان (٩٩/١) .

(٣) البحر (٣٢٦/١) .

(٤) طبقات ابن سعد (١١٥/٧) ، تهذيب التهذيب (٢٦٦/٢) .

(٥) الكشاف (١٣١/٣) .

ونظروا له بقول رؤبة هذا<sup>(١)</sup> .

نخلص من هذا الإيراد أن هذه القراءة جاءت مخالفة للقياس ، وأنه كان من اللائق تجنب لفظ الغلط وإصاقه بالقارئ الفصيح والقراءة ، فكان ينبغي أن يقال : هذا شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه ويعامل هذا النص كما يعامل بيت الشعر وكلام العرب في نشرهم على أقلّ تقدير ، وعلى الرغم من أن أبا حيان - رحمه الله - قد تردد في هذه القراءة واختلف كلامه في ثلاثة مواطن من كتابه « البحر المحيط » إلا أنه تراجع ونسخ قوله الأخير قوله الأول فيما يظهر . وإليك هذه المواقف :

قال في الموطن الأول إنه شاذ ، ثم نقل من قال بغلط هذه القراءة ، هذا في سورة البقرة<sup>(٢)</sup> ، وفي سورة الأنعام قال : « وقد لُحِّنَ في ذلك ، وقد قيل : هو شاذ قبيح »<sup>(٣)</sup> ، ثم عاد في سورة الشعراء وكأنه تراجع عما قاله في الموطنين السابقين ، فقال بعد أن أورد بعض آراء من سبق بأن هذه القراءة غلط ، قال : « وقال يونس بن حبيب سمعت أعرابياً يقول : دخلت بساتين من ورائها بساتون . وقلت ما أشبه هذا بقراءة الحسن » انتهى .

ووجهت هذه القراءة بأنه لما كان آخره كآخر يَبْرِينِ وفلسطين ، فكما أجزى إعراب هذا على النون تارة وعلى ما قبله تارة ، فقالوا : يَبْرِينِ وَيَبْرُونِ ، وفلسطينُ وفلسطينون ، أجزى ذلك في الشياطين تشبيهاً به ، فقالوا : الشياطين والشياطون .

وقال أبو فيد مؤرج السدوسي : إن كان اشتقاقه من شاط أي احترق يشيط شوطة كان لقراءتها وجه . قيل : ووجهها أن بناء المبالغة منه شياط ، وجمعه الشياطون ، فخففا الياء ، وقد روي عنهما التشديد وقرأ به غيرهما . انتهى .

وقرأ الأعمش الشياطون كما قرأه الحسن وابن السميع ، فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن قرأوا ذلك ، ولا يمكن أن يقال غلطوا ؛ لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : الإنصاف (١/٣٩٣-٣٩٨) .

(٢) البحر (١/٣٢٦) .

(٣) المرجع السابق (٤/١٥٨) .

(٤) المرجع نفسه (٧/٤٦) .

# الفصل الرابع

## أسباب المنقوص

## ﴿ إعراب المنقوص ﴾

من المنقوص الجمع الذي آخره ياء ، وقبلها كسرة ، ويعامل هذا معاملة ( قاض ) في جميع أحواله ، فيرفع بضمة مقدّرة ، ويجر بكسرة مقدّرة أيضاً ، وتظهر عليه علامة النصب وهي الفتحة .

قال الصيمري :

« وما كان من هذه الجموع في آخره ياء وقبلها كسرة فإنه ينون في الرفع والجر ، وتحذف ياؤه كقولك : هؤلاء جوارٍ ، وغواشٍ ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ ، ويجري في النصب على قياس الصحيح فيفتح ولا ينون ، كقولك : رأيت جوارِي ، وغواشي ، كما تقول : رأيت مساجد ، وضوارب »<sup>(١)</sup> .

ويختلفون بعد ذلك في التنوين هذا ، هل هو عوض من الياء المحذوفة كما يرى سيبويه ، أو عوض من ذهاب حركة الياء كما يراه المبرد ، أو أن هذا التنوين تنوين صرف لأنه لما حذفت الحركة من الياء نقص البناء الذي لا ينصرف وصار على وزن ما ينصرف من الواحد ؛ نحو : رُبَاع ، وثَمَان ، فوجب أن ينصرف<sup>(٢)</sup> .

إذاً محل الاتفاق بينهم هو في الإعراب ، لظاهر هذه الكلمة وطريقة النطق ، فيقولون : هذه جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جوارِي ، ويختلفون في الإعراب التفصيلي لها ، وهل التنوين عوض عن ياء أو حركة ، أو هو تنوين صرف .

ثم هناك رأي آخر لبعض العلماء في جوارِي ونحوه ، وهو أنه يفتح في موضع الجر كما يفعل في غير المعتل فيظهرون الفتح عليه ، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة<sup>(٣)</sup> .

وقد وردت قراءات خرجت عن هذه القاعدة ، وما جاء من ذلك نوعان :

النوع الأول : بقي فيه الجر والتنوين مع كونه منصوباً ؛ من ذلك قراءة مجاهد :

(١) التبصرة والتذكرة (٢/٥٧٠) .

(٢) المرجع السابق (٢/٥٧٠) .

(٣) شرح ابن يعيش (١/٦٤) .

﴿ ولكل جعلنا موالٍ ﴾<sup>(١)</sup> بالتثوين<sup>(٢)</sup> .

وهذا عند كثير من النحاة مخالف للقواعد ولا يسوغ إلا في الشعر ؛ ومنه قول الشاعر :

ولو أن واشٍ باليمامة داره ... وداري بأعلى حضرموت اهتدي ليا<sup>(٣)</sup>

فجاء المنقوص « واشٍ » في حالة نصب ولم تظهر الفتحة ، وقدرت كما تقدر في الرفع والجر .

قال البغدادي : « على أن أصله ( فلو أن واشياً ) فسكن الياء لضرورة الشعر ، ثم حذفها لالتقاء الساكنين »<sup>(٤)</sup> .

وقول الآخر :

وكسوت عارٍ لحمه فتركه ... جذلان يسحب ذيله ورداءه<sup>(٥)</sup>  
يريد « عارياً » .

وقوله :

ومن يطيق مذكٍ عند صبوته ... ومن يقوم لمستور إذا خلعا<sup>(٦)</sup>

(١) النساء : (٣٣) .

(٢) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص٣٢) ، وإعراب الشواذ (ص١٠١) [ مخطوط ] .

(٣) من الطويل . وقائله قيس بن الملوح .

- مصادر البيت : الديوان (ص٢٩٤) ، ومختصر الشواذ (ص٣٢) ، وضرائر ابن عصفور (ص٩٣) ، وشرح

ابن يعيش (٥١/٦) ، والهمع (٥٣/١) ، وأبيات المغني للبغدادي (١٨٩/٥) .

(٤) أبيات المغني (١٨٩/٥) .

(٥) من الكامل ، ويروي ( وكسوت عارٍ جنبه ) .

- مصادر البيت : شرح القصائد السبع لابن الأنباري (ص٢٨٢) ، وضرائر ابن عصفور (ص٩٣) .

(٦) من البسيط ، وقائله محمد بن بشير البصري .

ومذكٍ : اسم فاعل من ذكَّى ، يقال : ذكَّى الرجل أسن وبثن . اللسان (ذكى) ٢٨٨/١٤ .

يريد « مذكياً » .

قال ابن عصفور رحمه الله عندما أورد هذه الآيات : « وحذفت الياء في جميع ذلك لما خففت بالتسكين ، لالتقائها مع التنوين وهو ساكن . وتسكين الياء في حال النصب من الضرائر الحسنة »<sup>(١)</sup> .

وقال ابن يعيش : « وإنما أسكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاثة بلفظ واحد كالمقصور . وقد جاء ذلك كثيراً ، وعنه قول : ولو أن واشٍ ... »<sup>(٢)</sup> .  
أما هذه القراءة التي معنا فقد قال ابن خالويه بعد إيرادها : « وإنما يجوز مثل هذا في الشعر ... »<sup>(٣)</sup> .

وذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنه ليس بضرورة وأنه يجوز في الاختيار ، وخرّج عليه قراءة ﴿ من أوسط ما تطعمون أهاليكم ﴾<sup>(٤)</sup> ، بسكون الياء<sup>(٥)</sup> .

وذهب ابن الأنباري إلى أنه لغة ، وقال تعليقاً على بيت زهير السابق : « وسكن الياء على لغة من يقول : رأيت الجوّاري بتسكين الياء ، واللغة الجيدة فتحها . ويقول أصحاب هذه اللغة : رأيت قاضٍ ، وداعٍ . والكلام الجيد رأيت داعياً »<sup>(٦)</sup> .  
ولم يفرق ابن جني في سكون هذه الياء بين كونها واقعة في الاسم أو في الفعل ،

فهو يقول : من يطبق كبير السن عند صوته .

- مصادر البيت : الأمالي (٤٤/١) ، وضرائر ابن عصفور (ص٩٣) .

(١) ضرائر ابن عصفور (ص٩٣) .

(٢) شرح ابن يعيش (٥١/٦) ، وينظر : الكتاب (٣٠٦/٣) ، والمقتضب (٢٢،٢١/٤) .

(٣) شواذ ابن خالويه (ص٣٢) .

(٤) المائدة : (٨٩) .

(٥) القراءة في : المحتسب (٢١٧/١) ، والكشاف (٣٦١/١) ، والجامع (٢٧٩/٦) ، والبحر (١٠/٤) .

(٦) شرح القصائد (ص٢٨١) .

وقد حكاهما لغة مع كونه نقل عن المبرد أن سكونها من أحسن الضرورات<sup>(١)</sup> ، قال :  
« ومن العرب من يشبه الياء بالألف ، لقربها منه ، فيقول : لن يرمى بإسكان الياء ،  
ويقول على هذا : رأيت قاضٍ ، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة ،  
كما تقول : هذه عصاً ، ورأيت عصاً ، ومررت بعصاً ، بلفظ واحد »<sup>(٢)</sup> .

وقال العكبري في معرض حديثه عن هذه القراءة : « وفيه بعد ، ووجه أنه استقل  
الحركة على الياء بعد الكسرة ، فجعله كالمجرور والمرفوع ... »<sup>(٣)</sup> .

هذا ما قيل في هذه القراءة . والذي يظهر لي أنه لغة لبعض العرب كما حكاها  
أبو حاتم وغيره ، ويؤكد هذا مجيء سكون الياء كثيراً في الشعر كقول الشاعر :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ ... أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِقِ<sup>(٤)</sup>

وقول الآخر :

سَوَى مَسَاحِيْنٍ تَقْطِطُ الْحَقِّقَ ... تَقْلِيلُ مَا قَارَعَنَ مِنَ الشَّمِ الطَّرِقِ<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر : المقتضب (٤/٢١، ٢٢) .

(٢) المنصف : (٢/١١٤) .

(٣) إعراب الشواذ (ص ١٠١) [مخطوط] .

(٤) من الرجز ، وينسب لرؤية .

والضمير في أيديهن للإبل . والقاع : المكان المستوي ، والقرق : الأملس ، ويتعاطين : يناول بعضهن بعضاً ،  
والورق : الدراهم . شبه حذف مناسم الإبل للحصى بحذف جوار يلعب بالدراهم .

- مصادر البيت : ملحقات ديون رؤية (ص ١٧٩) ، الكامل (٣/٢١) ، والخصائص (١/٣٠٦) ،  
(٢/٢٩١) ، والمختص (١/١٢٦) ، والعمدة (٢/٢٤٩) ، وأما ابن الشجري (١/١٠٥) ، وشرح شواهد  
الشافية (٤/٤٠٥، ٤٠٦) .

(٥) من الرجز ، وقائله رؤية بن العجاج .

والمساحي : حوافر الأتُن ؛ لأنها تمحو الأرض ، أي : تقشرها وتؤثر فيها .

والتقطيط : قطع الشيء وتسويته .

والحقق : بضم الحاء جمع حقة ، وهي وعاء من الخشب أو العاج أو نحوه ينحت ليوضع فيه الطيب .

والطرق : جمع طرقة ، وهي الحجارة بعضها فوق بعض .



وقال الآخر :

يا دار هند عفت إلا أثافيه<sup>(١)</sup>

فأسكن الياء ، وليس هذا بضرورة ، لإمكانه فتح الياء ولا ينكسر الوزن ، لهذا قال ابن المستوفي : « ولو نصب أثافيهما على أن يكون البيت غير مصرع بلجاز »<sup>(٢)</sup> .

وإذا سلم حداً أن هذه الأبيات ضرورة ، فإن الكلام الوارد من ذلك يشهد بأنها لغة ، كقولهم في المثل : « أعط القوس باريها »<sup>(٣)</sup> ، بسكون الياء .

ويشهد لذلك مجيئها في بعض القراءات كقراءة جعفر الصادق المتقدمة ﴿ من أوسط

ما تطعمون أهاليكم ﴾<sup>(٤)</sup> بسكون الياء ، وقراءة ﴿ ثاني اثنين ﴾<sup>(٥)</sup> بسكون الياء<sup>(٦)</sup> . هذا ما ورد في سكون الياء في الأسماء .

وورودها في الفعل دليل أيضاً آخر ، وقد مرّ في باب إعراب الماضي عدّة قراءات

—  
—  
- مصادر البيت : ديوانه (ص ١٠١) ، المقتضب (٢٢/٤) ، والمنصف (١١٤/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٠٤/١٠) ، وأمالي ابن الشجري (١٠٤/١) .

(١) عجزه : بين الطّويّ فصارت فواديها

وهو من البسيط ، وقائله الخطيئة .

عفت : درست ، والأثافي : جمع أثفية وهي الحجارة التي توضع عليها القدور .

- مصادر البيت : ديوانه (ص ١٩٧) ، والكتاب (٣٠٦/٣) ، والخصائص (٣٠٧/١) ، والمنصف (١٨٥/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٠٠/١٠) ، وشواهد الشافية (٤١٠/٤) .

(٢) عن شواهد المغني (٤١١/٤) .

(٣) للمستقصى (٢٤٧/١) .

(٤) المائة : (٨٩) .

(٥) التوبة : (٤٠) .

(٦) القراءة في : المحتسب (٢٨٩/١) ، والتبيان (٦٤٤/٢) ، والجامع (١٤٤/٨) ، والبحر (٤٣/٥) .

جاء بسكون الياء ، كقراءة ﴿ ما بقي من الربا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقراءة ﴿ فَنَسِي ﴾<sup>(٢)</sup> ، وغيرها .

وكذا جاءت قراءات بسكون الياء في المضارع المنصوب<sup>(٣)</sup> .

وقد نظّر بها العلماء على هذه اللغة ، ولم يفرقوا بين سكونها في الاسم أو في

الفعل<sup>(٤)</sup> .

قال عبدالقاهر الجرجاني موضحاً سر سكون الياء : « اعلم أن الياء تتحرك في مواضع النصب ؛ كقولك : رأيت قاضيك ، إلا أنهم ألزموا الياء السكون تشبيهاً لها بالألف فقالوا : هذا معدي كرب ، ورأيت معدي كرب ، ومررت بمعدي كرب . كما يقال : هذا مثناك ، ورأيت مثناك ، ومررت بمثناك ، فيكون اللفظ واحداً في الأوجه الثلاثة ، وذلك أن الياء قريب من الألف والحركة تستقل في حروف اللين على كل حال ، والفتحة وإن كان خفيفة فالسكون أخف منها ... » ثم جاء بييت ( كأن أيديهن ... ) وبييت ( ولو أن ... )<sup>(٥)</sup> . ولم يقل أنه ضرورة .

ومن نقل كون هذا لغة وجوّزه في السعة ابن مالك .

قال : « وهي لغة مشهورة »<sup>(٦)</sup> ، ولم يفرق ابن مالك بين مجيء الياء ساكنة في الفعل

أو في الاسم ، وجعل الحكم في ذلك واحداً ، بل وألحق الواو أيضاً في هذا الحكم<sup>(٧)</sup> .

ومع أن أباحيان قد انتقد ابن مالك في رأيه ، فقال : « وما ذهب إليه المصنف هو

(١) البقرة : (٢٧٨) .

(٢) طه : (١١٥) .

(٣) ينظر (ص ٢٢٢) .

(٤) هذا هو صنيع ابن جني ، وابن مالك وغيرهما .

ينظر : المحتسب (١٤١/١) ، (٢٨٩/١) ، (٥٩/٢) ، وشرح التسهيل (٥٧،٥٥/١) ، التذليل والتكميل

(١/٢٠٣-٢٠٠) ، والمساعد (٣٧،٣٥/١) ، ونتائج التحصيل (١/٣٤٢-٣٤٥) .

(٥) المقتصد (١٣٨/٢) .

(٦) شواهد التوضيح (ص ١٨٧) .

(٧) المصدر السابق .

جنوح إلى مذهب أبي حاتم وترك جادة ما عليه الجمهور بأن هذا كله من ضرائر الشعر الحسنة»<sup>(١)</sup>.

أقول : مع قوله هذا إلا أن كلامه في تفسيره يُشعر برضاه وقبوله هذا التوجيه ، فقد أورد قراءة ﴿أهاليكم﴾<sup>(٢)</sup> ، وقراءة ﴿ثاني اثنين﴾<sup>(٣)</sup> . فقال عند القراءة الأولى : « وأما تسكين الياء في أهالكيم فهو كثير في الضرورة ، وقيل في السعة كما قال زهير : ( يطيع العوالي ... ) ، شبهت الياء بالألف فقدرت فيه جميع الحركات »<sup>(٤)</sup> ، وفي القراءة الثانية فأورد كلام ابن جني أنه شبه الياء بالألف ولم يعترض عليه<sup>(٥)</sup> . وقال المرابط الدلائي مرجحاً ما ذهب إليه ابن مالك : « والحق ما عليه المصنف لثبوت ذلك في السعة فصيحاً في القراءتين »<sup>(٦)</sup> .

وقد رجح الصبان أيضاً جوازه في السعة ، قال : « والأصح جوازه في السعة »<sup>(٧)</sup> .

النوع الثاني : عومل فيه المنقوص معاملة الصحيح ، فظهرت الضمة على يائه ، وعلى هذا قراءة أبي رجاء ، والجدري ﴿ومن فوقهم غواشٍ﴾<sup>(٨)</sup> ، بضم وتنوين ﴿غواشٍ﴾<sup>(٩)</sup> ، وقراءة الحسن ، وتروى عن أبي عمرو ﴿وله الجوارُ﴾<sup>(١٠)</sup> بضم

(١) التذييل والتكميل (٢٠٣/١) .

(٢) المائة : (٨٩) .

(٣) التوبة : (٤٠) .

(٤) البحر (١١/٤) . وينظر الدر (٤٠٨/٤) .

(٥) البحر (٤٣/٥) . وينظر الدر (٥١/٦) .

(٦) نتائج التحصيل (٣٤٥/١) .

(٧) حاشية الصبان (١٠١/١) .

(٨) الأعراف : (٤١) .

(٩) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص٤٩) ، والكشاف (٧٩٠/٢) ، وإعراب الشواذ (ص١٥٠) ، والبحر

(٤/٢٩٨) ، والدر (٣٢٢/٥) ، شواذ الكرمانى (ص٨٦) .

(١٠) الرحمن : (٢٤) .

الراء<sup>(١)</sup> ، وقراءة عبد الله ابن مسعود والحسن ﴿إلا من هو صال الجحيم﴾<sup>(٢)</sup> ، بضم

اللام<sup>(٣)</sup> ، وقراءة ﴿وجنى الجنين دان﴾<sup>(٤)</sup> بضم النون والتنوين<sup>(٥)</sup> .

هذا ما ورد من القراءات ، ولم أجد نظيراً لهذا شعراً إلا في بيت لم ينسب إلى قائل

وهو قوله :

لها ثانياً أربع حسان ... وأربع فكلها ثمان<sup>(٦)</sup>

فقال : « ثمان » فضم النون .

أما توجيه هذه القراءات ، فليس على وجه واحد ، فقراءة ﴿غواش﴾ قال العكبري في توجيهها : « ويقراً بضم الشين وهو بعيد ؛ لأنه الآن فواع ، وكأنه جعله اسماً تاماً على ( فعال ) ، ويجوز أن يكون مقلوباً ، أي : غوايش ، كما قالوا في حُرْف هارٍ وهائر ، ثم حذفت الياء »<sup>(٧)</sup> .

وذهب السمين إلى أن ذلك لغة ، قال : « وبعض العرب يعرب ﴿غواش﴾ ونحوه

(١) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٤٩) ، والمصباح (ل ٤٨٣) ، والكشاف (٧٩/٢) ، (٤٥/٤) ، والتقريب والبيان (ص ٦٢٢) ، والبحر (١٧٩/٧) ، الدرر (٣٣٨/٩) ، والإتحاف (ص ٥١٠) .

(٢) الصافات : (١٦٣) .

(٣) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٤٩) ، والكشاف (٣٥٦/٣) ، والبحر (٣٧٩/٧) ، الدرر (٣٣٦/٩) ، والإتحاف (٤١٦/٢) .

(٤) الرحمن : (٥٤) .

(٥) القراءة في : الدرر (٣٣٨/٩) .

(٦) من الرجز .

- مصادر البيت : تهذيب اللغة (١٠٧/١٥) ، والكشاف (٧٦/٤) ، وشرح الرضي (١٥٢/٢) ، وشرح

التسهيل لابن مالك (٤٠٣/٢) ، واللسان (٨١/١٣) ، والمسعود (٨٣/٢) ، وتاج العروس (ثمان)

(٣٢٢/١٠) ، والتصريح (٢٧٤/٢) ، والأشعوني (٧٢/٤) ، والخزاعة (٣٦٥/٧) .

(٧) إعراب الشواذ (ص ١٥٠) .

بالحركات على الحرف الذي قبل الياء المحذوف ، فيقول : هؤلاء جواراً»<sup>(١)</sup> . ونظر لها بقراءة ﴿وله الجوار﴾ .

وهذه القراءة ذكرها الزمخشري ونظر لها بييت الشعر المتقدم ولم يزد على هذا<sup>(٢)</sup> . وقال العكبري في توجيهها : « يقرأ بضم الراء ، ووجه أنه حذف الياء وجعل الياء في كلمة تامة كما فعل في ترخيم النداء»<sup>(٣)</sup> .

أما قراءة ﴿صال الجحيم﴾ ففيها عدة توجيهات :

التوجيه الأول : أنه محمول على القلب ، كما قالوا : حرف هار ، وهار ، وهو شاك السلاح ، وشاكي السلاح . ووجه القلب في القراءة أن الأصل : صالي ، فقيل فيه صايل ، ثم حذفت الياء<sup>(٤)</sup> .

التوجيه الثاني : أن اللفظ مضاف إلى الجمع ، والأصل « صالوا » ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . و « من » فيه يحتمل الجمع والمفرد ، تقول : من هو إختوك ، ومن الرجال<sup>(٥)</sup> . ونظير هذا قوله تعالى ﴿ ومنهم من يستمعون إليك﴾<sup>(٦)</sup> .

التوجيه الثالث : أن لام « صالي » حذفت تخفيفاً ووقع الإعراب على اللام ولا قلب في الكلمة ، ونظير هذا الحذف قولهم : « ما باليت به بالة » ، والأصل : باليت بهم

(١) الدر (٣٢٢/٥) .

(٢) الكشاف (٤٦،٤٥/٤) .

(٣) إعراب الشواذ (ص٣٧٤) .

(٤) ينظر : معاني الفراء (٣٩٤/٢) ، وإعراب النحاس (٤٤٦/٣) ، والكشاف (٣٥٦/٣) ، والتبيان (١٠٩٥/٢) ،

والفريد (١٤٥/٤) ، والدر (٣٣٧/٩) .

(٥) ينظر : معاني الفراء (٣٩٤/٢) ، وإعراب النحاس (٤٤٦/٣) ، والمختص (٢٢٨/٢) ، والكشاف (٣٥٦/٣) ،

والتبيان (١٠٩٥/٢) .

(٦) يونس : (٤٢) .

بالية . كالعافية ، والعاقبة<sup>(١)</sup> .

التوجيه الرابع : أنه لغة قوم ، ولم ينص عليه في توجيه هذه القراءة ، بل قال به

السمين في قراءة ﴿ غواش ﴾ كما تقدم<sup>(٢)</sup> .

التوجيه الخامس : أن أصل صال « صيل » ، وأبدلت الياء ألفاً ، كما قالوا : حرف

هار ، ويوم راح ، وكبش صاف<sup>(٣)</sup> ، فهار أصله « هور » ، وراح أصله « رَوْح » يوم

راح شديد الريح ، وصاف أصله « صَوْف » ، وكبش صاف بين الصوف<sup>(٤)</sup> .

هذه التوجيهات التي ذكرت في هذه القراءات .

ولا يخلو بعضها من نظر ؛ فالتوجيه الذي يجعل هذه الكلمات مقلوبة مشكل ؛

ووجه الإشكال فيه أن الكلمات المنظر بها وهي « هار » و « شاك » ونحوها كانت قبل

القلب صحيحة ، فلما حصل القلب أصبحت معتلة ، بخلاف هذه القراءات ، فهي معتلة ،

وبعد القلب تكون صحيحة ، فالقياس عليها لا يصح ، فلو أردنا القياس عليها القياس

الصحيح لما احتجنا أن نقول أنه مقلوب ؛ لأن « صالي » قبل القلب مثل « شاكى » بعد

القلب ، فإذا قولهم إنه مقلوب ، ثم حذفنا ياؤه لا يصح .

وعلى القلب تكون الكلمات التي جاءت في القراءة : « غوايش ، وجواير ،

وصايل ، وداين » ، ويبقى سؤال : ما موجب حذف هذه الياءات ؟ وقال أبو البركات

الأنباري إن هذا التوجيه فيه بعد<sup>(٥)</sup> .

قال بعض العلماء أن اللام حذفت تخفيفاً دون الحاجة للقول بالقلب ، وإلى هذا

(١) ينظر : المحتسب (٢/٢٢٨) ، والكشاف (٣/٣٥٦) ، والدر (٩/٣٣٨) .

(٢) الدر المصون (٥/٣٢٢) .

(٣) إعراب القراءات الشواذ (ص٣٣٧) .

(٤) ينظر اللسان (هـ ور) (٥/٢٦٨) ، واللسان (روح) (٢/٤٥٥) ، واللسان (ص وف) (٩/١٩٩) .

(٥) ينظر : البيان (٢/٣١٠) .

ذهب أبو علي الفارسي ، وأشار ابن جني إلى أنه مأخوذ به<sup>(١)</sup> .  
قال السمين : « الثاني أن اللام حذفت استقلالاً من غير قلب ، وهذا عندي أسهل  
بما قبله ، وقد رأيناهم يتناسون اللام المحذوفة ، ويجعلون الإعراب على العين ... » ، ثم  
ذكر القراءات الواردة ، ثم قال : « وقالوا : ما باليت به بالة ، والأصل بالية كعافية<sup>(٢)</sup> » .  
وهذا هو التوجيه الثالث ، ويبقى إشكال وهو أن هذا وإن ورد فوروده نادر ، ولا  
يصح القياس عليه ، لكنه على كل حال أحد التوجيهات المحتملة .

أما التوجيه الثاني في قراءة ﴿ صال الجحيم ﴾ فهو يختص بهذه القراءة دون غيرها ،  
وهو وإن تركب من أمرين ، جعل « صال » جمعاً ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، ثم  
حمل « من » على المعنى وهو الجمع ، فأما حذف الواو لالتقاء الساكنين فلا إشكال فيه ،  
وأما حمل « من » على المعنى وإن كان ليس الأجود لكنه جائز ، قال الفراء : « وأجود  
ذلك في العربية إذا أخرجت الكناية أن نخرجها على المعنى والعدد ؛ لأنك تنوي تحقيق  
الاسم »<sup>(٣)</sup> .

أما التوجيه الرابع والذي ذكره السمين من أن ذلك لغة فقد وردت حكاية عن  
ثعلب أنهم يقولون ثماناً في الرفع<sup>(٤)</sup> ، وقد ذكر البيت ... فنغرها ثماناً » .  
قال ابن منظور : « وقد أنكروا ذلك وقالوا : هذا خطأ »<sup>(٥)</sup> .  
فإذن حكاية هذا لغة لم تثبت فيما يظهر .  
وممن أنكروها وغلطها الأصمعي الذي أورد البيت<sup>(٦)</sup> ، وأنكرها

(١) ينظر : المختص (٢/٢٢٨) .

(٢) الدر المصون (٩/٣٣٨) .

(٣) معاني الفراء (٢/٣٩٤) .

(٤) ينظر : اللسان (١٣/٨١) ، وتاج العروس (ثمان) (١٠/٣٢٢) .

(٥) اللسان (ثمان) (١٣/٨١) .

(٦) « قال أبو حاتم عن الأصمعي : يقال ثمانية رجال وثمانية نسوة ، ولا يقال ثمان ، وأنشد الأصمعي :

ها ثنانيا أربع حسان ... وأربع نغرها ثماناً

الحريري أيضاً<sup>(١)</sup> .

أما التوجيه الخامس الذي ذكره العكبري فهو من التأويلات المتكلفة التي لا تستند إلى حجة ، فلو قلنا إن أصل « صايل » : « صيل » فما معناه ؟ ثم ما وجه قلب الياء ألفاً ؟ كما أنه لا يصح قياسه على الكلمات التي أوردتها ؛ إذ لها معانٍ ، أما « صيل » فلا معنى لها .

هذه جملة التوجيهات المذكورة في هذه القراءات ، والذي يظهر لي أن قراءة ﴿ صال الجحيم ﴾ تخرج على إرادة الجمع وحذف الواو لالتقاء الساكنين كما مر ؛ وذلك لصحة التوجيه وعدم الاعتراض عليه .

أما القراءات الأخرى ، فالذي أراه أنها توجه على أن المنقوص قد تحذف ياءه ويقع الإعراب على ما قبل الياء ، ولا داعي للقول بالقلب ، ويشهد لهذا رواية ابن عباس في صلاة الكسوف قال : « صلى رسول الله ﷺ ثمان ركعات في أربع سجعات » ، ففتح نون « ثمان »<sup>(٢)</sup> . وهذا الرأي يميل إليه بعض العلماء كالرضي ، وابن مالك ، والبغدادي ، قال رضي : « وقد يحذف الياء في ثمان في غير التركيب أيضاً ، ويجعل الإعراب على النون » فأورد البيت والحديث ، ثم قال : « وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما »<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن مالك : « وياء الثماني في التركيب مفتوحة ، أو ساكنة ، أو محذوفة بعد كسرة ، أو فتحة ، وقد تحذف في الأفراد ، ويجعل الإعراب في متلوها ، وقد يفعل ذلك

وقال هذا غلط » . تهذيب اللغة (١٥/١٠٧) .

(١) ينظر : درة الغواص ( ) .

(٢) الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي (٦/٢١٣) ، وشرح الأبي (٣/٥٩) .

(٣) شرح رضي (٢/١٥٢) .



برباع وشناح وحوار وشبهها»<sup>(١)</sup> .

وقال البغدادي : « والصحيح أنه - أي : حذف الياء وجعل الإعراب على الحرف

قبلها - غير مختص بالشعر بدليل الحديث ... »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) شرح التسهيل (٤٠٣/٢) .

(٢) الخزائن (٣٦٥/٧) .

الفصل الخامس

الأفعال الخمسة

## ﴿ الأفعال الخمسة ﴾

تنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة .  
وتكون هذه النون مكسورة بعد الألف ، مفتوحة بعد الواو والياء <sup>(١)</sup> .

وقد جاءت النون مفتوحة بعد الألف في قراءة تروى عن الحسن ، وشيبة ، وأبي جعفر ، وأبي عمرو ، وعن الجحدري ، وهشام ﴿ أَعِدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾ <sup>(٢)</sup> بفتح النون الأولى <sup>(٣)</sup> في ﴿ تعداني ﴾ . وهذا وجه المخالفة .

وقبل الخوض في فيما ذكر في توجيه القراءة نذكر علة كسر هذه النون . قال أبوحيان : « الأصل في زيادة هذه النون للإعراب السكون ؛ لأن الحركة زيادة فلا ينبغي أن تدعى إلا بدليل ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين ، أو حملاً على نون التثنية للشبه الذي بينهما » <sup>(٤)</sup> . فالعلة هي التقاء الساكنين كما هو الحال في نون التثنية لوجه الشبه بينهما <sup>(٥)</sup> ، وقد جاء فتح نون التثنية في قول الشاعر :

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا      وَمَنْجَرَيْنَ أَشْبَهَا ظِيَانَانَا <sup>(٦)</sup>

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (١/٥٠) .

(٢) الأحقاف : (١٧) .

(٣) القراءة في : جامع البيان (لوحة ٣٣١) ، ومختصر الشواذ (ص ١٤٠) ، والكامل (ص ٤٦٧) ، وإعراب الشواذ (ص ٣٥٨) ، والتقريب والبيان (ص ٦٠١) ، والفريد (٤/٢٩٦) ، والبحر (٨/٦٢) ، والدر (٩/٦٧٠) ، وشواذ الكرماني (ص ٢٢٢) .

(٤) التذييل والتكميل (١/١٧٨) . تحقيق : د. مصطفى حباله .

(٥) ينظر كلام المبرد في المقتضب (١/٦) ، وكلام ابن جني في سر الصناعة (٢/٤٨٨) في تعليل كسر نون التثنية .

(٦) من الرجز ، وينسب لرجل من بني ضبة .

مصادر البيت : نوادر أبي زيد (ص ١٦٨) ، وإيضاح الشعر (ص ١٤١) ، وسر الصناعة (٢/٤٨٩، ٧٠٥) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٢٩ ، ٤/٦٧) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٥٠) ، والمقرب (٢/٤٧) ،

والشاهد في قوله « العينانا » . هذا ما ورد نظيراً لهذه القراءة ، وقد أورد هذا البيت أبو علي الفارسي ، ووجه فتح النون على أن الحركة لالتقاء الساكنين ليست على ضرب واحد ، فلذلك لم يلتزموا الكسر ، ففتحوا هذه النون .

وذكر توجيهاً آخر أنه شبه غير العلم بالعلم . وخلص إلى القول بأن ما عليه الجمهور من كسر نون التثنية هو القياس ، وهو الأكثر في الاستعمال<sup>(١)</sup> .

وذهب ابن جني إلى أن فتح النون بعد الألف شاذ لا يقاس عليه<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن كيسان : « لا نعلم أحداً من الحذاق يميزه مع الألف وأنشادهم :

أعرف منها الجيدَ والعينانا .....

لا يلتفت إليه ، لأنه لا يعرف قائله ، ولا وجه له »<sup>(٣)</sup> .

وزعم ابن عصفور أن البيت مصنوع ، وأن النون لا تفتح مع الألف<sup>(٤)</sup> . والظاهر أنه ليس بمصنوع ، فقد قرأه ابن جني على شيخه أبي علي الفارسي من كتاب النوادر لأبي زيد<sup>(٥)</sup> . وأبو زيد من كبار النقلة الثقات في اللغة . هذا ما يتعلق بالبيت وما قيل فيه ، وهذه لغة لبعض العرب ، وهم بنو الحارث بن كعب ، وبعض ربيعة ، وغيرهما . أما القراءة هذه ، فقال العكيري في توجيهها : « فكأنهم فروا من توالي الكسرات مع الياء إلى الفتحة »<sup>(٦)</sup> ، وقال في موطن آخر : « وهي لغة شاذة في فتح نون الاثنين

--

والهمع (٤٩/١) ، والخزانة (٤٥٢/٧) ، وضرائر الألويسي (ص ١٦١) .

(١) ينظر إيضاح الشعر (ص ١٤٢، ١٤١) .

(٢) ينظر سر الصناعة (٤٨٨/٢، ٤٨٩) .

(٣) ينظر تلخيص الفوائد (ص ٧٩) .

(٤) ينظر المقرب (٤٧/٢) .

(٥) ينظر سر الصناعة (٧٠٥، ٤٨٩/٢) ، وينظر : النوادر [طبعة دار الشروق] (ص ١٦٩) .

(٦) إعراب الشواذ (ص ٣٥٨) .

وحسنت هنا شيئاً لكثرة الكسرات»<sup>(١)</sup> . وقوله الآخر يفيد أنها لغة ، وهو ما ذهب إليه صاحب الفريد ، قال : « وهي لغة قوم يفتحون نون الثنية كما يكسرون وحسن فتحها هنا كراهة اجتماع المثليين الكسرتين مع الياء ، ولذلك أزيلت إحداهما تارة بالطرح وتارة بالإدغام»<sup>(٢)</sup> . ويلحظ من كلام هذين العالمين أنهما أطلقا على نون الرفع هنا نون الثنية .

أما بعض العلماء كابن مالك ، وأبي حيان ، والسمين فإنهم فرقوا بين هذين النونين ، ودليل هذا التفريق أن ابن مالك عندما تكلم على نون الثنية ، وذكر أن بعض العرب يفتحها لم يورد هذه القراءة ، وإنما جاء بها عند ذكر نون الرفع ، وقال : « وتكسر هذه النون غالباً ... »<sup>(٣)</sup> . وقال غالباً لورود هذه القراءة ، قال : « وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالباً إلى فتح بعض العرب إياها كقراءة القراءة ﴿ أَتَعِدَّانِي ﴾»<sup>(٤)</sup> . وكذا تابعه أبو حيان في شرحه على التسهيل<sup>(٥)</sup> .

أما السمين فقد تعقب العكبري عندما قال : « وهي لغة شاذة في فتح نون الاثنيين » ، قال : « قلت : إن عنى نون الاثنيين في الأسماء ... فليس هذا منه . وإن عنى في الفعل فلم يثبت ذلك لغة ، وإنما الفتح هنا لما ذكرت »<sup>(٦)</sup> . وما قاله السمين رحمه الله وإن كان صحيحاً إلا أن الشبه بين ألف الثنية ، والألف التي في الفعل كبير ، وعلّة كسر النون واحدة في هذين ، وهو التخلص من التقاء الساكنين ، فقياس نون الرفع على نون الثنية له وجهه<sup>(٧)</sup> .

(١) البيان (١١٥٦/٢) .

(٢) الفريد (٢٩٦/٤) .

(٣) شرح التسهيل (٥٠/١) .

(٤) المصدر السابق (٥١/١) .

(٥) التذيل والتكميل (١٧٨/١) .

(٦) الدر المصون (٦٧١، ٦٧٠/٩) .

(٧) ينظر تعليل الكسر في نون الرفع هذه في : التذيل والتكميل (١٧٨/١) .

وعليه فلو قيل في توجيه هذه القراءة إن الفتح هنا حركة تخلص من الساكنين  
لصح ، وليس بلازم أن تكون حركة التخلص كسرة . وعلى هذا توجه القراءة .  
والله أعلم .

# الفصل السادس

## الضمير

## ﴿ الضمير ﴾

### الفئة الأولى : هاء الغائب .

هاء الغائب أصلها الضمّ ، كضربهُ ، وله ، وعندهُ . وتكسر بعد الكسرة نحو :  
مررت به ، ولم يعطهِ ، وأعطهِ ، وبعد الياء الساكنة ، نحو : فيه ، وعليهِ ، ويرميه .

هذا الكسر مخصوص بما لم يتصل به ضمير آخر فتضمّ نحو : يعطيهِمُوهُ ، ولم يعطيهِمُوهُ . فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرهما ، ومنه قراءة ابن ذكوان :  
﴿ أَرْجِيهِ وَأَخَاهُ ﴾<sup>(١)</sup> . وكسرهما بعد الياء الساكنة ، وبعد الكسرة لغة غير الحجازيين .  
أما الحجازيون فلغتهم ضمّ هاء الغائب مطلقاً ، وبها قرأ حفص : ﴿ وَمَا أَنسَانِيَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
﴿ بِمَا عَاهَدَ عَلِيُّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> . وقرأ حمزة ﴿ لِأَهْلِهِ أَمَكُوا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وإذا وقعت بعد ساكن فالأفصح اختلاسها سواء أكان صحيحاً أم حرف علة نحو : منه ، وعنه ، وأكرمهُ . هذا مثال الصحيح . والمعتل نحو : فيه ، عليهِ . هذا مذهب بعض العلماء ، وذهب بعضهم إلى أنّ الأفصح بعد حرف العلة الاختلاس وبعد غيره الإشباع .

وحكم هذه الهاء في المثني والجمع كحكمها في المفرد ، فعند غير الحجازيين تقول :  
فيهِمَا ، وبِهِمَا ، وفيهِم ، وبِهِم فتكسر الهاء . وفي غير هذا تضمّ .

أما الحجازيون فيضمّون بالهاء مطلقاً سواءً أ جاءت بعد كسرة أم بعد ياء ساكنة ،  
فيقولون : بِهِم ، وَعَلَيْهِم ، وبِهِمَا ، وَعَلَيْهِمَا .

(١) الأعراف : (١١١) . وتنظر القراءة في : السبعة (ص ٢٨٨) ، البحر (٣٦٠/٤) ، والدر (٤١٠،٤٠٩/٥) .

(٢) الكهف : (٦٣) ، وتنظر القراءة في : السبعة (ص ٣٩٤) ، والبحر (١٤٧/٦) ، والنشر (٣٠٥/١) .

(٣) الفتح : (١٠) . وتنظر القراءة في : السبعة (ص ٣٩٤) ، والنشر (٣٠٥/١) .

(٤) طه : (١٠) . وتنظر القراءة في : التيسير (ص ١٥٠) ، والبحر (٢٣٠/٦) ، والنشر (٣١٣،٣١٢/١) .



هذا حكم الهاء مع الغائب ، فإذا أريد الغائبة زيد على الهاء ألف نحو : ضَرَبَهَا ،  
وَمَرَّ بِهَا<sup>(١)</sup> .

ووردت قراءات جاءت مخالفةً هذه القاعدة .

### القراءة الأولى :

قرأ بعض القراء ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ... ﴾<sup>(٢)</sup> بسكون الهاء في ﴿ ابْنَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

فما وجه المخالفة وما التوجيه ؟

تقدم أن حكم هذه الهاء الضمّ ، وجاءت هنا ساكنة وهذا وجه المخالفة . والعلماء  
في توجيه هذا وما أشبهه على مذاهب :

فمنهم من يجعل هذا خاصًا بالشعر ولا يجوز عندهم في النثر . وجاء على هذا قول

الشاعر :

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ      إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلٌ وَاذِيهَا<sup>(٤)</sup>

ووجه الشاهد بحميء الهاء ساكنة في قوله « عيونهُ » .

ومثل هذا قول الشاعر :

فَقَطَّلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخَيْلُهُو      وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانَ لَهُ أَرْقَانَ<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر الهمع (١/٥٨، ٥٩) .

(٢) هود : (٤٢) .

(٣) القراءة في : المختص (١/٣٢٢) ، والتبيان (٢/٦٩٩) ، والبحر (٥/٢٢٦) ، والدر (٦/٣٢٨) ، شواذ  
الكرمانى (ص١١٢) .

(٤) من البسيط . لم أعرف قائله .

مصادر البيت : الخصائص (١/١٢٨، ٣٧١) ، (٢/١٨) ، والمختص (١/٢٤٤) ، سر الصناعة (٢/٧٢٧) ،  
وضرائر ابن عصفور (ص١٢٤) ، واللسان (ها) : (١٥/٤٧٧) ، وشواهد الشافية (٤/٤٠) .

(٥) من الطويل . وينسب ليعلى الأحوال الأزدي ، ولعمرو بن أبي عمارة الأزدي ، ولجواس بن حيان .  
وأخيله : من أخلتُ السحابة ، وأخيلتها ، إذا رأيتها مُخيلة للمطر . ومطواي : تشبیه مطوى ، هو بمعنى  
صاحب ، أي : صاحباي .

مصادر البيت : معاني الأحفش (١/١٧٩) ، وجمهرة اللغة (٣/١١٨) ، وسر الصناعة (٢/٧٢٦) ، والخصائص

فقال : « لَه » فأسكن الهاء . ويلحظ أنه في هذا البيت جمع بين ضم الهاء في قوله « أخيلهو » وسكونها في قوله « لَه » .

واجتمع في هذين البيتين وفي القراءة أمران : حذف الصلة ، ثم حذف الضمة . وإذا كان حذف الصلة عندهم بعد الهاء التي قبلها حركة ضرورة ، فحذف الصلة والضمة ضرورة من باب أولى وعلى حذف الصلة وحدها جاء قول الشاعر :

لَه زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ      إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرٌ<sup>(١)</sup>  
فحذف الصلة في قوله « كَأَنَّهُ » .

وقول الآخر :

أو مُعَبَّرُ الظَّهْرِ يُبَيِّنُ عَنَ وَلِيِّتِهِ      ما حَجَّ رَبَّهُ في الدُّنْيَا ولا اَعْتَمَرَ<sup>(٢)</sup>  
فحذف الصلة في قوله « رَبَّهُ » .

--

(١/١٢٨)، (٢/٣٧٠)، والمختب (١/٣٢٣)، والنصف (٣/٨٤)، ضرورة القزاز (ص ٢٤٥)، و ضرائر ابن

عصفور (ص ١٢٥) ، والخزانة (٥/٢٦٩) ، وشواهد الشافية (ص ٢٦٩) .

(١) من الوافر ، وقائله الشماخ بن ضرار . يصف حمراً وحشياً .

والوسيقة : أنثى حمار الوحش . والزميز : الغناء في الزمارة .

مصادر البيت : الديوان (ص ١٥٥) ، الكتاب (١/٣٠) ، والمقتضب (١/٢٦٧) ، والخصائص (١/١٢٧) ،

(٣٧١) ، (٢/١٧) ، وضرورة القزاز (ص ٢٤٣) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٦٩) ، ضرائر ابن عصفور

(ص ١٢٣) ، واللسان (ها : ٤٧٧/١٥) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/١٣٢) ، وشواهد الشافية

(ص ٢٤٠) .

(٢) من البسيط ، وهو لرجل من باهلة لم أعرف اسمه .

والظهر المعبر : الكثير الوبر ، يبي عن وليته : يجعلها تنبو عنه لسمنه ، ووفرة وبره ، والولية : البرذعة ، وهو ما

يوضع على الدابة .

مصادر البيت : الكتاب (١/٣٠) ، والمقتضب (١/٣٨) ، والمختصص (٧/٧٦) ، وضرورة القزاز (ص ٢٤٢) ،

شرح شواهد الكشاف (ص ١١٠) ، والمقرب (٢/٢٠٣) ، و ضرائر ابن عصفور (ص ١٢٢) .

وجاء سيبويه بالبيتين الأخيرين شاهداً على أنهم يجرون الوصل مجرى الوقف في الشعر<sup>(١)</sup>.

وقال المبرّد : « واعلم أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة ... »<sup>(٢)</sup> ثم قال : « وأشدّ من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال : فَظَلْتُ ... »<sup>(٣)</sup> . فهو يروي أنّ حذف الصلّة ضرورة ، وحذف الصلّة والضمّ أشدّ ضرورة .

ويظهر من كلام ابن السراج أنه يقول بالضرورة في هذا ، قال : « وقد جاء في الشعر حذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة ، كما هي في الوقف سواء ... »<sup>(٤)</sup> ثم ذكر البيت : « فظلت ... » .

وعده القزاز أيضاً من الضرائر<sup>(٥)</sup> ، وكذلك ابن عصفور ، إلا أنه ذهب إلى أن الأحسن عند ذهاب الصلّة أن يسكن الضمير ، قال : « والأحسن إذا حذفت الصلّة للضرورة أن يسكن الضمير حتى يكون الوصل قد أجري مجرى الوقف إجراءً كاملاً ، نحو قوله : وأشرب الماء ... »<sup>(٦)</sup> .

وذهب بعض العلماء أن هذا لغة لبعض العرب ، وقد حكاهما الأحفش ، قال : « ومنهم من يسكن هاء الإضمار للمذكر ... » ثم قال : « وهذا في أزد السراة زعموا كثير »<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر : الكتاب (٢٩/١، ٣٠) .

(٢) المقتضب (٣٩/١) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الأصول (٤٦١/٣) .

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص ٢٤٢) .

(٦) ضرائر ابن عصفور (ص ١٢٤) .

(٧) معاني الأحفش (١٧٩/١) .

وَمَنْ نَقَلَ هَذِهِ اللُّغَةَ عَنْ أَبِي الحَسَنِ ابْنِ جَنِيٍّ <sup>(١)</sup> وَالْجَوْهَرِيِّ <sup>(٢)</sup> .  
 وَمَنْ نَقَلَ هَذِهِ اللُّغَةَ عَنِ العَرَبِ الكَسَائِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فَقَدْ نَقَلَهَا عَنْ أَعْرَابِ عُقَيْلٍ  
 وَكِلَابٍ . قَالَ اللَّحْيَانِيُّ : قَالَ الكَسَائِيُّ : « وَمَنِ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ بِبِهِي ، وَبِهْ ، سَمِعْتُ  
 أَعْرَابَ عُقَيْلٍ وَكِلَابٍ يَتَكَلَّمُونَ فِي حَالِ الرِّفْعِ وَالخَفْضِ وَمَا قَبْلَ الهَاءِ مُتَحَرِّكٍ ، فَيَجْزَمُونَ  
 الهَاءَ فِي الرِّفْعِ ، وَيَرْفَعُونَ بِغَيْرِ تَمَامٍ ، وَيَجْزَمُونَ فِي الخَفْضِ ، وَيَخْفَضُونَ بِغَيْرِ تَمَامٍ ، فَيَقُولُونَ :  
 ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، بِالْجَزْمِ ، وَ﴿ لَرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ بِغَيْرِ تَمَامٍ ، وَ« لَهُ مَالٌ ، وَلَهُ  
 مَالٌ » ، وَقَالَ : التَّمَامُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَلَا يَنْظُرُ فِي هَذَا إِلَى جِزْمٍ وَلَا غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الإِعْرَابَ إِنَّمَا  
 يَقَعُ فِيمَا قَبْلَ الهَاءِ ... » <sup>(٤)</sup> .

وَحَكَى هَذِهِ اللُّغَةَ أَيْضاً أَبُو الهَيْثَمِ ، وَكَانَ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِهْ ، وَمَرَرْتُ بِهِ ، وَمَرَرْتُ  
 بِهِي ، قَالَ : وَإِنْ شِئْتَ : مَرَرْتُ بِهْ ، وَبِهْ ، وَبِهْوُ . وَكَذَلِكَ : ضَرَبْتُهْ ، فِيهِ هَذِهِ اللُّغَاتُ ،  
 وَكَذَلِكَ يَضْرِبُهُ ، وَيَضْرِبُهُو <sup>(٥)</sup> .

مِمَّا مَضَى يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ حَذْفَ الصَّلَةِ وَالْحُرُوكَةَ لُغَةٌ مِنْ لُغَاتِ العَرَبِ المَعْرُوفَةِ عِنْدَهُمْ ،  
 فَقَدْ نَقَلَهَا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنَ الأَثْمَةِ الأَعْلَامِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِضُرُورَةٍ . وَتَوَجَّهَ هَذِهِ القِرَاءَةُ  
 عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ ، وَلَا تَوَجَّهَ عَلَى إِجْرَاءِ الوَصْلِ بِجَرَى الوَقْفِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِهِمْ ،  
 وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَوَجُّهِهَا عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ ابْنِ عَطِيَّةٍ <sup>(٦)</sup> ، وَأَبُو الفَضْلِ الرَّازِي <sup>(٧)</sup> ، وَرَجَّحَهُ  
 أَبُو حَيَّانٍ ، قَالَ : « وَالْأَحْسَنُ تَخْرِيجُهُ عَلَى لُغَةِ بَنِي كِلَابٍ وَعُقَيْلٍ ، فَإِنَّهُمْ يَسْكُنُونَ

(١) الخصائص (١٢٨/٢) ، وينظر : المختص (٢٤٢/١) .

(٢) الصحاح (ها) : (٢٥٥٨، ٢٥٥٩) .

(٣) العاديات : (٦) .

(٤) اللسان (ها) : (٤٧٨، ٤٧٧/١٥) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) المحرر الوجيز (١٥٤/٩) .

(٧) ينظر قوله في : البحر (٢٢٦/٥) .

مثل هذه الهاء»<sup>(١)</sup> .

وجاء نظيراً لهذه القراءة قراءة : ﴿يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾ و ﴿لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾<sup>(٢)</sup> ، و ﴿نُؤْتُهُ﴾<sup>(٣)</sup> منها في موضعين من السورة ، وفي النساء : ﴿نُؤَكَّهُ﴾ ، ﴿نُؤَلِّهُ﴾<sup>(٤)</sup> ، وفي الشورى : ﴿نُؤْتُهُ مِنْهَا﴾<sup>(٥)</sup> بإسكان الهاء في جميع ذلك<sup>(٦)</sup> ، ويظهر أن الوجهين مختلفان ، فهذه الأحرف قد حذفت الياء من أفعالها للحزم ، وصارت الهاء في موضع لام الفعل ، فحلت محلها كما تسكن لام الفعل للحزم . وهذا النوع وما أشبهه يجوز فيه ثلاثة أوجه : الإشباع ، والاختلاس ، والإسكان .

قال السيوطي : « إذا كان قبلها - أي : هاء الغائب - ساكن وحذف لعارض من حزم أو وقف جاز فيه الأوجه الثلاثة :

الإشباع نظراً إلى اللفظ ؛ لأنها بعد حركة .

والاختلاس نظراً إلى الأصل ؛ لأنها بعد ساكن .

والإسكان نظراً إلى حلولها محلّ المحذوف وحقه الإسكان لو لم يكن معتلاً»<sup>(٧)</sup> .

والسؤال : هل هذه الآيات التي في المتواتر تصلح شاهداً على ما تذكره في هذا

أو لا ؟

لا شك أن هناك فرقاً بين الصورة التي وردت في القراءة الشاذة والصورة التي في

القراءات المتواترة ، فلم يأت تسكين الهاء في المتواتر إلا في الفعل المحزوم الذي حذف

(١) المرجع السابق .

(٢) آل عمران : (٧٥) .

(٣) آل عمران (١٤٥) .

(٤) النساء : (١١٥) .

(٥) الشورى : (٢٠) .

(٦) ينظر : السبعة (ص ٢١١، ٢١٢) ، والتيسير (ص ٨٩) ، والكشف (١/٣٤٩، ٣٥٠) ، والنشر (١/٣٠٥) .

(٧) المجمع (١/٥٩) .

لامه ، ويلحق به فعل الأمر . أما الصورة التي في القراءة الشاذة فلا تقتصر على هذا ، بل هي أعم ، فلذلك فرّق المتأخرون بين هاتين الصورتين في الحكم ، فقال ابن مالك عطفاً على الضمائر البارزة المتصلة : « و (هاء) للغائبة ، و (هاء) مضمومة للغائب ، وإن وليت ياء ساكنة ، أو كسرة كسرهما غير الحجازيين ، وتشبع حركتها بعد متحرك ، ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً وفاقاً لأبي العباس . وقد تُسكَّن ، أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عُقيل وكلاب اختياراً ، وعند غيرهم اضطراراً ، وإن فصل المتحرك في الأصل ساكن حذف جزماً أو وقفاً جازت فيه الأوجه الثلاثة »<sup>(١)</sup> .

أما المتقدمون الذين نقلوا هذه اللغة ، فلم يفرّقوا بينهما ، فقد قال الأخفش : « ومنهم من يسكن هاء الإضمار للمذكر ... وهذا في لغة أزد السراة ، كما زعموا كثير »<sup>(٢)</sup> ، وكذا الفراء لم يفرق بدليل إيراده هذه اللغة في توجيه قراءة ﴿يُؤدُّ إِلَيْكَ﴾ ، قال : « فإنّ من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها ، فيقول : ضَرَبْتُهُ ضرباً شديداً ... »<sup>(٣)</sup> . وجاء بهذه اللغة في موطن آخر عند قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ﴾<sup>(٤)</sup> ، قال : « وقد جزم الهاء حمزة والأعمش وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها أنشدني بعضهم ... »<sup>(٥)</sup> .

فلو كان هناك فرق عند الفراء بين الصورتين ما نظر للآية بكلام العرب في تسكين الهاء مطلقاً ، فقد ورد في كلامه التنظير بكلمة « ضَرَبْتُهُ ، و ضَرَبْتُهُ » ، وكذلك في البيت

(١) شرح التسهيل (١٣١/١) .

(٢) معاني الأخفش (١٧٩/١) .

(٣) معاني الفراء (٢٢٣/١) .

(٤) الأعراف : (١١١) .

(٥) معاني الفراء (٣٨٨/١) .

في الموطن الثاني « يُفْسِدُهُ »<sup>(١)</sup> ، وهذه مختلفة في الصورة ، ولكن الحكم عنده فيهما واحد .

وجاء في كلام الزجاج ما يشعر بعدم التفريق ، فقد انتقد قراءة الإسكان وذكر أن هذا الإسكان قرأ به أبو عمرو وعاصم والأعمش ، ثم قال : « وهذا الإسكان الذي حكى عن هؤلاء غلط بين لا ينبغي أن يقرأ به ، لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ولا تسكن في الوصل ، إنما تسكن في الوقف »<sup>(٢)</sup> .

ولم يفرق النحاس أيضاً بينهما في الحكم ، فهو لا يميز الإسكان ، قال تعليقاً على

قراءة ﴿ يُوَدُّهُ ﴾ : « فأما إسكان الهاء فلا يجوز إلا في الشعر عند بعض النحويين ،

وبعضهم لا يميزه »<sup>(٣)</sup> . وقال في موطن آخر تعليقاً على قراءة ﴿ أَرْجُهُ ﴾ بتسكين الهاء :

« وإسكانها لحن إلا في شذوذ من الشعر ... »<sup>(٤)</sup> . وقال في موطن آخر : « واللغة

الخامسة قرأ بها حمزة بإسكان الهاء ﴿ فَالِقَةُ الْإِهِمُّ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وهذا عند النحويين لا يجوز إلا

على حيلة بعيدة يكون يقدر الوقف ، وسمعت علي بن سليمان يقول : لا يلتفت إلى هذه

اللغة ، ولو جاز أن يصل وهو ينوي الوقف لجاز أن نحذف الإعراب من الأسماء »<sup>(٦)</sup> .

فأنت ترى أنهم لم يفرقوا بين ما سقط لامة وبين غيره في الحكم ، سواء من أحاز

هذه اللغة أو من منعها<sup>(٧)</sup> .

(١) البيت : ( فيصلح اليوم ويُفسدُه غدا ) .

(٢) معاني الزجاج (١/٤٣٢) .

(٣) إعراب النحاس (١/٣٨٨) .

(٤) المرجع السابق (٢/١٤٣) .

(٥) النمل : (٢٨) .

(٦) إعراب النحاس (٣/٢٠٨) .

(٧) ينظر : البحر (٢/٤٩٩) ، والدر (٣/٤٦١-٤٦٤) . وأبو حيان ، والسمين أيضاً لم يفرقوا كما فرق ابن مالك .

ولعل ابن مالك ذهب إلى التفريق بينهما لورود هذه اللغة في المتواتر على صورة واحدة فنحصّها بحكم الجواز دون النظر إلى أنها لغة أو لا ، وتبع السيوطي ابن مالك في هذا التفريق على ما يبدو .

خلاصة ما مضى أن الذي جاء في المتواتر يصلح شاهداً لهذه القراءة الشاذة ، وهو من أقوى الأدلة على صحة هذه اللغة وجواز استعمالها ، فقد وردت عن أئمة القراءة ، ولا وجه لإنكار هذه القراءات وتضعيف هذه اللغة كما ذهب إليه الزجاج والنحاس وعلي بن سليمان . فقد جاءت عن العرب ونقلها الأثبات كالكسائي ، والأخفش ، والفراء وغيرهم . ويكفي بجيئها في القرآن الكريم دليلاً عليها ، وقد ردّ أبوحيان كلام من غلط قراءة التسكين فقال : « وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنّ الإسكان غلطٌ ليس بشيء ، إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء فإنه عربيّ صريح وسامع لغة ، وإمام في النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا . وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع ... - إلى آخر كلامه - »<sup>(١)</sup> .

وقال ابن خالويه رداً على أبي عبيد في قوله : من أسكن الهاء فقد أخطأ ؛ لأن الهاء اسم ، والأسماء لا تجزم . قال : « ليس ذلك غلطاً ؛ وذلك أن الهاء لما اتصلت بالفعل الماضي فصارت معه كالشيء الواحد ، خففوها بالإسكان وليس كل سكون جزءاً »<sup>(٢)</sup> .

### القراءة الثانية :

قرأ بعض القراء : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> بفتحة على الضمير<sup>(٤)</sup> ، وكان الأصل :

(١) البحر (٤٩٩/٢) .

(٢) إعراب القراءات السبع (١١٥/١، ١١٦) .

(٣) هود : (٤٢) .

(٤) القراءة في : إعراب النحاس (٢٨٤/٢) ، والمختضب (٣٢٢/١) ، والكشاف (٢٧٢/٢) ، والتهيان (٦٩٩/٢) ،

وإعراب الشواذ (ص ١٨٧) ، والجامع (٣٨/٩) ، والبحر (٢٢٦/٥) ، وشواذ الكرماني (ص ١١٢) .



« ابنها » ، فحذف الألف . وتشهد لهذه القراءة قراءة : ( ابنها ) ، والضمير في هذا راجع إلى امرأته . وعلى هذه القراءة قال بعض المفسرين إنه لم يكن ابناً له لصلبه ، بل كان ابن امرأته ، وإلى هذا ذهب عليّ رضي الله عنه ، والحسن ، وابن سيرين ، وعبيد ابن عمير . وكان الحسن يحلف إنه ليس ابنه لصلبه ويستدل بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم يقل : مني . فعلى هذا يكون ريباً .

وذهب بعضهم إلى أنه ابنه لصلبه . والخلاف في ذلك مشهور في كتب التفسير<sup>(٢)</sup> . يهمننا من هذا قوله : « ابنه » فاكفى بالفتحة عن الألف ، وخطأ أبو جعفر النحاس في هذه القراءة قول أبي حاتم حيث قال يجوز ذلك ، قال في إعراب القرآن : « وزعم أبو حاتم أنها تجوز على أنه يريد ابنها ثم يحذف الألف كما تقول : ابنه ، فتحذف الواو . قال أبو جعفر : هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز على مذهب سيبويه ، لأن الألف خفيفة ، فلا يجوز حذفها ، والواو ثقيلة يجوز حذفها »<sup>(٣)</sup> .

وعدّ ابن عصفور هذا من قبيح الضرائر ، قال : « وأما الألف الواقعة صلة لهاء ضمير المؤنث فإن حذفها والاجتزاء بالفتحة عنها من قبيح الضرائر ، نحو قول بعض العرب :

إِمَّا تَقَوُّدُ بِهِ شَاةٌ فَتَأْكُلُهَا  
أَوْ أَنْ تَبِيَعَهُ فِي بَعْضِ الْأَرَاكِيْبِ<sup>(٤)</sup>

(١) هود : (٤٥) .

(٢) ينظر : الكشاف (٢٧٢/٢) ، والجامع (٤٥/٩) ، والبحر (٢٢٦/٥) ، وتفسير ابن كثير (٤٤٨/٢) .

(٣) إعراب النحاس (٢٨٤/٢) ، وينظر : الكتاب (١٩٠/٤) .

(٤) من البسيط ، ولم أعرف قائله .

مصادر البيت : سر الصناعة (٧٢٧/٢) ، وفي أخبار الزجاجي (ص ١٥٢) ، والمحرر (١٥٥/٩) ، وضرائر

ابن عصفور (ص ١٢٥) ، واللسان (ركب) (٤٣٠/١) ، وشواهد الشافية (ص ٢٤٠) ، والخزانة (٢٧٢/٥) .

يريد : أو أن تبيعها <sup>(١)</sup> .

وقال بعض العلماء إن ذلك لغة ، قال ابن عطية : « وقرأ عروة بن الزبير أيضاً وأبو جعفر وجعفر بن محمد « ابنة » على تقدير : ابنها ، فحذف الألف تخفيفاً ، وهي لغة ... » <sup>(٢)</sup> .

ووجهها ابن جني ولم يقل إنها لغة ، فقال : « فحذف الألف تخفيفاً ... وأنشدنا البيت الذي أنشده أبو الحسن وابن الأعرابي جميعاً .

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي      بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لُوَانِسِي <sup>(٣)</sup>

أراد : بلهفها وغيره ... » <sup>(٤)</sup> .

وحكم ابن جني على حذف الألف بالشذوذ ، وسبب التفريق عنده بين حذف الواو والياء حكاه بقوله : « لم يقل في نحو : رأيتها ونظرت إليها إلا بإثبات الألف ، وذلك لخفة الألف وثقل الواو ، إلا أنا قد روينا عن قطرب بيتاً حذف فيه هذه الألف تشبيهاً بالواو والياء لما بينها وبينهما من الشبه ، ثم قال بعد ذكر البيت : « ... وأن تبيعه ... » يريد : تبيعها ، فحذف الألف وهذا شاذ ... » <sup>(٥)</sup> .

وتنظير ابن جني رحمه الله للقراءة بالبيت فيه نظر ؛ لأن الشاهد في البيت قوله : « بلهف » ، فحذف الألف وأصلها « لهفا » على النداء وهذا الحذف خاص بالنداء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، ويميز هذا الألف من العلماء فقط <sup>(٦)</sup> .

(١) ضرائر ابن عصفور (ص ١٢٥) .

(٢) المحرر الوجيز (٩/١٥٤) .

(٣) من الوافر ، لم أعرف قائله .

مصادر البيت : معاني الألف (١/٢٤١) ، والخصائص (٣/١٣٥) ، والمختص (١/٢٧٧، ٣٢٣) ، وسر

الصناعة (٢/١٢٥، ٧٢٨) ، وأمالى ابن الشجري (٢/٧٤) ، والإنصاف (١/٣٩٠) ، والمقاصد (٤/٢٤٨) .

(٤) المختص (١/٣٢٢، ٣٢٣) .

(٥) سر الصناعة (١/٧٢٧) .

(٦) ينظر : أوضح المسالك (٣/٨٨) .

والذي يظهر لي والله أعلم أن حذف الألف هنا ليس بلغة قوم مخصوصين ، مثل حذف الواو والياء من الضمير على الخلاف فيه ؛ لأن الذين نقلوا حذف الصلة وتسكين الضمير لم يذكروا حذف الألف ، فلو كان لغة لحكوه كما حكوا غيره . وقد تقدمت حكاية الأنخفش والكسائي وأبي الهيثم ، ولم يحكوا : (مررت به) لغة . وسبب عدم حذفهم نحو هذا كما قال ابن جني هو خفة الألف .

نخلص من هذا : أن حذف الألف في القراءة نادر قليل ، أو شاذ فيحفظ ولا يقاس عليه ، ولا يبعد أن يكون لغة كما نقل ذلك ابن عطية ، وقد عزاها بعض الباحثين إلى طيء وخنم ، وهما قبيلتان يمنيةتان ، والله أعلم .

## النوع الثاني : ضمير المنفصل .

من الضمائر المستعملة في كلام العرب ضمير منفصل يسميه البصريون فصلاً ، ويسميه الكوفيون عماداً ، وله فائدة في اللفظ والمعنى .

فائدته في اللفظ الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خير لا تابع ، ولهذا سمي فصلاً ؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام .

وفائدته في المعنى التوكيد ، ولذلك سماه بعض الكوفيين دعامة ؛ لأن الكلام يدعم به ، أي : يقوى ويؤكد .

ويفيد أيضاً الاختصاص ، وقد اجتمعت هذه الفوائد جميعها في قوله تعالى :

﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾<sup>(١)</sup> كما يرى الزمخشري<sup>(٢)</sup> .

ومحله من الإعراب عند الكسائي بحسب ما بعده ، وعند الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي ظن نصب ، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي « إن » بالعكس . تقول : زيد هو الفاضل ، وظننت زيداً هو الفاضل ، وكان زيداً هو الفاضل ، وإنّ زيداً هو الفاضل .

أما عند البصريين فلا محل له من الإعراب ، سواء من قال باسميته أو من قال بحرفيته<sup>(٣)</sup> .

أما شروط هذا الضمير فهي خمسة :

أولاً - ألا يدخل سقوطه بالكلام .

ثانياً - ألا يدخل إلا بين كلامين أحدهما لا يستغني عن الآخر كالمبتدأ وخبره ، وباب « إن » وأخواتها ، وباب « كان » وأخواتها ، وباب « حسبت » وأخواتها .

(١) البقرة : (٥) .

(٢) الكشاف (١/١٤٦) .

(٣) عن المعنى بتصرف (ص ٦٤١-٦٤٥) .

ثالثاً - أن يكون ما قبله معرفة ، وما بعده معرفة أو شابه المعرفة في امتناع دخول حرف التعريف .

رابعاً - أن يكون بصيغة المرفوع ، فيمتنع « زيد إياه الفاضل » .

خامساً - أن يكون مطابقاً لما قبله ، فلا يجوز « كنت هو الفاضل » .

هذا ما يتعلق بضمير الفصل من أحكام<sup>(١)</sup> . ويخصنا من هذه الأحكام اشتراط دخوله بين كلامين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، إذ جاء ما يخالف هذه القاعدة في قراءة ﴿ هَوْلَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> بنصب ﴿ أَطْهَرُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ورويت عن محمد بن مروان ، والحسن ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير .

ووجه المخالفة في هذه القراءة وقوع الفصل بين الحال وصاحبها ، والحال يستغني عنها في الكلام . وهذا ناقض للشرط الثاني ، ولهذا حكم كثير من النحاة على هذه القراءة بالخطأ .

نقل سيبويه عن شيخه يونس أن أبا عمرو البصري رآه لحناً ، وقال : « احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يعني أنه: اشتمل بالخطأ »<sup>(٤)</sup> . ولحن عنده لأنه نصب ﴿ أَطْهَرُ ﴾ . وقال الأخفش عندما أورد القراءة : « وهذا لا يكون ... »<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : كتاب التبصرة (٥١٢/١) ، وشرح التسهيل (١٦٧/١، ١٦٨) ، والمعني (ص ٦٤١-٦٤٣) . وانظر بحث المسألة في : الكتاب (٣٩٣-٣٩٧/٢) ، والمقتضب (١٠٣/٤-١٠٦) ، والمفصل (ص ١٣٣) ، وشرح ابن يعيش (١١٠/٣-١١٢) ، والكافية (ص ١٤٨) ، وشرح الرضي (٢٣/٢-٢٨) .

(٢) هود : (٧٨) .

(٣) القراءة في : الكتاب (٣٩٧/٢) ، ومعاني الأخفش (٥٨١/٢) ، والمقتضب (١٠٥/٤) ، وتفسير الطبري (٨٥/١٢) ، وإعراب النحاس (٢٩٥/٢) ، والمختص (٣٢٥/١) ، والكشاف (٢٨٣/٢) ، والمحور (١٩٦/٩) ، والبيان (٢٥/٢) ، والتبيان (٧٠٩/٢) .

(٤) الكتاب (٣٩٦/٢، ٣٩٧) .

(٥) معاني الأخفش (٥٨١/٢) ، ونقل ابن مالك عن الأخفش ما يفيد أنه لغة لبعض العرب . قال ابن مالك : « وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها ، فيقول : ضربت زيدا هو

وقال المبرد : « أما قراءة أهل المدينة ﴿ هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لكم ﴾ فهو لحن فاحش ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية ، وإنما فسد لأن الأول غير محتاج إلى الثاني ... »<sup>(١)</sup> .

وقال الطبري : « والقراءة التي لا أستجيز خلافها في ذلك الرفع ... لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه مع صحته في العربية ، وبعد النصب فيه من الصحة »<sup>(٢)</sup> .  
هذا ما قاله بعض النحاة في هذه القراءة .

وذهب بعض النحاة إلى توجيه هذه القراءة بوجه يخرجها عن هذا الباب ، فيرى ابن جني أن « هؤلاء » مبتدأ ، و « بناتي » متبداً ثان ، و « هنَّ » خبره ، وجملة « بناتي هنَّ » خبر « هؤلاء » ، و « أطهرَ » منصوب على الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة ، كقولك : « هذا زيدٌ هو ذاهباً »<sup>(٣)</sup> .

وذهب بعضهم إلى أن « هنَّ » مبتدأ ، و « لكم » خبر ، و « أطهرَ » حال وعامله ما في الكلام من توكيد وتكرير المعنى . وقيل : العامل « لكم » لما فيه من معنى الاستقرار<sup>(٤)</sup> .

ويحتمل أن يكون « هؤلاء » منصوب بفعل محذوف كأنه قيل : خذوا هؤلاء ، و« بناتي » بدل ، و « هنَّ » فصل<sup>(٥)</sup> .

إذا تأملنا هذه التأويلات فسنجد أن بعضها لا يخلو من اعتراض ، فالتأويل الثاني

ضاحكاً ...» . شرح التسهيل (١/١٦٨) .

(١) ينظر : المقتضب (٤/١٠٥، ١٠٦) .

(٢) تفسير الطبري (١٢/٨٥) .

(٣) ينظر : المحتسب (١/٣٢٦) ، والمحزر الوجيز (٩/١٩٧) ، والتبيان (٢/٢٥) ، والبحر (٥/٢٤٧) .

(٤) ينظر : إعراب الشواذ (ص ١٨٨) ، والتبيان (٢/٢٥) ، والفريد (٢/٦٥٤) ، والبحر (٥/٢٤٧) .

(٥) ينظر الكشاف (٢/٢٨٣) ، والفريد (٢/٦٥٤) .

الذي يجعل « هن » مبتدأ ، و « لكم » خبر ، و « أظهرَ » حال ، يُعترض على هذا بأن الحال هنا تقدم على العامل المعنوي « لكم » ، وهذا لا يميزه أكثر النحاة<sup>(١)</sup> .

والتأويل الثالث لم يخرج الحكم عن المنع ، فانتقلنا من محذور إلى محذور ؛ لأن من شروط ضمير الفصل أن يدخل بين كلامين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، وهنا دخل بين الفاعل والمفعول وهذا ممنوع عندهم ؛ لأن المفعول يستغني عنه في الكلام .

أما التأويل الأول الذي يجعل « هؤلاء » مبتدأ ، و « بناتي » مبتدأ ، و « هن » خبره ، وجملة « بناتي هن » خبر لـ « هؤلاء » ، و « أظهرَ » منصوب على الحال ، هذا التأويل فيما يظهر سالم من الاعتراض ، فيمكن حمل القراءة عليه . وهذا الذي ذهب إليه ابن جني وغيره من العلماء<sup>(٢)</sup> .

أما التأويل الثاني وإن اعترض عليه البعض بحجة منع تقديم الحال على عاملها المعنوي ، فهو تأويل صحيح تشهد له كثير من الشواهد العربية شعراً ونثراً . كقراءة ﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا ﴾<sup>(٣)</sup> بنصب ﴿ خالصة ﴾ على أنها حال مقدمة على عاملها المعنوي ﴿ لذكورنا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقراءة ﴿ والسموات مطوياتٍ بيمينه ﴾<sup>(٥)</sup> بنصب ﴿ مطويات ﴾ على أنها حال قُدمت على عاملها المعنوي ﴿ بيمينه ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : إعراب الشواذ (ص ١٨٨) .

(٢) المحتسب (١/٣٢٦) .

(٣) الأنعام : (١٣٩) .

(٤) سيأتي تخريج القراءة في موطنه (ص ١٤١) .

(٥) الزمر : (٦٧) .

(٦) سيأتي تخريج القراءة في موطنه (ص ١٤١) .

وسياتي تفصيل هذه الأدلة وذكر الاعتراضات عليها والتوجيهات والأجوبة عنها  
في : باب « الحال »<sup>(١)</sup> .

إذن يتبين لنا أن الوجه الذي كان سبباً في تلحين القراءة هو واحد من وجوه تحتمل  
في هذه القراءة فلماذا نعين الوجه الممنوع ثم نصدر حكماً بأنه خطأ ؟ وكان الأولى أن  
تذكر الأوجه المحتملة للقراءة ، ثم يُعين الوجه الذي لا يصح بدل المسارعة في تغليط  
القراء الفصحاء ، الذين لم يأتوا بهذه القراءة من عند أنفسهم .

---

(١) ينظر (ص ١٤٠) .



# الفصل السابع

## نون الوقاية

## نون الوقاية

تصحب نون الوقاية ياء المتكلم المنصوبة محلاً بواحد من ثلاثة :

أحدها : الفعل متصرفاً كان نحو : « أكرمني » ، أو جامداً نحو : « عساني » .

الثاني : اسم الفعل نحو : « ذرأكني » ، و « ترأكني » ، و « عليكني » . بمعنى : أدركني ، و أتركني ، والزمني .

الثالث : الحرف ، نحو : « إنني » . ويجوز حذف النون مع « إن ، وأن ، ولكن ،

وكأن » . ويغلب حذفها مع « لعل » ، ويقل حذفها مع « ليت » ، وتلحق

أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ « من ، وعن » إلا في الضرورة وقبل المضاف إليها

« لدن » ، أو « قد » أو « قط » إلا في قليل من الكلام .

هذا حكم دخول نون الوقاية مع الأفعال والأسماء والحروف<sup>(١)</sup> . وجاء على خلاف

هذا الحكم قراءة ﴿ قال هل أتم مُطَّلَعُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> بسكون الطاء ، وكسر النون . وقرأ بهذه

القراءة أبو البرهسم ، وعمار بن أبي عمار<sup>(٣)</sup> .

ووجه المخالفة كسر النون ، حيث لحقت الاسم نون الوقاية ، وحذفت الياء

وبقيت الكسرة دليلاً عليها . ونون الوقاية لا تأتي في مثل هذا ، على أن القراءة تحتل

وجه مخالفة غير هذا ، وهو الجمع بين نون الجمع والإضافة ، وكان القياس على هذا

الوجه أن يقال : مُطَّلَعِي . وهذان الوجهان المحتملان في توجيه هذه القراءة .

أما الوجه الأول ، فهو دخول نون الوقاية على اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٣٦/١-١٣٩) ، والمفني (ص ٤٥) ، والمع (١/٦٤) ، والأشعوني

(١٢٤/١-١٢٦) .

(٢) الصفات : (٥٤) .

(٣) القراءة في : معاني الفراء (٢/٣٨٥) ، وإعراب النحاس (٣/٤٢٢) ، والمختص (٢/٢٢٠) ، والمحمر الوجيز

(١٣/٢٣٥، ٢٣٦) ، والكشاف (٣/٣٤١) ، والتقريب والبيان (ص ٥٧١) ، والبحر (٧/٣٦١) ، والدر

المصون (٩/٣٠٩) ، وشواذ القراءة للكرماني (ص ٢٠٥) .

المضارع لقربه منه ، فأجري « مُطْلِعُونَ » مجرى يُطْلِعُونَ ، ونظر له ابن جني بدخول نون التوكيد على اسم الفاعل في قوله :

أَقَائِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا<sup>(١)</sup>

فدخلت نون التوكيد على اسم الفاعل وحقها الدخول على الأفعال .

كما استدل أيضاً للقراءة بقول الشاعر :

وما أدري وظنني كلُّ ظنٍّ ... أُمُسِّلُمُنِي إلى قومي شَرَّاحِي<sup>(٢)</sup>

إلا أن ابن جني بعد كل هذا يرى أن مثل هذا شاذ لا يمكن القياس عليه ، والقراءة

عنده جاءت على لغة ضعيفة ، هذا وجهها<sup>(٣)</sup> .

أما ابن مالك فظاهر كلامه إجازة لحاق نون الوقاية باسم الفاعل على قلة ، قال :

« وقد تَلَحَّقَ اسْمَ الْفَاعِلِ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلَ »<sup>(٤)</sup> ، وحمل القراءة على هذا الوجه ، واستدل

لها بقول الشاعر المتقدم « أُمُسِّلُمُنِي » ، وقول الآخر :

(١) من الرجز ، وينسب إلى رؤبة ، وقبلة قوله :

أُرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُسْلُودَا

مُرْجَلًا وَيَلْبَسُ السُّبُرُودَا

وفي البيت شاهد على دخول التوكيد على اسم الفاعل : « قائل » .

مصادر البيت : المحتسب (٢٢٠/٢) ، والفريد (١٣٢/٤) ، والعيبي (١١٨/١) ، والجمع (٧٩/٢) ، وضرائر الألويسي (ص ٣١٣) .

(٢) من الوافر ، وينسب ليزيد بن محرم الحارثي . وورد عند بعض النحاة شاهداً على الجمع بين نون الجمع والإضافة ، أو على دخول نون الوقاية على اسم الفاعل .

وقال بعضهم إن الذي في « مسلمي » تنوين لا نون .

وفي البيت شاهد آخر حيث رخم العلم « شراحيل » ، فقال « شراح » في غير النداء .

مصادر البيت : معاني الفراء (٣٨٦/٢) ، وإعراب النحاس (٤٢٢/٣) ، والمحتسب (٢٢٠/٢) ، والمحرر الوجيز (٢٣٦/١٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٣٨/١) ، والمقرب (١٢٥/١) ، والمغني (ص ٤٥٠) ، والعيبي (٣٨٥/١) ، وآيات المغني للبغدادي (٥٦/٦) ، والدرر (٢١٢/١) .

(٣) المحتسب (٢٢٠، ٢١٩/٢) .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١٣٧/١) .

وليس بمعيني وفي الناس مُمتنع ... صديق إذا أعيا عليّ صديق<sup>(١)</sup>

وقول الآخر :

وليس الموافيني ليرفد خائباً ... فإن له أضعاف ما كان أملاً<sup>(٢)</sup>

ووجه ابن مالك هذين البيتين على دخول نون الوقاية على اللفظين « معيني » ، و

« الموافيني » .

واستدل أيضاً بقوله ﷺ : « هل أنتم صادقوني »<sup>(٣)</sup> فدخلت نون الوقاية على

الاسم « صادق » .

كما استدل أيضاً بقوله : « مقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة

لتقيها خفي الإعراب ، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك ، فنبهوا عليه في بعض أسماء

الفاعلين كما مضى « أمسلي » ، و« معيني » ، « الموافيني »<sup>(٤)</sup> .

ويعني ابن مالك بهذا أن دخول نون الوقاية في الأسماء المعربة سببه وقاية الاسم من

خفاء الإعراب ، فلو قلت مثلاً : « هذا ضاربي » لكسرت الباء فخفي الإعراب وهو

الضم ، فالأصل أن يجاء بنون الوقاية . إذ لو قيل « هذا ضاربي » ظهر الإعراب ، وهذا

الأصل متروك ، إلا أنهم قد يبهون عليه في بعض الأسماء كما قال .

(١) من الطويل ، ولم أعرف قائله .

مصادر البيت : شواهد التوضيح (ص ١١٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٣٨/١) ، وضرائر ابن عصفور

(ص ٢٧) ، والدر المصون (٣١١/٩) ، والأشموني (١٢٦/١) .

(٢) من الطويل ، لم أعرف قائله .

والرفد : العطفة والإحسان . يقول : لا يخيب من يأتيني للإحسان ، بل أنعم عليه بأضعاف ما قد كان أملاً

مخي .

مصادر البيت : شرح التسهيل لابن مالك (١٣٨/١) ، والمغني (ص ٤٥١) ، والعيني (٣٨٧/١) ، وأبيات

المغني للبغدادي (٥٨/٩) .

(٣) البخاري - كتاب الجزية ، باب (٧) ، ح (٣١٦٩) ، وكتاب الطب - باب (٥٥) ، ح (٥٧٧٧) ، ومسند

أحمد (٤٥١/٢) ، والمعجم المفهرس (٢٧٣/٣) ، كما ورد بلفظ : « فهل أنتم صادقني عن شيء » .

(٤) ينظر شرح التسهيل (١٣٨/١-١٣٩) .

أما التوجيه الثاني الذي حملت عليه القراءة ، فهو الجمع بين نون الجمع وضمير المتكلم ، إذ كان القياس على هذا « مطلقاً » كما جاء في قوله ﷺ : « أو مخرجي هم »<sup>(١)</sup> ، والأصل : « أو مخرجوني » فأبدل الواو ياء ، وأدغم ، فالأصل ألا يجمع بين النون والأضافة ، والجمع بينهما غير جائز عندهم<sup>(٢)</sup> . قال سيبويه : « واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمير غير المنفصل ... »<sup>(٣)</sup> .

وقد جاء نحوه في الشعر ، كقول الشاعر :

هم القائلون الخير والامرؤنهُ ... إذا ما خَشَوْنَا من مُحدثِ الأمرِ مُعْظَمًا<sup>(٤)</sup>

فقال : « الامرونه » فجمع بين النون والضمير .

وقول الآخر :

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ ... جميعاً وأيدي المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ<sup>(٥)</sup>

فقال : « محتضرونه » فجمع بين النون والضمير .

(١) الحديث في البخاري - كتاب بدء الوحي ، باب بدء الوحي ح(٣) ، (٢٢/١) ، من فتح الباري .

(٢) ينظر : معاني الفراء (٣٨٦، ٣٨٥/٢) ، ومعاني الزجاج (٣٠٥/٤) ، وإعراب النحاس (٤٢٢/٤) ، والمختص

(٢٢٠/٢) ، والكشاف (٣٤١/٣) ، والفريد (١٣٢/٤) ، والدر المصون (٣٠٩/٩) .

(٣) الكتاب (١٨٧/١) .

(٤) من الطويل ، لم أعرف قائله .

ومحدث الأمر : حادثه . والمُعْظَم : الأمر يعظم دفعه . ويروي « مُعْظَمًا » .

مصادر البيت : الكتاب (١٨٨/١) ، ومعاني الفراء (٣٨٦/٢) ، والكامل (٣٦٤/١) ، وإعراب النحاس

(٤٢٢/٤) ، وضرورة السيراني (ص ٥٠) ، وضرورة الفزاز (ص ٢١٤) ، والخزانة (٤٢٦٩/٤) .

(٥) من الطويل ، لم أعرف قائله .

محتضرونه : من حضرت القاضي أي شهدته . والارتفاق : الاتكاء على المرفق ، أي لم يشتغل عن حوائج

الناس . والمعترفون : الذين يأتون يطلبون الإحسان والمعروف . ورواهق : جمع راهقه من رَهَقَهُ إذا أتاه وغشبه

. مصادر البيت : الكتاب (١٨٨/١) ، والكامل (٣٦٤/١) ، وإعراب النحاس (٤٢٢/٤) ، وضرورة

السيراني (ص ٥٠) ، وضرورة الفزاز (٢/٥) ، وشرح ابن عيش (١٢٥/٢) ، والدر المصون (٣١٢/٩) ،

والخزانة (٢٧١/٤) .

ومن حمل هذه القراءة على هذا التوجيه أبوحاتم وحكم بخطئها ، وقال لا يجوز إلا فتح النون<sup>(١)</sup> . وكذا حملها الزجاج على هذا ، وحكم بشذوذه<sup>(٢)</sup> . وقال النحاس إن هذا لحن لا يجوز لجمعه بين النون والإضافة<sup>(٣)</sup> .

هذا ما ورد في توجيه القراءة السالفة ، ويظهر - والله أعلم - أن التوجيه الثاني بعيد ، وأنه لا يمكن حمل القراءة عليه ، وذلك لمخالفة هذا التوجيه قواعد النحاة المقررة ، إذ لا يمكن الجمع بين النون والإضافة ، فهو من جهة مخالف للقياس وليس له سماع يؤيده ، وما ورد من ذلك من آيات فمتكلم فيها ، ولوح سيويه بذلك حيث قال : « وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع »<sup>(٤)</sup> ، وذكر البيتين المنظر بهما :

« هم القائلون ..... : ..... »

و « لم يرتفق ..... : ..... »

وقال النحاس : « أما البيتان اللذان أنشدهما سيويه وشركه الفراء في أحدهما فلا يعرف من قائلهما ولا تثبت بهما حجة ... »<sup>(٥)</sup> . على أنه يحتمل أن الهاء في البيتين للسكت ، وعليه فيسقط الاستشهاد بهما<sup>(٦)</sup> .

والتوجيه الأول هو الأولى والأحرى لأمر :

أولاً : أن نون الوقاية دخلت في الأفعال والأسماء والحروف ، وبعضهم يعلل هذا الدخول بكونها وقت الفعل من الكسر ، وهذا التعليل محل نظر ، إذ الكسر واقع في فعل الأمر للمخاطبة ، فنحن نقول : أكرمي .

(١) ينظر : المختص (٢/٢٢٠) .

(٢) معاني الزجاج (٤/٣٠٥) .

(٣) إعراب النحاس (٤/٤٢٢) .

(٤) الكتاب (١/١٨٨) .

(٥) إعراب النحاس (٤/٤٢٢، ٤٢٣) .

(٦) ينظر : الصحاح (٦/٢٥٥٩) ، وضرائر ابن عصفور (ص٢٨) ، وضرورة السيراني (ص٥٠) ، والضرائر

للألويسي (ص٣١٢، ٣١٣) .

وبعضهم يذهب إلى أن العلة خوف وقوع اللبس في فعل الأمر في شيئين :

(١) التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة .

(٢) التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة .

وبهذه النون يحصل الوقاية من هذين المخذورين ، ثم لما صحبت النون فعل الأمر هنا صحبته مع أخويه الماضي والمضارع<sup>(١)</sup> .

وهذا أيضاً محل نظر إذ اللبس حاصل في قولنا : « النسوة يعفون ، والرجال يعفون » . ولم يجتنب هذا اللبس . فالواو في الأول أصل ، وفي الثاني واو جماعة ، والفاعل النون في الأول ، وفي الثاني الواو ، والفعل في الأول مبني على السكون ، وفي الثاني مرفوع بثبوت النون ، إذن بقي التعليل محل نظر ، إن لم يكن مردوداً . وإذا انتفى وجه التعليل لهذا بقي الحكم للسمع ، فما سمع أن العرب تكلمت به حكم بجوازه . وسواء قيل بجوازه على قلة أو كثرة ، فتلك مسألة أخرى .

ومما يؤيد ما ذكرته أنه حصل اضطراب وتباين في الأحكام الخاصة بنون الوقاية ، فمثلاً يذهب كثير من العلماء إلى وجوب لحوقها إذا جُرت بـ « من ، أو عن ، أو قد ، أو قط ، أو يجل ، أو لذن » ، ويذهب بعضهم إلى خلاف هذا ، فأجاز حذف النون بدر الدين ابن مالك بكثرة في « قد ، وقط » ، وأجاز الجزولي حذفها في « من ، وعن » .

وأجاز الكوفيون حذفها في السعة من فعل التعجب لشبهه بالأسماء ، وأجاز الفراء حذف النون في ليت ، وأجاز قوم حذف النون في « ليس » .

وهكذا نرى التفاوت ، وما ذاك في ظني إلا بسبب السماع عن العرب<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن نون الوقاية إنما لحقت « إن وأخواتها » جوازاً لشبهها بالأفعال عند من يرى

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١/١٣٧) ، والمجم (١/٦٤) .

(٢) المجم (١/٦٤) .

التعليل ، كابن مالك<sup>(١)</sup> . وعلى هذا يمكن القول بجواز حقوق نون الوقاية اسم  
الفاعل لشبهه القريب بالفعل المضارع في أمور كثيرة<sup>(٢)</sup> . إذن فهو ليس بعيداً من  
جهة القياس ، وله ما يؤيده .

**الثالث :** ورود السماع بذلك شعراً ونثراً ، وهو الحجة الأقوى في ذلك ، وإلا فما المجوز  
للحاق النون في قولهم « لدني » ، و« قطني » ، و« قدني » إلا السماع ؟ إذ ليس  
ثمة قياس في هذا يحمل عليه . فإذا ثبت سماع وجاء ما يؤيده من قياس كان أحرى  
وأولى بالقبول ، وهو ما يصدق على لفظ « مُطْلِعُونَ » .

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٣٧) .

(٢) ينظر : الأشموني (٢/٢٩٢) .



الفصل الثامن

المبتدأ والخبر

## ﴿الابتداء والخبر﴾

### • حذف الخبر •

يتعين حذف الخبر في مسائل :

- الأولى :** أن يكون كوناً مطلقاً ، والابتداء بعد « لولا » نحو : لولا زيد لأكرمتك .
- الثانية :** أن يكون الابتداء صريحاً في القسم ، نحو : لعمرك لأفعلن .
- الثالثة :** أن يكون الابتداء معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية ، نحو : كل رجل وضيعته . وقال الكوفيون والأخفش إن نحو هذا مستغن عن تقدير الخبر .
- الرابعة :** أن يكون الابتداء إما مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن الابتداء المذكور ، نحو : ضربني زيدا قائماً ، أو مضافاً للمصدر المذكور ، نحو : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور ، نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً . وخبر ذلك مقدر ( بلاذ كان ) أو ( إذا كان ) . والتقدير في المثال الأول : ضربني زيدا إذا كان قائماً ، وفي الثاني : أكثر شربي السويق إذا كان ملتوتاً ، وفي الثالث : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً . هذا رأي البصريين إلا الأخفش ، فإنه يقدر مصدراً عاملاً مضافاً إلى صاحب الحال ، ففي المثال الأول يقدر « ضربه قائماً » ، وفي الثاني : « شربه ملتوتاً » ، وفي الثالث : « كونه قائماً » .

ويهمنا هنا الموطن الرابع ؛ لأنهم اشترطوا فيه ألا يصح كون الحال خبراً عن الابتداء المذكور . فإذا صح جعل الحال خبراً تعين عندهم رفعه على الخبر ، فلا يجوز أن تقول : ضربني زيدا شديداً . بل يتعين رفع « شديد » على أنه خبر . هذا هو الحكم في هذا وما أشبهه<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٣٥٢، ٣٥١/١) ، وشرح الرضي (١٠٣/١-١٠٨) ، والتصريح (١٧٨/١)

(١٨٢- ، والأشعوني (٢١٦/١-٢٢٠) .

وقد جاء ما خالف هذه القاعدة ، قرأ بعضهم : ﴿ وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾<sup>(١)</sup> ،  
 بنصب ﴿ واحدة ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقرأ علي رضي الله عنه ﴿ قَالُوا لَنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عَصَبَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، بنصب  
 ﴿ عَصَبَةٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقرأ بعض القراء ﴿ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، بنصب ﴿ بَرِيءاً ﴾<sup>(٦)</sup> .

ووجه المخالفة في هذه القراءات نصب الحال بعد المبتدأ مع صلاحية الحال أن  
 تكون خيراً ، أو أن الخير جاء منصوباً .

وقد نظر العلماء في هذه القراءات وعمدوا إلى توجيهها ، فقال الفراء عند إيراده  
 القراءة الأولى : « وقد روي ﴿ وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾ بالنصب ، وكأنه أضمر فعلاً  
 ينصب به الواحدة ، كما تقول للرجل : ما أنت إلا ثيابك مرة ، ودابتك مرة ، ورأسك  
 مرة ، أي : تتعاهد ذلك . وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : إنما العامريُّ عِمَّتُهُ  
 أي : ليس يتعاهد من لباسه إلا العِمَّة . قال الفراء : ولا أشتبهى نصبها »<sup>(٧)</sup> .

وما ذكره الفراء فيه إبهام ؛ إذ لم يوضح ما الفعل الناصب المقدر ، هل هو

(١) القمر : (٥٠) .

(٢) القراءة في : معاني الفراء (١١١/٣) ، وإعراب النحاس (٣٠١/٤) .

(٣) يوسف : (٨) .

(٤) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص٦٧) ، والكشاف (٣٠٥/٢) ، وإعراب الشواذ (ص١٩٣) ، والفريد

(٣١/٣) ، وشواهد التوضيح (ص١١٣) ، والبحر (٢٨٣/٥) ، والتذليل والتكميل (٢/ ورقة ١٠٨) ،

وارتشاف الضرب (٦٤/٢) ، والدر (٢٤٢/٦) ، والمساعد (٢٤٢/١) .

(٥) الأنعام : (١٩) .

(٦) القراءة في : إعراب الشواذ (ص١٢٩) .

(٧) معاني الفراء (١١١/٣) .

« يتعاهد » مثلاً كما يظهر من خلال تنظيره ؟ إن كان هذا المراد فهو لا يصح أبداً ، إذ يكون السياق « أمرنا تتعاهد واحدة » وهذا مخل بالمعنى . ثم إن تنظير الفراء بهذه الأساليب التي ذكرها فيه نظر ؛ إذ في الأمثلة التي ذكرها لا يصح أن يكون المنصوب خيراً ، فلا يمكن أن يقال : أنت ثيابك . كما لا يصح أن يقال : العامري عمتُّه . بخلاف القراءة ، فقوله ﴿ واحدة ﴾ صالح أن يكون الخبر إن لم يتعين .

أما القراءة الثانية فقال أبو بكر الأنباري فيما نقله عنه ابن خالويه : « قال : سمعت ابن الأنباري يقول : هذا كما تقول العرب : إنما العامريُّ عمتُّه ، أي يتعاهد عمتُّه ، والتقدير : ونحن نجتمع عصبهٗ »<sup>(١)</sup> .

ووافق الزمخشري على هذا التوجيه<sup>(٢)</sup> ، وغيره من العلماء<sup>(٣)</sup> .

وقدر ابن مالك : « ونحن معه عصبهٗ ، أو نحن نحفظه عصبهٗ »<sup>(٤)</sup> .

وتقدير ابن الناظم : « ونحن نُرى عصبهٗ ، أو نكون عصبهٗ »<sup>(٥)</sup> .

هذا توجيه القراءة عندهم ، وفيه نظر من وجهين :

الوجه الأول : أن المثال المنظر به مختلف عن القراءة ؛ لأن قولهم : إنما العامريُّ

عمتُّه ، أو عمامتته على حسب ما يُروى<sup>(٦)</sup> ، من حذف عامل المصدر في الأول كأنه قال :

إنما العامريُّ يتعمم عمتُّه ، ومن حذف عامل المفعول به في الثاني كأنه قال : إنما العامريُّ

يتعاهد عمامتته .

(١) شواذ ابن خالويه (ص ٦٧) .

(٢) الكشف (٢/٣٠٥) .

(٣) ينظر : تفسير الفخر (٩٣/١٨) ، والفريد (٣/٣١) ، والبحر (٥/٢٨٣) ، والتصريح (١/١٨٢) .

(٤) شواهد التوضيح (ص ١١١) .

(٥) شرح ابن الناظم (ص ١٢٤) ، ومثل هذا قال ابن هشام في المغني (ص ١٢٦) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (١/٣٢٥) .

أما الأول فهو كثير مطرد كما يقول ابن مالك<sup>(١)</sup> ، أما الثاني فهو من الاستغناء عن خير المبتدأ بالمفعول به ، ونظيره عند الكوفيين قول العرب : « حسبتُ العقرَبَ أشدَّ لسعةً من الزُّبُورِ فإذا هو إياها » . وهذه المسألة مشهورة والقول فيها طويل . وهي ليست أيضاً من الباب الذي نحن فيه .

ثم أيضاً يلحظ في التنظير وجه اختلاف ، وذلك أن المنصوب لا يصلح أن يكون خيراً ، بخلاف القراءة . ولهذا اعترض أبوحيان على الوجه الذي ذكر ابن الأنباري فقال : « وليس مثله ؛ لأن عصبه ليس مصدراً ولا هيئة »<sup>(٢)</sup> . وإن كان السمين جاء متعقباً أبا حيان بقوله : « ليس مراد ابن الأنباري إلا التشبيه من حيث إنه حذف الخير وسد شيء آخر مسدّه في غير المواضع المتقاس فيها ذلك »<sup>(٣)</sup> .

الثاني : لو سلم بتنظير ابن الأنباري ، وأنه يقصد أن الحال هنا سدت مسد الخير ، فهذا لا يسلم ، إذ فيه شذوذان :

الأول : سد الحال مسد الخير مع صلاحية الحال أن تكون خيراً .

الثاني : أن المبتدأ أصلاً ليس بمصدر ، والشرط في مثل هذا أن يكون مصدراً ، أو مضافاً إلى مصدر ، أو إلى مؤول بالمصدر ، وكل هذا متنفٍ<sup>(٤)</sup> .

ثم إن هذا التوجيه مع ما فيه من شذوذ من جهة الصناعة فيه ضعف في الأسلوب وتأثير في المعنى ؛ لأن جملة ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ هي جملة حالية ، فإذا جاءت ﴿ عَصْبَةٌ ﴾ حالاً أيضاً أصبح الحال وسط جملة حالية ، فما الفائدة في هذا ؟ إذ يصبح التقدير « لئن أكله الذئب حالة كوننا نحن عصبه ، نجتمع عصبه » ، ولا يخفى ما فيه من الضعف . ثم إن التقديرات الواردة عن النحاة مختلفة وإن كان يظن أنها متطابقة ، فيقدر :

(١) ينظر : شرح التسهيل (١/٣٢٥) .

(٢) البحر (٥/٢٨٣) .

(٣) الدر (٦/٤٤٢، ٤٤٣) .

(٤) ينظر : التصريح (١/١٨٢، ١٨١) .

( يجتمع ، ومعاً ، ونحفظه ، ونرى ، ونكون ) ، فهل هذه التقديرات واحدة ، وهل توافق مدلول الآية ﴿ ونحن عصبه ﴾ ؛ إذ فيها الإخبار أنهم عصبه ، لا أنهم يجتمعون ، أو يحفظونه ، أو يرون .

أما القراءة الثالثة ، فأورد العكسيري توجيهاً على غير اقتناع تام به ، بل حكم بضعفه ، إذ قدر « أصدق بريئاً » أو « أو من بريئاً » ، ويكفي تضعيفه له ضعفاً له<sup>(١)</sup> .  
بعد نظر وتأمل القراءات السابقة ، ظهر لي أن الأولى أن يقال فيها : إن الأصل في الخير أن يرفع وقد يأتي منصوباً ، وبنيت رأبي القاصر على ما يلي :  
أولاً : ورود هذه القراءات الشاذة وغيرها من نظائرها الدالة على أن العرب قد تنصب الخير ، منها ما رواه الأخفش عن العرب : زيد قائماً ، فنصب الخير . وقول الشاعر :

وَحَلَّتْ سِوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا      سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاحِيًا<sup>(٢)</sup>  
ومنها قول بعض الصحابة رضي الله عنهم : « كانوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ »<sup>(٣)</sup> ، وقول صاحب المزدتسين : « عهدي بالماء أمس ، هذه الساعة ونقرنا خلوفاً »<sup>(٤)</sup> .

(١) إعراب الشواذ (ص ١٢٩) .

(٢) من الطويل ، واستشهد به على إعمال (لا) في المعارف فـ (أنا) معرفة ، وهو اسمها على هذا (باغياً) خيرها . وهذا غير مشهور عند جماهير النحاة ، لذا تأولوه فقالوا الأصل (لا أرى باغياً) ، وبعضهم يورده شاهداً على سد الخال مسد الخير .

- مصادر البيت : أمالي ابن الشجري (٢٨٢/١) ، شرح التسهيل (٣٢٥/١) ، وشفاء العليل (٢٩٨/١) ،

والمغني (ص ٣١٦) ، والمعيني (١٤١/٢) ، والتصريح (١٩٩/١) ، والممع (١٢٥/١) ، والدرر (١١٤/٢) .

(٣) الأثر في البخاري (١٠) كتاب الأذان - (١٣٦) باب عقد الثياب وشدها ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن

تنكشف عورته ، وفي (٢١) كتاب العمل في الصلاة - (١٤) باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر ،

فلا بأس . ينظر : شواهد التوضيح (ص ١١٠) .

(٤) الأثر في البخاري (٧) كتاب التيمم - (٦) باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء .

- وينظر : شواهد التوضيح (ص ١١٠) .

ويحتمل هذا الوجه أيضاً قراءة ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ ﴾<sup>(١)</sup> بنصب ﴿ أَطْهَرُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقراءة ﴿ والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، بنصب ﴿ مَطْوِيَّاتٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقراءة ﴿ مَا فِي بُطُونٍ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذِكْرِنَا ﴾<sup>(٥)</sup> بنصب ﴿ خَالِصَةٌ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
وقول الزبء :

ما للجمال مَشِيهَا وَثِيدَا أَجْنَدَلًا يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيدَا<sup>(٧)</sup>

على أنّ « مشيها » مبتدأ ، والخير « وثيدا » . وهذا يُسَلِّمُ البصريين من إشكال تقدم الفاعل على الفعل ، ويغني توجيههم عن التوجيهات المتعددة للبيت ، فتارة قالوا ضرورة ، وتارة قالوا الخير محذوف وسد الحال مسد « يظهر وثيدا » ، أو أنه بدل من

(١) هود : (٧٨) .

(٢) القراءة في : الكتاب (٣٩٧/٢) ، ومعاني الأحفش (٥٨١/٢) ، والمقتضب (١٠٥/٤) ، وإعراب النحاس (٢٩٥/٢) ، والمختب (٣٢٥/١) ، والكشاف (٢٨٣/٢) ، والمحزر (١٩٦/٩) ، والبيان (٢٥/٢) ، والتبيان (٧٠٩/٢) .

(٣) الزمر : (٦٧) .

(٤) القراءة في : معاني الفراء (٤٢٥/٢) ، ومعاني الزجاج (٣٦٢/٤) ، وإعراب النحاس (٢٢/٤) ، وشواذ ابن خالويه (ص١٣٢) ، والكشاف (٤٠٩/٣) ، وإعراب الشواذ (ص٣٤٤) ، والفريد (٢٠٠/٤) ، والبحر (٧٤/٦) ، والدر (٤٤٤/٩) .

(٥) الأنعام : (١٣٩) .

(٦) القراءة في : معاني الفراء (٣٥٨/١) ، وإعراب النحاس (١٠٠/٢) ، وشواذ ابن خالويه (ص٤٦) ، والمختب (٢٣٢/١) ، والكشاف (٥٥/٢) ، والمحزر (١٦١/٦) ، والجامع (٩٦/٧) ، وإعراب الشواذ (ص١٤٢) ، والبحر (٢٣١/٤) ، وشواذ الكرماني (ص٨٢) .

(٧) من الرجز ، وهو للزبء ، ونسبه المبرد لقصير .

ويستشهد به على جواز تقدم الفاعل عند الكوفيين ، والبصريون يتأولونه .

- مصادر البيت : معاني الفراء (٧٣/٢) ، والكامل (٨٥/٢) ، والأغاني (٥٦٦٨/١٦) ، شواهد التوضيح (ص١١١) ، المعني (ص٧٥٨) ، والمعني (٤٤٨/٢) ، والتصريح (٢٧١/١) ، والأشموني (٤٦/٢) ، والدر (٢٨١/٢) .

ضمير الظرف<sup>(١)</sup> .

وهذه التوجيهات لا تسلم من اعتراض ، كما لا تسلم تأويلاتهم للنصوص الأخرى ، فقالوا في البيت التقدير « لا أرى باغيا » وهذا الشاعر يتكلم على نفسه أنه ليس باغياً سواها ، لا يتكلم عن الناس أنهم يرونه باغياً عنها أو لا . ووجه ابن مالك ما جاء في الأثرين فقال في تقدير الأول « وهم مُؤْتَزِرُونَ عَاقِدِي أُرْهِمِ » ، وفي الثاني « وَنَفَرْنَا مَتْرُوكُونَ خُلُوفاً »<sup>(٢)</sup> .

ولا يخفى ما فيه من التكلف والتكرار الذي لا فائدة منه .

ثانياً : أن بعض التوجيهات التي ذكروها تخرجنا من شذوذ واحد لتوقعنا في شذوذين اثنين ، فالبقاء على شذوذ واحد أولى ، ولا سيما إذا خلا من التكلف وتغيير المعنى .

ثالثاً : أن ما ذكروه من تأويلات يحتاج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

رابعاً : موافقة هذا التوجيه القراءات المتواترة ، وعدم تأثيره في المعنى .

خامساً : ورود نصب الخبر أحياناً عن بعض العرب في مواطن خاصة .

قال الشاعر :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعاً<sup>(٣)</sup>

فنصب الخبر « رواجعاً » .

(١) ينظر : أوضح المسالك (٣٣٩/١) ، والدرر (٢٨١/٢) .

(٢) شواهد التوضيح (ص ١١١) .

(٣) من الرجز ، وينسب إلى رؤبة ، وإلى العجاج .

ويستشهد به على نصب الجزأين به (ليت) ، وبعضهم يقدر خبراً محذوفاً (لنا) :

- مصادر البيت : الكتاب (١٤٢/٢) ، والأصول (ص ٢٤٨) ، والموشح (ص ٣٤٠) ، وشرح ابن يعيش

(٨٤/٨) ، والمجم (١٣٤/١) ، والأشعوني (٢٧٠/١) ، والدرر (١٧٠/٢) .



وسواء قيل إن هذا خاص بخبر « ليت » ، أو أنه يشمل أخبار الأحرف الناسخة ، فهذا لا يؤثر في الاستدلال ؛ لأنه يشعر أن الخبر قد ينصب . قال أبو حيان : « المشهور رفع أخبار هذه الحروف ، وذهب ابن سلام في طبقات الشعراء وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه<sup>(١)</sup> ، والكسائي إلى جوازه في « ليت » ، وكذا في نقل الفراء ، وعنه أيضاً في « ليت » و « كأن » و « لعل » ، وزعم ابن سلام أنها لغة روية وقومه ، وحكى عن تميم أنهم ينصبون بـ « لعل » ، وسمع ذلك في خبر « إن » و « كأن » و « لعل » ، وكثر ذلك في خبر « ليت » ....<sup>(٢)</sup> .

سادساً : أنه ما من كلام إلا ويمكن تأويل الخبر فيه ، فينصب على ما ذكره ، فأنت تقول : زيد راكب . وذلك أن تقول على تأويل « زيد ثبت راكباً » ، فتنصب « راكب » ، وهذا يجعلنا نتساءل ما الذي جعلهم يقولون هنا : زيد راكب ، وهناك زيد قائما ، الجواب الذي أظنه صالحاً لهذا أن الأصل أن العرب ترفع الخبر وقد تنصبه ، وهو خارج عن القاعدة ؛ لذلك لا يصلح القياس عليه ، إذ لو قيس على هذا لاختلط الأمر ووقعنا في المحذور .

(١) قال ابن سلام : سمعت أبا يعلى الحرمازي

(٢) ارتشاف الضرب (١٣١/٢) ، طبقات فحول الشعراء (٧٨/١) .

الفصل التاسع  
حان وأجوانها

## ﴿ كان وأخواتها ﴾

معلوم أن اسم كان يعامل معاملة المبتدأ في اشتراط كونه معرفة إن كان الخير معرفة ، فكما لا يجوز أن يتبدأ بنكرة إلا إذا أفادت ، كذلك اسم كان يشترط فيه ما اشترط في المبتدأ . قال أبو علي الفارسي : « إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة ، فالذي يجعل اسم (كان) منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة ... »<sup>(١)</sup> .

قال عبدالقاهرة الجرجاني شارحاً قول أبي علي : « اعلم أن (كان) إذا دخل على المبتدأ والخير وجب أن يكون حكمها حكم الابتداء المحض ، فكما أنك لا تجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خيراً كقولك : منطلقٌ زيدٌ ، كذلك لا يجوز أن تجعل اسم كان نكرة وخيره معرفة ، فتقول : كان منطلقٌ زيداً . بل الواجب أن تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخير ، فتقول : كان زيد منطلقاً ... »<sup>(٢)</sup> .

ويعلل سيبويه منع مثل هذا لوجود اللبس ، قال - رحمه الله - : « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت كان إنسان حليماً ، أو كان رجل منطلقاً ، كنت تلبس ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خيراً لما يكون فيه هذا اللبس »<sup>(٣)</sup> .

وقد جاء على هذا الوصف الذي منعه النحاة القراءة المروية عن عاصم ، وأبان بن

تَغَلِب ﴿ وما كان صلاتهم عند البيتِ إِلا مَكاءً وَتَصَدِيَةً ﴾<sup>(٤)</sup> ، برفع ﴿ مكاء ﴾ و

﴿ تصديّة ﴾<sup>(٥)</sup> على أنه اسم كان وهو نكرة ، والخير ﴿ صلاتهم ﴾ .

(١) الإيضاح (ص ١٣٦) .

(٢) المقتصد (١/٤٠٣) .

(٣) الكتاب (١/٤٨) .

(٤) الأنفال : (٣٥) .

(٥) القراءة في : السبعة (ص ٣٠٥) ، وإعراب النحاس (٢/١٨٦) ، وحنة ابن خالويه (ص ١٧١) ، والمختص

(١/٢٧٨) ، والبيان (٢/٦٢٢) ، وإعراب الشواذ (ص ١٦٥) ، والكشاف (٢/١٢٥) ، والبحر (٤/٤٩٢) ،

وهذا الاستعمال لا يجوز عند أكثر النحاة إلا في الشعر . قال سيبويه : « وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ... »<sup>(١)</sup> .

وقال الميرد : « واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخير معرفة ... »<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو علي الفارسي : « وقد يجيء في الشعر للاضطرار الاسم نكرة والخير معرفة ، ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية »<sup>(٣)</sup> .

وقال القزاز : « ومما لا يجوز له أن يجعل اسم (كان) نكرة وخيرها معرفة إلا إذا اضطر إلى ذلك ، وذلك غير جائز في الكلام ... »<sup>(٤)</sup> .

ومما جاء على هذا الاستعمال قول حسان :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ يَتِّ رَأْسٍ      يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(٥)</sup>

ف « عسل » نكرة ، و « مزاجها » معرفة وقد وقعت خيراً .

--

والدر (٦٠٢،٦٠١/٥) .

(١) الكتاب (٤٨/١) .

(٢) المقتضب (٩١/٤) .

(٣) الإيضاح (ص١٣٦،١٣٧) .

(٤) ضرورة القزاز (ص١٦٧) . وانظر رأي ابن خالويه في : علل القراءات (٢٢٧/١) .

(٥) البيت من الوافر . وسبيئة : مشتزة ، يقال : سبأتها إذا اشتريتها لتشربها . ويروى « كأن سلاقة » وهو أول ما يسيل من ماء العنب . ويروى غير هذا .

وبيت رأس : اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم كثيرة ينسب إليها الخمر ، إحداهما بيت للقلمس ، وقيل بيت كورة بالأردن ، والأخرى من نواحي حلب . معجم البلدان (٥٢٠/١) .

- مصادر البيت : ديوان حسان (ص٣) ، والكتاب (٤٩/١) ، والمقتضب (٩٢/٤) ، أبيات السرياني (٤٩/١-٥١) ، ضرورة القزاز (ص٢٦٨) ، والمقتصد (٤٠٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٩٣/٧) ، والخزانة (٢٨١/٩) .

وقد ورد في هذه المصادر شاهداً على مجيء اسم كان نكرة وخيرها معرفة ضرورة .

وقال القطامي :

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(١)</sup>

فـ « موقف » اسم كان وهونكرة ، والخير « الوداعا » وهو معرفة .

هذا بعض ما ورد من أبيات شاهداً على هذا الاستعمال ، وهناك شواهد أخرى<sup>(٢)</sup> .

وقد بان لنا حكم النحاة عليها .

أما القراءة هنا فقد تباين حكم العلماء عليها ، فحكم الأعمش بأنها لحن<sup>(٣)</sup> ،

وخطأها أبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup> ، وضعفها العكبري<sup>(٥)</sup> .

وذهب أبو منصور الأزهري إلى جواز هذا الاستعمال وردّ تلحين الأعمش ، قال :

« وليس يلحن - أي عاصم - وكان عاصمٌ فصيحاً ، وكان كثيراً يقرأ الحرف على

وجهين ، وكان لا يقرأ إلا بما سمع ، ووجهه في العربية صحيح »<sup>(٦)</sup> .

وظاهر كلام الفراء يُشعر بالجواز حيث قال تعليقاً على قراءة ﴿ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ

(١) البيت من الوافر . وضباعاً : مرخم ضباعة .

- مصادر البيت : ديوان القطامي (ص ٣١) ، والكتاب (٢٤٣/٢) - وأورده شاهداً على حذف التاء في النداء للترخيم ، والوقف على الألف - ، والمقتضب (٩٢/٤) ، وشرح ابن يعيش (٩١/٧) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٥٦/١) ، والمعني (ص ٥٩١) ، وأبيات المعني (٣٤٥/٦) ، والفريد (٥٣٠/٢) .

وهو شاهد عندهم على مجيئ اسم كان نكرة وخبرها معرفة .

(٢) ينظر : ضرورة القزاز (ص ١٦٨، ١٦٩) ، وشرح الرضي (٢٩٩/١، ٣٠٠) .

(٣) قال ابن مجاهد حدثني محمد بن الحسين قال : حدثني حسين بن الأسود ، قال : حدثنا عبيد الله بن موسى ، قال : حدثنا سفيان الثوري عن الأعمش : ( أن عاصماً قرأ : ﴿ وما كان صلاتهم ﴾ نصباً ﴾ إلا مكاءً وتصديّة ﴾ رفعا . فقال الأعمش : وإن لحن عاصم تلحن أنت . وقد كُتبت للأعمش ، والصواب الأعمش ، لأنه هو الذي قال لسفيان .

- السبعة (ص ٣٠٥، ٣٠٦) ، وينظر : علل القراءات (٢٤٣/١) .

(٤) انظر : الحجة ( ) .

(٥) التبيان (٦٢٢/٢) .

(٦) علل القراءات (٢٤٣/١) .

كَانَ مِرْأَجُهَا كَافُورًا ﴿١﴾ ، قال : « والعرب تجعل النصب في أي هذين الحرفين أحبوا »  
 واستشهد بيت حسان ثم قال : « وهو أيين في المعنى أن تجعل الفعل في المزاج وإن كان  
 معرفة ، وكلُّ صواب . تقول : كان سيدهم أبوك ، وكان سيدهم أباك ... » (٢) .  
 فأنت ترى أن الفراء لم يفرق بين ما إذا كان الاسم والخبر معرفتين ، وبين أن يكون  
 الاسم نكرة والخبر معرفة . ويلحظ هذا من تمثيله وتنظيره ، فنظر للبيت بالمثال الذي  
 ذكره مع أن هناك فرقاً بينهما من حيث إن المثال جاء الاسم والخبر فيه معرفتين .  
 وذكر ابن حني توجيهين :

الأول : أن ﴿ مكاء ﴾ و ﴿ تصدية ﴾ وإن كان نكرة ، لكنها نكرة تدل على  
 الجنس ، ونكرة الجنس تفيد مفاد معرفته . إذ لا فرق بين قولك خرجت فإذا أسد  
 بالباب ، وقولك : خرجت فإذا الأسد بالباب ، فالمعنى واحد ، وفي هذا الموضع من  
 القراءة ما يشبه ما تقدم ، فكأن السياق قيل فيه « وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء  
 والتصدية » ، أي : إلا هذا الجنس من الفعل ، وإذا كان الأمر كذلك لم يجز قياسه على  
 قولك : كان قائمٌ أخاك . إذ لا جنسية في هذا .

الثاني : أنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع  
 الإيجاب ، ألا تراك تقول : « ما كان إنساناً خيراً منك » ، ولا تجيز « كان إنساناً خيراً  
 منك » ، فكذلك هذه القراءة أيضاً ، لما دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم كان  
 نكرة (٣) .

وذهب ابن مالك في هذه المسألة إلى الجواز وردّ أن تكون هذه الأبيات المستشهد  
 بها ضرورة ، وعلل ذلك بشبه المرفوع هنا بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول . قال : « ولما

(١) الإنسان : (٥) .

(٢) معاني القرآن (٢١٥/٣) .

(٣) انظر : المحتسب (٢٧٩/١) . وينظر : الفريد (٤١٨، ٤١٩) ، والبحر (٤٩٢/٤) ، والسدر المصون

كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل المنصوب ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول جاز أن يعني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ... »<sup>(١)</sup> . وقال في موطن آخر : « على أنه لو كان اسم (كان) نكرة محضة يمتنع لشبههما بالفاعل والمفعول ... »<sup>(٢)</sup> .

وحمل الزمخشري بيت حسان والبيت الآخر على القلب<sup>(٣)</sup> ، وعلى هذا وجه القراءة الشاذة هنا ، فكأنه وضع المكاء والتصديّة مكان الصلاة . وهذا الوجه الذي ذهب إليه وجه سائغ له ما يشهد له من كلام العرب . وقال الميرد : « والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار ... »<sup>(٤)</sup> . وسيأتي ذكر نظائر هذا في باب الفاعل .

والأولى أن توجه القراءة على أن « مكاء وتصديّة » اسم كان ، ولا قلب ؛ لأن القلب خلاف الأصل ، وبعض العلماء يخصه بالضرورة<sup>(٥)</sup> . وإنما جاز أن يكون في الابتداء مع كونه نكرة لحصول الفائدة ، وهذا هو الضابط الأساس في جواز الابتداء بالنكرة ، وليس الضابط عدداً معيناً ، فقد عبر الأقدمون بحصول الفائدة ، واجتهد المتأخرون وذكروا مواطن هذه الفائدة ، ولكنهم لم يدعوا حصرها بل كانوا يقولون : الغالب أن تأتي في كذا ، وفي كذا ...<sup>(٦)</sup> . قال ابن الدهان : « إذا حصلت الفائدة فأحير عن أي نكرة شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم ، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا »<sup>(٧)</sup> .

(١) شرح التسهيل (٣٥٦/١) .

(٢) شواهد التوضيح (ص٣٦) . ويُنظر : شرح الرضي (٢٩٩/٢ ، ٣٠٠) .

(٣) انظر : الفصل من شرح ابن يعيش (٩١/٧) ، والكشاف (١٥٦/٢) .

(٤) الكامل (٢٧٠/١) .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب (٩٢/٢) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٩/١) ، وارتشاف الضرب (٤٠،٣٩/٢) ، والأشعوني (٢٠٤/١) -

(٢٠٨) .

(٧) قوله في : شرح الرضي (٨٩،٨٨/١) .

وهذه الفائدة حاصلة في هذه القراءة على كلا الوجهين اللذين ذكرهما ابن حنبل ،  
فلم يبق مكان لتلحينها والحكم بخطتها .



## الفصل الخامس

« هـ » و « هـ » و « هـ »

المشبهات بـ « ليس »

## ﴿ ما ﴾ و ﴿ لا ﴾ و ﴿ لات ﴾ المشبهات بـ ﴿ ليس ﴾

« لات »<sup>(١)</sup> ملحقة بـ « ليس » في العمل ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، بشرط أن يكون اسمها دالاً على زمان ، وقيل : عملها يختص بلفظ « حين » فقط ؛ كقوله تعالى :  
﴿ ولاتِ حِينَ مَنَاصٍ ﴾<sup>(٢)</sup> . هذا رأي الجمهور وسيبويه .

وذهب بعض العلماء إلى أنها لا تعمل شيئاً ، فإذا جاء بعدها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وبعضهم ذهب إلى أنها تعمل عمل « إن » فتنصب الاسم وترفع الخبر .

ويلزم - عند من يقول بعملها - حذف أحد الجزأين الاسم أو الخبر . والأكثر أن على أن المحذوف هو الاسم ، وقد يكون الخبر<sup>(٣)</sup> .

وقد جاءت قراءة عيسى بن عمر ﴿ ولاتِ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بـ ﴿ حِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> . وهذه القراءة على هذا مخالفة لقواعد أكثر النحاة في « لات » إذ كان حق ما بعدها أن يأتي

(١) اختلف في حقيقتها على أقوال :

الأول : فعل ماضٍ مأخوذ من (لات) أي : نقص ، ثم استعملت للنفي ؛ كما أن (قل) كذلك ، وقيل : إن أصلها (ليس) بكسر الباء ، فقلبت الباء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء .  
الثاني : أنها كلمتان : (لا) النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة ، كما في (مُتت) ، و(رُبِّت) ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين .

الثالث : أنها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنها (لا) النافية ، والتاء زائدة في أول الحين (تحين) .  
- المغني (ص ٣٣٤، ٣٣٥) .

(٢) ص : (٣) .

(٣) ينظر : الكتاب (١/٥٨، ٥٧/٦٠)، (٢/٢٧٥) ، وشرح الرضي (١/٢٧٠-٢٧١) ، والمغني (ص ٣٣٥-٣٣٦) ،  
وشذور الذهب (ص ١٩٠) ، والجمع (١/١٢٦) .

(٤) القراءة في : إعراب النحاس (٣/٤٥٣) ، وسر الصناعة (٢/٥١١) ، والكشاف (٣/٣٥٩) ، والفريد (٤/١٥٣) ، والبحر (٧/٣٨٤) ، والدر المصون (٩/٣٥٢) .

منصوباً في رأي الأكثرين ، وعليه قراءة العامة ﴿ولات حين مناص﴾ على أن اسم «لات» محذوف ، والتقدير : ولات الحين حين مناص . أو يأتي مرفوعاً وهو قليل . وعليه فيحتمل أن المذكور بعدها هو الاسم والمحذوف الخير ، وعلى هذا جاءت قراءة بعضهم ﴿ولات حين مناص﴾ برفع ﴿حين﴾<sup>(١)</sup> .

أما قراءة جرّ «حين» ففيها شذوذ عند جمهور النحاة ، قال الزجاج : «والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين ، ولم يرو سيويوه والخليل الكسر ، والذي عليه العمل النصب والرفع»<sup>(٢)</sup> .

ونقل عن الفراء أنه وجه القراءة على أن «لات» حرف<sup>(٣)</sup> ، قال : «ومن العرب من يضيف لات ، وأنشدوني :

«لات ساعة مندّم»<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> .

(١) القراءة في : معاني الأحفش (٦٧٠/٢) ، وشواذ ابن خالويه (ص١٢٩) ، وإعراب النحاس (٤٥١/٣) ، والبحر (٣٨٣/٧) .

(٢) معاني الزجاج (٣٢١/٤) .

(٣) ينظر : المغني (ص٣٣٦) ، وتخليص الشواهد (ص٣٠٢) ، والدر المصون (٣٥٢/٩) .

(٤) هكذا عند الفراء ، ولعله جزء من قول الشاعر :

نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَحِيمٌ

وهو من الكامل ، والبيت في : شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٧/١) ، والعيني (١٤٦/٢) ، والأشموني (٢٠٥/١) ، والهمع (١٢٦/١) .

وهو شاهد على إعمال (لات) في غير (حين) من ألفاظ الزمان ، وعند الفراء شاهد على جرّ (لات) لما بعدها . ويحتمل أنه جزء من قول الشاعر :

وَلَتَعْرِفُنَّ حَلَايقًا مَشْمُولَةً ... وَلَتَتَذَمَّنَّ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ

والبيت في : الأضداد لابن السكيت (ص٢٩٠) ، والأضداد للأصمعي (ص٨) ، والأضداد لابن الأنباري (ص١٠٩) ، والخزانة (١٧٤/٤) .

(٥) معاني القرآن (٣٩٧/٢) .

فظاهر كلامه يفيد بأن « لات » من حروف الجر ، واستشهد الفراء أيضاً بقول

الشاعر :

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلاَتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ<sup>(١)</sup>

وتوجيه القراءة فيه أوجه ذكرها النحاة ، منها ما رآه الفراء من أنها تجر ما بعدها .  
وقيل : إن الكسر شبيه بالكسر في « إذ » من قولك : أنت إذ صحيح . في أنه زمان قطع  
منه المضاف إليه و عوض التنوين . فإن قيل إن المضاف إليه هنا قائم وهو لفظ « مناص »  
فجوابه : أنه نزل قطع المضاف إليه من مناص - لأن أصله حين مناصهم - منزلة قطعه  
من « حين » لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، وجعل تنوينه عوضاً عن الضمير المحذوف ،  
ثم بنى الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن<sup>(٢)</sup> . وقيل : إن الكسر على إضمار « من »  
والأصل « ولات من حين مناص » ، فحذفت « من » وبقي علمها ، نحو قولهم : على  
كم جذع بنيت بيتك . أي : من كم جذع في أصح القولين . ومثله قول الشاعر :

أَلَا رَجُلٌ حَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا<sup>(٣)</sup>

(١) من الخفيف وقائله أبو زيد حرمة بن المنذر الطائي .

والبيت فيه شاهد على جرّ (أوان) بعد (لات) ، وشاهد أيضاً على عدم اختصاص (لات) بحين ، وللعلماء  
أربعة توجيهات للجرّ .

- مصادر البيت : معاني الأحنش (٢/٦٧٠) ، تخلص الشواهد (ص ٣٠٤، ٣٠٥) ، معاني الفراء (٢/٣٩٨) ،  
ومعاني الزجاج (٣/٣٢٠) ، والمخصص (١٦/١١٩) ، والخصائص (٢/٣٧٧) ، وسر الصناعة (٢/٥٠٩) ،  
وتأويل مشكل القرآن (ص ٤٠٣) ، وشرح ابن يعيش (٩/٣٢) ، والخزانة (٤/١٨٣) .

(٢) الكشاف (٣/٣٥٩) .

(٣) من الوافر ، تمامه قوله :

« يدلّ على محصلة تبيت » .

وقائله عمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي المذمعي ، ويُروى : « رجلاً » ، وأيضاً « رجلاً » .

- مصادر البيت : الكتاب : (٢/٣٠٨) ، ونوادر أبي زيد (ص ٢٥٦) ، وشرح ابن يعيش (٢/١٠١، ١٠٢) ،  
والدر المصون (٩/٣٥١) ، والعيبي (٢/٣٦٦) ، (٣/٣٥٢) ، والخزانة (٣/٥١) .

والبيت ورد شاهداً على أن « ألا » قد تكون للتخصيص .

أنشدوه بجر « رجلٍ » أي : ألا من رجلٍ<sup>(١)</sup> .

أما التوجيه الأول فاعترض عليه بأن « لات » لو كانت للحجر لجرّت غير « أوان » و « حين » . واختصاص الجار ببعض المحرورات نادر ، وأيضاً لو كان جاراً لتعين أن يتعلق بفعل أو ما في معناه .

وأجيب عن هذا أن هناك حروف جر لا تتعلق بشيء منها « لولا » في نحو قوله :  
لولا ي ، ولولا ه . فليكن هذا منها<sup>(٢)</sup> .

والتوجيه الثاني أخذه الزمخشري من تأويل المبرد والزجاج<sup>(٣)</sup> لبيت الشعر :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانِ

وإذا ساغ تأويلهم للبيت بأنه قطع عن الإضافة فإن هذا لا يمكن في الآية ؛ لأن « حين » مضاف إلى « مناص » ، فكيف يكون مقطوعاً عن الإضافة ، وقد تكلف الزمخشري الجواب عن هذا بما ذكر آنفاً<sup>(٤)</sup> .

أما التوجيه الثالث ، وهو أن يجعل الكسر على تقدير « من » فقد أورده الرضي ، وأبوحيان ، وابن هشام ، والسمين ، والبغدادي ، وغيرهم ، ولم يعترض على هذا التوجيه<sup>(٥)</sup> .

ويظهر - والله أعلم - أن التوجيه الأخير سائغ بعيد عن التكلف يؤيده القياس ؛ إذ حرف الجر قد يُحذف ويبقى عمله ، وله نظائر<sup>(٦)</sup> ، ولا يخجل بالمعنى . وقد ذهب إليه

(١) ينظر : شرح الرضي (٢٧١/١) ، والبحر (٣٨٤/٧) ، والمغني (ص٣٣٦) ، والدر المصون (٣٥٣/٩) .

(٢) ينظر : الخزانة (١٨٧/٤) .

(٣) ينظر : معاني الزجاج (٣٢٠/٣) ، وشرح ابن يعيش (٣٢/٩) ، والبحر (٣٨٤/٧) ، والدر المصون (٣٥٥/٩) ، والخزانة (١٨٨/٤) ، (١٨٩/٤) .

(٤) ينظر : البحر (٣٨٤/٧) .

(٥) ينظر : شرح الرضي (٢٧١/١) ، والبحر المحيط (٣٨٤/٧) ، والمغني (ص٣٣٦) ، والدر المصون (٣٥٣/٩) ، والخزانة (١٨٣/٤) .

(٦) ينظر : الأشموني (٢٣٤/٢-٢٣٦) .

ثلة من العلماء ، ولو وجدوا عليه مأخذاً لنبهوا عليه . كما أن جعل « لات » حرف جر ليس بعيداً عن الصواب ، لكنها لغة قليلة كما صرح بذلك بعض العلماء<sup>(١)</sup> . ويسلم من التقدير والتأويل ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

---

(١) ينظر : معاني الفراء (٣٨٩/٢) .

# الفصل الثالث عشر عشر

« ظن » وأحوالها

## ﴿ باب ظن وأخواتها ﴾

### الأفعال التي تنصب مفعولين

هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ، وهذه الأفعال نوعان :

#### النوع الأول :

أفعال القلوب : وهي : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعَلَّمَ بمعنى - اعْلَمَ - ، وَدَرَى ، وَجَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَهَبَ ، وَزَعَمَ ، وَرَأَى ، وَعَلِمَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ .

#### والنوع الثاني :

أفعال التصيير ، وهي : جَعَلَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ .  
ولهذه الأفعال أحكام من حيث الإلغاء والتعليق ، غير أن هذه الأحكام لا تدخل في شيء من أفعال التصيير ولا في قلبي جامد ، وهما اثنان : هَبَ ، وَتَعَلَّمَ . هذه جملة الأحكام في هذا<sup>(١)</sup> .

وقد وردت قراءة حميد بن قيس ﴿ وجعلها كلمة باقية ﴾<sup>(٢)</sup> برفع ﴿ كلمة ﴾ ،

و ﴿ باقية ﴾<sup>(٣)</sup> ، لو تأملنا هذه القراءة لوجدناها خرجت عن القاعدة في هذا الباب ، إذ كان الأصل نصب « كلمة » على أنه مفعول ثانٍ لـ « جعل » ، وقد بحثت عن قول للعلماء في توجيهها فلم أجد ، ولم أر من أثبتها غير ابن خالويه . فبحثت في معاني « جعل » لعلي أصل في توجيهها إلى شيء ، فوجدت أن « جعل » في القرآن لها أربعة معانٍ « صَيَّرَ ، وَأَلْفَى ، وَخَلَقَ ، وَأَنْشَأَ يَفْعَلُ كَذَا » كما ذكر ابن جزري<sup>(٤)</sup> ، وذكر

(١) ينظر : أوضح المسالك (١/٢٩٤-٣٢٢) .

(٢) الزحرف : (٢٨٩) .

(٣) القراءة في شواذ ابن خالويه (ص١٣٦) .

(٤) التسهيل في علوم التنزيل (ص١٧) .



بعضهم خمسة معانٍ « جعلوا بمعنى فعلوا ، وقال ، وخلق ، وسمى ، ووصف »<sup>(١)</sup> ، وليس في هذه المعاني جميعها ما يُسَوِّغُ رفع « كلمة » ، هذا لو افترض صحة المعنى .  
ثم قرأت ترجمة القارئ لعل فيه ما يضعف القراءة فوجدت أنه ثقة أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر<sup>(٢)</sup> . إذن فالقراءة فيما يظهر ثابتة ، وقد خرجت قراءته عن قياس النحاة ، هذا مما يقوي القول إن العرب أحياناً تخرج عن المؤلف فترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وإن كان هذا الأمر يقتصر على ما ورد ولا يتكلم به ، لكنه واقع ودفعه عسير ولا يغني تكلف توجيهه وتخريجه شيئاً . وقد مرّت نماذج من هذا في القراءة وفي كلام العرب<sup>(٣)</sup> .  
فإن قال قائل إن هذا يوقع في اللبس ، فلا بد من تأويله على ما يوافق العربية ، فيقال : إن وجد له توجيه ظاهر خال من التكلف قَبْلَ ، وإلا فلا داعي للحري وراء الألفاظ حتى تقلب المعاني وتغيّر ، ثم إن الألفاظ المتضادة في اللغة العربية موهمة للبس - في ظاهرها - ، وهي في اللغة ثابتة حتى ألف فيها بعض العلماء كتباً .

(١) ينظر : نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (ص ٢٢٨-٢٣٠) ، وقاموس القرآن (ص ١٠٦) .

(٢) ينظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٣٣/٦) ، وتهذيب التهذيب (٤٦/٣) ، وغاية النهاية (٢٦٥/١) .

(٣) ينظر (ص ١٢٠) من باب الفاعل ، و(ص ٩٩) ، من باب كان .

# الفصل الثاني عشر

## الفصل

## ﴿ الفاعل ﴾

المسألة الأولى : مواضع تأنيث الفعل وجوبا أو جوازيا .

يجب تأنيث الفعل - بقاء ساكنة في آخر الماضي وبقاء مضارعة في أول المضارع -

إذا كان فاعله مؤنثاً في مسألتين :

الأولى : أن يكون ضميراً متصلاً ؛ كهند قامت ، والشمس طلعت .

الثانية : أن يكون فاعله اسماً ظاهراً حقيقي التانيث متصلاً بفعله ؛ مثل : قامت هند .

ويجوز التانيث في مسألتين :

الأولى : إذا انفصل الفاعل الحقيقي التانيث عن فعله ؛ نحو : حضر القاضي امرأة .

والتانيث أكثر . وإذا كان الفاصل « إلا » فالتانيث لا يجوز عند أكثر النحاة إلا

في شعر كما سيأتي بيانه .

الثانية : المجازي التانيث ؛ نحو طلعت الشمس ، وطلع الشمس<sup>(١)</sup> .

هذا حكم الفاعل وحال تانيثه مع فاعله ، وعلى خلاف هذه القاعدة جاءت قراءة

﴿ فَاصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . وهي مروية عن ابن عامر ، والكسائي ، وعاصم ،

وابن كثير<sup>(٣)</sup> ، ورويت عن الحسن<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١١٠/٢-١١٥) ، وأوضح المسالك (٣٥٤/١-٣٥٩) ، والتصريح

(٢٧٧/١-٢٨٠) ، والمجم (١٧١/٢) .

(٣) الأحقاف : (٢٥) .

(٣) عن ابن عامر مروية من طريق الداني ، والمعدل ، وأبي بجرية صاحب الاختيار ، وعن الكسائي من طريق

الثغري ، وعن عاصم مروية من طريق خلف عن يحيى بن أبي بكر من طريق الأهوازي ، وعن ابن كثير من

طريق الطرسوسي . التقريب والبيان (ص ٦٠٢) .

(٤) انظر القراءة في : معاني الفراء (٥٥/٣) ، والمختص (٢٦٥/٢) ، والروضة (لوحه ٣٤٥) ، وجامع البيان

(٣٣١/ب) ، واغمر الوجيز (٣٤/١٥) ، والتقريب والبيان (ص ٦٠٢) ، والدر المصون (٦٧٥/٩) ، والإتحاف

(٤٧٢/٢) .

ووجه مخالفة القراءة عند بعضهم أنه فصل بـ «إلا» فحق الفعل ألا يؤنث . قال الفراء : « وقرأ الحسن ﴿ فَاصْبِحُوا لَا تَرَىٰ إِلَّا مَسَاكِيَهُمْ ﴾ ، وفيه قبح في العربية ؛ لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل «إلا» ذكروه ، فقالوا : لم يقم إلا جاريتك ، وما قام إلا جاريتك<sup>(١)</sup> . والعلة في وجوب التذكير أن المتروك أحد ، فأحد إذا كانت لمؤنث أو مذكر ففعلهما مذكر<sup>(٢)</sup> .

ويذهب كثير من النحاة إلى أن هذا خاص بالشعر . قال أبوحيان : « وكان الأصل أن لا يلحق التاء ؛ لأنه إذا كان الفعل مسنداً إلى ما بعد «إلا» من المؤنث لم تلحق العلامة للتأنيث ، فيقول : ما قام إلا هند ، ولا يجوز : ما قامت إلا هند ، عند أصحابنا إلا في الشعر<sup>(٣)</sup> . وجاء على هذا قوله :

مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ      فِي حَرِينَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ<sup>(٤)</sup>

فقال : « ما برئت » وحقه أن يقول : « ما برئ » .

وقول ذي الرمة :

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا      فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجُرَاشِعُ<sup>(٥)</sup>

(١) معاني القرآن (٥٥/٣) .

(٢) المرجع السابق (٥٥/٣) .

(٣) البحر (٣٣٢/٧) .

(٤) من الرجز . لم أقف على قائله .

- مصادر البيت : شرح التسهيل لابن مالك (١١٤/٢) ، والتصريح (٢٧٩/١) ، والأشموني (٥٢/٢) ، والمجمع (١٧١/٢) .

(٥) من الطويل . والنَّحْزُ : النخس والاستحاثات الشديد . والأجراز : جمع جُرْز ؛ وهي الأرض التي لا نبت فيها . والغروض : جمع غَرْض ، والغرض للرحل بمنزلة الحزام للفريس . والجُرَاشِعُ : جمع جُرْشِع ، المنتفخ الجنبين ، العظيم الصدر . والشاعر يصف ناقته وما أصابها من شدة الاستحاثات والركض والسير في الأرض التي لا نبات فيها ، حتى لم يبق منها إلا أضلاع منتفخة .

- مصادر البيت : ديوان ذي الرمة (١٢٩٦/٢) ، ومحاز القرآن (٣٩٤/١) ، والمخصص (١٦٥/١٠) ،

فقال : « فما بقيت » ، ولم يقل : « فما بقي » .  
والذي يظهر - والله أعلم - أن هذا جائز نثراً وشعراً ، لأمر :  
أولاً : وروده شعراً ونثراً . فإن كان يقال في الشعر ضرورة فهذا ما لا يمكن قوله  
في النثر ؛ إذ لا ضرورة فيه ، ويشهد للقراءة الشاذة القراءة المتواترة ﴿ إن كان إلا  
صيحة ﴾<sup>(١)</sup> ، برفع ﴿ صيحة ﴾ ، وبها قرأ أبو جعفر<sup>(٢)</sup> . و « كان » هنا تامة ، أي :  
ما وقعت ، فأنث الفعل مع وجود الفصل بـ « إلا » ، وحكى الجرجاني عن العرب أنهم  
يقولون : ما خرجت إلا النسوة<sup>(٣)</sup> .

ثانياً : مما احتجوا به على منع التأنيث أنه في تقدير « أحد » . وهذا التقدير لا  
يتعين إذ يمكن أن يقدر مثلاً في القراءة الأولى : « لا ترى أشخاصاً إلا مساكنهم »<sup>(٤)</sup> .  
أو « لا ترى بقايا ولا أشياء منهم »<sup>(٥)</sup> . ويقدر في البيت الأول « نساء » ، وفي الثاني :  
« أشياء » .

ومن ذهب إلى جواز التأنيث هنا الزجاج ، قال : « ويجوز : فأصبحوا لا تُرى إلا  
مساكنهم ، فيكون المعنى : لا ترى أشخاصاً إلا مساكنهم »<sup>(٦)</sup> .  
وظاهر كلام الجرجاني وابن يعيـش يشعر بالجواز . قال الجرجاني : « وهم يقولون :

---

والمختص (٢٠٧/٢) ، والكشاف (٥٢٤/٣) ، وشرح ابن يعيـش وهامشه (٨٧/٢) ، والمقتصد (٧٦٦/٢) ،  
وتخليص الشواهد (ص ٤٨١-٤٨٣) .

(١) يس : (٢٩) ، (٥٣) .

(٢) القراءة في : المختص (٢١٦/٢) ، والتقريب والبيان (ص ٥٦٤) ، والبحر (٣٣٢/٧) ، والنشر (٣٥٣/٢) ،  
والإنحاف (٣٩٩/٢) .

(٣) للمقتصد (٧٦٦/٢) .

(٤) ينظر : معاني الزجاج (٤٤٦/٤) .

(٥) ينظر : الكشاف (٥٢٤/٣) .

(٦) معاني الزجاج (٤٤٦/٤) .

ما خرجت إلا النسوة ، كقوله : وما بقيت إلا الضلوع الجُرَاشِع . فتاء التأنيث بقيت لأجل أن الفعل هو الضلوع»<sup>(١)</sup> .

وقال ابن يعيش : « والثاني أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستثنى ؛ فيقال : ما قامت إلا هند ... » . ثم ذكر البيت والقراءة<sup>(٢)</sup> .

وقد أجازته ابن مالك في غير الشعر ، فقال : « وإن فصل بها فبالعكس »<sup>(٣)</sup> . أي : إن فصل بإلا فالحذف أجود من لحاقها .

قال في الخلاصة : « والحذف مع فصل بإلا فضلا .: ..... »<sup>(٤)</sup> .

ومع إجازته هنا إلا إنه صرح بضعفه في شرح التسهيل ، قال : « والصحيح جوازها - أي ثبوت التاء - في غير الشعر لكن على ضعف »<sup>(٥)</sup> .

وفي كتابه الآخر شرح الكافية الشافية أجازته ولم يصرح بضعفه ، قال : « ويختار حذف التاء عند الفصل بـ «إلا» نحو : ما قام إلا هند »<sup>(٦)</sup> .

وكذا أجازته ابنه بدرالدين إلا إنه قال يختار حذف التاء<sup>(٧)</sup> .

**الثالث** : أن المانعين من دخول التاء هنا نظروا إلى المعنى ، وأنه في معنى المذكر ، وهذا جائز ، ولكنه ليس بلازم إذ يجوز الحمل على اللفظ ، واللفظ هنا مؤنث فجاز تأنيثه نظراً إلى لفظه . ألا ترى أنه يجوز لنا أن نقول : كلاهما قام ، وكلاهما قاما . فلفظ « كلا » مفرد ، ومعناه مثنى . ومراعاة اللفظ في هذا أكثر ، قال تعالى ﴿ كَلَّمَا

(١) المقتصد (٢/٧٦٦) .

(٢) شرح ابن يعيش (٢/٨٦، ٨٧) .

(٣) شرح التسهيل (٢/١١٤) .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل (٢/٨٩) .

(٥) شرح التسهيل (٢/١١٤) .

(٦) (٢/ص٥٩٧) .

(٧) شرح الألفية (ص٢٢٥) .

الجنين آتت أكلها<sup>(١)</sup> . ولم يقل : آتتا<sup>(٢)</sup> .

وهنا في مسألة التانيث بعد «إلا» حمل على المعنى غالباً ، لكنه لا يمتنع حملة على اللفظ . قال ابن الناظم : « ويختار الحذف إذا كان الفصل بـ «إلا» أو قصد الجنس ، لأن في الفصل بـ «إلا» يكون الفعل مسنداً في المعنى إلى مذكر ، فحمل على المعنى غالباً ، تقول : ما زكا إلا فتاة ابن العلاء . فتذكر الفعل ؛ لأن المعنى : ما زكا شيء ، أو أحد إلا فتاة ابن العلاء .

وقد يقال : ما زكت إلا فتاة ابن العلاء ، نظراً إلى ظاهر اللفظ ... »<sup>(٣)</sup> .

(١) الكهف : (٣٣) .

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم (ص٤٢،٤٣) .

(٣) المرجع السابق (ص٤٢،٤٣) .

## المسألة الثالثة : من أجاز الفاعل الرفع .

الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب . هذا من القواعد المقررة البديهية في علم النحو ، ولا يخفى أن الفاعل إذا كان مبنياً فهو في محل رفع ، والمفعول به إذا كان مبنياً فهو في محل نصب . فإذا جاء الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً كان خارجاً عن قواعدهم المسلمة<sup>(١)</sup> .

وقد جاءت بعض القراءات ظاهرها مخالف لهذه القاعدة ، فقد قرأ بعض القراء ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، برفع لفظ الجلالة ، ونصب ﴿ العلماء ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وقرأ بعض القراء ﴿ وَإِذْ أُنزِلَتْ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾<sup>(٤)</sup> برفع ﴿ إبراهيم ﴾ ، ونصب ﴿ ربه ﴾<sup>(٥)</sup> .

أما القراءة الأولى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ، فرويت عن عمر بن عبدالعزيز ، وعن أبي حنيفة ، وعزا أبو حيان نسبتها إلى أبي حنيفة عن كتاب الكامل . ولم أجد لها مروية في هذا الكتاب إلا عن أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> . وقد شكك بعض محققي علم القراءات في صحتها كأبي حيان وابن الجزري والسيوطي<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر : الإيضاح (ص ١٠٦) .

(٢) فاطر : (٢٨) .

(٣) القراءة في : الكامل (ص ٤٥٣) ، (٢٣٢/١) ، الكشاف (٣/٣٠٨) ، وإعراب القراءات الشواذ (ص ٣٢٨) ، والتبيان (٢/١٠٧٥) ، والفريد (٤/٩٠) ، والجامع (٤٤/٣٤٤) ، والبحر (٧/٣١٢) .

(٤) البقرة : (١٢٤) .

(٥) القراءة في : مختصر الشواذ (ص ١٦) ، الكشاف (١/٣٠٨) ، والفريد (١/٣٦٨) ، والبحر (١/٣٧٤) ، والدر المصون (٢/٩٨) .

(٦) الكامل (٤٥٣) ، (٢٣٢/١) .

(٧) انظر : البحر (٧/٣١٢) ، والإتقان (١/١٠١) ، والنشر (١/١٦) .



وعلى فرض صحة ثبوتها ، فهي مؤولة عندهم ، فذهب الزرخشري في تأويلها إلى أن الخشية هنا استعارة ، والمعنى : إنما يُعظَّمُ اللهُ ويُجِلُّ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ<sup>(١)</sup> .  
 أما القراءة الثانية ، فأولها بعض العلماء على أن « ابتلى » مضمنة معنى « دعا » ، فسمى دعاءه ابتلاءً مجازاً ؛ لأن في الدعاء طلب استكشاف لما تجري به المقادير<sup>(٢)</sup> .  
 والتأويل المذكور فيه نظر من جهتين :

أولهما : أنه لم يرد في لغة العرب « ابتلى » بمعنى « دعا » . فحمل اللفظ « ابتلى » على معنى « دعا » فيه بُعد ، وكونه يحمل مجازاً « على الدعاء » لأن فيه طلب استكشاف لما تجري به المقادير فيه تكلف ظاهر لا تسعفه لغة ولا سياق لفظ .  
ثانياً : أن تأويل « ابتلى » بـ « دعا » فيه مخالفة للقراءة المتواترة التي عليها جماهير القراء ، ومخالفة لسياق اللفظ الذي فيه ذكر اختبار الله نبيه ثم تفضله عليه بالإمامة .

والسياق يدل على استحقاقه هذه الفضيلة والمزية بعد نجاحه في الاختبار . والأصل أن يحمل التوجيه على المعنى الذي تشهد له القراءة المتواترة ، لا أن نغير المعنى حسب الألفاظ الظاهرة ، فنقع في مخالفة المعنى الأصلي للآية ، إذ لا يصار إلى ذلك إلا إذا تعذر توجيه الآية عليه . وهو هنا ليس بمتعذر ، إذ يمكن حمل هذا على قولهم « حرق الثوب المسماراً »<sup>(٣)</sup> ، وإن كان قليلاً فله نظائر من كلام العرب .

(١) الكشاف (٣٠٧/٣) . وينظر : الفريد (٩٠/٤) .

(٢) ينظر : الكشاف (٣٠٨/١) ، والفريد (٣٦٨/١) ، والدر (٩٨/٢) .

أخرج عبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا ابْتُلِيَ إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ قال : ابتلاه الله بالطهارة ، خمس في الرأس ، وخمس في الجسد ، في الرأس قص الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وفرق الرأس ، وفي الجسد تقليم الأظافر ، وحلق العانة ، والحتان ، وتنف الإبط ، وغسل مكان الغائط ، والبول » .

وهناك روايات أخرى في بيان هذه الكلمات لكنها لا تختلف في أنه ابتلاه بكلمات ما يقام بها إبراهيم . ولم يرو أحد أنه دعاه بكلمات . وهذا وجه مخالفة التأويل للسياق . انظر : الدر المنثور (٢٧٣/١-٢٧٥) .

(٣) الكافية الشافية (٦١٢/٢) .

ومن نظائر هذا الاستعمال قوله :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرٌ<sup>(١)</sup>

والمعنى : « بلغت سواتهم نجران أو هجر » ، لأن السوات هي التي تبلغ هجر ،

لكنه قلب .

ومثله قول الآخر :

أَسْلَمُوهَا فِي دِمَشْقَ كَمَا      أَسْلَمْتُ وَحْشِيَّةً وَهَقًا<sup>(٢)</sup>

والمعنى : كما أسلم وهق وحشية .

وهذا باب يسميه بعض العلماء القلب ، وله شواهد كثيرة ، وذهب إليه العلماء

قديمًا حتى قال الميرد : « والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار ... »<sup>(٣)</sup> .

وحمل عليه الأخفش والميرد وغيرهما قول الله تعالى ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى

الْقُوَّةِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، والعصبة هي التي تنوء بالمفاتيح<sup>(٥)</sup> .

(١) من البسيط ، وقائله الأخطل .

والهدّاج : هو الذي تارب الخطا في مشيه ، شبههم بالقنفاذ ، لكونهم يمشون بالليل للسرقة والفجور .

وسواتهم : فضائحهم .

ويُروى : على العيارات هَدَّاجُونَ .

- مصادر البيت : ديوان الأخطل (ص ١١٠) ، نقائض جرير والأخطل لأبي تمام (ص ١٦٣) ، ومعاني

الأخفش (٣١٨/١) ، والكامل (٢٧٠/١) ، والأصول (٤٦٤/٣) ، والمختسب (١١٨/٢) ، وجماز القرآن

(٣٩/٢) ، وتأويل مشكل القرآن (ص ١٩٤) ، وأبيات المغني (١٢٥/٨، ١٢٦) .

(٢) البيت من المديد ، وقائله ابن قيس الرقيات كما في الأضداد (ص ١٠١) .

وأسلموها : تركوها . والوهق - بفتحين - : الحبل يرمى في أنشطة فتؤخذ به الدابة والإنسان .

- مصادر البيت : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص ١٩٨) ، والأضداد (ص ١٠١) ، والمختسب (١١٨/٢) ،

وأبيات المغني للبغدادي (٣٢٦/٢) .

(٣) الكامل (٢٧٠/١) .

(٤) القصص : (٧٦) .

(٥) معاني الأخفش (٣١٧/١) ، والكامل للميرد (٢٧٠/١) .

وأفاض في الحديث عن هذا النوع ابن قتيبة ، وأورد له شواهد كثيرة من القرآن وكلام العرب<sup>(١)</sup> .

وذهب بعض العلماء إلى أن هذا القلب خاص بالشعر . قال أبو بكر السراج في باب ضرورة الشعر : « الثالث مما جاء كالشاذ وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده : أحسن ذلك قلب الكلام إذا لم يشكل ... »<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو سعيد السيرافي : « باب التقديم والتأخير : اعلم أن الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع له فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره ، ويعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه ... »<sup>(٣)</sup> . ثم قال بعد ذلك : « ولو قال قائل إن التقديم والتأخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة لم يكن عندي بعيداً ؛ لأنها أشياء قد فهمت معانيها وليست بأبعد من قولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي ، والخاتم في إصبعي ... »<sup>(٤)</sup> .

مما مضى نخلص إلى القول بأن القلب مشهور عندهم معروف ، ونظائره في كلام العرب كثيرة ، ولم يكن خاصاً بالشعر ، لذا قال ابن مالك : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر كقولهم (حرق الثوب المسامر) ... »<sup>(٥)</sup> .

إذا ظهر هذا وتبين لنا ، فحمل القراءة على هذا التوجيه أولى وأحرى ، لخلوه من الاعتراض وموافقته القراءة المشهورة المتواترة ، ولموافقته سياق الكلام ، ولنا في توجيه هذا معتضد من كلام العرب وآراء العلماء المحققين السالفين كالأخفش والمبرد وغيرهما . وقد

(١) تأويل مشكل القرآن (ص ١٩٣-١٩٩) .

(٢) الأصول (٤٦٣/٣) .

(٣) ضرورة الشعر (ص ١٧٣) .

(٤) المرجع السابق (ص ١٧٧) .

(٥) شرح الكافية الشافية (٦١٢/٢) .

ذهب ابن حني إلى هذا المسلك في توجيه بعض القراءات كقراءة ﴿ أَكْتَبَهَا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقراءة  
﴿ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الفرقان (٥) .

والقراءة في : المحتسب (١١٧/٢) ، والبحر (٤٨٢/٦) ؟

(٢) الإنسان : (١٦) .

والقراءة في : معاني الفراء (٢١٧/٣) ، والمحتسب (١١٧/٢) ، والجامع (١٤١/١٩) والبحر (٣٩٨،٣٩٧/٨) .

الفصل الثالث عشر

الفارغ

## ﴿ الظرف ﴾

يجوز في الزمان المحمول على « إذ » و « إذا » إذا أضيف إلى جملة الإعراب على الأصل في الأسماء ، ويجوز البناء على الفتح حملاً على « إذا » و « إذ » . فإذا كان ما بعد الظرف فعلاً مبنياً فالبناء أرجح ، كقول الشاعر :

على حين عاتبت المشيبَ على الصبا      فقلت ألماً أصحُّ والشيبُ وازِعٌ<sup>(١)</sup>

وإن كان ما بعده معرباً جملة اسمية ، أو فعلاً مضارعاً فالإعراب أرجح عند الكوفيين والأخفش ، وواجب عند جمهور البصريين ، كقوله تعالى ﴿ هذا يوم يُنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

فإذا أضيفت هذه الظروف إلى المفرد المعرب تعيّن إعرابها . واختلف في المفرد المضاف إلى المبني<sup>(٣)</sup> .

وجاء ما يخرج عن هذه القاعدة في قراءة أبي طالب القاري ﴿ ودَخَلَ المَدِينَةَ عَلَيَّ

حِينَ غَفَلَةً ﴾<sup>(٤)</sup> بفتح النون<sup>(٥)</sup> .

(١) من الطويل . وقائله النابغة الذبياني .

والوازع : الناهي .

- مصادر البيت : ديون النابغة (ص ٢٤٤) ، والكتاب (٣٣٠/٢) ، ومعاني الفراء (٣٢٧/١) ، والأصول

(٢٧٦/١) ، وأمالي ابن الشجري (٢٦٤/٢) ، وشرح ابن عيش (١٣٦/٨) ، والخزانة (٣٥٦/٢) ،

(٤٠٧/٣) ، (٥٥٣،٥٥٠/٦) .

(٢) المائة : (١١٩) .

(٣) ينظر : معاني الفراء (٢٤٥/٣) ، والأصول (١٢،١١/٢) ، وأمالي ابن الشجري (٢٦٢-٢٦٥) ، وشرح

التسهيل لابن مالك (٢٥٨،٢٥٣/٣) ، والتصريح (٤٢/٢) ، والأشموني والصبان (٢٥٧،٢٥٦/٢) .

(٤) القصص : (١٥) .

(٥) تنظر القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١١٣) ، وإعراب الشواذ (ص ٣٠٢) ، والبحر (١٠٩/٧) ، والدر

المصون (٦٥٦/٨) .

ووجه المخالفة ظاهر ؛ إذ بنى « حين » مع كونها مضافة إلى مفرد معرب .

وقد ضعّف هذه القراءة العكبريُّ ، قال : « قوله تعالى ﴿ على حين ﴾ يقرأ بفتح

النون وهو ضعيف ، وكأنه أجرى المصدر مجرى الفعل ، أي : على حين غفلوا» <sup>(١)</sup> .

وتبع أبوحيان العكبريُّ في هذا التوجيه ، إلا أنه لم يحكم بضعف القراءة ، وقال :

« وهذا توجيه شذوذ » <sup>(٢)</sup> .

هذا ما قيل في توجيه مثل هذا ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، لذلك قال

السمين : « تكلفَ الشيخ - يعني أبا حيان - تخريجها على أنه حمل المصدر على الفعل في

أنه إذا أضيف الظرف إليه جاز بناؤه على الفتح ... » <sup>(٣)</sup> .

ويرى المبرد نحو هذا لحناً ، قال : « لو كان الذي أضفته إليه معرباً لم يكن إلا

مخفوضاً ، وما كان سوى ذلك فهو لحن ، تقول : جئتك على حين زيدٍ ، وجئتك في

حين إمرة عبد الملك » <sup>(٤)</sup> .

إذن هذه القراءة جاءت خارجة عن قواعد النحاة ، فتحفظ ولا يقاس عليها .

(١) إعراب الشواذ (ص ٣٠٢) .

(٢) البحر (١٠٩/٧) .

(٣) الدر المصون (٦٥٦/٨) .

(٤) الكامل (١٨٥/١) .

# الفصل الرابع عشر

## المسألة



## ﴿المستثنى﴾

للمستثنى بـ «إلا» حالات في الكلام :

الأولى : أن يكون الكلام تاماً موجباً والاستثناء متصل<sup>(١)</sup> ، فيجب نصب المستثنى ،

تقول : قام الطلاب إلا زيداً . وقال تعالى : ﴿ فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا مِنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ،

قال ابن جني : « فإذا استثنيت بـ «إلا» من موجب فانصب المستثنى على كل

حال ، تقول : قام القوم إلا زيداً ، ورأيتهم إلا زيداً ، ومررت بهم إلا

زيداً<sup>(٣)</sup> .

الثانية : أن يكون الكلام تاماً منفيماً ، فيجوز نصب المستثنى ، فتقول : ما قام القوم إلا

زيداً ، ويجوز إتباع المستثنى المستثنى منه على البدلية عند البصريين ، وعلى

عطف النسق عند الكوفيين ، مثل : ما قام القوم إلا زيداً .

الثالثة : أن يكون الكلام منفيماً خالياً من المستثنى منه ، ويسمى مفرغاً ، فيعرب المستثنى

حسب موقعه من الإعراب ، تقول : ما جاء إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما

مررت إلا بزيد .

أما إذا كان الاستثناء منقطعاً وأمكن تسليط العامل عليه ، فالحجازيون يوجبون

النصب ، والتميميون يرجحونه ويجيزون الإتيان ، نحو : قام القوم إلا حماراً ، ويجوز عند

التميميين «إلا حماراً» .

(١) الكلام التام هو الذي ذكر فيه المستثنى منه ، والموجب هو غير المنفي ، والاستثناء المتصل : هو ما كان

المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ، مثل : قام القوم إلا رجلاً .

والمنقطع : هو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، مثل : قام القوم إلا حماراً . والحمار ليس بعضاً من

القوم . ينظر : التصريح (١/٣٤٨-٣٥٥) .

(٢) البقرة : (٢٤٩) .

(٣) اللع (ص١٢١) .

وإذا تقدم المستثنى تعيّن نصبه ، نحو : ما جاءني إلا أخاك أحد<sup>(١)</sup> .  
 وجاءت قراءات على خلاف بعض هذه القواعد ؛ إذ قرأ عبد الله بن مسعود -  
 ورويت عن أبي عمرو - قوله تعالى ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ الْإِقْلِيلُ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> برفع ﴿ قليل ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
 وقرأ أيضاً عبد الله بن مسعود وأبى والأعمش ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> برفع  
 ﴿ قليل ﴾<sup>(٥)</sup> .

ووجه المخالفة المخالفة للقاعدة في هذه القراءات بحيء المستثنى في الكلام التام  
 الموجب مرفوعاً ، وحقه النصب .

واختلف توجيه العلماء لما ورد ، فيذهب الفراء إلى أن الرفع في مثل هذا سائغ ،  
 ويميز رفع المستثنى في الكلام التام الموجب ، وقد قال به في معانيه عند قوله تعالى :  
 ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، قال : « وقوله ﴿ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ في  
 موضع نصب بالاستثناء ، ويجوز الرفع ، كما يجوز : قام القومُ إلا زيدا ، وإلا زيداً »<sup>(٧)</sup> .  
 وذهب ابن عطية في توجيه قراءة الرفع من قوله تعالى ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ الْإِقْلِيلُ ﴾ على أن

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة (٣٧٥-٣٧٧) ، والمفصل (ص٦٧،٦٨) ، وشرح ابن يعيش (٧٧-٧٥/٢) ،  
 وشرح الرضي (٢٢٤/١-٢٢٦) ، والتصريح (٣٥٣-٣٤٨/١) .

(٢) البقرة : (٨٣) .

(٣) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص١٥) ، والمصباح : ورقة (٢٨٥) ، والحرر (٣٣٩/١) ، والبيان (٨٥/١) ،  
 والتقريب والبيان (ص٢٠٣) ، والمجيد (٣١٩/١) ، والبحر (٢٨٧/١) .

(٤) البقرة : (٢٤٩) .

(٥) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص٢٢) ، والكشاف (٣٨١/١) ، والبيان (١٩٩/١) ، وشواهد التوضيح  
 (ص٤٣) ، والبحر (٢٦٦/٢) ، والدر المصون (٥٢٨/٢) .

(٦) المائة : (١) .

(٧) معاني الفراء (٢٩٨/١) ، وينظر : (١٦٦/١) أيضاً .

﴿ قليل ﴾ بدل من الضمير في ﴿ تولستم ﴾<sup>(١)</sup> .

وذهب العكيري في توجيه هذا إلى أن « قليل » مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : إلا قليل منكم لم يتول<sup>(٢)</sup> .

وذهب الزمخشري<sup>٣</sup> في توجيه قراءة ﴿ فشرىوا منه إلا قليل ﴾ على تقدير النفي ، قال : « فلما كان معنى ﴿ فشرىوا منه ﴾ في معنى فلم يطيعوه حمل عليه ، كأنه قيل : فلم يطيعوه إلا قليل منهم »<sup>(٣)</sup> . وإلى هذا الرأي يميل صاحب الفريد ، وابن هشام<sup>(٤)</sup> . هذه جملة الآراء الواردة في توجيه هذه القراءات ، ولا يخلو بعضها من اعتراض ومناقشة .

الرأي الأول هنا هو جواز الرفع في الاستثناء التام الموجب . وإلى هذا الرأي ذهب الفراء ومن تابعه كابن عصفور وأبي حيان . قال الفراء : « كما يجوز قام القوم إلا زيداً »<sup>(٥)</sup> ، ويحيز ابن عصفور الرفع على جعل « إلا » وما بعدها صفة لما قبلها ، فيكون الإعراب على حسب ما تكون « إلا » وما بعدها صفة له ، نحو : قام القوم إلا زيداً . يريد : غير زيد<sup>(٦)</sup> .

ويحيزه أبو حيان أيضاً على جعل ما بعد « إلا » تابعاً على النعت ، أو على البدل للمستثنى منه<sup>(٧)</sup> .

(١) المحرر الوجيز (١/٢٧٩) .

(٢) التبيان (١/٨٥) .

(٣) الكشاف (١/٣٨١) .

(٤) ينظر : الفريد (١/٣١٩) ، والمعني (ص ٣٦٣، ٣٦٤) .

(٥) معاني الفراء (١/٢٩٨) .

(٦) شرح الجمل (٢/٢٥٤) ، وعقد سيبويه باباً لهذا فقال : « هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل

وغير ، وذلك قولك : لو كان معنا رجلٌ إلا زيداً لغلبنا ... » . الكتاب (٢/٣٣١) .

(٧) البحر (٢/٢٦٦) .

والرأي الثاني جعل المستثنى بدلاً من الضمير . واعتراض هذا الرأي بأن البدل على نية إحلاله مكان المبدل منه ، فلو قلت : قام إلا زيداً مثلاً ، لم يجوز ؛ لأن « إلا » لا تدخل في الموجب . وفي الآية هنا على رأي ابن عطية يصير المعنى : ثم تولى قليل ، وهذا غير مراد في المعنى <sup>(١)</sup> .

وهذا الاعتراض قد يدفع بتأويل الإيجاب بالنفي كما ذهب إلى هذا ابن عطية ، والمعنى عنده : لم تفوا بالميثاق إلا قليل <sup>(٢)</sup> . ويبقى تأويله الإيجاب بالنفي وهو مشكل . والرأي الثالث يجعل ما بعد « إلا » مبتدأ حذف خبره ، أو المرفوع فاعلاً بفعل محذوف .

قال العكبري عند قوله ﴿ ثم توليتم إلا قليلاً ﴾ : « وقرأ بالرفع شاذاً ، ووجهه أن يكون بفعل محذوف كأنه قال : امتنع قليل . ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن المعنى يصير : ثم تولى قليل ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، أي : إلا قليل منكم لم يتول ... » <sup>(٣)</sup> .

وإلى هذا التوجيه مال ابن مالك ، ونقل عن ابن خروف استحسانه <sup>(٤)</sup> . وهذا الرأي وجهه - فيما أرى - والله أعلم ، وقد نظّر له ابن مالك بأحاديث كثيرة ، ولم أقف على من انتقد هذا الرأي ، إلا أنه يحتاج إلى تقدير . ويشهد لصحة هذا الرأي عند من يراه قول ابن أبي قتادة : « أحرّموا كلهم إلاً »

(١) ينظر : التبيان (٨٥/١) ، والبحر (٢٦٦/٢-٢٦٧) ، والمجيد (٣١٩/١) .

(٢) المحرر الوجيز (٢٧٩/١) .

(٣) التبيان (٨٥/١) . وقال في إعراب الشواذ (ص ٤٢) : ﴿ إلا قليلاً ﴾ يقرأ بالرفع على تأكيد الضمير في ﴿ توليتم ﴾ ، ومثله :

لو كان غيري سُلِّمَ اليوم غَيْرُهُ ... وَفَعَّ الحوادثِ إلا الصارِمُ الذَّكَرُ

وقيل : التقدير ، لكن قليل منكم لم يتول ، فهو مبتدأ والخبر محذوف .

(٤) شرح التسهيل (٢٦٦/٢) ، وشواهد التوضيح (ص ٤١-٤٤) .

أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمَ»<sup>(١)</sup> ، فجاء ما بعد «إلا» مرفوعاً في الإثبات . و «أبو قتادة» مبتدأ و «لم يحرم» خبره<sup>(٢)</sup> .

ويشهد له أيضاً ما روي عنه - ﷺ - : « ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الحنا »<sup>(٣)</sup> .  
« فالمتزوجون » مبتدأ ، وما بعده الجملة خبر<sup>(٤)</sup> .

وفي هذين الخبرين لم يحذف الخبر ، وجاء حذف الخبر في بعض الأحاديث كما روي عنه - ﷺ - أنه قال : « كلُّ أمتي مُعافَى إلا الجاهرون »<sup>(٥)</sup> . « فالجاهرون » مبتدأ وخبره محذوف تقديره لا يُعافون ، ونظير هذا أيضاً قول الشاعر :

لَدَمْ ضَائِعٌ تَغَيَّبَ عَنْهُ      أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدَّبُورُ<sup>(٦)</sup>

فالمتبتدأ على هذا «الصبا»، و«الدبور»، وخبره محذوف تقديره : لم يتغيبا عنه<sup>(٧)</sup> .

(١) الأثر في البخاري (٢٨) كتاب جزاء الصيد - (٥) باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال ، ح(١٨٢٤) . ويروي بالنصب «إلا أبا قتادة» - على الأصل - . فتح الباري (٢٨/٤) .

(٢) ينظر : شواهد التوضيح (ص٤٢) .

(٣) الحديث في مسند أحمد (١٦٣/٥-١٦٤) ، وجامع المسانيد مجلد (١) ورقة (١٧٠) ، وإعراب الحديث للعسكري (ص١٧١) ، وشواهد التوضيح (ص٤٢) .

(٤) ينظر : شواهد التوضيح (ص٤٢) .

(٥) الحديث في البخاري ، (٧٨) كتاب الأدب - (٦٠) باب ستر المؤمن على نفسه ، ح(٦٠٦٩) ، ويروي «إلا الجاهرين» بالنصب على الأصل . فتح الباري (٤٨٦/١٠) .

ووجه الحديث بتأويلات فيها تكلف ، حيث ورد عند بعض الشراح أنه مستثنى من قوله «معافى» ومعناه النفي - أي : كل أمتي لا ذنب عليهم إلا الجاهرون ، وقيل المعنى : كل أمتي يتزكون في الغيبة إلا الجاهرون - والعفو بمعنى الترك - ولا يخفى ما في هذه التأويلات من تكلف وتحميل اللفظ ما لا يحتمل .

- ينظر : المرجع السابق (٤٨٧، ٤٨٦/١٠) .

(٦) من الخفيف ، لم أعرف قائله . ويروي «إلا الصبا والجنوب» .

- مصادر البيت : شواهد التوضيح (ص٤٣) ، والعيني (١٠٥/٣) ، والتصريح (٢٥٥/١) ، والدرر (١٦٩/١) .

(٧) شواهد التوضيح (ص٤٣، ٤٤) .

وهذا الرأي الذي نصره ابن مالك ، وذهب إليه وحمل كثيراً من الشواهد عليه ليس محلّ اتفاق ؛ إذ لا يرى بعض النحاة حمل هذه الشواهد على هذا التوجيه . ويحملها على توجيه آخر<sup>(١)</sup> ، وإن كان من جهة الصناعة مقبولاً ، لكنّ فيه إشكال من جهة المعنى ، حيث يحصل فيه فصل الجملة الواحدة عن بعضها ، فجملة « كل أمّي معافى إلا المجاهرون » تنفصل وتصبح : « كل أمّي معافى » جملة ، والكلام انتهى ، ثم تأتي جملة جديدة « المجاهرون لا يعافون » ، ولا أظن أن هذا هو المراد ، بل المراد أن المجاهرين مستثنون من المعافاة ، وقس على ذلك بقية الشواهد . ثم على هذا ما الرابط ؟ وما فائدة إلا ؟ ولو قيل إن المستثنى هو الجملة التي بعد « إلا » فأيضاً لا يصح من جهة المعنى ، إذ المعنى يكون « كل أمّي معافى » يستثنى « المجاهرون لا يعافون » ، والحقيقة أن الاستثناء واقع على لفظ المجاهرين فقط لا على الجملة .

والرأي الرابع وهو رأي الزمخشري ، وتبعه صاحب الفريد<sup>(٢)</sup> ، وذكره في قراءة ﴿ فشربوا منه إلا قليلاً ﴾ ، وهو قائم على الحمل على المعنى قال الزمخشري : « فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل : فلم يطيعوه إلا قليلاً منهم . ونحوه قول الفرزدق :

..... لم يدع      مُسْحَتًا أو مُجْلَفًا<sup>(٣)</sup>

(١) فتح الباري (٤/٢٩٠، ٣٠٠)، (١٠/٤٨٦، ٤٨٧) .

(٢) الفريد (١/٤٩٠، ٤٩١) .

(٣) البيت بتمامه :

وَعَضَّ زَمَانٌ يَابَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ ... مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

وهو من الطويل ، وقائله الفرزدق ، ويروى بنصب « مسحتا » ورفع « مجلف » ، ويروى على غير هذا .

وعض الزمان : شدته . ويدع : يترك . ويروى بكسر الدال بمعنى يفرّ ويسكن من الدعة .

والمسحت : اسم مفعول من أسحت : وهو المستأصل الذي لم يبق منه بقية . والمجلف : الذي ذهب معظمه

ويبقى منه شيء يسير .

وقد أطلال العلماء في توجيه الرفع بعد نصب « مسحت » والآراء مبسوطه في « الخزانة » فانظرها إن شئت .

كأنه قال : لم يبق من المال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفٌ»<sup>(١)</sup> .

وأحسن ما استشهد به الزمخشري وأصرح ، قوله :

وبالصَّرِيمةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْئِيُّ وَالْوَتْدُ<sup>(٢)</sup>

حيث جاء في الإثبات ، والشاهد فيه رفع « النوى ، والوتد » على البدل كما يرى أصحاب هذا الرأي ، لأن « تغير » فيها معنى النفي « أي : لم يبق على حاله » ، وهذا الذي ذكره الزمخشري قريب من رأي ابن عطية إلا أن العامل فيما يظهر مختلف ، فعند ابن عطية العامل هو الفعل نفسه ، وهو في القراءة ﴿ تَوَلَّيْمٌ ﴾ ، والمرفوع ﴿ قَلِيلٌ ﴾ بدل من الضمير .

أما عند الزمخشري ، فالمرفوع ﴿ قَلِيلٌ ﴾ معمول لفعل متأول .

ويتفق الرأيان في أن الرفع على تقدير كون الكلام منفيًا وليس موجبًا .

ويعترض على الرأيين بأن تأويل الإيجاب بالنفي لا يخلو منه كلام ، فكل موجب باعتبار نفي ضده أو نَقْضِهِ منفي ، فيحوز إذن : قام القوم إلا زيداً . على تأويل

--  
- مصادر البيت : ديوانه (٥٥٦) ، معاني الفراء (١٨٢/٢) ، الشعر والشعراء (٤٨٠، ٨٩/١) ، والخصائص

(١٩٩/١) ، وإيضاح الشعر (ص٣٤٧، ٥٧٧) ، جمهرة أشعار العرب (ص٨٨٨) ، والمختضب (١٨٠/١) ،

(٣٦٥/٢) ، نزهة الألباء (ص٢٧) ، شرح ابن يعيش (٣١/١) ، (١٠٣/١٠) ، الخزانة (١٤٤/٥) .

(١) الكشاف (٣٨١/١) .

(٢) من البسيط ، وقائله الأخطل .

والصريمية : الرملة المتقطعة . وخلق - بفتحين - : بال . وعافٍ : دارس . والنوى : حفرة تحفر حول الخباء والخيمة لتلا يدخل المطر . والوتد : ما وضع في الأرض من خشب .

- مصادر البيت : ديوان الأخطل (ص٤٦) ، شرح التسهيل لابن مالك (٢٨١/٢) ، المغني (ص٣٦٣) ، شفاء

العليل (٥٠٠/١) ، التصريح (٣٤٩/١) ، الأشموني (١٤٤/٢) ، أبيات المغني للبقداوي (١٢٦/٥) .

لم يجلسوا إلا زيد ، ولم تبين العرب على ذلك كلامها<sup>(١)</sup> .

يظهر مما تقدم من آراء في هذه المسألة ومناقشات أن رأي الفراء هو أوجهها

لأمور :

أولاً : ورود السماع برفع المستثنى في الكلام الموجب التام شعراً ونثراً ، فلا داعي

لكثرة التأويل وصرف الألفاظ عن معانيها جرياً وراء قاعدة ينقصها الاستقراء التام<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : علة وجوب النصب ومنع الرفع عندهم في الكلام التام الموجب ، عدم صحة

التفريغ فيه . وإذا سألت لم لم يصح التفريغ في الموجب ؟ قيل لك : إنه يلزم منه الكذب ؛

لأن قولك : قام إلا زيد ، وضربت إلا زيد ، يقتضي الكذب - كما يقولون - إذ

تقديره ثبوت القيام والضرب على جميع الناس إلا زيداً وهو محال ، بخلاف النفسي فإنه

جائز ، قال سيبويه : « وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت : أتاني إلا

أبوك كان محالاً ، وإنما جاز : ما أتاني القوم إلا أبوك ؛ لأنه يحسن لك أن تقول : ما

أتاني إلا أبوك »<sup>(٣)</sup> .

وقال المبرد : « والموجب لا يكون فيه البدل ؛ لأنك إذا قلت : جاءني أخوتك إلا

زيداً ، لم يجوز حذف الأول ، لا تقول : جاءني إلا زيد »<sup>(٤)</sup> .

والصواب - والله أعلم - جواز التفريغ في الاستثناء الموجب كما نبه إلى ذلك

العلامة المحقق عبدالحق عبدالحق عزيمة - رحمه الله - فقد أورد شواهد من القرآن على هذا لم

يفطن لها كثير من النحاة - رحمهم الله - تبلغ ثمانية عشر موطناً كما قال ، منها قول

الله تعالى ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أي : إنها لكبيرة على كل أحدٍ إلا

(١) ينظر : الحميد (٣١٩/١) .

(٢) هذه لهجة هذيل . ينظر : لهجة هذيل (ص ٣٤٦) .

(٣) الكتاب (٣٦٩/١) .

(٤) الكامل (٨٩/٢) .

(٥) البقرة : (٤٥) . وانظر : المغني (ص ١٨٦) ، فقد ذكرها مستنداً على وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب .



الخاشعين<sup>(١)</sup> . ومثله قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> . والتقدير : إنها لكبيرة على الناس إلا على الذين هدى الله . وكون أبي حيان قال في هذا إنه ليس مفرغاً - لأنه لم يسبق بنفي أو شبهه ، قوله هذا - لا يرد وقوع المفرغ بعد الإيجاب ؛ لأنه بنى كلامه وحكمه على قواعد النحاة ، وهم يمنعون مثل هذا . وأبو حيان نفسه حكم على الآية الأولى أنها من الاستثناء المفرغ ، ثم اختلف حكمه في الآية الثانية فقال : « ولا يقال في هذا إنه استثناء مفرغ ؛ لأنه لم يسبقه نفي ، أو شبهه ، وإنما سبقه إيجاب »<sup>(٣)</sup> .

ويقال لأبي حيان - رحمه الله - كيف حكمت في الموطن الأول بأنه استثناء مفرغ والثاني ليس مفرغاً مع عدم وجود الفرق بينهما ، إذ كلا الموطنين إيجاب .

ومن الاستثناء المفرغ في الإيجاب أيضاً قوله تعالى ﴿ وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ﴾<sup>(٤)</sup> . وهذا من المواطن التي نبه عليها الشيخ عبد الخالق عزيمة ولم يذكرها أحد من المعربين والمفسرين كما قال<sup>(٥)</sup> .

وهناك آيات أخرى استوفى الحديث عنها الشيخ عبد الخالق عزيمة في كتابه<sup>(٦)</sup> ، وكما وقع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في هذه الآيات التي تكفي وحدها على جوازه ، وقع أيضاً في كلام العرب شعراً ونثراً ، من ذلك ما وقع في حديث النبي - ﷺ - حين قال لأبي دجانة حينما رآه يتبختر بين الصفين : « إِنَّهَا لَمِشِيَةٌ يُنْغِضُهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ

(١) البحر (١/١٨٥) .

(٢) البقرة : (١٤٣) .

(٣) البحر (١/٤٢٥) .

(٤) الأنفال : (٧٢) .

(٥) دراسات في أسلوب القرآن - القسم الأول - (١/١٨٢) .

(٦) المرجع السابق (١/١٨٢-١٨٦) .

إلا في مثل هذا الموطن»<sup>(١)</sup> .

أما وروده في الشعر فهو كثير ، وقد أورد الشيخ عبد الخالق عزيمة أحد عشر شاهداً<sup>(٢)</sup> :

وعلى هذا يسقط احتجاجهم منع الرفع في الاستثناء التام الموجب .

ثالثاً : خلو هذا الرأي من تأويل وتقدير ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

رابعاً : موافقته لمعنى القراءة المتواترة ، وعدم إخلاله بالمعنى وتغييره .

(١) سيرة ابن هشام (٦٧/٢) ، الروض الأنف (١٥٠/٣) .

(٢) دراسات في أسلوب القرآن - القسم الأول - (١٨٦/١، ١٨٧) .

الفصل الخامس عشر

الاحكام

## الحال

للحال مع عاملها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : جواز التقديم والتأخير عن العامل ، وذلك إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً ك : جاء زيد راكباً ، فيجوز : راكباً جاء زيد .  
أو صفة تشبه الفعل المتصرف ك : زيد منطلق مسرعاً ، يجوز : مسرعاً زيد منطلق .  
وهذا الرأي هو رأي الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها .

الحالة الثانية : وجوب تقديم الحال على عاملها ، وذلك إذا كان لها صدر الكلام ، نحو : كيف جاء زيد . « فكيف » في موضع الحال .

الحالة الثالثة : وجوب تأخيرها عن عاملها ، وذلك في ست مسائل :

- الأولى : أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو : ما أحسنه مقبلاً .  
- الثانية : أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل ، نحو : هذا أفصح الناس خطيباً .  
- الثالثة : أن يكون العامل مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو : يعجبني اعتكاف أخيك صائماً .

- الرابعة : أن يكون العامل اسم فعل ، نحو : نزال مسرعاً .  
- الخامسة : أن يكون العامل لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه ، كاسم الإشارة ، نحو : ﴿ قتلك بيوتهم خاوية ﴾<sup>(١)</sup> . فالعامل « تلك » وفيه معنى الفعل ، وهو : « أشير » ، والحال « خاوية » ، وحرف التمني ، نحو : ليت هنداً مقيمة عندنا ، « فليست « هو العامل ، وفيه معنى « أتمنى » ، والحال « مقيمة » .

- السادسة : أن يكون العامل عاملاً آخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، نحو : لأَصْبِرُ محتسباً . فالعامل « أصبر » دخله « لام الابتداء » ولا يعمل ما قبل لام الابتداء فيما بعده .

هذه قاعدة تقدم الحال على عاملها ، وفي بعض حالاتها اختلاف وتفرّد لبعض العلماء<sup>(١)</sup> . والذي يخصنا من هذه الحالات وجوب تقديم العامل على الحال في المسألة الخامسة ، وهو كون العامل لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه ، فإلى منع تقدم الحال على عاملها في هذه المسألة ذهب الجمهور .  
وقد وردت قراءات على خلاف هذه القاعدة :

قرأ عيسى بن عمر ، والجحدري : ﴿ والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> بنصب ﴿ مَطْوِيَّاتٌ ﴾ على أنه حال<sup>(٣)</sup> ، والعامل ﴿ بِيَمِينِهِ ﴾ وهو جار ومجرور ، وهو متضمن معنى الفعل دون حروفه .

وقرأ ابن عباس بخلاف ، والأعرج ، وقتادة ، وسفيان بن حسين ، والزهري ﴿ ما فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا ﴾<sup>(٤)</sup> بنصب ﴿ خَالِصَةٌ ﴾<sup>(٥)</sup> على أنه حال ، والعامل

(١) الكلام في أوضاع المسالك ، والتصريح ببعض تصرف واختصار . التصريح (١/٣٨٢-٣٨٥) .

- وانظر المسألة في : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٢-٣٤٧) ، وشرح ابن الناظم (ص٣٢٨-٣٣١) ،

وشرح الرضي (١/٢٠٢-٢٠٤) ، والمجمع (١/٢٤٠، ٢٤١) ، والأشعوني (٢/١٧٩-١٨٣) .

(٢) الزمر : (٦٧) .

(٣) القراءة في : معاني الفراء (٢/٤٢٥) ، معاني الزجاج (٤/٣٦٢) ، وإعراب النحاس (٤/٢٢) ، وشواذ ابن

حالويه (ص١٣٢) ، والكشاف (٣/٤٠٩) ، والإملاء (٢/٢١٦) ، وإعراب القراءات الشاذة (ص٣٤٤) ،

والفريد (٤/٢٠٠) ، والبحر (٦/٧٤) ، والدر المنصون (٩/٤٤٤) .

(٤) الأنعام : (١٣٩) .

(٥) القراءة في : معاني الفراء (١/٣٥٨) ، إعراب النحاس (٢/١٠٠) ، شواذ ابن حالويه (ص٤٦) ، المحتسب

(١/٢٣٢، ٢٣٣) ، الكشاف (٢/٥٥) ، إعراب القراءات الشاذة (ص١٤٢) ، والمحرم الوجيز (٦/١٦١) ،

البيان (١/٣٤٤) ، الجامع (٧/٩٦) ، البحر (٤/٢٣١) ، وشواذ القراءة للكرماني (ص٨٢) .

﴿لذكورنا﴾ ، وقد تقدم على عامله .

وقرأ زيد بن علي ﴿وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> بنصب

﴿شفاء ورحمة﴾<sup>(٢)</sup> على أنه حال تقدم على العامل ﴿للمؤمنين﴾ .

وجاء نظير هذه القراءات قول الشاعر :

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ      فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْبَعَةَ بْنِ حِذَارٍ<sup>(٣)</sup>

والشاهد فيه قوله : « محقبي أدراعهم » فجاء منصوباً على الحالية وتقدم على عامله

المعنوي « فيهم » .

وقول الآخر :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيٌّ ذِلَّةٍ      لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْذَمْ وَلَا يَنْصُرَا<sup>(٤)</sup>

والشاهد فيه قوله : « بادئ ذلة » حيث جاء منصوباً على الحالية ، وتقدم على

عامله المعنوي « لديكم » .

(١) الإسراء : (٨٢) .

(٢) القراءة في : إعراب القراءات الشاذة (ص ٢٢٩) ، والبحر (٧٤/٦) ، وشواذ القرآن للكرماني (ص ١٣٨) .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله النابغة الذبياني .

وابن كوز : هم من بني مالك بن ثعلبة ، وربيعه بن حذار : من بني سعد ، ومحقبي : جعلوها كالحقائب لوقت

الحاجة ، والأدراع : جمع درع ، وهو درع الحديد .

- مصادر البيت : الديوان (ص ١٠٣) ، شرح الجمل لابن عصفور (٣٣٥/١) ، والكافية الشافية (٧٣٣/٢) ،

شرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢٣) ، وشرح التسهيل (٣٤٦/٢) ، شرح ابن الناظم (ص ٣٢٩) ، التذييل

والتكميل (٨٦/٣) ، وشفاء العليل (٥٣٤/٢) ، العيني (١٧٠/٣) ، والأشعري (١٨١/٢) .

(٤) من الطويل ، ولم أعرف قائله .

والبادئ : من البدء وهو الظهور ، أي : وهو ظاهر ذلة .

- مصادر البيت : شرح ابن الناظم (ص ٣٣٠) ، والعيني (١٧١/٣) ، والتصريح (٣٨٥/١) ، والأشعري

(١٨٢/٢) .

وقد ورد في بعض الأخبار نظير هذا الاستعمال ، كقول ابن عباس رضي الله عنه :  
 « نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَارِيًا بِحِمَاةٍ »<sup>(١)</sup> .

وموضع الشاهد قوله : « متوارياً » بالنصب على الحالية ، وتقدم على عامله  
 المعنوي « بحمكة » . وكذا ما رواه سلمة بن سلامة بن وقش أبي عوف الأنصاري قال :  
 « كان لنا جار من يهود بني عبد الأشهل ، قال : فخرج علينا يوماً من بيته قبل مبعث  
 النبي ﷺ يسير فوقف على مجلس عبد الأشهل فذكر البعث والقيامة والحساب والميزان  
 والجنة والنار ، فقال : ذلك لقوم أهل شرك أصحاب أوثان لا يرون أن بعثاً كائناً بعد  
 الموت »<sup>(٢)</sup> . والشاهد قوله : « كائناً » وهو حال تقدم على عامله المعنوي « بعد  
 الموت » .

هذا ما ورد في هذا الاستعمال من كلام العرب . فما رأي العلماء في هذا ؟  
 أما جمهور البصريين فمنعوا مثل هذا ، قال سيبويه : « واعلم أنه لا يقال قائماً فيها  
 رجل ... » ثم قال : « ومن ثم صار مررت قائماً برجلٍ لا يجوز ؛ لأنه صار قبل العامل  
 في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء ... »<sup>(٣)</sup> .  
 وقال المبرد : « فإن كان العامل غير فعل - ولكن شيء في معناه - لم تتقدم الحال  
 على العامل ؛ لأن هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول ، وذلك قولك : زيد في الدار  
 قائماً ، ولا تقل : زيد قائماً في الدار ... »<sup>(٤)</sup> .  
 وقال مثل هذا الصيمري في كتابه التبصرة<sup>(٥)</sup> ، وقال ابن حني : « وتقول زيداً في

(١) الأثر في البخاري - (٦٥) كتاب التفسير - باب (١٤) ، ح (٤٧٢٢) ، (٩٧) كتاب التوحيد - باب (٥٢) ،  
 ح (٧٥٤٧) .

ويروى « محتفياً » ، و « متوارياً » ، والروايتان لا شاهد فيهما ؛ لأن اللفظين مرفوعان .

(٢) الأثر في : المسند (٤٦٧/٣) ، وإعراب العكيري (ص ٢٠٧) .

(٣) الكتاب (١٢٤/٢) .

(٤) المقتضب (١٧٠/٤) .

(٥) ينظر : (٢٩٨، ٢٩٧/١) .

الدار قائماً . فتتصب قائماً على الحال بالظرف - أي الجار والمحرور - ، ولو قلت : زيد قائماً في الدار لم يجوز ؛ لأن الظرف لا يتصرف « (١) .

وإنما منع البصريون تقديم الحال على العامل المعنوي لعلتين كما يقول الجرجاني نقلاً عن أبي علي الفارسي ، وشارحاً قوله ، الأولى : « أن الفعل المحض يضعف عمله بالتقديم ، بدلالة أنهم يقولون : ضربت زيداً ، فلا يجوزون عمله بالتقديم ، فإذا قدموا فقالوا : زيداً ضربت ، جوزوا إبطال عمله في الظاهر ، وهو أن يقولوا : زيد ضربت على تقدير الهاء ، فلولا أن الفعل يضعف عمله بتقديم مفعوله عليه لما صرفوا ضربت عن العمل في زيد حملاً له على شيء مضمّر بعده ، ولا امتنعوا من إجازة رفع زيد البتة ، كما يمتنعون منه إذا وقع بعده ، فلا يقول أحد : ضربت زيداً ، على تقدير : ضربته زيداً . لأنه واقع بعد الفعل ، فهو يقوى على العمل فيه .

الثاني : أن الحال وإن شابه الظرف من حيث عبرت عنه بالظرفية في قولك : جاءني زيد راكباً : في حال الركوب ، وفي هذه الهيئة وبهذه الصفة ، فإنه لا يجب أن يجري مجرى الظرف في كل ، كما أن « أحمد » و « إبراهيم » وإن أشبه الفعل وأجري مجراه من منع الجر والتنوين ، لا ينزل منزلة الفعل في كل شيء « (٢) .

إذن علة المنع عند البصريين هو ضعف العامل المعنوي ، أما العلة الثانية التي أوردها أبو علي والجرجاني ، فكأنها جواب لاعتراض ، يقول : إذا كان الحال يشبه التمييز فلم لم يأخذ حكم التمييز في جواز إعماله مع تأخر عامله المعنوي . فلما كان هذا ممنوعاً عندهم تأولوا ما ورد من ذلك ، فتأولوا قراءة ﴿ ما في بطون ... ﴾ على أن ﴿ خالصة ﴾ معمول لصلة ﴿ ما ﴾ وهو قوله ﴿ في بطون هذه الأنعام ﴾ (٣) ، وتأولوا قراءة ﴿ والسموات

(١) اللمع (ص ١١٧، ١١٨) .

(٢) المقتصد (١/٦٧٤، ٦٧٥) .

(٣) ذكر هذا الوجه النحاس ، وابن جني وغيرهما على أنه أحد التوجيهات في هذه القراءة ، والتوجيه الثاني على أن ﴿ خالصة ﴾ حال ، وهو محل النزاع . والثالث : هو توجيه الفراء ومن تبعه أنه منصوب على القطع ،



مَطْوِيَّاتٍ ﴿ عَلَى أَنْ السَّمَوَاتِ عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي ﴿ قَبْضَتُهُ ﴾ ، لَأَنَّهَا بِمَعْنَى « مَقْبُوضَةٌ » ، وَالْمَصْدَرُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَشْتَقِّ بِتَحْمَلِ الضَّمِيرِ . وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ : ﴿ بِيَمِينِهِ ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِـ ﴿ مَطْوِيَّاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَقِيلَ أَيْضاً : إِنَّ الْخَبْرَ هُنَا مَحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ : « وَالسَّمَوَاتُ قَبْضَتُهُ » ، فَيَكُونُ نَظْمُ السَّمَوَاتِ مَعطُوفاً عَلَى الْأَرْضِ ، وَتَدْخُلُ تَحْتَ الْقَبْضَةِ ، وَ « بِيَمِينِهِ » عَلَى هَذَا أَيْضاً مُتَعَلِّقٌ بِـ « مَطْوِيَّاتٍ » <sup>(٢)</sup> .

وَقِيلَ إِنَّ « مَطْوِيَّاتٍ » مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ أَعْنِي : مَطْوِيَّاتٍ . وَعَلَى هَذَا تَكُونُ جُمْلَةُ « أَعْنِي : مَطْوِيَّاتٍ » اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ <sup>(٣)</sup> . هَذَا مَا قَالَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فِي هَذِهِ الْقَرَاءَاتِ وَنَظَائِرِهَا ، فَهَمَّ يُؤْوِلُونَهُ عَلَى مَعْنَى يُخْرِجُهُ مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ .

أَمَّا بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَقَلَّةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَذْهَبُونَ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا

--

وَتَوْجِيهِ آخَرَ لِلزُّخْمَشَرِيِّ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ ...

- وانظر : المحتسب (٢٣٣/١) ، أوضح المسالك (٩٦/٩٥/٢) ، والتصريح (٣٨٥/١) ، معاني الفراء (٣٥٨/١) ، والكشاف (٥٥/٢) .

(١) انظر : شرح ابن الناظم (ص ٣٣٠، ٣٣١) ، والبحر (٤٤٠/٧) ، وأوضح المسالك (٩٦، ٩٥/٢) ، والتصريح (٣٨٥/١) .

(٢) هذا الوجه هو ظاهر ما ذهب إليه الزجاج في المعاني (٣٦٢/٤) . وهو ظاهر ما ذكره كثير من العلماء .  
- انظر : الكشاف (٤٠٩/٣) ، والإملاء (٢١٦/٢) ، والفريد (٢٠٠/٤) ، والبحر (٤٤٠/٧) ، والدر (٤٤٤/٩) ، وفتح القدير (٤٧٥/٤) .

(٣) هذا أحد وجهين في توجيه القراءة عند الفراء فيما يظهر ؛ لأنه قال « أو على القطع » أي : يكون منصوباً على القطع . معاني الفراء (٤٢٥/٢) .

- وانظر هذا التوجيه في : شرح الجمل لابن عصفور (٣٣٥/١) ، والفريد (٢٠٠/٤) ، والدر المصنوع (٤٤٤/٩) .

المعنوي ، فيجيزون : زيد قائماً في الدار<sup>(١)</sup> . على أن « قائماً » حالٌ من « في الدار » .

قال الفراء مشيراً إلى جواز هذا عند قراءة ﴿ مطويات ﴾ . قال : « وينصب المطويات على الحال أو على القطع . والحال أجود »<sup>(٢)</sup> .

ونقل النحاس عن الزجاج إجازته ، وسوى بين رأي الكسائي والفراء ، وبين رأي الزجاج<sup>(٣)</sup> . وظاهر كلام الزجاج لا يشعر بهذا ، قال : « وقد قرئت » والسماوات مطويات بكسر التاء على معنى : والأرض جميعاً والسماوات قبضته يوم القيامة ، و« مطويات » منصوب على الحال<sup>(٤)</sup> . وهذا النص ليس فيه جواز تقدم الحال على عاملها المعنوي ؛ لأنه قدر أن « السماوات » معطوفة على الأرض وخبرها على هذا محذوفٌ تقديره « والسماوات قبضته » ، ولم يذهب إلى أن « يمينه » هو خبر « السماوات » . وهذا أحد التأويلات التي صار إليها بعض البصريين كما تقدم . أما الفراء فلا يقدر هذا فيما يظهر ؛ لأنه يرى أن العامل في « مطويات » قوله « يمينه » وممن ذهب إلى جواز هذا العكيري قال : « وقرئ ﴿ مطويات ﴾ بالكسر على الحال ، و ﴿ يمينه ﴾ الخبر »<sup>(٥)</sup> . وقد أجاز نظير هذا الوجه في نظير هذا في الخبر السابق : « لا

(١) يعزى هذا الرأي إلى الأخفش ، والفراء ، والعكيري ، وابن مالك وغيرهم . أما الأخفش فهو مشهور عنه ، وقد بحثت في كتابه معاني القرآن عن هذا الرأي في مظانه من الكتاب فلم أعثر عليه .  
وأما الآخرون فسيأتي ذكر آرائهم .

- انظر رأي الأخفش في : إعراب النحاس (٢/١٠٠) ، والمختضب (١/٢٣٣) ، والبيان (١/٣٤٤) ، شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٣٥) ، شرح الرضي (١/٢٠٤) ، البحر (٦/٧٤) . وفيه أن إجازة مثل هذا خاص بالأخفش ، قال « وتقديم الحال على العامل فيه من الطرف أو الخور لا يجوز إلا عند الأخفش » . وكلام أبي حيان - رحمه الله - فيه نظر ، إذ قال به غير الأخفش كما سيأتي بيانه .

(٢) معاني الفراء (٢/٤٢٥) .

(٣) إعراب النحاس (٤/٢٢) .

(٤) معاني الزجاج (٤/٣٦٢) .

(٥) الإملاء (٢/٢١٦) .

يرون أن بعثاً كائناً بعد الموت ، فإنه أجاز أن يكون « كائناً » حالاً من الضمير في الظرف ، وقد قدمه ، ويرى جواز الرفع أيضاً<sup>(١)</sup> .

ومن قال بالجواز ابن مالك ، فقد قال به في عدة مواطن من كتبه ، وصرح في التسهيل بجوازه على ضعف<sup>(٢)</sup> .

من خلال تأمل هذه النصوص وآراء العلماء في هذه المسألة ، أراني أميل إلى جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وذلك راجع - في رأبي القاصر - إلى كثرة الشواهد وتعددتها واختلافها بين شعر ونثر ، وهذه الشواهد وإن حاول كثير من العلماء تأويلها ، فتأويلهم فيه تكلف ظاهر وصرف المعاني عن ظاهرها انسياقاً وراء الألفاظ وطمعاً في تطويع هذه النصوص على موافقة القواعد التي وضعوها .

فعلى سبيل المثال تأويل النحاس وابن جني وغيرهما<sup>(٣)</sup> قراءة ﴿خالصة﴾ على أنها حال لصلة ﴿ما﴾ يؤدي إلى فساد المعنى ؛ إذ يكون المعنى « الذي استقر في بطون هذه الأنعام - حال كونه خالصاً - هو لذكورنا » . ومعلوم أنه لم يستقر في البطون حالة الخلوص ، أي : لذكورهم بل إنما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم<sup>(٤)</sup> . فلو جعل « خالصة » حال من « لذكورنا » لصلح المعنى ، وكان موافقاً في المعنى والسياق للقراءة المتواترة ؛ لأن المعنى - كما زعموه - أن ما في بطون هذه الأنعام خالص لذكورنا - أي : حلال بدليل ما بعدم ﴿مُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾ ، وسواءً أقيـل إن ما في البطون مفسر باللبن كما ذهب إليه ابن عباس ، أم الأجنة كما ذهب

(١) إعراب الحديث (ص ٢٠٧) .

(٢) انظر : الكافية الشافية (٧٣٣، ٧٣٢/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢٢) ، وشرح التسهيل (٣٤٦/٢) .

(٣) انظر : إعراب النحاس (١/٢ : ١) ، والمختص (١/٢٣٣) ، والمحرر الوجيز (٦/١٦١) ، والبيان (١/٥٧٧) ، والإملاء (١/٢٦٢) .

(٤) هذا نقد اللقاني لهذا التوجيه . انظر : حاشية ياسين على التصريح (١/٣٨٥) .

إليه بعض المفسرين<sup>(١)</sup>؟ هذا لا يؤثر .

كما أن بعض هذه التأويلات تكسب التأليف والأسلوب ضعفاً ظاهراً مع ما فيها من تقدير محذوف لا حاجة لنا بتقديره ، فمثلاً توجيه النصب في ﴿السموات﴾ عند بعضهم على تقدير أعني : مطويات . فيه ضعف شديد يحسن تجنبه وتحاشيه عن الكلام العادي ، فما بالك بما نسب قراءة ولو كانت شاذة . وعلى هذا فالمعنى : والأرض جميعاً قبضته والسموات أعني : مطويات يمينه .

وقد حاول ابن عصفور أن يُجَمِّلَ هذا التأويل بقوله : « لأن فيها تشديد الكلام وتبينه »<sup>(٢)</sup> .

وفي نظري - القاصر - ليس المكان مكان تشديد وتبيين وتوضيح ؛ لأنه ظاهر ولا يحتاج إلى تأكيد .

وتأمل أيضاً رأي من وجه القراءة بأن السموات معطوفة على الأرض ، وخبرها محذوف تقديره : والسموات قبضته ، فهذا - مع احتياجه من جهة الصناعة إلى تقدير - مؤثر في المعنى ومخالف للقراءة المتواترة ولما جاء في الأحاديث الصحيحة ، فالقراءة المتواترة تفيد أن الأرض قبضته سبحانه وتعالى ، وأن السموات مطويات يمينه ، وجاء بيان هذا في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم : « يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ ، ثم يقول : أنا الملكُ أين ملوكُ الأرض »<sup>(٣)</sup> . وقد جاء في التنزيل ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المحرر الوجيز (١٦١/٦) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٣٣٦/١) .

(٣) الحديث في البخاري - كتاب التفسير - باب (٤٦٢) ، ح (١٢٣٨) ، ومسلم كتاب صفات المنافقين (٥٠) ،

كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، ح (٢٣) ، وابن ماجه - مقدمة - باب (١٣) ، ح (١٩٢) .

(٤) الأنبياء : (١٠٤) .

ولنا أن نسأل : من أين لنا أن السموات قبضته ؟ فهذا معنى زائد ليس له ما يدل عليه سوى تعليلات نحوية وتوجيهات لفظية لا داعي لها . ثم إذا تأملت التوجيه الثالث ، وهو كون السماوات معطوفة على الضمير المتأول من قوله ﴿ قبضته ﴾ يكون المعنى : والأرض جميعاً قبضته هي والسموات ، فيكون ﴿ السموات ﴾ معطوفاً على الضمير لا على لفظ الأرض . وهذا فيه ضعف من جهة الصناعة لما يحوجنا إليه من كثرة التقديرات . فنحتاج إلى تقدير المصدر باسم المفعول المشتق حتى يتحمل الضمير ثم العطف على الضمير المتأول . ثم مع هذا فالعامل في المتبوع هو العامل في التابع هنا ، ومعنى هذا أن الأرض مقبوضة ، والسموات أيضاً ؛ لأن العامل واحد هو ﴿ قبضته ﴾ المؤول بمقبوضة ، وقد تقدم أن كون ﴿ السموات ﴾ مقبوضة فيه زيادة معنى لا تفيد الآية ، بل قد يكون مفسداً للمعنى .

وإذا تأملنا القراءة الثالثة نجد لها التأويل الذي ذكره أبوحيان وهو تأويل ضعيف يقدر لـ « شفاءً ورحمةً » ناصباً هو الفعل ، أعني فيكون المعنى : وننزل من القرآن ما هو أعني شفاءً ورحمةً<sup>(١)</sup> ، فأى ضعف وركاكة تعترى هذا التقدير ، ويرى العكيري أن « شفاءً » منصوب بفعل محذوف على المصدرية . التقدير : يشفي شفاءً ، ورحمةً منصوب بفعل محذوف . والتقدير : يُوجبُ رحمةً . فالمعنى على هذا : يشفي شفاءً ويوجب رحمةً<sup>(٢)</sup> . وهذا التقدير أيضاً فيه تكلف ولا يخلو من ضعف .

والذي أرى - والله أعلم - أن النصب هنا على الحالية ، لذلك صدر به أبوحيان توجيهه ، ولا يُضعف هذا التوجيه قلة من قال به .

(١) البحر (٦/٧٤) .

(٢) إعراب القراءات الشاذة (ص ٢٢٩) .

وزيادة على هذه القراءات ، مجيء هذا في الشعر والنثر من كلام بعض العرب ،  
وليس اعتراض ابن هشام - رحمه الله - على بيت « بنا عاذ عوف .... » ورده بأنه  
ضرورة<sup>(١)</sup> بمسلم ، إذ الرفع أو النصب في مثل هذا لا يخل بالوزن .

أما البيت الثاني فإن ابن عصفور قال إنه قد يتخرج على حذف عامل ، ويظهر لي  
من قوله « قد يتخرج » إلى أنه وجه ضعيف عنده . ثم إنه لو سلمنا بهذا التخريج لأجزنا  
أن يقال : محمد جالساً في الدار . ويكون التقدير : أعني : جالساً . فنفتح على هذا باباً  
أضعف من الباب الذي منعه من تقديم الحال على عامله المعنوي المستند في كثير منه  
على كلام العرب الفصحاء .

(١) أوضع المسالك والتصريح (٣٨٥/١) .

الفصل السادس عشر

عاشر

الإضافة

## ﴿الإضافة﴾

عند الإضافة يحذف التنوين ونونا الجمع والتثنية .

تقول : هو ضاربُ زيدٍ ، وهم ضاربو زيدٍ ، وهما ضاربا زيدٍ .

قال ابن مالك :

نونا تلي الإعرابَ أو تنوينا      مما تضيفُ احذف كطور سينا

فإذا كان المضاف وصفاً جاز أن تضيفه لما بعده ؛ فتقول : هذا ضارب زيدٍ ، وهم ضاربو زيدٍ ، وهما ضاربا زيدٍ . وهذه الإضافة لفظية لا تكسب المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً ، إنما فائدتها في اللفظ حيث خفَّ اللفظ بحذف التنوين والنون .

ويجوز أن تثبت التنوين أو النون وتنصب ما بعده ؛ تقول : هو ضاربُ زيداً ، وهما ضاربون زيداً ، وهما ضاربان زيداً<sup>(١)</sup> .

والحاصل أنك إذا أثبت النون أو التنوين نصبت ما بعده ، وإذا حذفتهما جررت ما بعده لفظاً .

وقد وردت قراءات مخالفة هذه القاعدة ، وهي نوعان :

النوع الأول : حذف التنوين مع بقاء نصب ما بعده .

قرأ بعض القراء ﴿فالقُ الإصباحُ﴾<sup>(٢)</sup> ، بنصب ﴿الإصباحُ﴾ ، وحذف التنوين من

قوله ﴿فالقُ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارِ﴾<sup>(٤)</sup> بحذف

(١) ينظر : الكتاب (١٨٤، ١٨٣/١) ، والمقتضب (٤٤/٤-١٤٦) ، والبيضاوي (١٠٠٥/٢-١٠٠٦) ، وشرح

الجمل لابن عصفور (٥٥٣، ٥٥٢/١) ، والأشعري (٢٣٧/٢) .

(٢) الأنعام : (٩٦) .

(٣) القراءة في : البحر (١٨٥/٤) ، والدر (٥٩/٥) .

(٤) يس : (٤٠) .



## التنوين ونصب ﴿النهار﴾<sup>(١)</sup> .

وقرأ بعض القراء ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ﴾<sup>(٢)</sup> بحذف التنوين ونصب ﴿الحب﴾<sup>(٣)</sup> .

وقرأ بعضهم ﴿عَمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٤)</sup> بحذف التنوين ونصب ﴿المسجد﴾<sup>(٥)</sup> .

وقرأ الأعمش ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقرأ ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى﴾<sup>(٧)</sup> .

وجاء نظير هذه القراءات قوله :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ      ولا ذاكر الله إلا قليلاً<sup>(٨)</sup>

فحذف التنوين في « ذاكر » ونصب ما بعده .

يرى كثير من العلماء أن هذا لا يجوز إلا في الاضطرار . قال سيبويه - رحمه الله -  
تعليقاً على البيت السابق : « لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه

(١) انظر : القراءة في : إعراب النحاس (٣/٣٩٥) ، ضرورة السيراني (ص١٠٠، ١٠١) ، والمختضب (٢/٨١) ،

سر الصناعة (٢/٥٣٩) ، الخصائص (١/١٢٥) ، انكامل (١/٢٥٣) ، التبيان (٢/١٠٨٣) ، شرح ابن يعيش

(٢/٦) ، الجامع (١٥/٣٣) ، البحر (٧/٣٣٨) ، الدر (٩/٣٠٢) ، والخزانة (١١/٣٧٦) .

(٢) الأنعام : (٩٥) .

(٣) القراءة في : إعراب الشواذ (ص١٣٦) .

(٤) التوبة : (١٩) .

(٥) القراءة في : إعراب الشواذ (ص١٧١) .

(٦) آل عمران : (١٨٥) .

والقراءة في شواذ ابن خالويه (ص٣٠) ، والكشاف (١/٤٨٥) ، والبحر (٣/١٣٣) ، والدر (٣/٥٢٠) ،

والخزانة (١١/٣٧٨) ، والإتحاف (١/٤٩٧) .

(٧) النمل : (٨١) .

والقراءة في : إعراب الشواذ (ص٢٩٩) .

(٨) من المتقارب ، وقائله أبو الأسود الدؤلي .

مصادر البيت : معاني الفراء (٢/٢٠٢) ، والكتاب (١/١٦٩) ، والمقتضب (٢/٢١٣) ، وسر الصناعة

(٢/٥٣٤) ، وشرح ابن يعيش (٢/٦) ، (٩/٣٤) ، والخزانة (١١/٣٧٤) .

لالتقاء الساكنين كما قال : رمى القوم . وهذا اضطرار»<sup>(١)</sup> .  
وكذا ذهب إلى هذا المبرد ، وابن السراج<sup>(٢)</sup> ، وغيرهم .  
ويرى الفراء وغيره من العلماء أن حذف التنوين هنا جائز . قال : « ويختارون  
أيضاً التنوين إذا كان مع الجحد ، من ذلك قولهم : ما هو بتاركٍ حقّه ، وهو غير تارك  
حقّه . لا يكادون يتركون التنوين وتركه كثير جائز»<sup>(٣)</sup> . ثم ذكر البيت السابق .  
وذهب إلى جواز حذف التنوين في مثل هذا النحاس ، وابن جني ، وابن الشجري ،  
وابن يعيش ، وأجازة ابن هشام على قله<sup>(٤)</sup> .  
فتوجيه القراءتين السابقتين على هذا الوجه ، وأنه حذف لالتقاء الساكنين ، وليس  
بضرورة كما ذهب إليه بعض العلماء ، إذ قد ورد في النثر كما ورد في الشعر ، وله  
نظائر من كلام العرب ، والأدلة التي تدل على جوازه ما يلي :  
أولاً : أن العرب تنفر من اجتماع الساكنين ، فيحرصون على التخلص منه بالحذف أو  
بالتحريك . وهذا الذي معنا نُخلص فيه بالحذف ، فهو موافق للقاعدة العامة في  
التخلص من الساكنين ، وليس بعيداً من جهة القياس .  
والداعي للتخلص هو التخفيف ، فحذف التنوين فيما بعده الألف واللام أخف من  
التحريك<sup>(٥)</sup> .

ثانياً : حذف التنوين هنا لالتقاء الساكنين ، له أوجه سائغة جارية على قواعدهم :  
- الوجه الأول : حذفه تشبيهاً له بحذف النون الخفيفة ، إذا لقيها ساكن ؛  
كقولك : اضْرِبَ الرجل . والمراد : اضْرِبَنَّ الرجل .

(١) الكتاب (١٦٩/١) .

(٢) ينظر : المقتضب (٣١٣/٢) ، والأصول (٤٥٥/٣) .

(٣) معاني الفراء (٢٠٢/٢) .

(٤) ينظر : إعراب النحاس (٣٩٦، ٣٩٥/٣) ، واخْتِصَبَ (٨١١/٢) ، وسر الصناعة (٥٣٤/٥٣٣/٢) ، والأمالي

الشعرية (١/٣٨٠-٣٨٣) ، وشرح ابن يعيش (٣٥/٩) ، والمغني (ص ٨٤٤) .

(٥) ينظر : الهمع (١٩٩/٢) .

- الوجه الثاني : تشبيهه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام ، إذا وصف بـ **ابن مضاف إلى علم** ، كما تقول : **محمدُ بنُ إبراهيم** . ولم نقل : **محمدُ بن إبراهيم<sup>(١)</sup>** .

- الوجه الثالث : تشبيهه بحذف الألف في قولك : **رَمَى القومُ<sup>(٢)</sup>** .  
وهذه الأوجه سائغة فيمكن حمل الحذف على أحدهما وإن كان الأول أقرب شيهاً بالمسألة .

**ثالثاً** : مجيء حذف التنوين إذا كان بعده ساكن في كلام العرب شعراً ونثراً وهُم الحجة في ذلك ، وقد تقدّم ذكر ما ورد من القراءة والشعر ، وجاءت قراءة ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ**

**أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدُ<sup>(٣)</sup>** بحذف التنوين . قال ابن يعيش : « وقد كثر ذلك عنهم - أي : حذف التنوين - حتى كاد يكون قياساً »<sup>(٤)</sup> .

**رابعاً** : حكاية الجرّمي أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لغة وإن لم يكن هذا مسلماً به . لكنه لا شك يُشعر بتوارد هذا الاستعمال وكثرته<sup>(٥)</sup> .

**خامساً** : ليس في قوله : « ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً » ضرورة عند من يرى أن الضرورة هي الإلجاء ، فيمكن كسر لفظ الجلالة « الله » فيستقيم الوزن ولا ينكسر على معنى : « ولا يذكُرُ الله إلا قليلاً » ، ويكون من إضافة الفاعل إلى المفعول .

(١) ينظر : الخزانة (٣٧٥/١١) .

(٢) الكتاب (١٦٩/١) .

(٣) الإخلاص : (٢-١) .

والقراءة مروية عن أبي عمرو من طريق هارون ، وعبيد وغيرهما ، ومروية عن الكسائي من طريق ابن إبراهيم وابن موسى ، ومروية عن ابن عامر من طريق الوليد بن مسلم ، كما رويت عن نصر بن عاصم ، وعبدالله بن أبي إسحاق ، وأبان بن عثمان ، وأبي النعمان .

انظر القراءة في : معاني الفراء (٣٠٠/٣) ، والمقتضب (٣١٤/٢) ، وإعراب النحاس (٣٠٩/٥) ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه (٥٤٥/٢) ، والنكامل (ص ٤٩٤) ، والكشف (٣٩١/٢) ، والتقريب والبيان (ص ٧٠٢) ، والبحر (٥٢٨/٨) ، وشواذ القراءة (ص ٢٧٢-٢٧٣) .

(٤) شرح ابن يعيش (٣٥/٩) ، وينظر : سر الصناعة (٥٣٣/٢) .

(٥) ينظر : الهمع (١٩٩/٢) .

النوع الثاني : حذف التنون مع بقاء نصب ما بعده .

وعلى هذا قراءة أبي السَّمَل ﴿لَذَانِقُوا الْعَذَابَ﴾<sup>(١)</sup> بنصب ﴿العذاب﴾<sup>(٢)</sup> .

وقراءته أيضاً ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> بنصب لفظ الجلالة<sup>(٤)</sup> .

وجاء شبيه هاتين القراءتين قراءة ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾<sup>(٥)</sup> بنصب ﴿الصلوة﴾ وهي

مروية عن أبي عمرو<sup>(٦)</sup> ، إلا أن اسم الفاعل هنا جاء بـ «أل» ، وفي القراءتين السابقتين دون «أل» .

ونظير القراءة الأخيرة قول الشاعر :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ<sup>(٧)</sup>

فحذف النون من «الحافظون» ، ونصب ما بعده .

(١) الصافات : (٣٨) .

(٢) القراءة في : معاني الأخفش (٢٥٧/١) ، وشواذ ابن خالويه (ص١٢٨) ، والمختص (٨١/٢) ، والمحرر (٢٣٠/١٣) ، والبحر (٣٥٨/٧) ، والدر (٣٠٢/٩) .

(٣) التوبة : (٣) .

(٤) القراءة في : معاني الأخفش (٢٥٧/١) ، والمختص (٨٠/٢) ، والفريد (١٣٠/٤) ، والدر المصون (٢٠٦/٦) ، والخزانة (٢٧٣/٤) .

(٥) الحج : (٣٥) .

(٦) رويت عنه من طريق عباس وعبد الوارث وهارون ويونس ومحبوب . التقريب والبيان (ص٤٨٥) .

وانظر القراءة في : معاني الأخفش (٢٥٦/١) ، والمختص (٨٠/٢) ، والكامل في القراءات الخمسين (ص٤٣٣) ، (٢٢٠/ب) ، والمصباح الزاهر (ص٤١٠) ، وإعراب القراءات الشواذ (ص١٤٩) ، والإملاء (١٤٤/٢) ، والبحر (٣٦٩/٦) .

(٧) وينسب إلى شريح بن عمران ، ومالك بن العجلان الخزرجي ، وإلى ابن الخطيم .

والتطفُّ : التلطفُ بالعب أو التهمة ، ويروى «وكف» هو العيب ، أو الأمر الذي يكسب عيباً وإمناً . وعورة العشيرة : الأمر الذي تخاف أن توتى منه .

مصادر البيت : الكتاب (١٨٦/١) ، والمقتضب (١٤٥/٤) ، وشرح أبيات الكتاب للسمراني (٢٠٥/١) ، والمختص (٨٠/٢) ، والمنصف (٦٧/١) ، وضرورة القزاز (ص٢٥١) ، والحلّل (ص١٢٢، ١٢٣) ، والأشتموني (٢٤٧/٢) ، والخزانة (٢٧٢/٤) .

وهذا الحذف عند سيويه وكثير من النحاة جائز لشبه «أل» في قوله «الحافظو»  
بالموصول «الذين»، و«الذين». فكما جاز حذف النون لطول الكلام في هذين،  
- وهو لغة لبعض ربيعة - جاز هنا قياساً. ونظر سيويه لذلك بقول الشاعر:

أَبِي كَلْبِ إِنَّ عَمِيَّ اللَّذَا سَلَبَ الْمَلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ<sup>(١)</sup>

فقال «الذذا» وحذف النون.

وبقول الآخر:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجِ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(٢)</sup>

فقال: «الذي»، وحذف النون<sup>(٣)</sup>.

وقال الأخفش: «وفي كتاب الله ﴿المُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾، وقد نصب بعضهم، فقال

﴿والمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾، والحافظو عورة...، استثقلاً للإضافة، كما حذفت نون

(الذين)، و(الذين)»<sup>(٤)</sup>.

وقال المبرد: «ولكنه حذف النون لطول الاسم؛ إذ صار ما بعد الاسم

(١) من الكامل، وقائله الأخطل.

والأغلال: جمع غل؛ وهو طرق من حديد يجعل في عنق الأسير.

مصادر البيت: ديوان الأخطل (ص ٤٤)، وانكتاب (١٨٦/١)، والمقتضب (١٤٦/٤)، والاشتقاق لابن  
دريد (ص ٣٣٨)، وأدب الكاتب (٢٣٦/١)، والمختص (٨٠/٢)، والمنصف (٦٧/١)، والهمع (٤٩/١)،  
والخزاعة (٦/٦).

(٢) من الطويل، وينسب لـ «أشهب بن رُميلة النهشلي، ولحريث بن مُخَفَّض». وروي: «وإن الألى».

مصادر البيت: معاني الأخفش (٢٥٧/١)، والبيان والتبيين (٥٥/٤)، الكتاب (٨٧/١)، والمقتضب  
(١٤٦/٤)، والمنصف (٦٧/١)، والمختص (٨٠/٢)، والتبصرة (٢٢٣/١)، وضرورة القراز (ص ٢٥٢)،  
والعين (٤٨٢/١)، والخزاعة (٢٥/٦).

(٣) انظر: الكتاب (١٨٧-١٨٤/١).

(٤) معاني القرآن (٢٥٦/١).

صلة له ...» (١) .

هذا توجيه هذه القراءة ، وهذا ما قاله كثير من العلماء فيها وفي البيت (٢) .  
 أما القراءتان الأوليان ، فالحكم فيهما مختلف ؛ لأنه لا وجود لـ «أل» فيهما . لذا  
 فرق ابن جني في الحكم بينهما وأبدى استغرابه من قراءة ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ . قال :  
 « فهذا يكاد يكون لحناً ؛ لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة للذي ، ونحوه » (٣) .  
 وذهب أبو علي الفارسي إلى وجوب الجر إذا حذفت النون مما لا ألف ولا لام فيه ،  
 وعدّ النصب لحناً . ونقل عن أبي عثمان قال أبو زيد : وكان أبو السمال يقرأ حرفاً يلحن  
 فيه بعد أن كان فصيحاً ، وهو قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ لَذَانِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ (٤) .

وسبب تلحين القارئ هنا أن النون حذفت ونصب ما بعده ، وليس تمت ألف  
 ولام ، فيحمل على «الذي» تشبيهاً به من جهة أنه موصول واسم طويل . فحيثما كان  
 يجب ثبوت النون ؛ لأنها تحذف للإضافة ولا إضافة هنا . وهذا ما حمل بعض العلماء  
 على تلحين القراءة وتخطئتها كما ذهب إلى ذلك العكبري ، وصاحب الفريد (٥) .

وقد تلمس ابن جني للقراءة توجيهاً مع قوله السابق « فهذا يكاد يكون لحناً...» (٦) .  
 وتوجيهه قائم على تشبيهه ﴿معجزتي﴾ بالمعجزتي ، وسوّغ له ذلك علمه بأن (معجزتي)  
 هذه لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله تعالى ، كما لا يتعرف بها ما فيه الألف واللام ،  
 وهو ﴿المقيمي الصلاة﴾ .

(١) المقتضب (٤/١٤٦) .

(٢) انظر : التبصرة (١/٢٢٢) ، واختص (٢/٨١٠٨) ، والسيط (٢/١٠٠٧) .

(٣) المختص (٢/٨٠) .

(٤) انظر : الإيضاح (ص١٧٥:١٧٦) .

(٥) انظر : المقتصد (١/٥٣١) ، واخر الوجيز (١٣/٢٥٠) ، والإملاء (٢/٢٠٦) ، والفريد (٤/١٢٩) .

(٦) المختص (٢/٨٠) .

فكما جاز النصب في ﴿المُقِيمِ الصَّلَاةَ﴾ جاز في ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وظهر لي - والله أعلم - من كلامه أن وجه الشبه هنا أن الإضافة في « المعجزي » لا تفيد تعريفاً لوجود « أل » ، فكذلك « معجزي » لا تفيد تعريفاً ، ولا تخصيصاً ؛ لأنها إضافة غير محضة من إضافة الصفة<sup>(٢)</sup> .  
هذا ما قيل في هاتين القراءتين .

والذي يظهر لي جواز هذا ، وأنه لا فرق بين حذف النون هنا وحذف التنوين فيما مضى ، وذلك للشبه الشديد بينهما ، فكلاهما علامة على تمام الاسم ، وأنها يحذفان للإضافة<sup>(٣)</sup> ، وقد تقدم أن حذف التنوين مع بقاء النصب جائز ، وأنه ورد نثراً .  
وقد ذهب إلى هذا التوجيه : الزمخشري ، وأبو حيان ، والسمين<sup>(٤)</sup> ، وأجاز هذا النحاس ، مع أنه لم يروه قراءة وشبهه بحذف التنوين في البيت المتقدم « ولا ذاكر الله » .  
ونقل عن سيويه إجازته ، ولعله واهم في ذلك<sup>(٥)</sup> .

ويفهم من كلام ابن مالك جوازه على قلة ، قال : « وإن كان لمذكر فالزيد في الرفع واو بعد ضمة ، وفي النصب والجر ياء بعد كسرة تليها نون مفتوحة تكسر ضرورة ، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة ، وربما سقطت اختياريّاً قبل لام ساكنة غالباً »<sup>(٦)</sup> ، ثم مثل بالقراءتين الواردتين ، وبييت الشعر .

(١) المحتسب (٨٠/٢) .

(٢) ينظر : الأشموني (٢٣٩/٢ - ٢٤١) .

(٣) ينظر : التصريح مع الحاشية (٣٣/١) ، والأشموني والصبان (٣٦/١) .

(٤) ينظر : الكشف (٣٣٩/٣) ، والبحر (٣٥٨/٧) ، والدر (٣٠٢/٩) .

(٥) قال النحاس : « وأجاز سيويه » ﴿المُقِيمِ الصَّلَاةَ﴾ على هذا . إعراب النحاس (٤١٨/٣) .

ذكر هذا الكلام بعد إيراد البيت ، وليس بإجازة سيويه (المُقِيمِ الصَّلَاةَ) على هذا ، بل على تشبيه « أل » ،  
بالموصول ، وقد تقدم قوله (ص) .

(٦) شرح التسهيل (٧١/١) .

وَمَسَامِيحُ بِمَاضُنَّ بِسِهِ حَابِسُو الْأَنْفَسَ عَنِ سُوءِ الطَّمَعِ<sup>(١)</sup>  
بنصب « الأنفس » . وتجويزه هنا ليس لإضافة ولا لطول صلة .

---

(١) من الرَّمَلِ ، وقائله سويد بن أبي كاهل اليشكري .

مصادر البيت : للفضليات (ص ١٩٤) ، والمختضب (٨٠/٢) ، وشرح التسهيل (٧٣/١) .



المجلات السابعة عشر

المنشور

## ﴿ المنادى ﴾

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران : التعريف ، والإفراد ؛ والمراد بالإفراد ألا يكون مضافاً ، ولا شبيهاً به . نحو : « يا زيدُ ، ويا رجلُ » تريد به معيّنًا .

الثاني : ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع :

الأول : النكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى : يا رجلاً خذ يدي .

الثاني : المضاف ، نحو : يا عبداً لله ، ويا حسن الوجه .

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، نحو : يا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد .

الثالث : ما يجوز ضمه وفتح ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون علماً مفرداً موصوفاً بآبن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيدُ بن سعيد .

الثاني : أن يكرر مضافاً ، نحو : يا سعدُ سعدَ الأوس ، فالثاني واجب النصب ، والأول يجوز فيه الوجيهان .

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى

تنوينه ، كقول الشاعر :

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>

يجوز ضم « مطر » ، ونصبه منوناً في الشطر الأول<sup>(٢)</sup> .

(١) من الوافر . وقائله الأحوص .

- مصادر البيت : ديوانه (ص ١٨٩) ، والكتاب (٢٠٢/٢) ، والمقتضب (٢١٤/٤) ، وأبيات الكتاب

للنحاس (ص ٢٤١، ٩٥) ، وأبيات الكتاب للسويدي (٦٠٥/١) ، (٢٥/٢) ، وضرورة السويدي (ص ٤٢) .

(٢) عن أوضح المسالك بتصرف (٧٦-٨٢) .

وقد جاءت بعض القراءات مخالفة هذه القواعد المقررة ، وما ورد من ذلك على أنواع :

النوع الأول : جاء فيه المنادى العلم المفرد مفتوحاً ، وحقه البناء على الضم .

قرأ الأعمش : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ﴾<sup>(١)</sup> ، بفتح ﴿يوسف﴾<sup>(٢)</sup> .

النوع الثاني : جاء فيه المنادى المضاف مرفوعاً .

قرأ الحسين بن علي ، ومحمد بن علي ، وزيد بن علي ﴿رَبُّنَا اغْفِرْ لِي وَكَوَالِدَيَّْ  
وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾<sup>(٣)</sup> بضم « رب »<sup>(٤)</sup> وهو مضاف . وحقه النصب .

النوع الثالث : جاء فيه المنادى النكرة محذوف التنوين .

قرأ ابن عباس رضي الله عنه ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾<sup>(٥)</sup> ، بحذف التنوين في ﴿حسرة﴾<sup>(٦)</sup> .

النوع الرابع : جاء فيه المنادى النكرة مرفوعاً .

قرأ بعض القراء ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾ ، برفع ﴿حسرة﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) يوسف : (٢٩) .

(٢) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ١٩٦) ، والتبيان (٢/٧٢٩) ، والدر (٦/٤٧٣) .

(٣) إبراهيم : (٤١) .

(٤) القراءة في : البحر (٥/٤٣٤) .

(٥) يس : (٣٠) .

(٦) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١٢٥) ، البحر (٧/٣٣٢) ، والدر (٩/٢٦) .

(٧) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١٢٥) ، وإعراب الشواذ (ص ٣٣٠) .

أما القراءة الأولى ، فذكر لها العكيري توجيهين ، وقولاً يشكك في صحة ضبطها ، قال : « وقرأ الأعمش بالفتح ، والأشبه أن يكون أخرجه على أصل المنادى ، كما جاء في الشعر :

يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي <sup>(١)</sup>

وقيل لم تضبط هذه القراءة عن الأعمش ، والأشبه أن يكون وقف على الكلمة ثم وصل ، وأجرى الوصل بجرى الوقف ، فألقى حركة الهمزة على الفاء وحذفها فصار اللفظ بها ﴿يوسفَ أَعْرِضْ﴾ وهذا كما حكى : الله أَكْبَرُ ، أشهد أن لا بالوصل والفتح <sup>(٢)</sup> . هذا ما وقفت عليه في توجيه هذه القراءة ، ولم يزد غيره على ما ذكره ممن جاء بعده من العلماء .

ولا يخلو هذان التوجيهان من نظر ؛ فإن البيت المنظر به ضرورة ، ولا يصح قياس الشر عليه . وأما التوجيه الثاني فقد تركب من أمرين خارجين عن الأصل :

الأول : إجراء الوصل بجرى الوقف . فكأنه وقف فسكنت الفاء ، ثم وصل فنقل حركة ما بعد الفاء إلى الفاء .

الثاني : نقل الفتحة التي على الهمزة إلى الفاء ، فالحركة التي على الفاء ليست أصلية على هذا .

ويشكل على هذا أن الحركة باقية على الهمزة في ﴿أَعْرِضْ﴾ ، فلو كانت ساكنة فلربما يكون لهذا الرأي وجه .

(١) من الخفيف ، وقائله مهلهل بن ربيعة .

- مصادر البيت : المقضب (٢١٤/٤) ، وأمالي القالي (١٤٥/٢) ، والصحاح (٢٥٢٨/٦) ، والمنصف (٢١٩/١) ، والحلل (ص ٢٠١) ، وأمالي ابن الشجري (٩/٢) ، والكافية الشافية (١٣٠٤/٣) ، والمقاصد (٢١٤-٢١١/٤) .

(٢) التبيان (٧٢٩/٢) .

ولا شك أن التوجيه الأول وهو أنه أخرجه على أصل المنادى أقرب للصواب من التوجيه الثاني . وعلى كلا التوجيهين فالقراءة لم تخرج عن الشذوذ ، فمثل هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

وأما القراءة الثانية ﴿ رَبُّنَا ﴾ ، فذكر لها أبو حيان توجيهاً مفاده أن الرفع هنا على الخير<sup>(١)</sup> ، ومعنى هذا أن القراءة هذه لا نداء فيها ، وهذا وإن صح صناعة لكنه لا يخلو من ضعف في المعنى ، ولا يؤيده ظاهر السياق ، فبينما أنت تسمع نداءات الضراعة من إبراهيم عليه السلام وهي نداءات وأدعية متكررة ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ... ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ رَبِّ إِنِّي أَخْلَلْتُ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ... ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ ... ﴾ ، ﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ... ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي ... ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ ... ﴾<sup>(٦)</sup> .

أقول : بينما أنت منصت إلى هذه النداءات والتضرعات إذا بالتأويل النحوي يخرجك عن هذا بسبب ضمة على الباء فتغير السياق من دعاء إلى خير ، ومعنى هذا على توجيه أبي حيان رحمه الله « الله ربنا اغفر لي » أو « ربنا الله ... » وليس الموضع موضع إخبار ، بل هو مقام تضرع ونداء ، وفي رأي القاصر أن هذا الرأي ينبغي تجنبه . ونقول أن رفع النداء المضاف شاذ .

(١) ينظر : البحر (٤٣٤/٥) .

(٢) إبراهيم : (٣٥) .

(٣) إبراهيم : (٣٦) .

(٤) إبراهيم : (٣٧) .

(٥) إبراهيم : (٣٨) .

(٦) إبراهيم (٤٠) .

وأما قراءة ﴿يَا حَسْرَةً﴾ بحذف التنوين فذهب بعض من العلماء في توجيهها إلى أن الأصل «يا حسرتا» فحذفت الألف واحتزى بالفتحة عنها ، كما احتزأ بالكسرة عن الياء في النداء . ويشهد لتوجيههم قراءة ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى الْعِبَادِ﴾ بالألف<sup>(١)</sup> . وهذا التوجيه الذي ذهبوا إليه سائغ له نظائر من كلام العرب شعراً ونثراً ، من ذلك قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي      بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا كَأَنِّي<sup>(٢)</sup>

قال العيني : « الاستشهاد فيه قوله « بلهف » فإن أصله « لهما » بالألف ، ولكنه حذف الألف واكتفى بالفتحة ... »<sup>(٣)</sup> .

ومما جاء في النثر أيضاً نظيراً لهذا قول بعض العرب : « أَمْ وَاللَّهِ لَيَكُونَنَّ كَذَا »<sup>(٤)</sup> ، فحذف الألف تخفيفاً ، وقول بعضهم : « أَصَابَ النَّاسَ جَهْدٌ وَلَوْ تَرَ مَا أَهْلُ مَكَّةَ »<sup>(٥)</sup> ، فحذفت الألف من « ترى » ، وقد حمل المازني وغيره قراءة ﴿يَا أَبْتَ﴾<sup>(٦)</sup> بالفتح<sup>(٧)</sup> على هذا ، وخرجوها عليه<sup>(٨)</sup> .

(١) القراءة في : الكشاف (٣/٣٢١) ، والبحر (٧/٣٣٢) ، وشواذ الكرماني (ص٢٠٢) .

(٢) من الوافر .

- مصادر البيت : معاني الأحفش (١/٢٤١) ، والخصائص (٣/١٣٥) ، والمحتسب (١/٢٧٧، ٣٢٣) ، وسر الصناعة (٢/٥٢١، ٧٢٨) ، وأمالى ابن الشجري (٢/٧٤-٧٦) ، والإنصاف (١/٣٩٠) ، وشرح التسهيل (٣/٢٨٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٠٠) ، والمقاصد (٤/٢٤٨) .

(٣) المقاصد (٤/٢٤٨) .

(٤) ينظر : المحتسب (١/٢٧٧) .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري (٢/٧٦) .

(٦) يوسف : (٤) .

(٧) القراءة في : السبعة (ص٣٤٤) ، وحجة ابن زنجلة (ص٣٥٣) ، وشرح الهداية (٢/٣٥٦) ، والكشف (٢/٣) ، والموضح (٢/٦٦٦) .

(٨) ينظر : حجة ابن زنجلة (ص٣٥٣) ، وشرح الهداية (٢/٣٥٦) ، والكشف (٢/٣) ، والموضح (٢/٦٦٦) .

وبعض العلماء يرى أن مثل هذا الحذف قياس ، منهم أبو الحسن الأخفش ، فإنه أجاز أن يقال : يا غلام . اجتزأ بالفتحة عن الألف<sup>(١)</sup> ، ومنهم من يرى ذلك شاذاً كابن جني ، فقد صرح بأن مثل هذا البيت شاذ<sup>(٢)</sup> - أي البيت السابق - . وقال ابن عصفور : « وهذا خارج عن القياس »<sup>(٣)</sup> .

هذا ما قيل في قراءة ﴿ يا حسرة ﴾ من توجيهه . وهذا التوجيه الذي ذهبوا إليه سائغ فينبغي حمل القراءة عليه .

أما قراءة ﴿ يا حسرة ﴾ بضم التاء ، فإن العكبري لم يذكر أنها منونة أو لا ، إلا أنه قال : « ويقرأ بضم التاء كأنه أفردته وناداه ، والمراد ذكر الحسرة والتذكير بها »<sup>(٤)</sup> .

وظاهر الكلام يفيد أنها غير منونة ، وتوجيه ذلك أنه جعلها نكرة مقصودة ، فبنى على الضم ، وهذا من جهة الصناعة لا إشكال فيه ، إلا أن المعنى لم يتبين لي . إذ كيف ينادي الحسرة على أنها مقصودة ؟

أما القراءة كما ضبطت في شواذ ابن خالويه فهي بالرفع والتنوين ، وهذه لا وجه لها ، فهي مما شذ عن القياس في باب النداء . هذا إن صح الضبط لهذه القراءة .

وبحث هذه المسألة يظهر لنا أن من القراءة ما جاء خارجاً عن القواعد ولم يرد له نظير لا في شعر ولا في نثر ، فيحفظ ولا يقاس عليه .

ومنها ما جاء نظيره في الشعر ، ولم يرد في غيره كفتح المنادى العلم .

ومنها ما سهل توجيهه وقرب ، وله نظائره شعراً ونثراً ، كقراءة ﴿ يا حسرة ﴾

فيعد جائز الاستعمال سائغاً .

(١) ينظر رأيه في : شرح الجمل لابن عصفور (١٠٠/٢) .

(٢) سر الصناعة (٥٢٢،٥٢١/٢) .

(٣) شرح الجمل (١٠٠/٢) .

(٤) إعراب الشواذ (ص ٣٣٠) .

المبحث الثامن عشر  
في النواحي



## ﴿ نونا التوكيد ﴾

لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة ، وخفيفة ، نحو ﴿ لِسَجْنٍ وَلِكُونًا ﴾<sup>(١)</sup> ويؤكد بهما الأمر مطلقاً ، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً ، وأما المضارع فله حالات : إحداها : أن يكون توكيده واجباً ، وذلك إذا كان مثبتاً ، مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامه بفواصل ، نحو : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيّاً ، نحو : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، إذ التقدير : لا تفتو ، أو كان حالاً كقراءة ابن كثير ( لأقسم بيوم القيامة )<sup>(٤)</sup> ، أو كان مفصلاً من اللام نحو : « والله لإلي المدينة أسافر » .  
والثانية : أن يكون قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لـ « إن » المؤكدة بـ « ما » نحو ﴿ وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وترك التوكيد في هذا قليل ، وقيل يختص بالضرورة .

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا... ﴾<sup>(٦)</sup> .

الرابعة : أن يكون قليلاً ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة التي لم تسبق

(١) يوسف : (٣٢) .

(٢) الأنبياء : (٥٧) .

(٣) يوسف : (٨٥) .

(٤) القيامة : (١) . وتنظر القراءة في : السبعة (ص ٦٦١) ، والتيسير (ص ٢١٦) .

(٥) الأنفال : (٥٨) .

(٦) إبراهيم : (٤٢) .

بـ « إن » ، كقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ <sup>(١)</sup> ،

وكقوله :

إذا مات منهم سيد سرق ابنه ... ومن عضة ما يبتن شكيرها <sup>(٢)</sup>

فأكد المضارع بنون توكيد بعد قوله « ما يبتن » و « ما » زائدة .

الخامسة : أن يكون أقل ، وذلك بعد « لم » وبعد أداة حزم غير « إما » ، كقوله :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما ... شيخاً على كرسيه معمما <sup>(٣)</sup>

فأكد الفعل بنون توكيد خفيفة بعد « لم » في قوله « لم يعلما » ثم قلبت النون ألفاً

للووقف .

ومثال وقوعة بعد أداة حزم غير « إما » قوله :

من يُتقن منهم فليس بأيب ... أبداً وقتل بني قتيبة شافي <sup>(٤)</sup> .

فأكد المضارع بنون توكيد خفيفة بعد أداة الشرط « من » .

هذه بعض الأحكام المتعلقة بنوني التوكيد <sup>(٥)</sup> ، وفي بعضها خلاف ، وبعضهم يرى

(١) الأتغال : (٢٥) .

(٢) من الطويل ، ولم أعرف قائله . وشطره الأخير مثل يضرب ، يقال : في عضة ما يبتن شكيرها . ينظر المستقصى : ٣٨٢/٢ .

والعضة : مفرد عضاه ، وهو شجر عظيم . والشكير : ما يبتن حول الشجرة من أصلها .  
مصادر البيت : الكتاب : ٥١٧/٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ص (١٠٩٢) ، وشرح ابن يعيش : ٤٢/٩ ،  
واللسان (شكر) : ٤٢٦/٤ ، والتصريح : ٢٠٥/٢ ، والأشموني : ٢١٧/٣ .

(٣) من الرجز ، وينسب إلى أكثر من واحد ، إلى أبي حيان الفقعسي ، وإلى عبد بن عيس ، وإلى غيرهما .  
مصادر البيت : الكتاب : ٥١٦/٣ ، ونوادير أبي زيد (ص ١٣) ، وأمالى ابن الشجري : ٣٨٤/١ ، وشرح ابن  
يعيش : ٤٢/٩ ، والمقاصد : ٤٢٩/٤ ، والتصريح : ٢٠٥/٢ ، والأشموني : ٢١٨/٣ .

(٤) من الكامل ، وقائلته بنت حرة بن عاهان الحارثي ، ويروى بالنون « من نتقن » .  
مصادر البيت : الكتاب : ٥١٦/٣ ، والمقتضب : ١٤/٣ ، وأوضح المسالك : ١٣٥/٣ ، والمقاصد :  
٣٣٠/٤ ، والتصريح : ٢٠٥/٢ ، والأشموني : ٢٢٠/٣ ، والخزانة : ٣٩٩/١١ .

(٥) أوضح المسالك بتصرف : ١٢٦/٣-١٣٥ ، والتصريح : ٢٠٣/٢-٢٠٥ ، شرح ابن يعيش : ٣٧/٩-٤٤ .

تقسيماً آخر غير هذا<sup>(١)</sup> ، ويهمننا من ذلك أنه جاءت قراءات خالفت هذه القواعد .  
 منها : قراءة أعين قاضي الري ، وطلحة بن مصرف ( قلن لن يصيبنا )<sup>(٢)</sup> بتشديد  
 النون<sup>(٣)</sup> . ووجه المخالفة توكيد الفعل المضارع بعد « لن » ، لهذا قال أبو حاتم « ويجوز  
 ذلك لأن النون لا تدخل مع (لن) » .

ووجهها العكبري توجيهاً لم يظهر لي منه المراد ، قال : « وأما تشديد النون فأصله  
 ( يصبتنا ) فحذف إحدى النونات وهي الثانية ، وأدغمت الأولى في نون الضمير »<sup>(٤)</sup> .  
 والظاهر من كلامه أنه يريد أن النون الثانية هي المحذوفة ، وإنما اجتمع ثلاث  
 نونات ، لكنه لم يبين من أين جاءت هاتان النونان الأولى والثانية ، ولم يقل إن الفعل  
 مؤكد بنون توكيد ثقيلة ، ثم إنه لم يبين - ما لو افترض أنها نون توكيد - على دخولها  
 على المضارع .

وقد ذكر أبو حيان ووافقه السمين توجيهاً ، فقال : « ووجه هذه القراءة تشبيه  
 ( لن ) بـ ( لا ) ، و ( لم ) ، وقد سمع لحاق هذه النون بـ ( لا ) ، و ( لم ) ، فلما  
 شاركتها ( لن ) في النفي لحقت معها نون التوكيد ، وهذا توجيه شذوذ »<sup>(٥)</sup> .  
 هذا ما قيل في توجيه هذه القراءة .

والذي يظهر لي أن هذه القراءة وإن كانت خارجة عن القياس ؛ لتوكيد المضارع  
 بـ « لن » فيها ، لكنه أولى من توكيده بعد « لم » ، وقد ورد التوكيد بعد « لم » وإن  
 كان قليلاً ، وإنما كان دخول التوكيد مع « لن » أولى ؛ لأن « لن » للاستقبال ، ونون

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٠٣/١-٣٠٧ ، والمساعد : ٦٦٤/٢-٦٧١ .

(٢) التوبة : (٥١) .

(٣) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٥٨) ، إعراب القراءات الشواذ (ص ١٧٤) - وأورد القراءة بتشديد الياء

والنون - ، والبحر : ٥١/٥ ، والدر : ٦٣/٦ .

(٤) إعراب القراءات الشواذ (ص ١٧٤) .

(٥) البحر (٥٢،٥١/٥) ، وينظر : الدر (٦٣/٦) .

التوكيد تخلص الفعل للاستقبال ، فحصل توافق من جهة المعنى . أما « لم » فإنها إذا دخلت على المضارع صيرته ماضياً ، ونون التوكيد إنما تخلص الفعل للاستقبال . فيحصل شيء من التضاد في المعنى .

ومن أجل هذا منع توكيد الماضي مطلقاً<sup>(١)</sup> .

---

(١) ينظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٤٨٩/٢ ، والتصريح : ٢٠٣/٢ .

المجلد التاسع عشر

ما لم ينصرف

## ﴿ ما لا ينصرف ﴾

الصرف : هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن .  
 وغير المنصرف : هو الفاقد لهذا التنوين . ويستثنى من ذلك تنوين « مسلمات »  
 فإنه منصرف مع أنه فاقد لهذا التنوين ، إذ تنوينه للمقابلة .  
 والاسم الذي لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صرفه لعلّة واحدة ، وهو شيئان :

- الأول : ما فيه ألف التانيث مطلقاً مقصورة كانت أو ممدودة ، نحو : ذكرى ،  
 وصحراء ، ورضوى ، وجرحى ، وأنصباء ، وحلبى ، وحمراء .  
 - والثاني : الجمع الموازن لـ « مفاعل » ، أو « مفاعيل » ، كدارهم ، ودنانير .  
 وضابط هذا : أن يكون أوله مفتوحاً ، وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسر غير  
 عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة ، أو سطرها ساكن غير منوي به  
 وبما بعده الانفصال<sup>(١)</sup> .

والمقصود من هذا يعامل معاملة قاضٍ في حذف يائه وثبوت التنوين ، إذا خلا من  
 « أل » في حالتي الرفع والجر ، وفي النصب تفتح ياؤه بلا تنوين .

النوع الثاني : ما يمتنع صرفه لعلتين ، وهو نوعان :

- أولهما : ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ، وهو ما وضع صفة ، وهو إما مزيد في  
 آخره ألف ونون على وزن « فَعْلان » بشرط ألا يقبل التاء ، نحو : سكران ، وغضبان .  
 أو كان على وزن « أفعل » بشرط ألا يقبل التاء ، نحو : أحمر ، وأفضل .  
 أو كان معدولاً ، وهو نوعان :

أحدهما : موازن « فُعَال » و « مَفْعَل » من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفي

(١) الأشموني (٣/٣٤١) .

الباقى على الأصح ، نحو : ﴿أُولَىٰ أُجُنْحَةٍ مِّنِّي وَثَلَاثَ وُرُبَاعٍ﴾<sup>(١)</sup> . فهي ألفاظ معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ، فأصل «أحاد» حاووا واحداً واحداً ، وكذا الباقي .  
الثاني : أُخْر ، نحو : مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أُخْر ، فهو جمع أخرى أنثى آخرَ بمعنى مغاير . وهو معدول عن الألف واللام ، وقيل غير هذا .

- ثانيهما : ما لا ينصرف معرفة ، وينصرف نكرة ، وهو سبعة :

الأول : العلم المركب تركيب مزج ، كبعليكَ ، وحضرموت .

الثاني : العلم ذو الزيادتين ، ك : مروان ، وعُثْمَان .

الثالث : العلم المؤنث ، ويتحتم منعه إذا كان بالتاء ، ك : فاطمة ، وطلحة .

أو زائداً على ثلاثة ك : زينب ، وسعاد .

أو محرك الوسط ك : سَقَر .

أو أعجمياً ك : جُور .

أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث ك : زيد اسم امرأة .

الرابع : العلم الأعجمي ، إن كانت علميته في اللغة الأعجمية ، وزاد على ثلاثة

ك : إبراهيم ، وإسماعيل .

الخامس : العلم الموازن للفعل والمعتبر من وزن الفعل أنواع :

الوزن الذي يخص الفعل ك : شَمَّر ، ودُئِل .

الوزن الذي به الفعل أولى لكونه غالباً فيه ك : إِثْمِد ، وإِصْبِع ، وأُيْلِم

أعلاماً .

الوزن الذي به الفعل أولى لكونه مبدوءاً بزيادة تدل في الفعل ، ولا تدل

في الاسم ، نحو : أَفْعَل ، وأَكْلَب .

السادس : العلم المختوم بألف الإلحاق مقصورة ، ك : عَلَقَى ، وأرْطَى علمين .

، السابع : المعرفة المعدولة ، وهي خمسة أنواع :

(١) فاطر : (١) .

الأول : فَعَلٌ في التوكيد ، وهي : جُمِعُ ، وَكُتِبَ ، وَبُصِعَ ، وَبُتِعَ .  
 الثاني : « سَحَرٌ » إذا أريد به سحر يوم بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل  
 والإضافة ، نحو : « حثت يوم الجمعة سَحَرَ » فإنه معرفة معدولة عن  
 « السحر » .

الثالث : فَعَلٌ علماً لمذكر إن سمع ممنوعاً من الصرف ، وليس فيه علة غير  
 العلمية ، نحو : « عُمَرَ ، وَزُفَرَ » .

الرابع : فعالٍ علماً لمؤنث ، ك : « حَذَامٌ » في لغة تميم .

الخامس : أمسٍ في بعض أحواله في لغة بني تميم .

هذه جملة أحكام الممنوع من الصرف ، وبقيت أحكام أخرى ، وفي بعض هذه  
 الأجزاء تفصيلات مذكورة في مواطنها<sup>(١)</sup> .

وجاءت قراءات خرجت عن هذه الأحكام ، فقد جاء في بعضها صرف ما لا  
 ينصرف ، وفي بعضها منع المصروف ، وفي بعضها حذف تنوين المصروف ، وإليك هذه  
 القراءات .

قرأ عيسى بن عمر ﴿ عَلَى تَقْوَى ﴾<sup>(١)</sup> ، بتنوين ﴿ تَقْوَى ﴾<sup>(٢)</sup> ، مع أن ألفه للتأنيث .

وقرأ الأشهب ، والعُقَيْلِيُّ ، والمُطَوِّعِيُّ ، والأعمش ﴿ لَا تَذَرْنَ وَدَاً وَلَا سُوعَاً وَلَا

يَعُونَا وَيَعُوقَاً وَنَسْرًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، بتنوين ﴿ يَغُوثٌ ﴾ و ﴿ يَعُوقٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وهما ممنوعان من الصرف

(١) أوضح المسالك (٣/١٤٠-١٥١) بتصرف .

(٢) التوبة : (١٠٩) .

(٣) القراءة في : المحتسب (١/٣٠٤) ، والكشاف (٢/٢١٥) ، والجامع (٨/٢٦٤) ، والبحر (٥/١٠٠) ، والدر  
 (٦/١٢٥) .

(٤) نوح : (٢٣) .

(٥) القراءة في : معاني الفراء (٣/١٨٩) ، ومعاني الزجاج (٥/٢٣١) ، وإعراب النحاس (٥/٤١) ، والكشاف  
 (٤/١٦٤) ، والمحمر (١٦/١٢٧) ، وإعراب الشواذ (ص٣٩٤) ، والفريد (٤/٥٣) ، والبحر (٨/٣٤٢) .



وجاءا مصروفين .

وقرأ ابن محيصرن ، وابن مقسم ، وعاصم الجحدري : ﴿ على رفارف خضر  
وعباقرى ﴾<sup>(١)</sup> ، بصرف ﴿ رفارف ﴾<sup>(٢)</sup> مع أنه على وزن يشبه « مفاعل » .

وقرأ عمرو بن عبيد ﴿ فاذكروا اسم الله عليها صوافياً ﴾<sup>(٣)</sup> ، بصرف ﴿ صوافياً ﴾<sup>(٤)</sup>  
وهو كالذي قبله جاء بصرف المنوع .

وهناك قراءات جاءت بمنع المصروف ، كقراءة ابن أبي إسحاق ﴿ إن كان قميصه قدأ  
من قُبَل ﴾<sup>(٥)</sup> ، بفتحة على اللام<sup>(٦)</sup> .

وكذا قراءة ابن محيصرن ﴿ ويلبسون ثياباً خضراً من سُندُسٍ واستَبْرَقٍ ﴾<sup>(٧)</sup> بهمزة  
وصل ، وفتحة على القاف في ﴿ استَبْرَقٍ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وقرأ النبي ﷺ ، وعثمان بن عفان ، ونصر بن علي ، ومالك بن دينار ،

(١) الرحمن : (٧٦) .

(٢) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١٥١) ، والكامل للهندي (ص ٤٧٤) ، والتقريب والبيان (ص ٦٢٤) ،  
والبحر (١٩٩/٨) ، والدر (١٨٧/١٠) .

(٣) الحج : (٣٦) .

(٤) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٩٨) ، والكامل للهندي (ص ٤٣٣) ، وإعراب الشواذ (ص ٢٦٨) ، وتفسير  
الفخر (٣٦/٢٣) ، والبحر (٣٦٩/٦) ، وشواذ الكرمانبي (ص ١٦٣) .

(٥) يوسف : (٢٦) .

(٦) القراءة في : إعراب النحاس (٣٢٥/٢) ، والكشاف (٣١٤/٢) ، والفريد (٥٠/٣) ، والجامع (١٧٤/٩) ،  
والبحر (٢٩٨/٥) ، والدر (٤٧٥، ٤٧٤/٦) .

(٧) الكهف : (٣١) .

(٨) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٨٣) ، والمختص (٢٩/٢) ، والمحزر (٣٩٨/١٠) ، وإعراب الشواذ  
(ص ٢٣٤) ، والتقريب والبيان (ص ٦٦٢، ٤٢٨) ، والبحر (١٢٢/٦) ، والدر (٤٨٤/٧) ، والإتحاف  
(١٣/٢) .

وابن محيصن ، وعاصم الجحدري ، وتروى عن غيرهم : ﴿ مُكَيِّنَ عَلَي رِقَارِفِ خُضِرِ وَعَبَاقِرِي ﴾<sup>(١)</sup> ، بمنع ﴿ عباقري ﴾<sup>(٢)</sup> من الصرف ، وليس بمستحق للمنع .

ووردت قراءة بجذف التنوين في الاسم المصروف ، وهي قراءة الأعمش ﴿ وَجِثَّكَ مِنْ سَبَلِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، بكسر الهمزة<sup>(٤)</sup> ، ورواها ابن خالويه ﴿ مِنْ سَبَاءِ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
هذا ما ورد من قراءات في هذا الباب ، فما توجيه العلماء له ؟

أما قراءة ﴿ تَقْوَى ﴾ بالتنوين ، فالأصل أن يكون بلا تنوين ، لأن الألف مقصورة . قال الزجاج : « اعلم أن ما كانت فيه ألف التأنيث لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : سَكْرَى ، وَغَضْبَى ، وَعَطْشَى ، وَحُبَارَى ، وَجُمَادَى ، وَأُنْثَى ، وَتَقْوَى ... »<sup>(٦)</sup> ، وقد سئل سيبويه عن هذا التنوين فقال : « لا أدري ولا أعرفه »<sup>(٧)</sup> .  
وذهب ابن جني في توجيهها إلى أن الألف فيه للإلحاق لا للتأنيث ، ك : تَتْرَى فيمن نون<sup>(٨)</sup> ، وجعلها ملحقة بـ : جعفر . وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف في قياس ذلك ،

(١) الرحمن : (٧٦) .

(٢) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١٥١) ، و الكامل في القراءات (ص ٤٧٤) ، والمختضب (٣٠٥/٢) ،  
والتقريب والبيان (ص ٦٢٤) ، والبحر (١٩٩/٨) ، والدر (١٨٧/١٠) .

(٣) النمل : (٢٢) .

(٤) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١١٠) (سباء) ، والمحسر (١٠٤/١٢) ، والبحر (٦٦/٧) ، والدر (٥٩٦/٨) .

(٥) شواذ ابن خالويه (ص ١١٠) .

(٦) ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج (ص ٢٧) .

(٧) ينظر قوله في المختضب (٣٠٤/١) .

(٨) الآية ﴿ ثم أرسلنا رسلنا تترى ﴾ المؤمنون : (٤٤) .

وقراءة التنوين هي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو . قال مكِّي في توجيه القراءة : « وحجة من نونه أنه جعله فعلاً مصدرًا من الواتره وهي المتابعة بغير مهملة ، فألفه في الوقف بدل من التنوين ، ويجوز أن يكون ملحقاً

وألا يقول لا أدري<sup>(١)</sup> . وهذا الذي ذكره ابن جني تابعه عليه الزمخشري ، والقرطبي ، وأبوحيان ، والسمين<sup>(٢)</sup> ، فهذا توجيهها . والله أعلم .

أما قراءة ﴿ وَلَا يَغْوُثَ وَلَا يَغُوثًا وَلَا يَعُوقًا ﴾ ، فذهب الفراء إلى صوابها ، فبعد أن ذكر القراءة المتواترة وعلل منع الصرف فيها قال : « ولو أحرث لكثرة التسمية كان صواباً ، ولو أحرث أيضاً كأن ينوى به النكرة كان أيضاً صواباً »<sup>(٣)</sup> . إذن الفراء يرى صرف هذا صواباً سواء كان علماً أو لم يكن .

وأورد الزجاج القراءة ملتصقاً توجيهها لها وإن كان يرى أنه لا ينبغي أن يقرأ ، لأنه ليس في ﴿ يَغُوثٌ وَيَعُوقٌ ﴾ ألف في المصحف ، قال : « والذين صرفوا جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما الصرف ، إذ كان أصل الأسماء عندهم الصرف ، أو جعلوهما نكرة ، وإن كانا معرفتين ، فكأنهم قالوا : ولا تدرن صنماً من أصنامكم . ولا ينبغي أن يقرأ بها لمخالفتها المصحف »<sup>(٤)</sup> . وكلامه يُشعر أنه من جهة اللغة يصح ، لكن الذي أوقفه عن إجازة القراءة بها مخالفتها المصحف .

وذكر أبو جعفر النحاس أن الصرف لحن عند الخليل وسيبويه ، وهو مخالف للسواد الأعظم ، وتعقب الفراء في إجازته الصرف لكثرتة ، أو كأنه نكرة ، قال : « وهذا ما لا يحصل ، لأنه ليس إذا كثرت الشيء صرف فيه ما لا ينصرف على أنه لا معنى لقوله :

بجعفر . فيكون التنوين دخل على ألف إلحاق فأذهبها كـ : « أرطى ، ومعزى » ، ويدل على قوة كونه ملحقاً في هذه القراءة ، أنه في الخط بالياء » . الكشف (١٢٨/٢) .

- وينظر : معاني الفراء (٢٣٦/٢) ، وعلل القراءات (٤٣٥/١) ، وحجة ابن زنجلة (ص٤٨٧، ٤٨٨) .

(١) المحتسب (٣٠٤/١) .

(٢) ينظر : الكشف (٢١٥/٢) ، والجامع (٢٦٤/٨) ، والبحر (١٠٠/٥) ، والدر (١٢٥/٦) .

(٣) ويريد الفراء بقوله « أحرث » : صرفت . المعاني (١٨٩/٣) .

(٤) معاني الزجاج (٢٣١/٥) .

لكثرته في اسم صنم ، ولا معنى لأن يكون نكرة ما كان مخصوصاً مثل هذا»<sup>(١)</sup> .  
 وذهب الزمخشري في توجيه هذا إلى أنه قصد الازدواج فصرفهما لمصادفته  
 أخواتهما منصرفات « وَدَأَ » و « سُوعَاً » و « نَسْرًا » وقد أشار إلى أن هذه قراءة  
 مشككة . وما ذكره احتمال ، لأنه صدره بـ « لعل »<sup>(٢)</sup> .

وذهب ابن عطية إلى أن القراءة وهم<sup>(٣)</sup> .

وقال العكيري : « قيل بناه على ( فَعُول ) لا على ( يَفْعُل ) ، ويحتمل أن يكون  
 نكرهما ونون كما نون : نَسْرًا ، وودأً ، وسوعاً »<sup>(٤)</sup> ، ولم يوضح كيف جاء وزنه على  
 « فَعُول » ، ولعل ما حكاه هو رأي أبي الفضل الرازي ، فإنه قال : « جعلهما فَعُولًا  
 لذلك صرفهما »<sup>(٥)</sup> .

وقد تعقب أبوحيان هذا الرأي وعدّه تخييطاً ، فقال : « فلا يمكن أن يكون فَعُولًا ؛  
 لأن مادة يَفْعُل مفقودة ، وكذلك يَفْعُل »<sup>(٦)</sup> .

وأيضاً تعقب أبوحيان ابن عطية في قوله « إنه وهم » قال : « وليس ذلك بوهم ولم  
 ينفرد الأعمش بذلك ، بل قد وافقه الأشهب العقيلي على ذلك ، وتخريجه أحد الوجهين :  
أحدهما : أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب ،  
 وذلك لغة وقد حكاها الكسائي وغيره .

قال صاحب الإتحاف : « إن لهجة بني أسد الصرف مطلقاً »<sup>(٧)</sup> .

(١) إعراب النحاس (٥/٤١، ٤٢) .

(٢) ينظر : الكشاف (٤/١٦٤) .

(٣) المحرر (١٦/١٢٧) .

(٤) إعراب الشواذ (ص ٣٩٤) .

(٥) ينظر : البحر (٨/٣٤٢) .

(٦) المرجع السابق .

(٧) ينظر : البحر (٥/٣٩٤) ، وحاشية الصبان (٣/٢٠٨) ، والإتحاف عن الأحنف .

**والثاني** : أنه صرف لمناسبة ما قبله ، وما بعده من النون ، إذ قبله ﴿ وَدَاوَلَا سُوَاعًا ﴾ وبعده ﴿ نَسْرًا ﴾ كما قالوا في صرف ﴿ سَلَسِلًا ﴾ و﴿ قَوَارِيرًا ﴾ ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ لمن صرف ذلك للمناسبة <sup>(١)</sup> . ونقل السمين كلام أبي حيان بتقديم وتأخير <sup>(٢)</sup> .  
هذا ما ورد في توجيه هذه القراءة .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن هذه الأعلام لا يمكن أن تكون نكرات ،  
لأمرين اثنين :

**الأول** : أن السياق يوضح قول أصحاب الأوثان لأتباعهم ﴿ وَلَا تَذَرْنِ وِدَاً ... ﴾ يعني لا تذر عبادة هذه الأصنام ، فإذا كانت نكرات ، فكيف يأمرهم بعدم تركها مع أنهم لا يعرفونها . فالظاهر من السياق أنها أصنام معلومة معروفة بأسمائها مشهورة لا تخفى .

**الثاني** : ما ورد في البخاري قال : عن ابن عباس « صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد ، أما « وِد » فكانت لكلب بدومة الجندل ، وأما « سُوَاع » فكانت لهذيل ، وأما « يَغُوثُ » فكانت لمрад ، ثم لبني غطيف بالجرف عند سبأ ، وأما « يعوق » فكانت لهمدان ، وأما « نَسْرُ » فكانت لحمير لآل ذي الكلاع . أسماء رجال صالحين من قوم نوح ، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى أقوامهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا ، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبت <sup>(٣)</sup> .

فهذا صريح في أن هذه أسماء أعلام معروفة فصار لها ما صار ، فكيف يقال : إنها نكرت فصرفت .

(١) البحر (٣٤٢/٨) .

(٢) ينظر : الدر (٤٧٥، ٤٧٤/٦) .

(٣) البخاري ، كتاب التفسير - سورة نوح - (٦٦٧/٨) ، من فتح الباري . وينظر : تفسير ابن كثير (٤٢٦/٤) .

قال صاحب الفريد : « وليس قول من صرفهما لكونهم نكرتين بمستقيم ؛ لأنهما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين لا ثالث لهما في اسمهما فاعرفه »<sup>(١)</sup> .  
 إذا ثبت أنهما علمان ، فيقال : إن حَقَّهما المنع من الصرف لوزن الفعل ، أو للعجمة ، وإنما صرفا على لغة بعض العرب ، كما في صرف ما لا ينصرف كما حكى ذلك الأَخْفَشُ<sup>(٢)</sup> والكسائي<sup>(٣)</sup> ، وكفى بهما حجة ، وهذا الذي يظهر في توجيه القراءة ، وسيأتي ما يشهد له في القراءات .

أما القراءة الثانية ﴿ عَلَى رِفَارٍ ﴾ بالتثنية ، فإنها توجه على ما وُجِّهَتْ به القراءة السالفة بأنها جاءت على لغة من يصرف الممنوع من الصرف ، ولا سيما أنه جاء في الجمع وقد جاء صرفه كثيراً ، حتى خير بعضهم فيه بين الصرف وعدمه<sup>(٤)</sup> ، أو أنها جاءت على الأصل وهو الصرف ، لأن الأصل في الأسماء الصرف<sup>(٥)</sup> .

ويشهد لذلك ويؤيده قراءة ﴿ سَلَسَلًا ﴾<sup>(٦)</sup> و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾<sup>(٧)</sup> . وليس ذلك في بعضها لتناسب الفواصل كما في ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ الثانية ، وما جاء في الشعر ليس كله مما اضطر إليه الشاعر ، من ذلك قوله :

(١) الفريد (٥٣٧/٤) .

(٢) قال الأَخْفَشُ : « سمعنا من العرب من يصرف هذا يعني ﴿ سَلَسَلًا ﴾ وجميع ما لا ينصرف » . الفريد (٥٣٧/٤) .

(٣) قال الكسائي : « العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلى أفعل منك » . إعراب النحاس (٤٢/٥) .

(٤) ينظر : البحر (٣٦٩/٦) .

(٥) الإنصاف لابن الأثيري (٢٥٩/٢) .

(٦) الإنسان : (٤) . وتثنية ﴿ سَلَسَلًا ﴾ هي قراءة نافع ، وشعبة ، والكسائي ، وهشام .

- ينظر : التيسير (ص٢١٧) ، والكشف (٣٥٤/٢) ، والنشر (٣٩٥/٢) .

(٧) الإنسان : (١٥-١٦) . وتثنية ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ الأولى والثانية قراءة نافع ، والكسائي ، وأبي بكر .

- تنظر : المراجع السابقة .

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَيَّبٍ<sup>(١)</sup>

فلو قيل : « عواقدُ » لما اختل الوزن ، ولبقي ممنوعاً من الصرف .

وأما قراءة ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِيًا ﴾ فإن « صوافي » جمع « صافٍ » أي :

خوالص ، وعلى هذا فيمكن توجيه هذه القراءة على لغة صرف ما لا ينصرف كما قيل في القراءة السابقة ، وهذا الذي ذهب إليه العكبري وأبوحيان<sup>(٢)</sup> .

أما الزمخشري فإنه أورد هذه القراءة بلا تنوين ، ﴿ صوافي ﴾ وعلى هذا لا شاهد

فيها ، لكن الشاهد في قراءة ﴿ صوافناً ﴾ التي أوردها ، لكنه ذهب في توجيه هذه

القراءة إلى أن التنوين هنا عوض عن حرف الإطلاق عند الوقف<sup>(٣)</sup> . والأولى كما قال أبوحيان أن يكون على لغة من يصرف ما لا ينصرف ، ولا سيما لمتهى الجمع<sup>(٤)</sup> .

أما القراءات التي جاءت بمنع المنصرف ، فأولها قراءة ﴿ من قُبَلٍ ﴾ فالأصل أن

« قُبَلٍ » ضد « دُبُرٍ » ، وهو مصروف ، لأنه لا مسوغ لمنع صرفه ، فماذا قيل فيه ؟

أما الزجاج فقال : « أما الفتح فبعيد في قوله ( من قُبَلٍ ، ومن دُبُرٍ ) ؛ لأن الذي

يفتح يجعله مبنياً على الفتح ، فيشبهه بما لا ينصرف ، فيجعله ممنوعاً من الصرف لأنه

معرفة ، ومزال عن بابه ، وهذا الوجه يميزه البصريون » ، ثم قال : « وقد روي عن ابن

أبي إسحاق الفتح والضم جميعاً ، والفتح أكثر في الرواية عنه ، ولا أعلم أحداً من

(١) من الكامل ، وقائله أبو كبير الهذلي .

- مصادر البيت : الكتاب (١٠٩/١) ، والكامل (١٣٥/١) ، وحماسة أبي تمام (٣٩/١) ، والشعر والشعراء

(٦٧١/٢) ، وضرائر ابن عصفور (ص ٢٣) ، والمقاصد (٥٥٨/٣) .

(٢) ينظر : إعراب الشواذ (ص ٢٦٨) ، والبحر (٣٦٩/٦) .

(٣) ينظر : الكشاف (١٥٠١٤/٣) .

(٤) ينظر : البحر (٣٦٩/٦) .

البصريين ذكر الفتح غيره»<sup>(١)</sup> . وقول الزجاج فيه تناقض، فإنه قال في صدره إن «الفتح بعيد»، ثم قال: «يخيزه البصريون». ولعله أراد بقوله «يخيزه البصريون» ما قرأ به ابن أبي إسحاق.

وقال النحاس: «ويجوز (مِنْ قُبَلٍ، وَمِنْ دُبْرٍ) بفتح اللام والراء، ويشبهه بما لا ينصرف لأنه معرفة ومزال عن بابه»<sup>(٢)</sup>.

إذن توجيهه عند الزجاج والنحاس أنه أراد بـ «قبل، ودبر» العلمية، ويكونان علمين للجهتين، كما فسره الزمخشري، قال: «وعن ابن أبي إسحاق أنه قرأ (مِنْ قُبَلٍ وَمِنْ دُبْرٍ) كأنه جعلهما علمين للجهتين، فمنعهما الصرف للعلمية والتأنيث»<sup>(٣)</sup>.

إذن توجيه القراءة على هذا، لا إشكال فيها على هذا الوجه، وهو الذي رآه كثير من العلماء<sup>(٤)</sup>.

أما قراءة ﴿وَاسْتَبْرَقَ﴾ فجعله ابن خالويه فعلاً ماضياً على وزن استَفْعَلَ من البريق<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن جني: «هذا عندنا سهو أو كالتسهو»<sup>(٦)</sup>. وعلل ابن جني حكمه هذا بأن قال: «هذه صورة الفعل البتة: بمنزلة استخراج، وكأنه سُمي بالفعل وفيه ضمير الفاعل، فحكى كأنه جملة، وهذا باب إنما طريقه في الأعلام، كتأبط شراً، وذري حياً، وشاب قرناها، وليس الاستبرق علماً يسمى بالجملة...»<sup>(٧)</sup> ثم إنه بعد هذا

(١) معاني الزجاج (١٠٣/٣).

(٢) إعراب النحاس (٣٢٥).

(٣) الكشاف (٣١٤/٢).

(٤) ينظر: الفريد (٥٠/٣)، والبحر (٢٩٨/٥)، والدر (٤٧٣/٦).

(٥) ينظر: شواذ ابن خالويه (ص ٨٣).

(٦) المحتسب (٢٩/٢).

(٧) المرجع السابق (٣٠٤/٢).



ذهب إلى توجيهها بأنه أراد الفعل « استَبْرَقَ » ولم يرد الاسم المعروف ، وكان هذا السنس من جماله ورونقه يبرق ، ثم إنه لما توهمه فعلاً لأنه على وزن الفعل تركه على حاله<sup>(١)</sup> .

وذهب الأهوازي في الإقناع إلى أن اللفظ اسم ، وكان ابن محيصر لا يصرفه<sup>(٢)</sup> . ولا وجه لمنعه من الصرف ؛ لأنه ليس علماً بل هو اسم جنس<sup>(٣)</sup> . وحاصل توجيه العلماء لهذه القراءة أن اللفظ « استبرق » فعل وليس باسم ، وهو مأخوذ من البريق ، قالوا : واستفعل هنا بمعنى الفعل المجرد ، أي : بمعنى برك ، وهذا كما يقال : قرَّ واستقرَّ<sup>(٤)</sup> .

وعلى هذا التوجيه تسلم القراءة من مخالفة القواعد .

وأما قراءة ﴿ عَبَاقِرِي ﴾ فإنه تروى بفتح القاف وكسرها ، وبعضهم يشكك في صحة فتح القاف<sup>(٥)</sup> . أما توجيه مكسور القاف ، فقال ابن جني « إنه شاذ في القياس ، ولا يستنكر شذوذه في القياس مع استمراره في الاستعمال كما جاء عن الجماعة ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾<sup>(٦)</sup> وهو شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال ، وإذا كان قد جاء عنهم عَنْكِبُوتٍ عَنَّا كِبِيَّتٍ ، وَتَخْرِبُوتٍ<sup>(٧)</sup> وتخاربيت ، كان (عباقري) أسهل منه من حيث كان فيه حرف مشدد يكاد يجري بحرف الواحد ، ومع ذلك أنه في

(١) ينظر : المرجع السابق (٢/٣٠٤، ٣٠٥) .

(٢) ينظر رأيه في : البحر (٦/١٢٢) ، والدر (٧/٤٨٤) .

(٣) ينظر : الدر (٧/٤٨٤) .

(٤) ينظر : البحر (٦/١٢٢) ، والدر (٧/٤٨٤) ، وروح المعاني للألوسي (١٥/٢٧١، ٢٧٢) .

(٥) نقل الألوسي عن صاحب الكشف قال : « فتح القاف لا وجه له بوجه ، والمذكور في المتقى عن النبي ﷺ

الكسر » . روح المعاني (٢٧/١٢٥) .

(٦) المجادلة : (١٩) .

(٧) ناقة تَخْرِبُوت : حيار فارهة . اللسان (تخرّب) .

آخر الكلمة ، كياءي ، (بَخَاتِي) <sup>(١)</sup> ، و(زَرَابِي) <sup>(٢)</sup> ، وليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله ﷺ إلا بقبولها ، والاعتراف لها <sup>(٣)</sup> .

وذهب أبوحيان في توجيه هذا أنه لمشاكلة (رفارف) في المنع من الصرف ، قال : « وقد يقال لما منع الصرف (رفارف) شاكلة في عباقرى ، كما قد ينون ما لا ينصرف للمشاكلة يمنع من الصرف للمشاكلة » <sup>(٤)</sup> . وقال مثل هذا السمين <sup>(٥)</sup> .

وذهب الآلوسي إلى توجيه آخر فقال : « وأما منع الصرف فليس بمتعين ليرد ، بل وجهه أنه نصب على محل (رفرف) على حد يذهبن في نجد وغورا » <sup>(٦)</sup> . وقوله هذا فيه تكلف ، لأنه قام على عطف « عباقرى » على محل « رفرف » ومحلّه النصب ، فلمّا أشكل عليه مجيء الوصف منه مجروراً « حِسَانِ » تخلص منه بأن جعل « حِسَانِ » مضاف إليه ، مثل إضافة « حور » إلى « عين » في قراءة عكرمة <sup>(٧)</sup> . وهذا التوجيه مركب من أمرين خارجين عن الأصل <sup>(٨)</sup> . ثم إن قياس « اتكأ » على « ذهب » فيه نظر ؛ لأنه يمكن أن يقال : ذهبت مكة ، ولا يمكن أن يقال : اتكأت الوسادة . بمعنى على الوسادة .

(١) البخت والبختية : دخيل في العربية أعجمي معرب : وهي الإبل الخراسانية . تجمع على بخاتي .

- اللسان ( ب خ ت )

(٢) الزرابي : المبسط ، وقيل : كل ما بسط واتكى عليه . اللسان ( ز ر ب ) .

(٣) المحتسب (٢/٣٠٦) .

(٤) البحر (٨/١٩٩) .

(٥) الدر (١٠/١٨٨، ١٨٧) .

(٦) روح المعاني ( / ) .

(٧) الآية ﴿ وحرور عين ﴾ الواقعة : (٢٢) .

والقراءة التي يعينها ﴿ وحرور عين ﴾ بإضافة حور إلى عين ، وهي قراءة مجاهد كما في شواذ الكرماني

(ص ٢٣٥) ، ونسبها أبوحيان والسمين إلى قتادة . البحر (٨/٢٠٦) ، والدر (١٠/٢٠٤) .

وعلى هذه القراءة فالإضافة هنا من إضافة الموصوف إلى صفته ، وإضافة الموصوف إلى صفته لا يميزه

البصريون ، فلا يميزون : رجلٌ فاضلٌ . وما ورد من ذلك عندهم فهو مؤول كقولهم : « حبة الحمقاء ،

وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع » . ينظر : التصريح (٢/٣٣) .

(٨) الأول عطفه على المحل ، والثاني : إضافة الموصوف إلى صفته .

فالذي يظهر لي أن توجيهه بعيد ومتكلف ، والأحسن في هذا ما قاله ابن جني وهذا ما أميل إليه .

وأما ما جاء بحذف التنوين كقراءة ﴿ من سبأ ﴾ ففيه إشكال ، فإن « سبأ » علم ، وهو إما علم للقبيلة ، أو للمدينة ، فيمنع من الصرف ، أو علم اسم رجل ، أو علم على موضع<sup>(١)</sup> ، فلا موجب لمنعه من الصرف .

وخرج بعضهم هذه القراءة على الجر بالكسرة لرعاية ما نقل عنه فإنه في الأصل اسم الرجل ، أو مكان مخصوص ، وحذف التنوين لرعاية ما نقل إليه ، فإنه جعل اسماً للقبيلة أو للمدينة<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو حيان : « يبعد توجيهها »<sup>(٣)</sup> .

وقال السمين : « والذي يظهر لي أن تنوينها لا بد أن يقلب ميماً وصلماً ضرورة لملاقاته للباء ، فسمعها الراوي ، فظن أنه كسر من غير تنوين »<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : معجم البلدان (١٨١/٣) ، البحر (٦٦/٧) .

(٢) ينظر : روح المعاني (١٨٧/١٩) .

(٣) البحر (٦٦/٧) .

(٤) الدر (٥٩٦/٨) .

المباني المشرونة

إعراب الفعل

## ﴿ إعراب الفعل ﴾

### المسألة الأولى : تسكين المضارع بالجرم .

يرفع المضارع بضمة ظاهرة إذا تجرد من الناصب والجازم ، وينصب بالفتحة الظاهرة إن دخله ناصب ، ويجزم بالسكون .

وإذا كان من الأفعال الخمسة رفع بثبوت النون ، وينصب ويجزم بحذفها ، وإذا كان معتل اللام بالواو أو الياء قدرت عليه الضمة في حالة الرفع ، وتظهر الفتحة في حالة النصب ، ويجزم بحذف حرف العلة .

هذه من الأحكام المقررة والمسلم بها عند النحاة<sup>(١)</sup> . وجاءت بعض قراءات على خلاف هذه القواعد :

قرأ بعض أهل مكة ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾<sup>(٢)</sup> بسكون الدال<sup>(٣)</sup> . وقرأ ابن محيصن ﴿ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> بسكون النون<sup>(٥)</sup> . وقرأ بعض القراء ﴿ وَالْمُنْكَرُ وَالْبَغِي يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> بسكون الظاء<sup>(٧)</sup> . وروي عن أبي جعفر ﴿ لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ ﴾<sup>(٨)</sup> ، بسكون النون<sup>(٩)</sup> . وروي عن أبي عمرو ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> ،

(١) ينظر : شرح ابن عييش (٦/١٢) ، وشرح الرضي (٢/٢٢٧-٢٣٠) ، والتصريح (١/٨٥-٨٩) .

(٢) الفاتحة : (٥) .

(٣) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ٩) ، والبحر (١/٢٣) ، وشواذ الكرمانني (ص ١٥) .

(٤) البقرة : (١٥٩) .

(٥) القراءة في : المحتسب (١/١٠٩) ، والتقريب والبيان (ص ٢١١) ، والإنحاف (١/٤٢٣) .

(٦) النحل : (٩٠) .

(٧) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٧٧) .

(٨) الأنبياء : (١٠٣) .

(٩) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٩٦) .

(١٠) التغابن : (٩) .

بسكون العين<sup>(١)</sup> . وقد ورد غير هذا<sup>(٢)</sup> .

ووجه المخالفة ظاهر ، إذ كان حق هذه الأفعال المضارعة أن ترفع بضمة ظاهرة ، فحذفت وسكن الفعل .

وجاء نظير هذه القراءة في المتواتر أيضاً ، قرأ أبو عمرو البصري رحمه الله في مواضع من القرآن ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> ، كما أوردته كتب القراءات<sup>(٨)</sup> .

ويلحظ في المتواتر مجيء الضمير بعد المضارع ، أما في الشاذ فلم يلتزم ذلك .

ولنبداً الحديث عن قول العلماء في ما ورد في المتواتر .

يورد كثير من العلماء هذه القراءات ، وتبحث عندهم عندما يتطرقون إلى قراءة أبي عمرو ﴿بَارِئِكُمْ﴾<sup>(٩)</sup> بسكون الهمزة<sup>(١٠)</sup> . إذ تتفق هذه القراءة والقراءات السالفة في حكم واحد ، وهو سقوط حركة الإعراب .

(١) القراءة في : السبعة (ص ٦٣٨) ، والبحر (٨/٢٧٨) ، والدر (١٠/٣٤٨) .

(٢) من هذا قراءة ﴿وَلَا يُخَفِّفْ﴾ فاطر : (٣٦) .

ينظر : شواذ ابن خالويه (ص ١٢٥) ، والتقريب والبيان (ص ٥٦٢) ، والبحر (٧/٣١٦) ، والدر المصون

(٩/٢٣٤) ، وشواذ الكرمانلي (ص ٢٠١) .

وقراءة ﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ﴾ الإنسان : (٩) . ينظر : السبعة (ص ٣٦٣) .

وقراءة ﴿أَوْ يُحَدِّثْ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ طه : (١١٣) . ينظر : المحتسب (٢/٥٩) ، والبحر (٦/٢٨١) .

(٣) البقرة : (٦٧) .

(٤) الأعراف : (١٥٧) .

(٥) الطور : (٣٢) .

(٦) آل عمران : (١٦٠) .

(٧) الأنعام : (١٠٩) .

(٨) ينظر : السبعة (ص ١٥٥، ١٥٦) ، والتيسير (ص ٧٣) ، والنشر (٢/٢١٢) .

(٩) البقرة : (٥٤) .

(١٠) ينظر : السبعة (ص ١٥٥، ١٥٦) ، والتيسير (ص ٧٣) ، والنشر (٢/٢١٢) .

ومن أوائل من تحدث عن هذا سيويه ، وذهب في هذه القراءة إلى أنه ليس ثمة سكون على الحقيقة ، لكنه اختلاس للضمة .

قال رحمه الله : « ويدلك على أنها متحركة قولهم : من مَأْمِنِكَ فَيَبِينُونَ النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون »<sup>(١)</sup> ، ثم ذكر أن السكون هذا إنما يرد في الشعر ، وذكر أبياتاً من كلام العرب ، منها قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ      إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ<sup>(٢)</sup>

فأسكن الباء من قوله « أشرب » .

وعندما رفع سيويه هذه الراية بهذا الرأي ، تلقفها كثير من المعاصرين واللاحقين له ، كالأحفش ، والفراء ، والميرد ، والزجاج ، وأبي منصور الأزهري ، وابن جني ، وغيرهم .

قال الأحفش : « وقرأ قوم هذه الهمزة بالتخفيف ، فجعلها بين الهمزة والياء ، وقد زعم قوم أنها تجزم ، ولا أرى ذلك إلا غلطاً منهم ، سمعوا التخفيف ، فظنوا أنه مجزوم ، والتخفيف لا يعرف إلا بمشافهة ، ولا يعرف في الكتاب ، ولا يجوز إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو « عَلَّمَ » و « قَدْ ضُرِبَ » و « قَدْ سُمِعَ » ، ونحو ذلك .... »<sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من أنه حكم بغلط السكون ، إلا أنه سعى لبيان توجيهه له صحيح .

وأما الميرد رحمه الله ، فقد تجاوز وزعم أنه لا يجوز في كلام ولا شعر ، وعدّ قراءة

(١) الكتاب (٢٠٢/٤) .

(٢) من السريع ، وقائله امرؤ القيس . ويروى : « أسقى غير مستحقب » ، ولا شاهد فيها .

والمستحقب : المكتسب ، والواغل : الذي يأتي شراب القوم دون أن يدعى له .

مصادر البيت : الديوان (ص ٢٥٣) ، والكتاب (٢٠٤/٤) ، ومعاني الأحفش (٢٦٧/١) ، والأصول

(٣٦٤/٢) ، ومعاني الزجاج (١٣٦/١) ، وحنة ابن محالويه (ص ٧٨) ، وشرح القصائد السبع لابن

الأنباري (ص ١٠) ، والخصائص (٧٤/١) ، والبحر (٢٠٦/١) ، والخزانة (٢٣٩/٨) ، (٢٤٠) .

(٣) معاني الأحفش (٢٦٥/١) ، (٢٦٦) .

أبي عمرو لحناً<sup>(١)</sup> .

وقال الزجاج بعد إيراد القراءة : « وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه - اختلاس الكسرة - ؛ فإنه أضبط لما روي عن أبي عمرو ... »<sup>(٢)</sup> .  
 وذهب الأزهري مذهب الزجاج في هذا ، ورأى أن الأضبط ما رواه سيبويه من الاختلاس<sup>(٣)</sup> .

وجاء ابن جنى ورمى بعض القراء بضعف الدراية ، فقال : « ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، ولكن أتوا من ضعف دراية »<sup>(٤)</sup> .  
 هذا بعض ما قيل في هذه القراءات ، وتعقب كثير من العلماء المحققين هذا الذي أورده كبار النحاة ومن تابعهم ، والنقاش في هذا معهم يتخذ جهتين ، جهة الرواية والشك فيها ، وجهة اللغة .  
 أما الرواية ، فليس في كلام سيبويه ، ولا من بعده حجة ولا مستمسك ، وذلك  
 لأمر :

أولاً : أن سيبويه ناقل وراوٍ ، فهو يؤدي ما روى وسمع ، فيقبل منه ما حفظ في هذا من طريق أبي عمرو من اختلاس ، ولا يقبل منه نفيه ؛ لأنه قد رواه غيره وأثبتته ، ولا يشترط علم سيبويه بذلك حتى يثبت .

ثانياً : القاعدة العامة المشهورة في الرواية أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والقراءة الواردة عن أبي عمرو ثبتت تواتراً ، فلا تحتمل الشك .  
 قال الداني : « الإسكان في هذا الموضوع وأمثاله أصح في النقل ، وأكثر في الأداء ،

(١) ينظر قول المبرد في : إعراب النحاس (٢٢٦/١) ، والدر (٣٦٢/١) ، والمجيد (٢٥٣/١) .

(٢) معاني الزجاج (١٣٦/١) .

(٣) علل القراءات (٤٧/١) .

(٤) الخصائص (٧٣/١) . وقول ابن جنى هنا مناقض لقوله في المحتسب (١١٠، ١٠٩/١) ، حيث عزا هذه اللغة إلى نعيم وعللها بالنقل الحاصل من توالي الحركات ، وأورد لها الشواهد من كلام العرب ورد كلام المبرد في إنكاره البيت « فاليوم أشرب » .



وهو الذي أختاره وأخذ به ...»<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : أن اليزيدي سمع من أبي عمرو مشافهة ، ولم يكن سيويوه كذلك ، بل روى قراءته عن غيره كما ذكر هذا بعض المحققين<sup>(٢)</sup> .

ثم إن اليزيدي وإن لم يكن أعلم أصحاب أبي عمرو ، إلا أن له اختصاصاً من جهة انتصابه للرواية عنه ، قال ابن مجاهد : « وإنما عوّلنا على اليزيدي وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه ؛ لأجل أنه انتصب للرواية عنه وتجرّد لها ، ولم يشتغل بغيرها ، وهو أضبطهم »<sup>(٣)</sup> .

رابعاً : أن اليزيدي لم ينفرد بنقل التسكين عن أبي عمرو ، بل وافقه على هذا بعض رواة أبي عمرو ، قال ابن الجزري بعد أن ذكر الألفاظ قال : « فقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفاً ، هكذا ورد النص عنه وأصحابه من أكثر الطرق ، وبه قرأ الداني »<sup>(٤)</sup> ، ثم ذكر من روى عن أبي عمرو بسنده<sup>(٥)</sup> .

إذن من جهة الرواية لم تقم للمتشكك في ثبوت الإسكان عن أبي عمرو حجة .

خامساً : ورود التسكين عن طريق بعض القراء كما تقدم ، فقد جاء عن بعض أهل مكة ، وورد عن ابن محيصن ، وأبي جعفر في بعض الألفاظ .

هذا هو القول في القراءة من جهة الرواية ، وأنه لا مطعن فيها ، فإذا سلم بهذا ، فيقال : إنها وحدها شاهدة على جواز هذا الاستعمال دون حاجة إلى ما يسندها من كلام العرب ، فكيف إذا عضدها كلام العرب ، ولم تكن بعيدة في القياس ، ووجهها في القياس أن العرب في فطرتها اللغوية تميل إلى الإسكان تخفيفاً ، وشاهد ذلك سكون الفعل الماضي إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك ؛ كضربتُ ، وضربنا ، وضربن . ويعلل النحاة

(١) ينظر كلام الداني في النشر (٢١٣/٢) .

(٢) ينظر : طبقات القراء (٦٠٢/٢) .

(٣) ينظر : غاية النهاية (٣٧٧/٢) .

(٤) النشر (٢١٢/٢) .

(٥) المرجع السابق (٢١٣، ٢١٢/٢) .

لذلك بكراهية اجتماع المتحركات<sup>(١)</sup> .

وورد التخفيف كثيراً في حركة البناء ، فقالوا في قُفْل : قُفْل ، وفي كَتِف : كَتِف ، وجاء في القرآن ﴿ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فلماذا حذفت الكسرة من المضارع في الآية ؟ بعضهم يقول : إن إسكان القاف على نية الجزم<sup>(٣)</sup> .

والأقرب من هذا أن يقال : إنه مجزوم بحذف حرف العلة ، وكانت الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة ، ثم حذفت تخفيفاً . وهذا أوجه من جهة قياس العربية ؛ لأن حروف العلة تحذف في حالة الجزم كما هو معلوم .

ثم إن المانعين من حذف الحركة للتخفيف قالوا : إن هذا خاص بحركة البناء ، أما الإعراب فلا . وتفريقهم فيه نظر ولا يسنده السماع الذي ورد في الحالين البناء والإعراب ، لهذا اعترض أبو علي الفارسي على رأي النحاة في هذا بكلام كثير قال في بعضه : « فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب ، فليس قوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء ، ألا ترى أنها تحذف في الوقف ، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب ، لم يجوز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض ، جاز حذفها أيضاً فيما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء ، والجامع بينهما أنهما جميعاً زائدان ، وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال ، كما تسقط التي للبناء للتخفيف ... »<sup>(٤)</sup> .

ثم يضاف إلى هذا أيضاً ورود النقل عن بعض العرب من يسكن المرفوع من « يَعْلَمُهُمْ » وما أشبهه ، وهو لغة تميم وبكر بن وائل ، كما نقله أبو عمرو البصري<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : الأشموني (٥٨/١) .

(٢) النور : (٥٢) .

(٣) ينظر : الجامع (٢٩٥/١٢) ، والبحر (٤٦٨/٦) ، والدر (٤٣١،٤٢٩/٨) .

(٤) الحجة لأبي علي الفارسي (٨٢،٨١/٢) .

(٥) ينظر : البحر (٢٠٦/١) ، والنشر (٢١٤،٢١٣/٢) .

## المسألة الثانية : حذف النون من الأفعال الخمسة بلا نصب ولا جازم .

تقدم أن المضارع يُرفع بثبوت النون ، ويجزم وينصب بحذفها ، وذلك إن كان من الأفعال الخمسة ، وجاءت قراءات على خلاف هذه القاعدة ، حيث جاء الفعل المضارع محذوف النون من غير أن يسبق بناصب ولا جازم .

قرأ عبيد بن عمير : ﴿ لِمَ تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(١)</sup> ، فحذف النون في قوله ﴿ تلبسوا ﴾<sup>(٢)</sup> دون مسوغ . وقرأ بعضهم ﴿ أَلَا تَحِبُّوا ﴾<sup>(٣)</sup> ، بحذف النون<sup>(٤)</sup> . وروي عن علي رضي الله عنه أنه قرأ ﴿ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تَحِبُّوا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقرأ الحسن ﴿ يَوْمَ يُدْعُوا كُلُّ أَنَاثٍ بِأُمَّهَاتِهِمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، والأصل ﴿ يُدْعَوْنَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقرأ أبو خالد الزبيدي ، وأبو حيوة ، ويحيى بن الحارث الذماري ، محبوب عن الحسن ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾<sup>(٨)</sup> بتشديد الظاء<sup>(٩)</sup> ، على أن الأصل « تتظاهران » ، ثم أدغمت التاء في الظاء وحذفت النون .

(١) آل عمران : (٧١) .

(٢) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ٨٦) ، والبحر (٤٩٢/٢) ، والدر (٢٤٧/٣) ، وشواذ الكرمانى (ص ٥١) .

(٣) النور : (٢٢) .

(٤) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ٨٩) .

(٥) آل عمران : (٩٢) .

والقراءة في : إعراب الشواذ (ص ٨٩) .

(٦) الإسراء : (٧١) .

(٧) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٨٠) ، والمختضب (٢٢/٢) ، معاني الفراء (١٢٧/٢) ، والكامل

(ص ٤١٧) ، والكشاف (٤٥٩/٢) ، والمصباح (ص ٣٨٧) ، وإعراب الشواذ (ص ٢٢٨، ٢٢٩) ، والبيان

(٨٢٨/٢) ، والفريد (٢٩١/٣) ، والدر (٣٨٩/٧) ، والتقريب والبيان (ص ٤١٩) ، والبحر (٦٣، ٦٢/٦)

، وشواذ الكرمانى (ص ١٣٨) .

(٨) القصص : (٤٨) .

(٩) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١١٤) ، والكامل (ص ٤٤٣) ، وإعراب الشواذ (ص ٢٠٤) ، والتقريب

والبيان (ص ٥٣٣) ، والبحر (١٢٤/٧) ، والدر (٦٨٣/٨) ، والمساعد (٣٢/١) ، وضرائب الألويسى

(ص ١٦٣) .

وقد جاء نظير هذا في الشعر ؛ من ذلك قول الشاعر :

أَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وَجَهْلِكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِّي<sup>(١)</sup>

فقال : « تبيتي » ، و« تدلكي » ، فحذف النون . قال ابن جني : « سألت أبا علي

عن قوله : « أبيت أسري... » ، فحذفنا فيه واستقر الأمر على حذف النون من « تبيتين »

كما حذف الحركة للضرورة في قوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ<sup>(٢)</sup>

كذا وجهته معه ، فقال لي : كيف تصنع بقوله : « تدلكي » ؟ قلت : نجعله بدلاً

من تبيتي أو حالاً ، فتحذف النون كما حذفها من الأول في الموضعين ، فاطمأن الأمر

على هذا<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك أيضاً قوله :

وَالْأَرْضُ أَوْرَثْتُ بَنِي آدَامَا مَا يَغْرِسُوهَا شَجَرًا أَيَّامًا<sup>(٤)</sup>

فقال « ما يغرسوها » ، فحذف النون ، والأصل : « ما يغرسونها » .

وقال الآخر :

فِيَانِ سَرَّ قَوْمًا بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ سَتَحْتَلِبُونَهَا لِأَجْفَاءَ غَيْرِ نَاهِلِ<sup>(٥)</sup>

فقال : « ستحتلبوها » وحذف النون ، والأصل : « ستحتلبونها » .

(١) من الرجز .

مصادر البيت : الخصائص (٣٨٨/١) ، والمختضب (٢٢/٢) ، شواهد التوضيح (ص١٧٣) ، ضرائر ابن

عصفور (ص١١٠) ، واللسان (ردم) (٢٣٧/١٢) ، والبحر (٦٣/٦) ، والندر (٣٩٠/٧) ، والتصريح

(١١/١) ، واللمع (٥١/١) ، ورفض المباني (ص٣٦١) ، والخزانة (٣٣٩/٨) .

(٢) تقدم البيت في (١٩١) .

(٣) الخصائص (٣٨٩، ٣٨٨/١) .

(٤) من الرجز .

مصادر البيت : ضرائر ابن عصفور (ص١١٠) ، والخزانة (٣٤٠/٨) .

(٥) من الطويل .

مصادر البيت : شواهد التوضيح (١٧٣) ، والبحر (٤٩٢/٢) .

وجاء أيضاً نظير هذا في الشر ، كقوله - ﷺ - : « لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا »<sup>(١)</sup> ، فقال : « لا تدخلوا ، ولا تؤمنوا » فحذف النون .  
 وكقول عقبة بن عامر للنبي - ﷺ - : « إِنَّكَ تَبَعْنَا فَنَنْزِلَ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا »<sup>(٢)</sup> ، فحذف النون من « يقرونا » .

وقول ابن عباس والمِسُور بن مَخْرَمَةَ وعبدالرحمن بن أزهر لرسولهم إلى عائشة يسألونها عن الركعتين بعد العصر : « بَلَّغْنَا أَنَّكَ تُصَلِّيهِمَا »<sup>(٣)</sup> . والأصل « تصلينهما » .  
 وكقول عمر - رضي الله عنه - : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَسْمَعُونَ ، وَأَنْتَى يُجِيبُونَ وَقَدْ جِئْتَهُمْ »<sup>(٤)</sup> ، فحذف النون في « يسمعون ، ويجيبون » .

وكقول مسروق لعائشة : « لَمْ تَأْذَنِي لِي »<sup>(٥)</sup> ، والأصل « تأذنين » بالنون .  
 هذا ما ورد في هذا الاستعمال من كلام العرب ، وقد ادعى ابن عصفور - رحمه الله - أن هذا لا يحفظ في الكلام<sup>(٦)</sup> ، إلا ما أورده من كلام عمر السابق ، ولا يخفى أن كلامه فيه نظر ؛ إذ الشواهد السابقة كافية في الاستشهاد على وروده في الكلام .  
 وقد تحدث العلماء عن توجيه بعض القراءات والحكم على هذه الاستعمالات ، قال العكبري عند قراءة ﴿ لَمْ تَلْبَسُوا ﴾ : « وقد حذف النون قوم ، وهو بعيد ؛ لأن (لَمْ) لا يجزم . ووجهه أنه سكن النون ، ثم حذفها لالتقاء الساكنين »<sup>(٧)</sup> .

(١) الحديث في : مسلم (١) كتاب الإيمان - باب : بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ، ح(٩٣،٩٤) ،

(٢) (٧٤/١) ، والترمذي (٤٣) كتاب الاستئذان ، (١) باب : ما جاء في إفضاء السلام ، ح(٢٦٨٨) ، وأبي

داود (٣٥) كتاب الأدب ، (١٤٢) باب : في إفضاء السلام ، ح(٥١٩٣) ، (٣٧٨/٥) .

(٢) البخاري (٤٦) كتاب المظالم والغصب ، (١٨) باب قصاص ...

(٣) البخاري (٦٤) كتاب المغازي ، (٦٩) باب وفد عبدالقيس ، بلفظ « تصلينها » .

(٤) البخاري (٦٤) كتاب المغازي ، (٣٤) باب حديث الإفك .

(٥) مسلم (٥١) كتاب الجنة ووصف نعيمها وأهلها - باب (١٧) - ح(٢٨٧٤) ، (٢٢٠٣/٤) .

(٦) الضرائر (ص ١١١) .

(٧) إعراب الشواذ (ص ٨٦) .

وقال أبوحيان : « وقرأ عبيد بن عمير ﴿لَمْ تَلْبَسُوا﴾ ، و ﴿تَكْمُوا﴾ بحذف النون فيهما ، قالوا : وذلك جزم ، قالوا : ولا وجه له سوى ما ذهب إليه شنود من النحاة في إلحاق (لِمَ) بـ (لَمْ) في عمل الجزم ، وقال السجاوندي : ولا وجه له إلا ان (لِمَ) تجزم الفعل عند قوم كـ (لَمْ) انتهى . والثابت في لسان العرب أن (لِمَ) لا يتجزم ما بعدها ، ولم أر أحداً من النحويين ذكر أن (لِمَ) تجري مجرى (لَمْ) في الجزم ، إلا ما ذكره أهل التفسير هنا . وإنما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع . وقد جاء ذلك في النثر قليلاً جداً ... »<sup>(١)</sup> .

هذا ما قيل في هذه القراءة .

أما القراءة الثانية فلم أجد مَنْ أوردتها غير العكبري ، فقال في التوجيه : « وحذفها عندي مشكل على كلتا القراءتين ، إذ لا جازم هنا » ، وقرأ أيضاً ﴿الآتجبون﴾ بحذف النون وهو بعيد .

وأشبه ما يكون أن يحمل عليه أن النون لما كانت عوضاً من الضمة ، وكانت الضمة قد تحذف في الوصل ؛ كقول الشاعر :

إذا اغوججن قلتُ صاحب قوم<sup>(٢)</sup> .

وكقول الآخر :

فاليوم أشرب غير مستحقب  
إثماً من الله ولا ....<sup>(٣)</sup>

فسكّن الباء وحقها الضم . وكذلك حذفت النون من قول الشاعر :

(١) البحر (٤٩٢/٢) .

(٢) من الرجز ، بعده قوله :

بالتو أمثال السفين التوم

وقائله أبو نخيلة .

- مصادر البيت : الكتاب (٢٠٣/٤) ، ومعاني القرآن (١٢/٢) ، وأبيات الكتاب للسيباني (٣٩٨/٢) .

(٣) تقدم (ص ١٩١) .

كَلُّ لُهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ  
بِنِعْمَةِ اللَّهِ تُقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا<sup>(١)</sup>

يريد « تَقْلُونَا » إلا أن موضع هذا الشعر<sup>(٢)</sup> .

أما قراءة ﴿يَوْمُ يُدْعَوْنَ﴾ فقد أوردها كثير من العلماء ، قال الفراء : « وسألني هُشَيْمٌ فقال : هل يجوز ﴿يَوْمُ يُدْعَوْنَ كُلُّ أَنَاْسٍ﴾ رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ ؟ فَأَخْبَرْتَهُ أَنِّي لَا أَعْرِفُهُ . فقال - أي هُشَيْمٌ - : سألت أهل العربية عن ذلك فلم يعرفوه »<sup>(٣)</sup> .

وتوجيه هذه القراءة على وجهين :

الأول : أن الأصل « يُدْعَى » فقلبت الألف واواً . قال ابن جني : « هذا على لغة من أبدل الألف في الوصل واواً ؛ نحو : أُنْعَوُ ، وَحُبَلَوُ ، ذكر ذلك سيبويه<sup>(٤)</sup> . وأكثر من هذا القلب إنما هو في الوقف ؛ لأن الوقف من مواضع التغيير ، وهو أيضاً في الوصل محكي عن حاله في الوقف ، ومنهم من يبدلها ياء ... »<sup>(٥)</sup> ، وتبع الزمخشري ابن جني في هذا التوجيه<sup>(٦)</sup> .

وذكر العكبري هذا وتوجيهها آخر ، إلا أنه قال : « أراد ( يدعى ) ففتح الألف قلبها واواً »<sup>(٧)</sup> ، وذهب إلى هذا الوجه صاحب الفريد أيضاً ، ورجحه<sup>(٨)</sup> .

(١) من البسيط .

مصادر البيت : إعراب الشواذ (ص ٨٩) .

(٢) إعراب الشواذ (٨٩) .

(٣) المعاني (١٢٧/٢) .

(٤) قال سيبويه : « وزعموا أن بعض طيء يقول : أُنْعَوُ ، لأنها أين من الياء ، ولم يجئوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد ، ولأن الألف تبدل مكانها كما تبدل الياء ، وتبدلان مكان الألف أيضاً ، وهن

أحوات » . الكتاب (٤/١٨١، ١٨٢) ، وينظر : التصريح (٢/٣٣٩) ، واللمع (٢/٢٠٦) .

(٥) المختص (٢/٢٢) .

(٦) الكشف (٢/٤٥٩) .

(٧) التبيان (٢/٨٢٨) .

(٨) الفريد (٣/٢٩١) ، وينظر : البحر (٦/٦٢، ٦٣) ، والدر (٧/٣٩٠) .

**الثاني** : أن الأصل « يُدْعَوْنَ » فحذفت النون تخفيفاً .

وهو أحد الوجهين عند العكبري ، واختاره ابن مالك ، إذ جاء بالقراءة تمثيلاً وتنظيراً على حذف نون الرفع تخفيفاً<sup>(١)</sup> .

وهذا التوجيه اجتمع فيه شذوذان ، الجمع بين مرفوعين للفعل على النيابة عن الفاعل ، فالواو نائب فاعل ، وكذا « كلَّ » ، ويخرج من هذا الشذوذ بجعل « كل » بدل من الواو في تبيان « يدعو » .

والشذوذ الثاني حذف النون بلا موجب .

أما القراءة الأخيرة ﴿ تَظَاهَرَا ﴾ فلها وجهان :

الوجه الأول : أن الفعل ماض ، وفيه شذوذ ؛ لأن التشديد هذا خاص بالمضارع ، لذلك حكم ابن خالويه على القراءة بأنها لحن<sup>(٢)</sup> ، وقال الهذلي إنه لا معنى له<sup>(٣)</sup> ، وقال صاحب اللوامح : لا أعرف وجهه<sup>(٤)</sup> .

والوجه الثاني : وهو ما تقدم من أن الفعل مضارع ، والأصل « تتظاهران » فأدغم التاء في الظاء وحذف النون تخفيفاً ، وهذا هو الوجه الصحيح في توجيه القراءة ، وله نظائر من كلام العرب تقدم ذكرها . وقد نظر ابن مالك بالقراءة على حذف النون تخفيفاً .

وقال أبوحيان : « وله تخريج في اللسان ، وذلك أنه مضارع حذفت منه النون ، وقد جاء حذفها في قليل من الكلام وفي الشعر ... »<sup>(٥)</sup> .

(١) شواهد التوضيح (ص ١٧٢) .

(٢) شواذ ابن خالويه (ص ١١٤) .

(٣) الكامل في القراءات (ص ٤٤٣) .

(٤) البحر (٧/١٢٤) .

(٥) المرجع السابق (٧/١٢٤) .



وانتقد السمين كلام بعض العلماء السابقين من قولهم إنه لحن ، أو أنه لا وجه له ،  
أولا يعرفونه ، فقال : « وهذا عجيب من هؤلاء وقد حذفت نون الرفع في مواضع حتى  
في الفصح ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا  
حتى تحابوا » ، ولا فرق بين كونها بعد واو أو ألف أو ياء .... »<sup>(١)</sup> .

هذا ما تيسر جمعه هنا من قراءات ومن كلام العرب ، والذي ترجح لي من خلال  
هذا الجمع أن حذف نون الرفع من الفعل المضارع جائر على قلة ، وليس ذلك بضرورة ،  
كما ذهب إليه بعضهم ، بل تشهد له نصوص العرب من شعر ونثر ، ولم يكن هذا  
مقتصراً على هذه القراءة ، بل جاء هذا الاستعمال في الحديث الشريف في كلام ، وإن  
أمكن تأول بعض القراءات على غير هذا الوجه ، فلا يمكن تأول بعضها الآخر .

## المسألة الثالثة : رفع المضارع بعما أن الناصبة وينصبه بلا ناصب :

ينصب المضارع بأربعة أحرف :

الأول : « لن » ، نحو ﴿ لَنْ تُعْنِي عَنْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .

الثاني : « كي » ، نحو ﴿ كِي تَقْرَعُ عَيْنَهَا ﴾<sup>(٢)</sup> .

الثالث : « إذن » ، وتنصب بثلاثة شروط :

- الأول : أن تكون مصدرّة ، فإن وقع قبلها عاطف ، نحو : وإذن أكرمك .

جاز الرفع والنصب ، والرفع أكثر ، كقوله تعالى ﴿ وإذن لا يلبثون ﴾<sup>(٣)</sup> .

- الثاني : أن يكون الفعل بعدها متصلاً ، أو منفصلاً عنها بقسم ، كقولك :

إذن أكرمك ، أو إذن والله أكرمك .

- الثالث : أن يكون الفعل مستقبلاً .

الرابع : « أن » ، وينصب بها ظاهرة ، ومضمرة وجوباً وجوازاً ، فمثال النصب بها

ظاهرة قوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وشرط النصب بها ألا تقع بعد

العلم . فإن وقعت بعد العلم فهي المخففة من الثقيلة ويرفع بعدها ، قال تعالى

﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾<sup>(٥)</sup> . فإذا وقعت بعد الظن جاز الوجهان ، قال تعالى

(١) الأنفال : (١٩) .

(٢) القصص : (١٣) .

(٣) الإسراء : (٧٦) .

(٤) البقرة : (١٨٤) .

(٥) المزمل : (٢٠) .

﴿ وَحَسِبُوا أَن تَكُونُ قِنْتَةً ﴾<sup>(١)</sup> . يقرأ برفع ﴿ تكون ﴾ ونصبه<sup>(٢)</sup> .

وينصب بـ « أن » مضمرة وجوباً في خمسة مواضع :

أولها : بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماض منفي ، وتسمى هذه اللام لام

البحود ، قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، و﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ثانيها : بعد « أو » إذا صلح في موضعها « حتى » ، نحو : لألزمنك أو تقضييني ،

أو « إلا » ، نحو : لأقتلنه أو يسلم .

ثالثها : بعد « حتى » إذا كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم ، كقوله تعالى

﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أو باعتبار ما قبلها ، نحو ﴿ وزكروا حتى يقول ﴾<sup>(٦)</sup> .

رابعها ، وخامسها : بعد فاء السببية ، وواو المعية مسبوقين بنفي أو طلب محضين ،

نحو : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾<sup>(٧)</sup> ، و﴿ لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمم

الصابرين ﴾<sup>(٨)</sup> ، و﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز ﴾<sup>(٩)</sup> ، و﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب ﴾<sup>(١٠)</sup> .

وينصب بـ « أن » مضمرة جوازاً في خمسة مواضع :

(١) المائدة : (٧١) .

(٢) القراءة في : معاني الزجاج (٢/١٩٥) ، والسبعة (ص٢٤٧) ، وإعراب النحاس (٢/٣٢، ٣٣) ، والعنوان

(ص٨٨) ، والنشر (٢/٢٥٥) ، والتحبير (ص١٠٧) .

(٣) العنكبوت : (٤٠) .

(٤) النساء : (١٣٧) .

(٥) الحجرات : (٩) .

(٦) البقرة : (٢١٤) .

(٧) فاطر : (٣٦) .

(٨) آل عمران : (١٤٢) .

(٩) النساء : (٧٣) .

(١٠) الأنعام : (٢٧) .

أولها : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ، لم يقترن الفعل بـ « لا » ،  
 نحو : ﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَأُمرْتُ لِأَن أُكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وتسمى لام  
 « كي » .

فإن قرن الفعل بلا النافية أو المؤكدة وجب إظهارها ، نحو : ﴿ لئلا يكون للناس  
 عليكم حجة ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾<sup>(٤)</sup> .

وثانيها وثالثها ورابعها وخامسها : إن وقعت بعد « أو » ، أو الواو ، أو الفاء ،  
 أو « ثم » ، إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل فعل ، نحو : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ  
 اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، و ﴿ يرسل ﴾ عطف على ﴿ وحيا ﴾ .  
 ولا ينصب بـ « أن » مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شذوذاً<sup>(٦)</sup> .

هذه القواعد العامة في ناصب الفعل المضارع .

وجاءت قراءات على خلاف هذه القواعد ، وهي نوعان :

النوع الأول : رفع المضارع بعد « أن » الناصبة مع اكتمال شروط النصب ، من  
 ذلك قراءة زيد بن علي ، وابن أبي عبلة ﴿ قَالَ آتِيكَ أَلَّا تَكَلِّمُ النَّاسَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، برفع  
 ﴿ تَكَلِّمُ ﴾<sup>(٨)</sup> .

(١) الأنعام : (٧١) .

(٢) الزمر : (١٢) .

(٣) البقرة : (١٥٠) .

(٤) الحديد : (٢٩) .

(٥) الشورى : (٥١) .

(٦) ينظر : الكافية (ص ١٩٣-١٩٧) ، وشرح الرضي (٢/٢٣٢-٢٥٢) ، وأوضح المسالك (٣/١٦٢-١٨٥) .

(٧) مريم : (١٠) .

(٨) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ٢٤١) ، والبحر (٦/١٧٦) ، والدر (٧/٥٧٣) ، وشواذ الكرمانني (ص ١٤٦) .

وقراءة مجاهد، وتروى عن ابن عباس وابن محيصن ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾<sup>(١)</sup>،

يرفع ﴿يَتِمُّ﴾<sup>(٢)</sup>.

النوع الثاني : نصب الفعل المضارع دون أن يسبق بنصب، من ذلك قراءة الحسن

﴿أَفْغِرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبِدَ﴾<sup>(٣)</sup>، بنصب ﴿أَعْبِدَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقراءة ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْكُرَ﴾<sup>(٥)</sup>،

بنصب ﴿تَسْكُرَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقراءة ﴿ثُمَّ يَهْجُ فِتْرَاهُ مُصْفِرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا﴾<sup>(٧)</sup>، بنصب

﴿يَجْعَلُهُ﴾<sup>(٨)</sup>، وقراءة عيسى بن محمد ﴿بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ قِدْمَةً﴾<sup>(٩)</sup>،

بنصب ﴿يَدْمَغُهُ﴾<sup>(١٠)</sup>، وقراءة ﴿وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخَلَطِ لَيَبْغِي﴾<sup>(١١)</sup>، بنصب

(١) البقرة : (٢٣٣).

(٢) القراءة في : الإنصاف (٥٧٢/٢)، وشرح ابن يعين (١٥/٧)، وضرائر ابن عصفور (ص١٦٤)، وشواهد التوضيح (ص١٨٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (١١/٤)، والبحر (٢١٣/٢)، والدر (٤٦٣/٢)، والمغني (ص٧١٧، ٤٦)، والتصريح (٢٣٢/٢)، والخزانة (٤٢٢/٨).

(٣) الزمر : (٦٤).

(٤) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص١٣٢)، والكشاف (٤٠٧/٣)، وإعراب الشواذ (ص٣٤٣)، والبحر (٤٣٩/٧)، والدر (٤٤٠/٩)، والمغني (ص٨٤٠)، والتصريح (٢٤٥/٢).

(٥) المدثر : (٦).

(٦) القراءة في : المحتسب (٣٣٧/٢)، والكشاف (١٨١/٤)، والتبيان (١٢٤٩/٢)، الفريد (٥٦٢، ٥٦١/٤)، والجامع (٦٩/١٩)، والبحر (٣٧٢/٨)، والدر (٥٣٦/١٠).

(٧) الزمر : (٢١).

(٨) القراءة في : الكامل (ص٤٦٠)، وجامع البيان (ص٣١٨/ب)، والبيان (٣٢٣/٢)، وإعراب الشواذ (ص٣٤٢)، والتبيان (١١١٠/٢)، والتقريب والبيان (ص٥٨٠)، والفريد (١٨٩/٤)، والبحر (٤٢٢/٧)، والدر (٤٢١/٩)، وشواذ الكرماني (ص٢٠٩).

(٩) الأنبياء : (١٨).

(١٠) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص٩٤)، والكشاف (٥٦٦/٢)، والتبيان (٩١٣/٢)، والبحر (٣٠٢/٦).

(١١) ص : (٢٤).

﴿ يبغي ﴾<sup>(١)</sup> .وجاء أيضاً نصب المضارع بعد « لم » كقراءة ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، بنصب﴿ نَشْرَحْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وبعد « لما » ، كقراءة ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، بنصب﴿ يَعْلَمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

أما النوع الأول وهو الرفع بعد « أن » الناصبة ، فقد جاء نظيره في الشعر ،  
كقوله :

وإني لأختارُ القيرى طأوي الحشا  
مُحَاذِرَةٌ مِنْ أَنْ يُقَالَ لَيْتِمُ<sup>(٦)</sup>  
يروى برفع « يقال » .

وقول الآخر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا  
مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا<sup>(٧)</sup>  
فأثبت النون بعد « أن » في قوله « تقرأ » .

(١) القراءة في : الكشاف (٣٧١/٣) ، الفريد (١٦٠/٤) ، والبحر (٣٩٣/٧) ، والدر (٣٧١/٩) .

(٢) الشرح : (١) .

(٣) القراءة في : المحتسب (٣٦٦/٢) ، والكشاف (٢٦٦/٤) ، والمحزر (٣٢٥/١٦) ، والجامع (١٠٩/٢٠) ،  
والبحر (٤٨٨،٤٨٧/٨) ، والدر (٤٣/١١) ، وتفسير الألوسي (١٦٨/٣٠) .

(٤) آل عمران : (١٤٢) .

(٥) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ٩٢) ، والبحر (٦٦/٣) ، والدر (٤١٠/٣) .

(٦) من الطويل ، وقائله حاتم الطائي .

مصادر البيت : ديوان حاتم (ص ٨٧) ، وحماسة أبي تمام (٤٦٢/٢) ، وضرائر ابن عصفور (ص ١٦٣) .

(٧) من البسيط .

مصادر البيت : مجالس ثعلب (ص ٣٩٠) ، والخصائص (٣٩٠/١) ، والمنصف (٢٧٨/١) ، والإنصاف

(٥٦٣/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٥/٧) ، وضرائر ابن عصفور (ص ١٦٣) ، وشواهد التوضيح (ص ١٨٠) ،

والبحر (٢١٣/٢) ، والدر (٤٦٣/٢) ، والمعني (ص ٤٦) ، والمقاصد (٣٨١/٤) ، والتصريح (٢٣٢/٢) ،

والأشموني (٢٨٧/٣) ، والخزانة (٤٢٠/٨) .

وقال الآخر :

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ ... مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ<sup>(١)</sup>

فأثبت النون بعد « أن » في قوله « تهبطين » .

وجاء أيضاً في بعض الآثار كقول سعد بن عبادة للنبي ﷺ : « يا رسول الله اغفُ عنه واصفح عنه ، فوالذي أنزل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك ، ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة على أن يتوجه فَيَعَصِبُونَهُ بِالْعِصَابَةِ ... »<sup>(٢)</sup> ، فقال : « فيعصبونه » ، فأثبت النون .

وقول ابن عباس رضي الله عنهما : « إني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين »<sup>(٣)</sup> ، فأثبت النون في « فتمشون » .

هذا ما ورد عن العرب في هذا الاستعمال ، وقد بحث العلماء في توجيه هذا .

أما الأبيات الواردة في هذا ، فلها ثلاثة توجيهات :

الأول : حمل « أن » هذه على أنها المخففة من الثقيلة ، وتخفيفها ضرورة ، واسمها ضمير الشأن محذوف . قال ابن حني : « فسألت أبا علي عن ثبات النون في « تقرأن » بعد أن ، فقال : « أن » مخففة من الثقيلة وأولها الفعل بلا فصل للضرورة »<sup>(٤)</sup> .

وقد عد أبو علي هذا النوع شاذاً في القياس والاستعمال جميعاً<sup>(٥)</sup> . وينسب هذا

(١) من الكامل ، وقائله القاسم بن معن بن عبد الرحمن قاضي الكوفة .

والطلاح : شجر عظيم من شجر العضاء .

مصادر البيت : معاني الفراء (١/١٣٦) ، والخصائص (١/٣٨٩) ، والأزهية (ص٥٨) ، وشرح ابن يعين

(٩/٧) ، وضرائر ابن عصفور (ص١٦٣) ، والبحر (٢/٢١٣) ، والدر (٢/٤٦٣) ، والمقاصد (٢/٢٩٧) ،

والأشموني (١/٢٩٢) .

(٢) البخاري (٦٥) كتاب التفسير ، (١٥) باب : ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب ...

(٣) البخاري (١١) كتاب الجمعة (١٤) باب : الرحصة إن لم يحضر الجمعة في المطر .

(٤) المنصف (١/٢٧٨) .

(٥) المنصف (١/١٧٨) .

الرأي إلى البصريين وإلى الكوفيين أيضاً ، وهو ظاهر كلام الفراء<sup>(١)</sup> .

**الثاني** : أن « أن » هذه مهملة حملاً على « ما » المصدرية أختها ، وروى ابن جني عن أحمد بن يحيى ثعلب أنه قال : « شَبَّهَ أن بـ ( ما ) ، فلم يعملها كما لم يعمل ( ما ) »<sup>(٢)</sup> .

وينسب هذا التوجيه أيضاً إلى المذهبيين البصري والكوفي<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن جني أنه مذهب البغداديين واستبعده بحجة أن « أن » لا تقع إذا وصلت بالفعل حالاً أبداً ، إنما هي للمضي والاستقبال ، و « ما » إذا وصلت بالفعل فكانت مصدراً فهي للحال أبداً ، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى ، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتهما ، ويخلص ابن جني إلى أن ما ذهب إليه أبو علي من أنها مخففة من الثقيلة وإن كان فيه صنعة ، فهو

(١) ينظر : معاني الفراء (١/١٣٥) .

(٢) الخصائص (١/٣٩٠) .

(٣) حصل اضطراب في نسبة كل توجيه إلى كلا المذهبين ، فكما ترى ظاهر كلام البصريين يفيد أنهم وجهوا هذا على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، وهو الذي صرح به أبو علي الفارسي ، واختاره ابن جني ، وهذا الذي ذكره ابن يعيش عن البصريين ، ونقل عن الكوفيين إهمالهم « أن » حملاً على « ما » ، وذكره أيضاً أبو البركات الأنباري ، وذهب جمع من المتأخرين كابن مالك ، وأبي حيان ، والسمين ، وابن هشام ، وغيرهم عكس هذا . وقد تبّه البغدادى على هذا في شرح أبيات المغني معلقاً على البيت « أن تقرأن » ، قال : « على أن فيه (أن) الناصبة للمضارع أهملت حملاً على أختها (ما) عند البصريين ، خلافاً للكوفيين في زعمهم أنها مخففة من الثقيلة ، أقول هكذا اشتهروا ، والصواب العكس ، فإن القول بأنها هي الخفيفة قول البصريين ، والقول بأنها الناصبة الخفيفة وقد أهملت قول الكوفيين » (١/١٣٥) .

ويظهر أن اللبس حصل عندهم من فهمهم كلام الفراء ، وهو يوحى بالقول إنها المخففة من الثقيلة ، وهو يعد من رؤوس الكوفيين . ينظر : معاني الفراء (١/١٣٥، ١٣٦) .

وينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٤/١٠) ، وفيه نسبة كونها مخففة للكوفيين ، وكونها مهملة للبصريين ، والبحر (٢/٢١٣) ، (٦/١٧٦) ، وقد ذكر أبو حيان المذهبين في قراءة ﴿ أن يتم ﴾ ، وذكر أن مذهب البصريين إهمالها ، وخرج قراءة ﴿ ألا تكلم ﴾ على أنها مخففة من الثقيلة ، وواقفه السمين في الموطنين .

- الدر (٢/٤٦٣) ، (٧/٥٧٣) ، وينظر : المغني (ص ٤٦) .



أسهل مما ارتكبه الكوفيون<sup>(١)</sup> .

الثالث : جعل « أن » مُفسّرة لـ « حاجة » المتقدم في البيت قبل « أن تقرأ » ،  
والبيت قبله :

أَنْ تَحْمِلًا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُهَا      وَتَصْنَعًا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا  
واعترض على هذا بأن « أن » لا تفسر إلا مفعولاً مقدر اللفظ ، دالاً على معنى  
القول مؤدياً معناه ، ولفظ « أن تحملاً » ليس فيه معنى القول ، فلا يجوز جعل « أن »  
تفسيرية<sup>(٢)</sup> .

وهذا التوجيه خاص ببيت « أن تقرأ » ، أما الوجهان الأولان فصالحان لجميع  
الآيات الواردة على هذا النحو .

وعلى ما قيل في توجيه هذه الآيات لم يسلم وجه من اعتراض ، فالنتيجة واحدة  
عندهم ، وهي الحكم بشذوذ هذا ، أو أنه خاص بالضرورة .

وقيل في تأويل الأثرين الواردين ، والقراءات ما قيل في الآيات ، فذهب ابن مالك  
إلى أن هذا جاء على لغة من يرفع الفعل بعد « أن » حملاً على أختها<sup>(٣)</sup> . ويظهر أنه يرى  
هذا لغة لبعض العرب .

وذهب ابن حجر إلى تأويل آخر في قوله « فيعصبونه » حملة على الاستئناف ،  
قال : « والتقدير : فهم يعصبونه ، أو فإذا هم يعصبونه »<sup>(٤)</sup> .

وفي القراءتين أيضاً منهم من ذهب إلى أن هذه « أن » مخففة من الثقيلة ، ومنهم  
من ذهب إلى أنها ملغاة حملاً على « ما » .

وزاد بعضهم توجيهاً آخر لقراءة ﴿ أَنْ يَتَمَّ ﴾ ، وهو أن الخطاب للجمع ، والفعل

(١) ينظر : سر الصناعة (٢/٥٤٩) .

(٢) ينظر : الخزانة (٨/٤٢٦) .

(٣) شواهد التوضيح (ص ١٨٠، ١٨١) .

(٤) فتح الباري (٨/٢٣٢) .

منصوب بحذف « أن » ، والواو حذفت لالتقاء الساكنين لفظاً ، واستصحب ذلك خطأ . قال ابن هشام : « وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ إن الأصل ( أن يتموا ) بالجمع ، فحسن ؛ لأن الجمع على معنى ( من ) ، مثل ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَعِينُ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولكن أظهر منه قول الجماعة : إنه قد جاء على إهمال ( أن ) الناصبة حملاً على أختها ( ما ) المصدرية<sup>(٢)</sup> .

هذه جملة الآراء في توجيه هذه القراءات ، ولا يخلو واحد منها من اعتراض ، فالأولى من هذه التأويلات أن يقال : إن الأصل أن ينصب بـ « أن » وجاء الرفع بها على قلة ، ولا يصح القياس عليه ، ولا حاجة لأن يقال إنه حملاً على « ما » أختها في عدم العمل ؛ لأن هذا لا يصلح قياساً ، فإذا لم يصلح قياساً كان شاذاً ، فالمحصل واحد ، ثم إنه لا حاجة لأن يقال : إنها مخففة من الثقيلة ؛ لأن هذا شاذ في القياس والاستعمال أيضاً كما قال أبو علي الفارسي<sup>(٣)</sup> ، فلم نحصل بذكر هذا التوجيه على ما نخرج به من الشذوذ ، إلا أنه شذوذ فيه صنعة وتكلف بدل أن يكون بسيطاً .

وكذا يقال في توجيه قراءة ﴿ أَنْ يَتِمَّ ﴾ على رأي من قال الخطاب للجمع ، إذ لو كان للجمع لبقيت الواو بعدها ألف . وإن كان هذا التوجيه أقرب الأوجه عندي في توجيه هذه القراءة خاصة<sup>(٤)</sup> .

(١) يونس : (٤٢) .

(٢) المغني (ص ٧١٧) .

(٣) ينظر : (ص ٣٠٨) .

(٤) ويشهد لذلك قراءة يحيى بن يعمر ﴿ تماماً على الذين أحسن ﴾ وإن كان لها توجيهات أخرى .

- ينظر : معاني القراء (٣٦٥/١) ، المحتسب (٢٣٤/١، ٢٣٥) ، والمحزر الوجيز (١٨٣/٦) ، والبيان (٣٥٠/١) ، والبحر ٤/٢٥٥، ٢٥٦ .

ويؤيد هذا حكاية السيوطي « من العرب من يقول الزيدون قام » ، وقد ذكر بعض الباحثين المعاصرين أن حذف الواو والاكتفاء عنها بالضمة ظاهرة سامية عامة ، وجدت في الحبشية والعربية والآرية .

- الجمع ١/٥٨ ، واللهجات العربية في التراث (ص ٦٨٩) .

أما النوع الثاني وهو نصب المضارع بلا ناصب ، فيمكن أن يقسم قسمين :  
القسم الأول : يصح فيه تقدير « أن » كقراءة ﴿ أَعْبُدْ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ ، ووجه  
النصب فيه أنه ألقى « أن » ونصب الفعل بعدها . وقد ورد نظير هذا شعراً ونثراً .  
فمن الشعر قوله :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ      وَتَهَنَّهْتَ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ<sup>(١)</sup>

بنصب « أفعله » على تقدير « أن أفعله » .

وقوله :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَى      وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِئِي<sup>(٢)</sup>

فنصب « أحضر » كما روي في بعض الروايات على تقدير « أن أحضر » .

وقول الآخر :

وَحَقٌّ لِمَنْ أَبُو بَكْرٍ أَبُوهُ      يُوقِّعُهُ الَّذِي رَفَعَ الْجِبَالَ<sup>(٣)</sup>

بنصب « يوقِّعه » على تقدير « أن يوقِّعه » .

(١) من الطويل ، وقائله عامر بن حوین الطائي .

والخباسة : المغمم .

مصادر البيت : الكتاب (٣٠٧/١) ، وجمهرة اللغة (٢٣٤/١) ، وضرورة القزاز (ص١٤٢) ، والإنصاف

(٥٦٥/٢) ، والروض الأنف (٢٥٦/١) ، والمقرب (٢٧٠/١) ، والمفني (ص٨٣٩) ، والمقاصد (٤٠١/٤) .

(٢) من الطويل ، وقائله طرفة .

مصادر البيت : ديوانه (ص٤٣) ، والكتاب (١٠١/٣) ، ومعاني الأخصش (١٢٦/١) ، ومعاني الفراء

(٢٦٥/٣) ، والمقتضب (١٣٦،٨٥/٢) ، ومجالس نعلب (ص٣١٧) ، والأصول (٦٨/٢) ، والمخلى ووجه

النصب (ص١١٥) ، وسر الصناعة (٣٣٤،٢٨٥/١) ، والإنصاف (٥٦٠/٢) ، والمقاصد (٤٠٢/٤) ،

والخزانة (١١٩/١) .

(٣) من الوافر ، وقائله ذو الرمة .

مصادر البيت : ديوانه (ص٤٤٦) ، وعبث الوليد (ص١٩١) ، وضرائر ابن عصفور (ص١٥١) ، واللسان

(حقق) .

وجاء أيضاً نظير هذا نثراً ، قول بعض العرب : « عُنْدِ اللَّصِّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ »<sup>(١)</sup> ،  
 بنصب « يأخذك » ، وقول بعضهم : « مُرَّةٌ يَخْفِرُهَا »<sup>(٢)</sup> ، بنصب « يخفرها » ، وقال  
 بعضهم : « وَلَا بَدَّ مِنْ تَتَبَعَهَا »<sup>(٣)</sup> ، بنصب « تتبعها » .  
 هذا ونظائره داخل في المسألة المختلف فيها بين البصريين والكوفيين ، والمسألة :  
 هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل ؟

الكوفيون يميزون ذلك ويستدلون بقراءة ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا  
 اللَّهَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، بحذف النون في ﴿ تعبدوا ﴾ . والتقدير : « أن لا تعبدوا » ، فحذفت « أن »  
 وبقي عملها .

واستدلوا ببعض الآيات الشعرية التي تقدم ذكرها ، وقالوا هذه الآيات دليل على  
 أن « أن » تعمل مع الحذف ، وهذا على أصلكم يا بصريون ألزم ؛ لأنكم تزعمون أنها  
 تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتمني ،  
 والعرض ، وكذلك بعد الواو ، واللام ، و « أو » ، و « حتى » ، فكذلك هاهنا .  
 وردّ البصريون هذه الشواهد وتأولوها ، فقالوا : إن القراءة شاذة ، ومع هذا فهي  
 محمولة عندهم على النهي ، فالفعل مجزوم لا منصوب .

وقالوا في بيت « ألا أيهذا ... » : إن الرواية الصحيحة برفع « أَحْضُرُ » ، ومن  
 رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال « أن » مع الحذف ، فلا

(١) القول في : مجالس نعلب (ص ٣٨٣) ، وضرائر ابن عصفور (ص ١٥٢) ، وشواهد التوضيح (ص ١٨٠) ،  
 والملغني (ص ٨٣٩) .

(٢) القول في : الكتاب (٩٩/٣) ، وسر الصناعة (٢٨٦/١) ، والمقرب (٢٧٠/١) ، وضرائر ابن عصفور  
 (ص ١٥٢) ، والملغني (ص ٨٣٩) .

ويروى بالنصب والرفع .

(٣) القول في : المقرب (٢٧٠/١) ، وضرائر ابن عصفور (ص ١٥٢) ، والملغني (ص ٨٣٩) .

(٤) البقرة : (٨٣) .

يكون فيه حجة . وإن صحت الرواية فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بـ « أن » ، فنصب على طريق الغلط .

وقالوا في بيت « ونهنت ... » إنه نصب على طريق الغلط ، كأنه توهم « كدت أن أفعله » .

ولهم توجيه آخر للبيت وهو أن الأصل « كِدْتُ أَنْفَعَلَهَا » أي : الخصلة ، فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها .

واحتج البصريون أيضاً لمذهبهم بأن قالوا : « الدليل على أنه لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي ألا تعمل مع الحذف من غير بدل .

وقالوا أيضاً : إنَّ « أن » الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت « أن » المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا يعمل مع الحذف ، فالفرع المشبه به أولى أن لا ينصب مع الحذف .

وأجابوا عن احتجاج الكوفيين في مسألة عمل « أن » بعد الفاء والواو وغيرها ، فقالوا : إنما جاز الحذف بعد هذه الأحرف لأنها دالة على « أن » فنزلت منزلة ما لم يحذف ، فعملت مع الحذف ، بخلاف ههنا فإنه ليس هنا حرف يدل عليها ، فلم يعمل مع الحذف<sup>(١)</sup> .

والذي يترجح عندي - والله أعلم - مذهب الكوفيين لاستناده إلى السماع الثابت عن العرب كما ذكر قبل . وما تأوله البصريون وحاولوا به دفع بعض الشواهد ليس بمسلّم ، فقولهم مثلاً في بيت « ما كدت أفعله » إن أصله « أفعلها » فيه تكلف ويحوج إلى حذف الألف ثم نقل حركة الهاء إلى اللام ، ولا يصلح مثل هذا للقياس عليه ، والوجه الآخر الذي ذكر في البيتين أنه على وجه الغلط ، فكيف يحكم بغلط الشعراء ونقله اللغة الذين يحتج بكلامهم ، ثم أيضاً لو قيل هذا فلم خصص هذان البيتان بالغلط

(١) ينظر : الإنصاف (٢/٥٥٩-٥٧٠) .

دون غيرهما من الآيات الكثيرة التي خرجت عن قياس كلامهم ، ثم أيضاً لو سلم بهذا  
فما الجواب عن القراءات الواردة كقراءة ﴿أَعْبُدْهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ، وقراءة ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾  
ونظير هذا ما جاء في نثر الكلام كما تقدم من كلام العرب .

وهناك أيضاً مكان لاعتراض ومناقشة في ردهم قراءة ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾ إذ قالوا إنها  
شاذة ، وهذا لا يصلح رداً ؛ لأن القراءة الشاذة معتبرة في الاستدلال بها .  
وقولهم أيضاً أنها يمكن أن تحمل على النهي ، ليس بمسلم ؛ لأن كثيراً من النفي  
يمكن أن يتكلف له معنى النهي ، فلماذا خص هذا الموضع دون غيره .

ويمكن أن توجه قراءة ﴿وَلَا تَمْنُنُ تَسْتَكْبِرُ﴾ على تقدير « أن » كما ذهب إليه  
بعض العلماء ، قال ابن مالك في قول بعض الصحابة : « ادْعُ اللَّهَ يَخْبَسُهَا »<sup>(١)</sup> ، قال :  
« ويجوز النصب على إضمار ( أن ) كأنه قال : ادع الله أن يجبسها ، ومثله قراءة  
الأعمش ﴿وَلَا تَمْنُنُ تَسْتَكْبِرُ﴾ »<sup>(٢)</sup> .

ويدل على هذا التوجيه قراءة ابن مسعود ﴿وَلَا تَمْنُنُ أَنْ تَسْتَكْبِرُ﴾<sup>(٣)</sup> .

ويمكن حمل قراءة ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهَا﴾ على هذا على ضعف ، لعدم ظهور ما يدل على  
« أن » ، واحتياج تقدير « أن » إلى تكلف في تقدير المعنى لهذا ضعف القراءة بعض  
العلماء ، قال أبو البركات الأنباري : « وهي قراءة ضعيفة ، ومنهم من قال : نصبه تبعاً لما  
قبله ففتح اللام لأن العين قبله مفتوحة ، وليس بقوي ، وليس في توجيهها قول مرضي  
جار على القياس »<sup>(٤)</sup> .

(١) البخاري (١٥) كتاب الاستسقاء (١٤) باب : الدعاء إذا كثر المطر .

(٢) شواهد التوضيح (ص ٧٩) .

(٣) القراءة في : البحر (٣٧٢/٨) .

(٤) البيان (٣٢٣/٢) .

وقال العكبري : « وهو ضعيف جداً وأقرب ما يحتمل له وجهان :  
أحدهما : أن يكون عطفه على (أن الله) وما عملت فيه تقديره : ألم تر إنزال الله  
ثم جعله حطاماً .

والثاني : أن يكون التقدير : تراه ذا اصفرار ثم ترى جعله حطاماً ، فيكون معطوفاً  
على مصدر دل عليه مصفراً ، وفيه وجه ثالث : هو أن يكون معطوفاً على الضمير في  
تراه أي : تراه مصفراً ثم يجعله <sup>(١)</sup> .

وقريباً من القراءة السابقة قراءة ﴿ فِدْمَغُهُ ﴾ ، فإن تقدير « أن » هنا فيه ضعف ،  
لاحتياج الكلام على هذا إلى تقدير متكلف . فإذا حملنا الفاء على أنها عاطفة ، فلا وجه  
لتقدير « أن » ؛ لأن الكلام دون تقديرها صحيح ، فلو قدرنا « أن » أصبح من عطف  
الاسم على الفعل المضارع ؛ لأن « أن » والمضارع في تقدير مصدر ، وإذا لم نذهب إلى  
هذه الصورة من العطف فسنلجأ إلى صورة متكلفة ، ونعطف « أن وما دخلت عليه »  
على اسم من الأسماء المذكورة قبل ، وهذا الذي لجأ إليه بعض العلماء ، كالعكبري فإنه  
جعل ﴿ يَدْمَغُهُ ﴾ معطوفاً على الحق ، والمعنى : بل نقذف بالحق فندمغه على الباطل <sup>(٢)</sup> ،  
وذهب إليه البيضاوي أيضاً ، فقال : « ووجهه مع ما بعده الحمل على المعنى والعطف  
على الحق » <sup>(٣)</sup> .

القسم الثاني : لا يصح دخول « أن » عليه ، ويدخل في هذا قراءة ﴿ وَلَمَّا يَعْلَم ﴾ ،  
وقراءة ﴿ أَلَمْ نَشْرَح ﴾ ، ويمكن أن يدخل فيه قراءة ﴿ لِيَبْغِي ﴾ .  
وهذه القراءات يجمعها توجيه ذكره كثير من العلماء ، هو أن الأفعال هنا ليست  
منصوبة بالفتحة ، بل دخل عليها نون التوكيد الخفيفة ، فأصل ﴿ لَمَّا يَعْلَم ﴾ لَمَّا يَعْلَمَنْ ،

(١) إعراب الشواذ (ص ٣٤٢) .

(٢) ينظر : التبيان (٢/٩١٣) .

(٣) تفسير البيضاوي (٢/٦٧) ، وينظر : الكشاف (٢/٥٦٦) ، والبحر (٦/٣٠٢) ، والدر (٨/١٣٨) .

فأبدلت النون ألفا ، ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة<sup>(١)</sup> ، وكذا قيل الأصل في ﴿ أم ﴾ أم  
 نشرح ﴿ أم نشرحن<sup>(٢)</sup> ، والأصل في ﴿ ليبيغي ﴾ ليبيغين ، كأنه قيل : وإن كثيراً من  
 الخلطاء والله ليبيغين ، على أن الفعل وقع جواباً لقسم<sup>(٣)</sup> . ونظروا لهذا التوجيه بقول  
 الشاعر :

مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أُنْفِرَ      أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ<sup>(٤)</sup>

فقال : « لم يقدر » بالفتحة على الراء .

وهذا البيت الذي نظروا به هذه القراءات لا يصح القياس عليه ؛ لأن نون التوكيد  
 الخفيفة لا تحذف إلا إذا جاء بعدها ساكن ، أو وقف عليها تالية ضمة ، أو كسرة<sup>(٥)</sup> .  
 على أن للبيت توجيهاً آخر ذكره ابن جني ، وهو أن الأصل « لم يقدر أم »  
 بسكون الراء ، فلما جاور الحرف الساكن الحرف المتحرك ، وهو الهمزة أخذ حكمه<sup>(٦)</sup> .

وثمة توجيه آخر في قراءة ﴿ لما يعلم ﴾ أن الفتحة اتباع لحركة اللام .

وهذا التوجيه الذي وجهت به القراءات ليس على وجه واحد :

فتوجيه ﴿ لما يعلم ﴾ بهذا فيه دخول نون التوكيد على المضارع المجزوم ، وما ورد

منه فهو نادر ، وبعضهم قال إنه ضرورة لم يرد إلا في شعر ، كقوله :

(١) ينظر : البحر (٦٦/٣) ، والدر (٤١٠/٣) .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز (٣٢٥/١٦) ، والدر (٤٣/١١) .

(٣) ينظر : الفريد (١٦٠/٤) ، والدر (٣٧١/٩) .

(٤) من الرجز ، وينسب إلى الحارث بن منذر ، وإلى علي بن أبي طالب .

مصادر البيت : النوادر (ص١٦٤) ، وشرح القصائد لابن الأنباري (ص٣٤) ، والخصائص (٩٤/٣) ،

والمختضب (٣٦٦/٢) ، وسر الصناعة (٧٥/١) ، والدر (٤١١/٣) ، (٣٧١/٩) ، والمقاصد (٤٤٧/٤) .

(٥) مثال الأول ؛ قولك : لا تضرب الرجل . تريد : لا تضربن .

ومثال الثاني ؛ يا هؤلاء اخرجوا ، ويا هذه اخرجي . تريد : اخرجن ، واخرجن .

- ينظر : الأشموني (٢٢٥/٣) .

(٦) سر الصناعة (٧٥/١) .



يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا      شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا<sup>(١)</sup>

فأدخل نون التوكيد الخفيفة على المضارع المجزوم ، وقلبت النون ألفاً للوقف .

وتوجيه قراءة ﴿المشروح﴾ بهذا التوجيه تركب من ثلاثة أصول كلها ضعيفة كما

قال السمين .

أولاً : توكيد المجزوم بـ « لم » وهو ضعيف .

ثانياً : إبدال النون ألفاً إنما يكون في الوقف وإجراء الوصل مجرى الوقف خلاف

الأصل .

ثالثاً : حذف الألف ضعيف لأنه خلاف الأصل<sup>(٢)</sup> .

وذهب أبوحيان في تأويل هذا إلى أنه جاء على لغة حكاها اللحياني في نوادره عن

بعض العرب هي الجزم بـ « لن » ، والنصب بـ « لم » عكس المعروف عند الناس<sup>(٣)</sup> ،

وأنشد دليلاً على هذا قول عائشة بنت الأعمى تمدح المختار بن أبي عبيد الثقفي :

قَدْ كَانَ سَمَكُ الْهُدَى يَنْهَدُ قَائِمُهُ      حَتَّى أُتِيحَ لَهُ الْمَخْتَارُ فَانْعَمَدَا

فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمْضَى رَأْيُهُ قَدْ مَا      وَلَمْ يُشَاوِرَ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدًا<sup>(٤)</sup>

بنصب « يشاور » ، وجعله محتملاً للتخريجين<sup>(٥)</sup> .

أما قراءة ﴿لَيْبَغِي﴾ فحملها على هذا التوجيه فيه الإشكالان الأخيران الثاني

والثالث ، ويمكن أن يزداد عليه أنه لم يحفظ مجيء نون التوكيد خفيفة في جواب القسم .

(١) قال سيويه : « وهذا لا يجوز إلا في الاضطرار » . الكتاب (٥١٦/٣) .

وقد سبق توثيق البيت في (ص ١٧٠) من هذا البحث .

(٢) الدر (٤٤/١١) .

(٣) ينظر : البحر (٤٨٨/٨) .

(٤) من البسيط .

مصادر البيت : البحر (٤٨٨/٨) ، والدر (٤٥/١١) .

(٥) ينظر : البحر (٤٨٨/٨) .

فالحاصل أن التوجيهات المذكورة لهذه القراءات لا تسلم من اعتراض ، وبعضها يخرج من شذوذ النصب بـ « لم » إلى شذوذ أشد ، أو تكلف أبعد . فأولى من هذا أن يقال : إن الأصل أن يجزم بـ « لم » ، و « لما » ، وجاء النصب بهما شذوذاً على بعض لهجات العرب ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، وفي قراءة ﴿ ليغني ﴾ إن الفعل نصب بلا ناصب وهذا شاذ أيضاً .

### المسألة الرابعة : حركة لام (كسري) ، ولام الجحود .

ينصب المضارع كما تقدم بـ « أن » مضمرة جوازاً ووجوباً في مواطن . فمن النصب جوازاً وقوعه بعد لام لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ، لم يقترن الفعل بـ « لا » .

وتسمى هذه اللام لام « كي » ، والأصل في هذه اللام الكسر .  
ومن النصب وجوباً وقوع المضارع بعد اللام المسبوقة بكون ناقص ماضٍ منفي ،  
وتسمى هذه اللام لام الجحود . والأصل أيضاً في هذه اللام الكسر<sup>(١)</sup> .

وقد جاءت قراءتان خلاف هذه القاعدة ، الأولى جاء فيها فتح لام « كي » ، قرأ بعض القراء ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ تَزْوِيلَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، بفتح اللام في ﴿ تَزْوِيلَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

والقراءة الثانية جاء فيها فتح لام الجحود ، قرأ أبو السمال ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، بفتح اللام في ﴿ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وهاتان القراءتان مخرجتان عند العلماء على لغة بعض العرب ، وإن كانت لغة غير

(١) ينظر : المفني (ص ٢٧٤) ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب (ص ٨٠) ، وشرح الشمسي على المفني (٢٨/٢) ، والهمع (١٦/٢) .

(٢) إبراهيم : (٤٦) .

(٣) القراءة في : التبيان (٧٧٤/٢) ، والبحر (٤٣٨/٥) ، وتفسير البيضاوي وحاشية الشهاب (٢٧٧/٥) ، وروح المعاني (٢٥١/١٣) .

(٤) الأنفال : (٣٣) .

(٥) القراءة في : مختصر الشواذ (ص ٥٥) ، والمحمر الوجيز (٥٣/٨) ، وإعراب الشواذ (ص ١٦٥) ، والبحر (٤٨٩/٤) ، والدر (٥٩٨، ٥٩٧/٥) ، والمفني (ص ٢٧٤) .

مشهورة ، قال ابن عطية : في القراءة الثانية « عن أبي زيد سمعت من العرب من يقول :  
( ما كان الله ليعذبهم ) ، وهي لغة غير معروفة ، ولا مستعملة في القرآن »<sup>(١)</sup> .

وقال العكبري : « قوله ﴿ لِيُعَذِّبَهُم ﴾ الجمهور بكسر اللام ، وفتحها قوم ، وهي  
لغة محكية يفتح أربابها لام « كي » وينصبون بها »<sup>(٢)</sup> .

وحكى أبوحيان قول ابن عطية ، قال : « وروى ابن بجاهد عن أبي زيد أن من  
العرب من يفتح كل لام إلا في نحو : الحمد لله . انتهى »<sup>(٣)</sup> ، وكأنه أورد هذا  
احتجاجاً لهذه القراءة ، وتبعه تلميذه السمين فيما أورده<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن هشام : « ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ، ويقراً ﴿ وما  
كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ »<sup>(٥)</sup> .

قال الشمي تعليقاً على قول ابن هشام ومعللاً هذا ، قال : « كأنهم فعلوا ذلك  
للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل وهي لام الأمر ، واللام التي ينتصب الفعل  
بعدها »<sup>(٦)</sup> .

وفي القراءة الأولى قال البيضاوي « وقرئ » لتزول بالفتح والنصب ، وخرج ذلك  
على لغة جاء فيها فتح لام « كي »<sup>(٧)</sup> . وكذا قال أبوحيان<sup>(٨)</sup> .  
هذا حاصل ما ذكر في القراءة . قال الشهاب : « وقرئ : لتزول بفتح اللامين ،

(١) المحرر الوجيز (٥٣/٨) .

(٢) إعراب الشواذ (ص ١٦٥) .

(٣) البحر (٤٨٩/٤) .

(٤) الدر (٥٩٨،٥٩٧/٥) .

(٥) المعنى (ص ٢٧٤) .

(٦) شرح الشمي على المعنى (٢٨/٢) .

(٧) تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب (٢٧٧/٥) .

(٨) ينظر : البحر (٤٣٨/٥) .

وخرجت على لغة جاءت في فتح لام « كي » ، هذا حاصل ما ذكره العربون <sup>(١)</sup> .  
وعزا بعض العلماء هذه اللغة إلى تميم - أي : فتح لام « كي » - ، قال علاء  
الدين الإربلي : « ونقل عن تميم أنهم يفتحون هذه اللام ، فيقولون : (جئت لأخذ  
حقي) » <sup>(٢)</sup> .

إذن هاتان القراءتان جاءتتا على لغة بعض العرب ، ولم يوردوا نظيراً لها من كلام  
العرب لا شعراً ولا نثراً . وهذا مما يبين لنا أهمية دراسة هذه القراءات ، إذ حفظت لنا  
من كلام العرب الشيء الكثير .

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي (٢٧٧/٥) .

(٢) جواهر الأدب للإربلي (ص ٨٠) .

## المسألة الخامسة : تسكين الفعل المضارع وحقه النصب .

تقدمت أحكام الفعل المضارع ، وأحوال إعرابه . ويهمننا من هذه الأحكام أنه ينصب بالفتحة الظاهرة إذا لم يكن معتل الآخر بالألف ، ولم يكن من الأفعال الخمسة ، وقد جاءت بعض قراءات على خلاف هذه القاعدة .

قرأ الحسن ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾<sup>(١)</sup> . بسكون الواو في ﴿أَوْ يَعْفُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وحقه أن يظهر الفتحة على الواو كما جاء في المتواتر .

وقرأ بعض القراء ﴿وَأَنْ أَتْلُ الْقُرْآنَ﴾<sup>(٣)</sup> ، بحذف الواو<sup>(٤)</sup> ، فكأنه سكن الواو ثم حذفها لالتقاء الساكنين .

وقرأ الأشهب العُقَيْلِيُّ والحسن ﴿أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرُوكَ وَالْهَيْكَلَ﴾<sup>(٥)</sup> ، بسكون الراء في ﴿يَذَرُوكَ﴾<sup>(٦)</sup> ، ووجه المخالفة في القراءتين هو تسكين لام الفعل المضارع المنصوب ، وحقه ظهور النصب .

أما القراءة الأولى فالفعل المضارع منصوب ؛ لأنه معطوف على المحل قبله ﴿إِلَّا أَنْ

(١) البقرة : (٢٣٧) .

(٢) انظر القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٢٢) ، والكشاف (١/٣٧٥) ، والمخمسب (١/١٢٥) ، والمحمر (٢/٢٣٢) ، وإعراب القراءات الشاذة (ص ٦٣) ، والجامع (٣/٢٠٨) ، والفريد (١/٤٨٠، ٤٨١) ، والبحر (١/٢٣٧) ، والدر (٢/٤٩٣، ٤٩٤) ، وشواذ الكرمانى (ص ٤١) .

(٣) النمل : (٩٢) .

(٤) انظر القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١١٢) ، وإعراب الشواذ (ص ٣٠٠) .

(٥) الأعراف : (١٢٧) .

(٦) تنظر القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٥٠) ، والمخمسب (١/٢٥٧) ، والكشاف (٢/١٠٤) ، والمحمر (٧/١٣٧) ، والبحر (٤/٣٦٧) ، والدر (٥/٤٢٣) ، والجامع (٧/٢٦١) .

يعفون ﴿﴾ ، وجاءت الواو ساكنة .

وجاء نظيره في الشعر ، قول الشاعر :

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا

وَمَا إِحَالُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنِّ وَرَأْسِي

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمِّ وَلَا أَبِ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُو بِبَعْضِ حَدِيثِهَا

رَفَعْنَا وَانزَلْنَا الْقَطِيبَ الْمَوْلِدَا<sup>(٣)</sup>

وقال الشاعر :

وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كُسِّيَ الْجَوَارِي

فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافِ<sup>(٤)</sup>

(١) من البسيط ، وقائله كعب بن زهير - رضي الله عنه - ، ويروى : « أرجوا وأمل أن يعجلنني » ، وهي رواية الديوان ، ولا شاهد فيها .

مصادر البيت : ديوان كعب (ص ١١١) ، وقد ورد فيها شاهداً على إلغاء « إخال » .

(٢) من الطويل ، وقائله عامر بن الطفيل .

مصادر البيت : ديوان عامر بن الطفيل (ص ٩٢-٩٣) ، الكامل (١٦٣/١) ، الشعر والشعراء (٣٣٦/١) ، والعقد الفريد (٤١٠/٣) ، والخصائص (٣٤٢/٢) ، والمحتسب (١٢٧/١) ، والخزانة (٣٤٣/٨) ، ضرائر ابن عصفور (ص ٩٠) ، والبحر (٢٣٧/٢) ، شواهد الشافية (٤٠٤/٤) .

(٣) من الطويل ، وقائله الأخطل .

والقطيب : الخدم .

مصادر البيت : ديوان الأخطل (ص ٣٠٣) ، والمنصف (١١٥/٢) ، والخصائص (٣٤٢/٢) ، والمحتسب (١٢٦/١) ، وضرائر ابن عصفور (ص ٩٠) .

(٤) من الوافر ، وينسب البيت لعيسى بن فاتك ، ولمرداس بن أذنه ، وأبي خالد القناني ، وسعيد بن مسروح الشيباني .

مصادر البيت : الكامل (١٦٧/٣) ، أضداد الأنباري (ص ٢٦) ، والمنصف (١١٥/٢) ، والخصائص (٣٤٢، ٩٢/٢) ، وأمالى ابن الشجري (٢٣٣/١) ، وأساس البلاغة (كرم) (ص ٣٩١) ، وضرائر ابن عصفور (ص ٩٠) ، واللسان (كسا) (٢٢٤/١٥) .

والشاهد في هذه الآيات قوله « أن تدنو » ، وقوله « أن أسمو » ، وقوله « أن تلهو » ، وقوله « فتنبو » ، ففي كل هذه الألفاظ جاء الفعل ساكناً وحقه ظهور الفتحة عليه .

ويحمل كثير من العلماء هذه الآيات على الضرورة . قال أبو الحسن الأخفش عند إيراد البيت « أبا الله أن أسمو ... » <sup>(١)</sup> ، قال : « إنما جاز ذلك للشاعر لأن الحركات مستقلة في حروف المد واللين ، فلما جاز إسكانها في الاسم في موضع الجر والرفع ، أجري عليه في موضع النصب أيضاً لما أحييتك به » .

قال ابن عصفور بعد إيراد نماذج للضائر ، قال : « ومنه حذفهم الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الفعل المضارع » <sup>(٢)</sup> ، ثم أخذ يمثل بأبيات ، ثم قال : « وحذفها من آخر الفعل المعتل أحسن » <sup>(٣)</sup> ، فذكر الآيات التي أوردتها ، ثم قال : « ألا ترى أنه قد حذف الفتحة من آخر « تلهو » ، و« أسمو » ، و« تنبو » تخفيفاً وإجراءً للنصب مجرى الرفع » <sup>(٤)</sup> .

وذهب ابن مجاهد أن هذا إنما يكون في الوقف ، فأما في الوصل فلا يكون <sup>(٥)</sup> . وذهب ابن عطية إلى أن سبب حذف الفتحة في هذه القراءة الاستثقال ، قال - رحمه الله - : « والذي عندي أنه استثقل الفتحة على واو متطرفة قبلها متحرك لقلة بجيئها في كلام العرب - وقد قال الخليل رحمه الله : لم يجيء في الكلام واو مفتوحة متطرفة إلا في قولهم : عَفَوَ ، وهو جمع عَفُو ، وهو ولد الحمار <sup>(٦)</sup> . وكذلك الحركة ما

(١) الخزانة (٢٤٣/٨) .

(٢) ضرائر ابن عصفور (ص ٨٩) .

(٣) المصدر السابق (ص ٩٠) .

(٤) المصدر نفسه (ص ٩١) .

(٥) المحتسب (١٢٧/١) .

(٦) العين (٢٥٩/٢) .



كانت قبل الواو المفتوحة فإنها ثقيلة»<sup>(١)</sup> . وكلام ابن عطية فيه نظر وتفصيل<sup>(٢)</sup> .  
 وذهب ابن جني في توجيه القراءة إلى جواز ذلك على قلة ، قال : « سكون الواو  
 من المضارع في موضع النصب قليل وسكون الياء فيه أكثر »<sup>(٣)</sup> .  
 ووجه ما ذهب إليه ابن جني قرب الشبه بين أحرف العلة ، فالياء أشبهت بالألف ؛  
 لأنها لا تحرك ، ثم أشبهت الواو الياء لقربها منها .  
 وإلى هذا الرأي يميل العكبري ؛ قال : « وهذا من تخفيف الواو لثقل الحركة عليها  
 شبهوها بالألف ؛ لأنها من حروف المد ... »<sup>(٤)</sup> .  
 هذا ما ورد من القول في هذه القراءة ونظائرها .  
 والذي يظهر لي مما تقدم أن سكون الواو حال النصب جائز على قلة ، وهو ما  
 ذهب إليه ابن جني وغيره من العلماء ، وليس ذلك بضرورة ، بل يؤيده القياس  
 والسمع .

أما السماع فما تقدم من وروده شعراً ونثراً .

وأما القياس ، فالواو قريبة من الياء وشبيهة بها في كثير من الأحكام في حذفها  
 للجزم ، وثبوت الفتحة عليها في النصب ، وتقدير الإعراب عليها في حالتي الجر والرفع ،  
 والعلة واحدة هي الثقل ، وقد ورد تسكين الياء في الشعر والنثر كثيراً يخرجها عن  
 الضرورة حتى قال الميرد إنه من أحسن الضرورات<sup>(٥)</sup> .

(١) المحرر (٢٣٢/٢) .

(٢) التفصيل جار في الوزن إن كان في الاسم أو في الفعل ، أما في الفعل فليس ذلك بقليل لأن الأفعال المضارعة  
 - المعتلة اللام بالواو - المنصوبة لا تكون إلا بهذا الوصف ، يقال : لن يغزوا .  
 وكذا الفعل المضارع الذي لحقته نون التوكيد ، يقال : هل يغزوا . والأمر فرع عن المضارع في هذا ، فيقال :  
 اغزوا . وكذا الماضي على وزن فَعَلَ - نحو : سرَّ الرجل ، وقصَّ الرجل .  
 والأسماء فيها تفصيل أيضاً . ينظر : البحر (٢٣٧/٢) ، والدر المصون (٤٩٤/٢ ، ٤٩٥) .

(٣) المختص (١٢٥/١) .

(٤) إعراب القراءات الشاذة (ص ٦٣) .

(٥) المقتضب (٢٢، ٢١/٤) .

وذهب بعض العلماء إلى أن سكون الياء في جميع الحالات لغة لبعض العرب ، وقد تقدم هذا والاحتجاج له<sup>(١)</sup> ، فما قيل في الياء يصح قوله في الواو على جهة القياس ، يضاف إلى هذا أن العرب تميل إلى التخفيف في إقصاء الحركات عن أحرف العلة بوجه عام ، وإن سلم أن الفتحة ليست ثقيلة لكنهم مع هذا قد يتخلصون منها بالنقل كما هو وارد في مقام ، ومقال ، ونظائره .

أما القراءة الثانية ﴿ وَيَذْرُكُ ﴾ ، فحق الفعل أن ينصب بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه جواب الاستفهام ، فيكون منصوباً بأن مضمرة بعد الواو نيابة عن الفاء، كقول الشاعر :

ألم أكَ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بِيَنِي      وَيَبِينَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ<sup>(٢)</sup>

فنصب بعد الواو « ويكون » .

ويجوز رفع ﴿ يَذْرُكُ ﴾ سواء على العطف على ﴿ أَتَذْرُكُ ﴾ ، أو على الاستئناف ، أي « وهو يذرك »<sup>(٣)</sup> . فما وجه السكون في ﴿ يَذْرُكُ ﴾ ؟

الذي يظهر من كلام العلماء أنه يحتمل أحد هذه التوجيهات :

الأول : أنه حذف الفتحة التي هي علامة الإعراب ، وقد ورد نظيره في الشعر ؛

قال الشاعر :

تَأْبَى قُضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا      وَابْنَا زِرَارٍ فَأَنْتُمْ يَبِيضَةُ الْبَلَدِ<sup>(٤)</sup>

فسكن « تعرف » .

(١) تقدم (ص ٥١، ٥٠) .

(٢) من الوافر ، وقائله الخطيئة .

مصادر البيت : الديوان (ص ٢٢٦) ، والكتاب (٤٣/٣) ، والمقتضب (٢٧/٢) ، الأصول (١٥٥/٢) ، التبصرة والتذكرة (٤٠٠/١) ، وشرح ابن الناظم (ص ٦٨٢) ، والعيني (٤١٧/٤) .

(٣) ينظر : الكشاف (١٠٤/٢) .

(٤) من البسيط ، وينسب للراعي النميري ، ويروى لم تعرف ، وأن ترضى ، ولا شاهد فيهما .

مصادر البيت : أزداد ابن الأنباري (ص ٧٨) ، الخصائص (٧٤/١) ، اللسان (بيض) (١٢٦/٧) .

وقال الآخر :

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَظْفَرَ بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنُ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ<sup>(١)</sup>

والوجه بين الأبيات والقراءة أنه أسقط الحركة للتخفيف ، كما سقطت الحركة . قال أبو بكر ابن الأنباري تعليقا على البيت الأول : « أراد « أن تعرف » ، فأسكن الفاء تخفيفاً » ، ثم قال : « وأكثر ما يقع هذا التخفيف في الياء والواو ... »<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أنه مخفف من الضم إذ كان مرفوعاً ، وقد تقدم وجه الرفع . والرفع إما على العطف على « أندر » ، أو على الاستئناف « وهو يذرك » . وهذا الوجه من التخفيف له نظائر كثيرة ، ولا سيما إذا ولي الفعل المضارع ضمير ، وإلى هذا ذهب ابن جني والقرطبي<sup>(٣)</sup> .

الثالث : أنه معطوف على الفعل المضارع المجزوم على المعنى ، كأنه جعل « يفسدوا » جواب الاستفهام ، وهو مجزوم ، ثم عطف عليه « يذرك » . وهذا الذي ذهب إليه الرخشي ومن وافقه ، ونظر له بقراءة ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> . قال في إعراب « أكن » : « وقريء (أكن) عطفاً على محل فأصدق ، كأنه قيل : إن أخرتني أصدق وأكن »<sup>(٥)</sup> .

(١) من البسيط ، وينسب إلى محمد بن بشر ، ويقال بن يسير . ويروى : « أن يحظى بحاجته » ولا شاهد فيها . مصادر البيت : شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، للمرزوقي (ص ١١٧٥) ، والبيان التبيين (٣٦٠/٢) ، والشعر والشعراء (٨٧٩/٢) ، والعقد الفريد (٢٤٠،٧٠/١) ، والأغاني (٤٩١٦/١٤) ، وضرائر ابن عصفور (ص ٨٩) وفي الرواية المذكورة ، والأشعوني (٢٣٤/٢) .

(٢) الأضداد (ص ٧٨) .

(٣) ينظر : المحتسب (٢٥٧/١) ، والجامع (٢٦١/٧) .

(٤) المناقون : (١٠) .

(٥) الكشاف (١١٢/٤) .

والذي يظهر لي من هذه التوجيهات أن أقربها للصواب التوجيه الثاني . لما يشهد له من كلام العرب شعراً ونثراً ، كما مرّ بيانه .

ثم إن التوجيه الأول سائغ وله ما يشهد له من كلام العرب ، فحذف الفتحة ورد عن العرب قصد التخفيف . فإن قيل : إن الفتحة خفيفة لا تحتاج إلى حذف ، قيل : هذا صحيح ، وهذا هو الكثير في كلامهم أنهم لا يحذفون الفتحة لحفتها ، لكنه ورد على قلة حذف الفتحة ، فقد قالوا في جَبَل : جَبَل ، هَرَب : هَرَب ، وفي طَلَب : طَلَب ، قال الراجز :

إذا تسداها طلاباً غَلَسَا<sup>(١)</sup> .

فقال : « غَلَسَا » ، وهو يريد « غَلَسَا »<sup>(٢)</sup> .

وقال الآخر :

وما كلُّ مَعْبُونٍ ولو سَلَفَ صَفْقَةً يُرَاجِعُ مَا قَدُ فَاتَهُ بِرَدَادٍ<sup>(٣)</sup>

فقال « سَلَفَ » ، وهو يريد « سَلَفَ » .

ويرى كثير من العلماء أن مثل هذا ضرورة لحنة الفتحة ، فلا تحتاج إلى تخفيف ،

قال سيبويه : « وأما ما توالى فيه الفتحتان فإنهم لا يُسَكِّنُونَ منه ؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ... »<sup>(٤)</sup> .

(١) من الرجز ، لم أعرف قائله .

مصادر البيت : ضرورة السيرافي (ص ١١٨) ، ضرائر ابن عصفور (ص ٨٤) ، شواهد الشافية (ص ١٨) .

(٢) ينظر : ضرورة السيرافي (ص ١١٨) .

(٣) من الطويل ، وقائله الأخطل .

مصادر البيت : الديوان (ص ١٢٧) ، أدب الكاتب (ص ١٨٩) ، والخصائص (٣٣٨/٢) ، والمختضب

(١/٢٤٩) ، والمصنف (١/٢١) ، واللسان (ردد) (٣/١٧٣) .

(٤) ينظر : شواهد الشافية (ص ١٨) . وينظر نص سيبويه في : الكتاب (٤/١١٥) .

ومع ورود قراءة ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ﴾<sup>(١)</sup> ، بسكون الميم<sup>(٢)</sup> ، فقد استبعدها بعضهم  
لخفة الفتحة<sup>(٣)</sup> .

ووردت قراءة ﴿مُعَمَّداً﴾<sup>(٤)</sup> ، وقرأ بها الكسائي<sup>(٥)</sup> . وهي شاهد على حذفهم  
الفتحة ، وأن ذلك ليس خاصاً بالشعر ، وليس ممنوعاً كما ذهب إليه كثير من النحاة ،  
ولأنهم وضعوا هذا الأصل وهو أن الفتحة خفيفة لا تحذف لم يستطيعوا العدول عنه ،  
فلجأوا إلى التأويل تارة ، وإلى الحكم بالشذوذ تارة أخرى ، أو بالضرورة ، ولهذا  
قال العكيري - رحمه الله - معلقاً على هذه القراءة : « وهو ضعيف لأن الفتحة  
خفيفة ... » . ثم أخذ يتأول مسوغاً لذلك ، فقال : « إلا أن الوجه فيها أن الكلمة  
ثقلت بالضم في أولها وبالكسرة في الميم فخفت ... »<sup>(٦)</sup> .

ومع تقديرنا لأقوال أئمتنا - رحمهم الله - واجتهاداتهم ، إلا أنني لا أرى وجهاً  
لمنع هذا مع وروده ، وإن كان أقل من تسكين المجرور والمضموم ، وأرى أن قراءة  
﴿أَحَدَ عَشْرَ﴾<sup>(٧)</sup> تصلح شاهداً لحذفهم الفتحة للتخفيف لتوالي المتحركات<sup>(٨)</sup> ، وهي  
قراءة متواترة .

(١) الأعراف : (٤٠) .

(٢) تنظر القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٤٨) ، والمحتسب (٢٤٩/١) ، والكشاف (٦٢/٢) ، وإعراب الشواذ  
(ص ١٤٩) .

(٣) المحتسب (٢٤٩/١) .

(٤) النساء : (٩٣) .

(٥) ينظر : شواذ ابن خالويه (ص ٣٥) ، وإعراب الشواذ (ص ١٠٧) .

(٦) إعراب الشواذ (ص ١٠٧) .

(٧) يوسف : (٤) .

(٨) تنظر القراءة في : معاني الأخفش (٥٨٧/٢) ، ومعاني الفراء (٣٤/٢) ، والمحتسب (٣٣٢/١) ، والكشاف  
(٣٠٢/٢) ، النشر (٢٧٩/٢) .

وبعض النُحويين يعلل سكون العين بتعليل آخر<sup>(١)</sup> .

---

(١) قال الفراء : « ومن القراء من يسكن العين من عشر في هذا النوع كله إلا اثنا عشر ، وذلك أنهم استقلوا

كثرة الحركات » . معاني القرآن (٣٤/٢) .

والقراءة التي وردت عندنا فيها هذا المعنى ﴿ وَيَذَرُكَ ﴾ .

وينظر : المحتسب (٣٣٢/١) .

## المسألة السابعة : رفع فعل الشرط أو جوابه .

حازم الفعل المضارع نوعان :

الأول : ما يجزم فعلاً واحداً وهو أربعة :

- « لا » الطلية نهياً كانت ؛ نحو ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> ، أو دعاء ؛ نحو ﴿ لَا

تَوَاخِذُنَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، واللام الطلية أمراً كانت أو دعاء ؛ نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أو دعاء ؛

نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

- و « لم » ؛ نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

- و « لما » ؛ نحو ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ... ﴾<sup>(٦)</sup> .

الثاني : ما يجزم فعلين ، الأول فعل شرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

وهذه الجوازم هي : « إن ، وإذا » ، ومن ، وما ، ومتى ، وأي ، وأين ، وأيان ،

وحيثما ، ومهما<sup>(٧)</sup> .

ويهمنا من هذه الأحكام ، جزم فعل الشرط وجوابه إذا كانا مضارعين . وقد

جاءت قراءات على خلاف هذه القاعدة ، وهي نوعان :

(١) لقمان : (١٣) .

(٢) البقرة : (٢٨٦) .

(٣) الطلاق : (٧) .

(٤) الزحرف : (٧٧) .

(٥) الشرح : (١) .

(٦) آل عمران : (١٤٢) .

(٧) ينظر : أوضاع المسالك (٣/١٨٥-١٨٨) .

### النوع الأول : قراءات جاء فيها فعل الشرط مرفوعاً .

قرأ بعض القراء ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّهْ لآيَاتِ بَحْرِ ﴾<sup>(١)</sup> ، برفع ﴿ يوجه ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقرأ بعضهم ﴿ مَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةَ حَسَنَةٍ... ﴾<sup>(٣)</sup> ، برفع ﴿ يشفع ﴾<sup>(٤)</sup> . وقرأ زيد بن علي ﴿ وَمَنْ يَعْشُوْا عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ... ﴾<sup>(٥)</sup> ، يثبت الواو في ﴿ يعشوا ﴾<sup>(٦)</sup> .

### والنوع الثاني : قراءات جاء فيها جواب الشرط مرفوعاً :

قرأ طلحة بن سليمان ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، برفع ﴿ يدرككم ﴾<sup>(٨)</sup> . وقرأ الحسن ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِيَ ﴾<sup>(٩)</sup> ، يثبت الياء في ﴿ نوفي ﴾<sup>(١٠)</sup> . وقرأ المتقري ﴿ وَقَالُوا إِنْ تَبِعَ الْهُدَى مَعَكَ تَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا ﴾<sup>(١١)</sup> ، برفع

(١) النحل : (٧٦) .

(٢) القراءة في : الفريد (٢٤٢/٣) ، والبحر (٥٢٠/٥) ، والدر (٢٧١/٧) .

(٣) النساء : (٨٥) .

(٤) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ١٠٢) .

(٥) الزخرف : (٣٦) .

(٦) القراءة في : الكشاف (٤٨٨/٣) ، وإعراب الشواذ (ص ٣٥٠) ، والفريد (٢٥٨/٤) ، والبحر (١٦/٨) ،

والدر (٥٨٧/٩) ، وشواذ الكرمانى (ص ٢١٨) .

(٧) النساء : (٧٨) .

(٨) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٣٣) ، والمحتسب (١٩٣/١) ، والكشاف (٥٤٤/١) ، وإعراب الشواذ

(ص ١٠٥) ، والتبيان (٣٧٤/١) ، والفريد (٦١٠/٢) ، وشواهد التوضيح (ص ١٧٦) ، والبحر (٢٩٩/٣) ،

والدر (٤٣/٤) ، والملغنى (ص ٧٠٥) .

(٩) هود : (١٥) .

(١٠) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٦٤) ، والكشاف (٢٦٢/٢) ، وإعراب الشواذ (ص ١٨٥) ، والفريد

(٦١٠/٢) ، والبحر (٢١٠/٥) ، والدر (٢٩٦/٦) .

(١١) القصص : (٥٧) .



﴿ تتخطف ﴾<sup>(١)</sup>.

وقرأ بعض القراء ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، برفع ﴿ يضاعفها ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقرأ بعضهم ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَى أَثَامًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، بإثبات الألف في ﴿ يلقى ﴾<sup>(٥)</sup> .

إذا تأملنا النوع الأول من القراءات وهو رفع فعل الشرط ، فيمكن جعله على قسمين :

الأول : ما كان لامه معتلاً ، كقراءة ﴿ وَمَنْ يَعِشْ ﴾ ، فالرأي أنه يوجه على أن بعض العرب قد يعامل أحرف العلة معاملة الأحرف الصحيحة ، فيجزمها بالسكون كما جزم الصحيح بالسكون ، وفي هذا رجوع إلى الأصل ، والرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه كما قال بعضهم<sup>(٦)</sup> .

وقد حكى هذه اللغة الأخفش ، والفراء ، والزجاجي وغيرهم .

وله نظائر كثيرة يصعب ردها ، منها قراءة ﴿ وَمَنْ يَبْقِي وَيَصْبِر ﴾<sup>(٧)</sup> . وتقدم بيان هذا ، والاحتجاج له في إعراب فعل الأمر<sup>(٨)</sup> . ولا داعي لتكلف أوجه بعيدة ، كقول بعضهم : إن « من » هنا غير مضمنة معنى الشرط<sup>(٩)</sup> ، إذ لو سلم هذا لما كان لجزم

(١) القراءة في : الكامل في القراءات (ص ٤٤٣) ، والبحر (١٢٦/٧) ، والدر (٦٨٦/٨) .

(٢) النساء : (٤٠) .

(٣) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ١٠٢) .

(٤) الفرقان : (٣٨) .

(٥) القراءة في : الكشاف (١٠١/٣) ، إعراب الشواذ (ص ٢٨٨) ، والبحر (٥١٥/٦) .

(٦) الأشباه والنظائر (١٥٠/٢، ١٥١) .

(٧) يوسف : (٩) .

(٨) ينظر : (ص ٣٠-٣٨) .

(٩) ينظر : الكشاف (٤٨٨/٣) ، والفريد (٢٥٨/٤) ، والبحر (١٦/٨) .

﴿ تَقِيضٌ ﴾ معنى ووجه .

وقال بعضهم : إن الأصل ﴿ يَتَّقِ ﴾ بالكسر ، والياء هنا للإشباع ، وليس لاماً للكلمة .

وقال بعضهم إن « من » هنا موصولة ، وعندما قالوا هذا اضطروا لتأويل جزم الجواب ، فقالوا : « كأنه توهم أن ( من ) شرطية و ( يتقي ) مجزوم .

وبعضهم قال : الأصل أن ﴿ يصبر ﴾ مرفوع ، وسكنت الراء لتوالي الحركات <sup>(١)</sup> . وكل هذه التأويلات بعيدة ، فالأولى إقصاؤها ؛ لأنها تفتقد إلى قياس صحيح ، ولا تخلوا من تقديرات متوهمة .

الثاني : ما كان صحيح اللام . ووردت منه قراءتان ، الأولى ﴿ أينما يوجه ﴾ ،

وهذه للعلماء فيها ثلاثة توجيهات :

الأول : أن الهاء التي هي لام الفعل محذوفة ، قال صاحب اللوامح : « فإن صح ذلك - أي القراءة - فإن الهاء التي هي لام الفعل محذوفة فراراً من التضعيف » <sup>(٢)</sup> .

الثاني : أنه لم يرد الشرط ، والتقدير : أينما هو يوجه . ثم حذفت الياء من « يأت » على التخفيف ، نحو ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، و ﴿ إِذَا سُرِرَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وهذا توجيه صاحب اللوامح أيضاً <sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : حجة ابن خالويه (ص ١٩٨، ١٩٩) ، وحجة أبي زرعة (ص ٣٦٤) ، والكشف (١٨/٢) ، والبحر (٣٤٣، ٣٤٢/٥) .

(٢) ينظر قوله في : البحر (٥٢٠/٥) .

(٣) هود : (١٠٥) .

(٤) الفجر : (٤) .

(٥) ينظر : البحر (٥٢٠/٥) .

الثالث : حمل « أينما » على « إذا » بجامع الشرطية ، فكما لم يجزم بـ « إذا » ، لم يجزم هنا بـ « أينما » على سبيل حمل الشيء على نظيره ، ثم حذفت الياء من « لا يأت » تخفيفاً ، أو جزم على توهم أنه نطق بـ « أينما » المهملة معملة ، ويكون معنى « يوجه » يتوجه ، فهو على هذا لازم<sup>(١)</sup> .

هذه جملة التأويلات المذكورة ، ولا يخفى ما فيها من التكلف ؛ فالتوجيه الأول الذي يقضي بحذف الكلمة ، لا نظير له ، ولا يؤيده قياس ولا سماع ، ثم إن تكرار الهاء هنا في كلمتين ليس في كلمة واحدة .

والتوجيه الثاني الذي لا يجعل « أينما » شرطية ، معترض عليه أيضاً ؛ لأنها إن لم تكن شرطية فهي استفهامية ، والاستفهام هنا غير لائق كما قال السمين<sup>(٢)</sup> ، وليس ثمة وجه لـ « أينما » غير هذين فيحمل عليه . ثم أيضاً على هذا فالفاعل ضمير مقدر ، والمفعول مقدر ، ثم هو يقدر مبتدأً محذوفاً « هو » ، وهذه التقديرات تعوز العقل إلى تفكير دقيق وتأمل . ثم إن هذا التوجيه أخرجنا من دائرة الشذوذ البسيط السهل إلى الشذوذ المعقد الذي يحتاج إلى تقدير وحذف . وهذا مما لا داعي له ولا فائدة مرجوة سوى الجهد الضائع في فهم صور هذه التوجيهات وسبيل الوصول إلى إدراكها .

أما إذا تأملت التوجيه الثالث وهو لأبي حيان ، وجدته لا يسلم من اعتراض ونقد . وهذا الاعتراض يتجه إلى حمل الشيء على نظيره لجامع بينهما ، فهذه قضية لا تصلح أن تكون قياساً ، إذ لو قيس على هذا لانفتح باب من اللحن والخطأ يصعب ضبطه ؛ إذ يمكن أن يقول قائل يجزم بـ « ما » النافية حملاً على « لم » ، وندع الجزم بـ « لم » حملاً على « ما » ، وننصب بـ « ما » المصدرية حملاً على « أن » . وهذا ما لا يقول به أحد .

(١) البحر (٥٢٠/٥) .

(٢) الدر المصون (٢٧٠/٧) .

وقد تكلم ابن جني عما جاء عن العرب نحو هذا من ترك الجزم بعد « لم » ، وترك نصب المضارع بعد « أن » ، وحمل ما جاء من هذا على الضرورة ، فقال : « فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً في قوله ، مألوفاً منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه ، هذا هو الوجه ، وعليه ينبغي أن يكون العمل ... » <sup>(١)</sup> .

فلو كان مثل هذا صالحاً للقياس عليه لما صح أن يحكم عليه بهذا الحكم . ثم أيضاً لو سلم بهذا التوجيه فماذا يقال في جواب الشرط المجزوم ؟ وقد حاول أبو حيان الخروج من هذا الإشكال بقوله : « أو حزمه توهماً على أنه نطق بـ ( أينما ) المهمله معملة لقراءة من قرأ ... » <sup>(٢)</sup> .

فهل العرب تكلمت لتفصح أو لتبهم ، وهل هي تكلمت لتعبر عن المعاني التي تدور في صدورهم ببساطة ووضوح ، أو تكلمت لتجعل السامع في حيرة حتى يفهم هذا على توهم كذا ، وذاك على توهم غيره - أرى هذا بعيداً عن فطرة اللغة التي بنيت على البساطة وعدم التعقيد .

ثم إن أبا حيان - رحمه الله - صرح بأن العطف على التوهم لا ينقاس في انتقاده بعض التوجيهات <sup>(٣)</sup> . فيقال له أيضاً إن ما ذكرته من النطق بالتوهم لا يصح أن يقاس عليه مع ما فيه من تعقيد وإبعاد للمعاني عن مقاصدها .

فالأولى أن يقال فيما جاء على هذا الوجه : إن الأصل في هذا أن يجزم فعل الشرط ، وقد جاء غير مجزوم في شذوذ وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه . فإذا كان هذا الخارج عن القاعدة له أصل صحيح يؤيده ، وسماع للعرب ، أو حكى أنه لغة لبعض

(١) الخصائص (١/٣٩٠) ،

(٢) البحر (٥/٥٢٠) .

(٣) البحر (٣/٢٩٩) .

العرب كما جاء في بعض القراءات التي جاء فيها فعل الشرط المعتل اللام مجزوماً - إذا كان كذلك جاز استعماله ولا يخطأ من تكلم به .

إذن حاصل القول في هذا النوع من القراءات أنه إن كان فعل الشرط صحيح اللام عُدَّ رفعه شاذاً وخارجاً عن القاعدة ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، ويدخل في هذا الحكم قراءة ﴿أينما يوجهه﴾ ، وقراءة ﴿ومن يشفع﴾ .

أما إذا كان فعل الشرط معتل اللام فيجوز إثبات حرف العلة ، لا لأنه لم يجزم ، بل لأنه ذهب به إلى الأصل وجزم بالسكون ، ولم يجزم بحذف حرف العلة ، وليس هذا لحناً ، بل تشهد له كثير من الاستعمالات العربية .

أما النوع الثاني من القراءات وهو الذي جاء فيه جواب الشرط مرفوعاً ، فهذا قد جاء في الشعر نظيره ، من ذلك قول الشاعر :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ      يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ<sup>(١)</sup>  
 فرفع « يقول » وحقه الجزم .

وقال الآخر :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ      إنك إن يصرعَ أخوك تُصرعُ<sup>(٢)</sup>  
 فرفع « تصرع » وحقه الجزم .

(١) من البسيط ، وقائله زهير بن أبي سلمى .

وحرم : محروم وممنوع .

مصادر البيت : الديوان (ص ١٢٩) ، والكتاب (٦٦/٣) ، والجمهرة (٦٩/٢) ، والأصول (١٩٢/٢) ، والمختص (٦٥/٢) ، والأماشي للقالبي (١٩٦/١) ، وإصلاح المنطق (٢٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٥٨/٨) ، والمقاصد (٤٢٩/٤) ، والمجمع (٦٠/٢) ، والخزانة (٤٨/٩) .

(٢) من الرجز ، وينسب لجرير بن عبد الله البجلي ، ولعمرو بن حثام البجلي .

مصادر البيت : الكتاب (٦٧/٣) ، والمقتضب (٧٢/٢) ، والأصول (١٩٢/٢) ، وأبيات الكتاب للسمراني (٢٢٦/٣) ، وأماشي ابن الشعري (٨٤/١) ، والروض الأنف (٨٦،٦٠/١) ، وشرح ابن يعيش (١٥٨/٨) ، والتصريح (٢٤٩/٢) ، والأشعري (١٨/٤) ، والخزانة (٢٠/٨) ، (٤٨/٩) .

وقال الآخر :

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَن يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا<sup>(١)</sup>

فقال « لا يضيرها » وحقه الجزم .

والجامع بين هذه الأبيات والقراءات السابقة رفع جواب الشرط وإن اختلف نوع فعل الشرط ، فجاء في بعضها ماضياً ، وفي بعضها مضارعاً .  
وأغلب العلماء يوجه هذه الأبيات بتوجيهين :

الأول : حملة على التقديم والتأخير .

والثاني : حملة على حذف الفاء من جواب الشرط .

ويظهر من كلام سيبويه التفصيل ، فيجيز رفع فعل الشرط إن كان فعل شرطه ماضياً ، ويخص النوع الثاني وهو ما إذا كان فعل شرطه مضارعاً ، فيخصه بالضرورة .  
قال رحمه الله : « وقد تقول : إن أتيتني آتيك ، أي : آتيك إن تأتني ... »<sup>(٢)</sup> ، ثم أورد البيت الأول .

وقال : « ولا يحسن إن تأتني آتيك مِنْ قَبْلِ أَنْ « إن » هي العاملة ، وقد جاء في الشعر ... » ثم ذكر البيت الثاني « يا أقرع ... »<sup>(٣)</sup> .

وقد حمل سيبويه البيت الأول على نية التقديم والتأخير ، وحمله المبرد على إرادة الفاء ، وحمل سيبويه البيت الثاني على التقديم والتأخير ، وأجاز المبرد فيه الوجهين ، إرادة الفاء ، والتقديم والتأخير .

(١) من الطويل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي .

وطوقك : طاقتك . مطبَّعة : مملوءة . يعني : القرية مملوءة بالطعام لا يضرها من يأتيها لكثرة ما فيها .

مصادر البيت : الكتاب (٧٠/٣) ، والمقتضب (٧٢/٢) ، وأبيات السيراني (٢٣١/٣) ، الأصول (١٩٣/٢) ،

وشرح أشعار الهذليين للسكري (٢٠٨/١) ، وشرح الحماسة (٦٨/٣) ، وشرح ابن يعيش (١٥٨/٨) ،

والأشعوري (١٨/٤) ، والخزانة (٦٤٧/٣) [ط / بولاق] .

(٢) الكتاب (٦٦/٣) .

(٣) المرجع السابق (٦٧/٣) .

وأجاز سيويه والمبرد حمل البيت الأخير على الوجهين<sup>(١)</sup> . وبعض العلماء يحمل ما جاء من هذا على الضرورة دون تفریق<sup>(٢)</sup> .

ما مضى كان توجيهاً للأبيات ، فماذا قيل في توجيه القراءات ؟

ذكر ابن جني قول ابن مجاهد في قراءة ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾ ، وأن هذا مردود في العربية ، وعقب عليه بقوله : « هو لعمرى ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة ، إلا أنه ليس بمردود ؛ لأنه قد جاء عنهم ، ولو قال مردود في القرآن لكان أصح معنى ، وذلك أنه على حذف الفاء ، كأنه قال : « فَيُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ ... »<sup>(٣)</sup> ، ثم نظر له بالبيت :  
 مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٤)</sup>  
 أي : فالله يشكرها .

وتنظير ابن جني بهذا البيت فيه نظر ، لتعين الفاء في مثل هذا ؛ لأن الجملة اسمية ، أما في القراءات فلا يتعين هذا ، فكان الأولى أن ينظر لها بقوله « إن يصرع أخوك ... » . وذكر الزمخشري ثلاثة توجيهات :

أحدها : ما ذكره ابن جني ، وثانيها : على حمل ما يقع موقع ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ ، ومعناها المضي .

ثانيها : أنه ارتفع لكون ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ في معنى « أينما كنتم » بتوهم أنه نطق به .

(١) ينظر : الكتاب (٦٧،٦٦/٣) ، والمقتضب (٧٢،٧٠/٢) .

(٢) ينظر : ضرورة السيراني (ص١١٥-١١٧) ، وضرورة القزاز (ص١١٩) ، وضرائر ابن عصفور (ص١٦٠) .

(٣) المحتسب (١٩٣/١) .

(٤) من البسيط ، وينسب لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت ، ولكعب بن مالك .

مصادر البيت : الكتاب (٦٥/٣) ، ومعاني القراء (٤٧٦/١) ، والنوادر (ص٣١) ، والمقتضب (٧٢/٢) ، ومجالس العلماء للزجاجي (ص٣٤٢) ، والمحتسب (١٩٣/١) ، والخصائص (٢٨١/٢) ، وضرورة السيراني (ص١١٥) ، وضرائر ابن عصفور (ص١٦٠) ، والمقرب (٢٧٦/١) ، والمقاصد (٤٣٣/٤) .

**ثالثها :** **﴿أينما تكونوا﴾** بقوله **﴿ولا تظلمون قتيلاً﴾** ، فالسياق على هذا :  
 ولا تظلمون قتيلاً أينما تكونوا ، فيقف ، ثم ابتداءً بقوله **﴿يُذَرِّكُمُ الْمَوْتَ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بَرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾** .

هذا توجيهه لهذه القراءة<sup>(١)</sup> .

وذهب في توجيهه قراءة **﴿نُوفِي﴾** إلى جواز الرفع ؛ لأن فعل الشرط ماضٍ<sup>(٢)</sup> . هذا ظاهر كلامه .

ووجه العكبري قراءة **﴿يُذَرِّكُمُ﴾** على حذف الفاء ، وحكم بشذوذ الرفع<sup>(٣)</sup> ، وكذا قراءة **﴿يُضَاعِفُهَا﴾** ، وحكم عليها بالضعف<sup>(٤)</sup> .

واختلف توجيهه لقراءة **﴿يَلْقَى﴾** فوجهه بتوجيهين :

الأول : أن تكون الألف للإشباع .

الثاني : تقدير الحركة على الألف ، ثم حذفها ، وهذا فيما يظهر على مذهب من يعامل المعتل معاملة الصحيح ، فيقدر أن عليه حركة ثم يحذفها لدخول الجازم<sup>(٥)</sup> .

وأجاز صاحب الفريد الرفع في قراءة **﴿يُوفِي﴾** ؛ لأن الشرط ماضٍ ، قال : « وإذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً يجوز فيه الجزم والرفع » . ونظر لذلك بقوله تعالى **﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾**<sup>(٦)</sup> ، وبالبيت : وإن أتاه خليل ...<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر : الكشاف (١/٥٤٤، ٥٤٥) .

(٢) المرجع السابق (٢/٢٦٢) .

(٣) التبيان (١/٣٧٤) .

(٤) إعراب الشواذ (ص ١٠٢، ١٠٣) .

(٥) المرجع السابق (ص ٢٨٨، ٢٨٩) .

(٦) آل عمران (٣٠) .

(٧) الفريد (٢/٦١٠) .



هذه جملة التوجيهات الواردة في هذه القراءات ، ويظهر منها أن العلماء فرّقوا بين ما إذا كان فعل الشرط ماضياً ، فيجوز رفع الجواب في رأي أكثر العلماء . وهل هو يحمل على التقديم والتأخير ، أو تجويزه مطلقاً ، هذه مسألة أخرى . ويدل على الجواز قول سيبويه : « وقد تقول إن أتيتني آتيك ... »<sup>(١)</sup> . وقول الزمخشري : « ولا يخلو الفعلان في باب ( إن ) من أن يكونا مضارعين أو ماضيين ، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً ، فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم ، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً ، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع ... »<sup>(٢)</sup> .

ويدل عليه ماتقدم من قول صاحب الفريد<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن هشام : « ورفع الجواب المسبوق بماضٍ ، أو مضارع منفي بـ ( لم ) قوي ... »<sup>(٤)</sup> .

وذهب بعض العلماء إلى أن نحو هذا قبيح ، وخصّه بالضرورة<sup>(٥)</sup> . ويدل عليه إيراد بعض العلماء هذا النوع في كتب الضرائر<sup>(٦)</sup> .

هذا حكم الجواب إذا كان فعل الشرط ماضياً ، أما إذا كان فعل الشرط مضارعاً فلا يجوز رفع الجواب ، وما جاء منه فمحكوم عليه بالضرورة أو التأويل . وجملة الأوجه المذكورة في هذا ما يلي :

الأول : أنه مرفوع على التقديم والتأخير ، فيقدر مثلاً « يُذَرِكُكُمُ الْمَوْتُ أَيَّمَا تَكُونُوا » ، و « تُتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا إِنْ تَتَّبِعِ الْهُدَى » ، ويقاس على هذا غيره ، والجواب في كل هذا محذوف .

(١) الكتاب (٦٦/٣) .

(٢) المفصل (ص ٣٢١) .

(٣) الفريد (٦١٠/٢) .

(٤) أوضح المسالك (١٩٠/٣) .

(٥) ينظر : شرح ابن يعيش (١٥٨/٨) .

(٦) ينظر : ضرورة السيراني (ص ١١٥-١١٧) ، وضرورة القزاز (ص ١١٩) ، وضرائر ابن عصفور (ص ١٦٠) .

**الثاني** : أنه مرفوع على تقدير وجود الفاء ، فكأنه قيل « فيدرككم » ، « فتنحطف » ، ويقاس على هذا بقية القراءات .

**الثالث** : توجيهه يتعلق بقراءة ﴿ يَدْرِكُكُمْ ﴾ ذكره الزمخشري حيث يصل « أينما » بقوله ﴿ وَلَا تُظَلِّمُونَ قَبِيلًا ﴾ . وهذا من التأويلات الغريبة التي لم يراع فيها المعرب المعنى ، ولا الصناعة . أما من حيث المعنى ، فإن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو في الآخرة ، لقوله ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى ﴾<sup>(١)</sup> .

ومن حيث الصناعة فعامل « أينما » متقدم هو « لا تظلمون » ، واسم الشرط لا يتقدم عليه عامله ، فلا يمكن أن يعمل فيه<sup>(٢)</sup> .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن سبويه وغيره من العلماء نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماضٍ ، تقول « أنت ظالم إن فعلت » ، ولا تقول « أنت ظالم إن تفعل » إلا في الشعر ، وإن كان قد جوزه الكوفيون لكنهم جوزوه على أن المتقدم هو الجواب لا على أنه محذوف<sup>(٣)</sup> .

**الرابع** : يختص بقراءة ﴿ يَدْرِكُكُمْ ﴾ أيضاً ، وذكره الزمخشري ، ومحل الرفع عنده على هذا الوجه تقدير كون فعل الشرط ماضياً ، كأنما قيل « أينما كنتم » كما حمل « ولا ناعب » على ما يقع موقع ليسوا مصلحين ، وهو « ليسوا بمصلحين » في البيت :  
مشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً      ولا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر : البحر (٣/٣٠٠) .

(٢) المرجع السابق (٣/٣٠٠) .

(٣) ينظر : المغني (ص٧٠٦) .

(٤) من الطويل ، وقائله الأخوص - بالحاء المعجمة - زيد بن عمرو البربعي الرياحي .

والشاهد فيه جرّ « ناعب » على تقدير أن الباء في « مصلحين » ، كأنه قال : ليسوا بمصلحين ولا ناعب .

مصادر البيت : الكتاب (١/١٦٥) ، والبيان والتبيين (٢/٢٦١) ، وأبيات الكتاب للسيراني (١/٧٤) ، وشرح

واعترض على هذا بأن العطف على التوهم لا ينقاس<sup>(١)</sup> .  
وأقرب هذه إلى الصواب والله أعلم ، أنه على تقدير حذف الفاء لصلاحيه هذا  
التقدير في جميع القراءات والآيات ثم إنه أقل الأوجه تكلفاً وأقلها تقديراً ، ثم إنه لا يؤثر  
في المعنى ويغيره . هذا فيما لم يكن معتل اللام ، أما إذا كان معتل اللام ، فالأولى أن  
يحمل على معاملته معاملة الصحيح فحذفت حركته وبقي ساكناً .

---

--  
القصاصد التسع للنحاس (١٨٤/١) ، والخصائص (٣٥٤/٢) ، ورسالة الغفران (ص ١٥٥) ، وشرح ابن  
يعيش (١٣٩/٨) ، وشفاء العليل (٣٣٧/١) ، والخزاة (١٥٨/٤) .  
(١) ينظر : البحر (٣٠٠/٣) .

## المسألة السابعة : بسكون أجزء الفعل المضارع بعد حذف حرف العلة للجزء.

تقدم أن المضارع إذا كان معتل اللام يجزم بحذف حرف العلة ، وتبقى الحركة تدل على المحذوف ، فإذا كان المحذوف ألفاً كانت فتحة ، وإذا كان المحذوف واواً كانت ضمة ، وإذا كان ياء كانت كسرة . تقول : لم يخشَ ، ولم يدعُ ، ولم يرمِ<sup>(١)</sup> .

هذه القاعدة العامة في هذا وما أشبهه ، وقد جاء خلاف هذه القاعدة في قراءة

﴿ أَمْ تَرَى ﴾<sup>(٢)</sup> بسكون الراء في مواطن من القرآن ، وتروى عن أبي عبدالرحمن السلمي ، وعن علي بن أبي طالب في بعض المواطن<sup>(٣)</sup> .

ووجه المخالفة في هذه القراءة سكون الراء في المضارع « تَرَى » ، وحقه الفتح .

وجاء نظير هذا في الشعر ، قوله :

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْنَا دَقِيقًا      وَهَاتِ خُبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقًا<sup>(٤)</sup>

فقال : « اشتر » فأسكن الراء ، وحقها أن تكسر ؛ لأن المحذوف ياء .

وقال أبو حاتم : « أسكن راء ( اشتر ) وهذا منكر في العربية »<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : (ص ١٨٩) من النص .

(٢) البقرة : (٢٤٣) .

(٣) رويت عن علي رضي الله عنه في موطن واحد من سورة البقرة ، آية (٢٥٨) ، وفي الباقي مروية عن أبي

عبدالرحمن السلمي ، منها في آية (٢٤٣)، (٢٤٦) من سورة البقرة ، وآية (١٩)، (٢٤) من سورة إبراهيم .

تنظر القراءة في : المحتسب (١/٣٦٠) ، والتبيان (٢/٧٦٦) ، والبحر (٢/٢٤٩، ٢٨٦) ، (٣٢٧٠) ،

(٥٤١٥) ، والدر (٧٨٤) ، والتصريح (١٨٨) ، والأشبه والنظائر (١/١٦٧) .

(٤) من الرجز ، وقائله العذافر الكندي .

مصادر البيت : النوادر (ص ١٧٠، ٣٠٨) ، وحجة الفارسي (١/٦٧، ٤١٠) ، (٢/٧٩) ، والتكملة (ص ٨) ،

وضرورة السيراني (ص ١٢٦) ، والمحتسب (١/٣٦١) ، والخصائص (٢/٣٤٠)، (٣/٩٦) ، والمنصف (٣/٩) ،

(٢/٢٣٧) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٥٥) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٥٩١) ، وضرائره

(ص ٩٧) ، واللسان (بخس) ، وشواهد الشافية (٤/٢٢٥) .

(٥) النوادر (ص ١٧٠) .

وقال الآخر :

واحذِرْ ولا تَكْتَرْ كَرِيًّا أَعْوَجَا      عَلِجًا إِذَا ساق بنا عَفْنَجًا<sup>(١)</sup>

فقال « لا تكثر » ، فأسكن الراء ، وحقها الكسر ؛ لأن المحذوف ياء .

وقال :

وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ      وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي<sup>(٢)</sup>

فقال « يتق » فأسكن القاف وحقها الكسر أيضاً .

ويلحظ في البيت الأول أن الفعل أمر ، وصح التنظير به ؛ لأن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه<sup>(٣)</sup> . كما يلحظ أيضاً أن المحذوف في الأبيات الكسرة ، وفي القراءة فتحة .

ويذهب كثير من العلماء إلى أن هذا وما أشبهه ضرورة شعرية ، ومع ذلك فهم يلمسون له وجهاً . قال أبو علي الفارسي : « إنما يجوز في الشعر »<sup>(٤)</sup> ، وذكر له عدة توجيهات ، فعندما أورد البيت الأول قال : « لأن هذا - أي البيت الأول - إما أن يكون على سبب ، أو على لم يك ، ووجه ثالث وهو أن يجري الوصل في قوله :

(١) من الرجل ، ولم أعرف قائله .

والعفنج : الجاني .

مصادر البيت : الخصائص (٣٤٠/٢) ، (٩٦/٢) ، والمحتسب (٣٦١/١) ، والنصف (٤٩/١) ، وضرائر ابن عصفور (ص٩٧) ، والأشباه والنظائر (٦٧/١) ، وشواهد الشافية (٢٢٥/٤) .

(٢) من الوافر ، لم أعرف قائله .

مؤتاب : راجع . وغادي : ذاهب .

مصادر البيت : الصاحي (ص١٩) ، والصحاح (أوب) ، والخصائص (٣٠٦/١ ، ٣١٧) ، والمحتسب (٣٦١/١) ، وضرائر ابن عصفور (ص٩٧) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٠/٢) ، واللسان (أوب) ، وشواهد الشافية (٢٢٥/٤) .

(٣) ينظر : الأشموني (٥٨،٥٧/١) .

(٤) التكملة (ص٨) .

(إِشْتَرْنَا لَنَا) مجرى الوقف»<sup>(١)</sup> .

وعدها أبو علي ثلاثة توجيهات ، وهي توجيهان ؛ لأن الأول هو الثالث<sup>(٢)</sup> .  
وذكر ابن جني توجيهي أبي علي : حذف الحركة استخفافاً ، وإجراء الوصل  
مجري الوقف<sup>(٣)</sup> .

وعده السيرافي في الضرائر ، وذكر له وجهين محتملين :

الأول : أن يكون من إدخال جازم على جازم .

الثاني : أن يكون على لغة من يحذف الياء في الرفع ، ويكتفي بالكسرة وهي لغة

هذيل ، كقوله تعالى ﴿ ذَلِكَمَا كُنَّا نَبْعُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فلما جزم حرفاً متحركاً سكنه<sup>(٥)</sup> .

هذا ما يتعلق بتوجيه الأبيات ، وهي أربعة توجيهات .

وقد نظر بعض العلماء بهذه الأبيات لقراءة ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ ، وإذا صح التنظير بها ،

فالأولى أن ينظر لها بقراءة حفص ﴿ وَمَنْ يَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، بسكون القاف وكسر

(١) الحجة (٦٧/١) .

وقوله أو على « لم يك » حذف النون هنا تشبيهاً لها بالياء الساكنة ، قال سيبويه « كما قالوا لم يك ،  
شبهت النون بالياء حيث سكنت » الكتاب (١٨٤/٤) ، وسيأتي أنه يريد التخفيف .

(٢) يدل على أنهما وجه واحد قوله : « فإن قلت فلم لا تجعل قوله (اشتر لنا سويقاً) على أنه أجرى الوصل مجرى  
الوقف كما فعل في : سبباً ، وعيهاً . ونحو ذلك مما قد أجرى الوصل فيه مجرى الوقف » . الحجة  
(٤١٠/١) .

أما قول أبي علي هنا : « أو على لم يك » فإنه أراد أنه حذف على التخفيف كما حذف النون هنا ، وقد  
صرح بهذا في موطن آخر . الحجة (٧٩/٢) ، والتخفيف عنده جاء بتسكين الحرف المكسور ، كأنه نزل  
الكلمتين كلمة واحدة ، فعامل « تر لنا » معاملة « كف » . الحجة (٧٩/٢) .

(٣) ينظر : المختص (٣٦١/١) .

(٤) الكهف : (٦٤) .

(٥) ضرورة السيرافي (ص ١٢٥، ١٢٦) .

(٦) النور : (٥٢) ، وينظر : التبصرة (ص ٢٧٤) .

الهاء ؛ لأنه يمكن أن يقال في الآيات ضرورة ، ولا يمكن هذا في القراءة . ويلحظ فارق بين القراءة والآيات أن القراءة جاء بعدها ضمير ، بخلاف الآيات ، والقراءة توجه عند بعض العلماء بتوجيهين :

الأول : حذف الكسرة تخفيفاً ، مثل « فَخِذْ »<sup>(١)</sup> . وهو خاص بتميم وربيعة .

الثاني : إسكان الهاء والقاف ، ثم كسر الهاء لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup> .

وضَعَفَ مكي بن أبي طالب الوجه الأول بحجة أنه كان يجب على من أسكن القاف أن يضم الهاء<sup>(٣)</sup> .

هذا ما يتعلق بالآيات المنظر بها ، أما القراءة التي معنا ، فذكروا لها بعض التوجيهات التي قيلت في الآيات ، وتوجيهات أخرى ، فذكر ابن جني توجيهين بعد أن حكم بضعفها :

الأول : الإسكان تخفيفاً .

الثاني : إجراء المتصل مجرى المنفصل<sup>(٤)</sup> .

وواقفه العكبري في التوجيه الثاني<sup>(٥)</sup> ، وذكر أبو حيان هذين التوجيهين ، وتوجيهين

(١) قال ابن أبي مريم : « ( والوجه أنه جعل ( تَقِيهِ ) من ( يَتَّقُوْهُ ) بمنزلة كَيْفٍ ، وَفَخِذْ ، فكما يسكن الوسط من كُتِفَ فيقال : كُتِفَ ، فكذلك يسكن القاف من تَقِه ... » . الموضع (٩١٩/٢) .

(٢) ينظر : حجة أبي علي (٣٢٩/٥) ، وحجة ابن زنجلة (ص ٥٠٣) ، والكشف (١٤٢، ١٤١/٢) ، والموضع في وجوه القراءات (٩٢٠/٢) .

(٣) قال : « ( وحجة من أسكن القاف أنه بناه على التخفيف شبه ( تَقِه ) بـ ( كَيْف ) فحذف الثاني بالإسكان كما يفعل بـ ( كَيْف ) فيقول ( كُتِف ) ، وهو ضعيف إنما يجوز في الشعر ، وكان يجب على من أسكن القاف أن يضم الهاء ؛ لأن هاء الكناية إذا سكنت ما قبلها ولم يكن ياء ضمت نحو ( منه ، وعنه ، واجتباها ، وفعلوه ) لكن لما كان سكون القاف عارضاً لم يعتد به ، وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف ، ولم يصل الهاء بياء ؛ لأن الياء المحذوفة التي قبل الهاء مقدرة منوية ، فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله » . الكشف (١٤٣، ١٤٢/٢) .

(٤) ينظر : المحتسب (١٦١، ١٦٠/١) .

(٥) ينظر : التبيان (٧٦٦/٢) .

آخرين ، أنه على لغة قوم ، والثاني : أنه تخيل أن الراء آخر الكلمة فجزمت<sup>(١)</sup> .  
وعلى هذا ، فخلصت التوجيهات التي قبلت في القراءة إلى أربعة توجيهات ، ولم  
يظهر لي وجهاً قوياً .

فالقول بأنه سكن للتخفيف يتركب من أمرين :

الأول : أنه يجوزنا إلى تنزيل المنفصل منزلة المتصل ، فكلمة « تر » منفصلة عن  
« إلى » في الآية ، ولكننا إذا أردنا التخفيف نجري المنفصل مجرى المتصل ، كأننا قلنا : « تَرَ  
إلى » ، فيسكن الوسط كما يسكن « فخذ » ، وإجراء المنفصل مجرى المتصل فيه خروج  
عن الأصل ، وأكثر ما جاء منه وحمله عليه في الشعر ، ولا يصلح أن يقاس عليه<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن المسكن هنا هو الفتحة ، والفتحة خفيفة لا تحتاج إلى سكن ، وإنما  
الذي ورد فيه التسكين قياساً المكسور نحو : كَيْف ، والمضموم نحو : عَضُد . أما المفتوح  
فالكثير في كلام العرب أنه لا يسكن ، وإن ورد منه شيء عن العرب فهو قليل ، كقولهم  
في : جَبَل : جَبَل ، وهَرَب : هَرَب ، وقالوا في جَمَل : جَمَل .

(١) ينظر : البحر (٢/٢٤٩، ٢٨٦) ، (٣/٢٧٠) ، (٥/٤١٥) .

(٢) بوب ابن جني في الخصائص لإجراء المتصل مجرى المنفصل ، وإجراء المنفصل مجرى المتصل - ويهنا الثاني -  
وقد مثل له بأبيات شعرية منها قول الشاعر :

وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُعْزَرِ

فشبهه « هنك » بـ « عضد » فأسكنه كما يسكن نحو « عضد » .

وقول الآخر :

فاليوم أشرب غير مستحقب

كأنه شبه ( رَبُّ غ ) بـ « عضد » ، وذكر أيضاً البيتين : « قالت سليمة ... » ، و « لا تكتر ... » ، ثم  
قال : « وهذا الباب نحو من الذي قبله ، وفيه ما يحسن ويقاس ، وفيه ما لا يحسن ولا يقاس » . الخصائص  
(٣/٩٦) . وينظر الخصائص (٣/٩٥) .

ولم يوضح ابن جني ما يمكن قياسه وما لا يمكن قياسه ، إلا أن الأبيات التي استشهد بها محمولة عند كثير من  
العلماء على الضرورة ، أو على حذف الحركة تخفيفاً . وعلى كل حال فهو مما لا يقاس عليه .

- ينظر : الخزانة (٨/٣٥٠-٣٥٥) .



أما القول بأنه لغة قوم ، فقد ذكره أبوحيان على جهة التضعيف ، قال : « وقيل إنه لغة »<sup>(١)</sup> ، ثم إنه لم يسنده إلى قبيلة ، ولم يبين من روى هذا على أنه لغة من أئمة اللغة ، فإذن لا يزال مثل هذا القول محتاجاً إلى دليل .

وأما القول بأنه توهم أن الرء آخر الكلمة<sup>(٢)</sup> ، فلا يقوم على حجة ، فمن أين لنا معرفة أنه توهمها آخر الكلمة أو لم يتوهمها . ثم إن القارئ قرأ هذه الآية بهذا الوصف في بعض المواطن ، وترك القراءة بها في مواطن أخرى ، ورويت عن علي رضي الله عنه في موطن واحد ، ورويت عن أبي عبدالرحمن السلمي في بعض المواطن ، وهذا يدلنا على أن القارئ راوٍ وناقل هذه القراءة ، لا أنه اخترعها .

ويظهر أن أولى هذه الأقوال وأقربها للصواب أنه جاء على إجراء الوصل بحرى الوقف ، وهذا التوجيه له ما يشهد له في اللغة شعراً ونثراً ، وورد في القرآن الكريم في مواطن كما سيأتي ، وأجازه كثير من العلماء ، منهم من يراه قياساً ، ومنهم من يرى أنه كثير في الشعر قليل في النثر .

قال الزمخشري : « قد يجري الوصل بحرى الوقف ، ومنه قوله :

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَآفَقَ الْقَصْبِ<sup>(٣)</sup>

ولا يختص بحال الضرورة ، يقولون : ثلاثة رُبْعِه<sup>(٤)</sup> ، وفي التنزيل ﴿ لَكِنَّا هُوَ

(١) ينظر : البحر (٣/٢٧٠) .

(٢) ينظر : البحر (٢/٢٤٩) .

(٣) من الرجز ، وينسب إلى رؤبة ، وإلى ربيعة بن صبح .

والشاهد فيه قوله « القصب » ، فالقياس أن يقول « القصب » ، لكنه حرك في الوصل ما كان ساكناً ، وترك التضعيف على حاله في الوقف تشبيهاً للوصل .

مصادر البيت : أبيات السيراني (٢/٣٧٨) ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١/٣٦٦) ، والمفصل (ص٣٤٢) ، وضرائر ابن عصفور (ص٥٠) ، والكافية الشافية (٤/٢٠٠١) ، والمقاصد (٤/٥٤٩) ، والتصريح (٢/٣٤٦) .

(٤) كُتِبَ فِي الْمَفْصَلِ بِالْهَمْزَةِ «ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَقَدْ ضَبَطَهُ ابْنُ جَنِي . ينظر : المنصف (١/١٠١) .

اللَّهُ رَبِّي ﴿١﴾ « (٢) » .

وقد يعطي الوصل حكم الوقف ، فمن ذلك قراءة غير حمزة والكسائي ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾  
وَأَنْظُرُ ﴿٣﴾ ، و﴿فَبِهْدَاهُمْ آقَدَهُ قُلُوبُهُ﴾ ﴿٤﴾ .

ومنه قول بعض طبعي في الوصل « هذه حُبْلُو يا فتى ... » ﴿٥﴾ .  
وقال ابن هشام : « قد يعطى الوصل حكم الوقف ، وذلك قليل في الكلام كثير في  
الشعر » ﴿٦﴾ .

وقد جعل بعض العلماء من إجراء الوصل مجرى الوقف قوله تعالى ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ  
الظُّنُونَا﴾ ﴿٧﴾ ، وقوله ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ ﴿٨﴾ ، وقوله ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ ﴿٩﴾ ، في قراءة

(١) الكهف : (٣٨) .

وهذه قراءة ابن عامر وأبي جعفر ، يثبتون الألف بعد النون وصلًا ، وقراءة الباقيين بغير ألف ، ولا خلاف في  
إثباتها في الوقف اتباعاً للرسم .

- التيسير (ص١٤٣) ، والنشر (٢/٣١١) .

قال ابن زنجلة : « ومن أثبت الألف في الوصل أجرى الوصل مجرى الوقف » . الحجة (ص٤١٨) . وينظر :  
الموضح في علل القراءات (٢/٧٨٢) .

(٢) المفصل (ص٣٤٢، ٣٤٣) .

(٣) البقرة : (٢٥٩) .

وتنظر القراءة في : السبعة (ص١٨٨) ، والتيسير (ص٨٢) ، والكشف (١/٣٠٧) ، والدر (٣/٥٦٣) .

(٤) الأنعام : (٩٠) .

وتنظر القراءة في : التيسير (ص١٠٥) ، والموضح في علل القراءات (١/٤٨٤) ، والدر (٥/٣١) .

(٥) الكافية الشافية (٤/٢٠٠١) .

(٦) أوضح المسالك (٣/٢٩٥) .

(٧) الأحزاب : (١٠) .

(٨) الأحزاب : (٦٦) .

(٩) الأحزاب : (٧٦) .

من أثبت الألف وصلًا ووقفًا<sup>(١)</sup> .

قال الزمخشري : « وقرئ بزيادتها في الوصل أيضاً إجراء له مجرى الوقف »<sup>(٢)</sup> .

وقال السمين : « وقد ثبتت - أي الألف - وصلًا إجراءً للوصل مجرى

الوقف ... »<sup>(٣)</sup> . وصرح في بعض المواطن أنه كثير في القرآن<sup>(٤)</sup> .

مما تقدم يظهر لنا أن إجراء الوصل مجرى الوقف جائز في الشعر والنثر ، وهو ما

ذهب إليه بعض العلماء ، وصرح ابن يعيش أنه عند الكوفيين قياس<sup>(٥)</sup> . أما بعض من

البصريين فيرون أن هذا خاص بالشعر<sup>(٦)</sup> .

(١) هي قراءة نافع ، وأبي جعفر ، وابن عامر ، وأبي بكر . وقرأ أبو عمرو ، ويعقوب ، وحمزة بغير ألف في

الحالين . وقرأ الباقون ابن كثير ، والكسائي ، وحلف ، وحفص بألف في الوقف .

- ينظر : التيسير (ص ١٧٨) ، والنشر (٣٤٧/٢) .

(٢) الكشاف (٣/٢٥٤) .

(٣) الدر (٩/٩٨) .

(٤) الدر (٣/٥٦٣) .

(٥) ينظر : شرح ابن يعيش (٣/١٣٩) .

(٦) يفهم هذا من كلام سيبويه ، حيث جاء بنظير هذا في باب ما يحتمل من الشعر ، فقال : « ومن العرب من

يثقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا يثقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في

الوقف فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله : لنفسه مقنعاً ، وإنما حذفه في الوقف ، قال رؤية :

ضَخْمٌ يُجِبُّ الخُلُقَ الإِضْحَاقُ » .

- الكتاب (١/٢٩) .

وقال أبو علي الفارسي بعد أن ذكر البيت « وافق القصبا ... » : « والقياس إذا وصل ألا يلحق التضعيف ،

ولكن أحري الوصل مجرى الوقف للضرورة » . التكملة (ص ٢٠) .

وقال ابن جني : « ثم إن الشعراء تضطر إلى إجراء الوصل مجرى الوقف ، فيقولون : سبباً ، وكَلَكَلًا ،

والإِضْحَاقُ ، ونحو ذلك » . سر الصناعة (٢/٥١٥) .

- وينظر : إيضاح القيسي (١/٣٦٦) ، وشرح ابن يعيش (٣/٩٤، ١٣٩) .

الفصل الحادي والعشرون

المدد

## ﴿ العدد ﴾

العدد أنواع :

النوع الأول : المفرد ، وهو واحد واثنان للمذكر ، وواحدة واثنان وثنان للمؤنث ، ولا تجوز إضافة شيء منها إلا في ضرورة ، وعشرون وسائر العقود إلى تسعين ، ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، وتمييزاً بواحد منصوب .

والنوع الثاني : المضاف ، وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة ، وألف ، والمائة والألف يكونان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، وتمييزهما بمفرد مخفوض . وفي هذا النوع تفصيل يطول ذكره .

والنوع الثالث : المركب ، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وحكمه أن يبقى النيف على ما كان عليه من تذكير أو تأنيث ، إلا أنك تبني من واحد أحداً ، ومن واحدة إحدى ، وأما العشرة فإنك تلحقها التاء في عدد المؤنث ، وتبقى الشين ساكنة ويجوز كسرها ، وتسقطها في عدد المذكر ، وتبقى الشين على فتحها ، وتبني النيف على إعرابه .

وحكم هذا المركب من جهة الإعراب أنه يُبنى على فتح الجزأين ، إلا لفظ « اثنا ومؤنثه » ، فإنه معرب ، وسبب بناء الجزأين في هذا المركب أن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف ، فالأصل في أحد عشر أحد وعشرة ، فحذفت الواو من اللفظ ، والمعنى على إرادتها ، ألا ترى أن المراد أحد وعشرة ، فعشرة عدة معلومة أضيفت إلى العدد الأول فأكمل من مجموعهما مقدار معلوم ، فهما اسمان كل واحد منهما منفرد بشيء من المعنى ، فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبني لذلك .

أما الاسم الأول فإنه بني لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر : شرح ابن يعيش (٤/١١٢) ، والمقرب (١/٣٠٥-٣١٠) .

النوع الرابع : المعطوف والمعطوف عليه ، من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين .  
هذه بعض أحكام العدد وأنواعه باختصار<sup>(١)</sup> . ويخصنا من هذه الأنواع بالبحث  
النوع الثالث ، فإنه قد ورد في بعض القراءات ما يخالف بعض أحكامه .

قرأ ابن عباس رضي الله عنه ، وابن قطيب ﴿ عليها تسعة عشر ﴾<sup>(٢)</sup> ، بضم  
﴿ تسعة ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقرأ أنس بن مالك ﴿ تسعة عشر ﴾ ، بضم ﴿ تسعة ﴾ ، زيادة همزة  
بعدها<sup>(٤)</sup> . وروي عنه أيضاً ﴿ تسعة وعشر ﴾ بضم ﴿ تسعة ﴾ وبعدها واو مفتوحة ،  
وعين ساكنة<sup>(٥)</sup> .

وهذه القراءات خرجت عن قاعدة النحاة أن المركب العددي ينسب على فتح  
الجزأين ، لذا حاول ابن جني ومن بعده من العلماء التماس توجيهات لها .

أما القراءة الأولى فقد أوردها ابن جني بسكون العين ﴿ تسعة عشر ﴾ ، فقال  
موجهاً : « وأما قراءة ﴿ تسعة عشر ﴾ بضم هاء « تسعة » وسكون عين « عشر » ،  
فلأنه وإن لم يكن مركباً فإن العطف فيه واجب لتكميل العدة ، وقد كان سمع فيه

(١) ينظر : المقرب (٣١٠-٣٠٥/١) .

(٢) المدثر : (٣٠) .

(٣) القراءة تروى بسكون العين وفتحها .

ينظر : المحتسب (٣٣٩//٢) ، وإعراب الشواذ للمكبري (ص٣٩٩) ، والجامع (٨١/١٩) .

(٤) القراءة تروى بضم وفتح التاء ﴿ تسعة ﴾ ، وتروى بفتح الشين وضمها ﴿ أعشر ﴾ .

ينظر : المحتسب (٣٣٨/٢) ، والكشاف (١٨٤/٤) ، والمحرم (١٦٢/١٦) ، وإعراب الشواذ (ص٣٩٩) ،

والجامع (٨١/١٩) ، وشواذ الكرمانى (ص٢٥٣) .

(٥) يروى أيضاً بفتح العين ﴿ عشر ﴾ ، ويروى كذلك بسكون الراء ، ويروى أيضاً بضم الشين وفتح الراء  
وسكون العين .

- ينظر : المحتسب (٣٣٩/٢) ، والجامع (٨١/١٩) .

سكون العين في قول من قال ( تسعةَ عَشَرَ ) ، فلاحظ سكونها هناك فأقره بحاله <sup>(١)</sup> .  
وقال العكيري : « إن الضمة فيه ضمة بناء شبهت بضمة ( قبل ) و ( بعد ) » <sup>(٢)</sup> .  
ولم يعلل وجه الشبه بينهما .

وأورد القراءة القرطبي بسكون الراء ، قال : « ومن قرأ ﴿ تسعةَ عَشَرَ ﴾ فكأنه من التداخل ، كأنه أراد العطف وترك التركيب ، فرفع هاء التأنيث ثم راجع البناء وأسكن » <sup>(٣)</sup> .

وقال أبوحيان : « إن الضمة حركة بناء عدل إليها عن الفتح لتوالي خمس فتحات ، ولا يتوهم أنها حركة إعراب ؛ لأنها لو كانت حركة إعراب ، لأعرب عشر » <sup>(٤)</sup> .  
وفي القراءة الثانية نقل ابن حني عن أبي حاتم قوله : « لا وجه له نعرفه إلا أن يعني تسعة أعشر ، جمع العشر ، أو شيئاً غير الذي وقع في قلوبنا » <sup>(٥)</sup> . ولم يزد على هذا .  
وجاء الزمخشري بتوجيه عجيب ، فقال : « وقرئ تسعة أعشر ، جمع عشير ، مثل يمين وأيمن » <sup>(٦)</sup> .

وأضاف العكيري توجيهاً غريباً متكلفاً ، وإن كان قد صدر بأن القراءة بعيدة الصحة ، فقال : « ويقرأ ( أعشر ) بهمزة وفتح الشين ، وهي بعيدة الصحة ، إلا أنه يمكن أن يقال إنه أشبع فتحة التاء فنشأ منها ألف ، ثم أبدل منها همزة ، وفتحت لكونها صارت في أول الكلمة ، ويقرأ كذلك إلا أنه بضم الشين ، وهو جمع عَشْر ، كفلس

(١) المختب (٣٣٩/٢) .

(٢) إعراب الشواذ (ص ٣٩٩) .

(٣) الجامع (٨١/١٩) .

(٤) البحر (٣٧٥/٨) .

(٥) المختب (٣٣٩/٢) .

(٦) الكشاف (١٨٤/٤) .

وأفلس ، وهذا بعيد ، إذ ليس المعنى أنها تسع عشرات <sup>(١)</sup> . ويلحظ من كلام العكيري أنه فرق بين قراءة ﴿تِسْعَةَ أَعْشَرَ﴾ ، و﴿تِسْعَةَ أَعْشَرَ﴾ ، كما أنه لم يقتنع بأي توجيه قيل أو قاله هو .

ونقل أبوحيان عن الرازي توجيهاً فقال : « وقال صاحب اللوامح : فيجوز أنه جمع العشرة على أعشر ثم أجراه مجرى تسعة عشر » <sup>(٢)</sup> .

وأما القراءة الثالثة ، فقال ابن جني في توجيهها : « وأما ﴿تِسْعَةَ وَعْشَرَ﴾ فطريقته أنه فك التركيب ، وعطف على ( تسعة ) ( عشر ) على أصل ما كان عليه الاسمان قبل التركيب من العطف ، ألا ترى أن أصله ( تِسْعَةُ وَعْشْرَةٌ ) ؟ كقولك : تِسْعَةُ وَعْشْرُونَ ، إلا أنه حذف التنوين من تسعة لكثرة استعماله ، كما حكى أبو الحسن عنهم من قولهم ( سلامٌ عليكم ) بحذف تنوين ( سلام ) قال : وذلك لكثرة استعمالهم إياه » <sup>(٣)</sup> .

وهذه التوجيهات التي ذكرت في القراءة لا تخلو من نظر ؛ فلو وقفنا عند التوجيه الأول للقراءة الأولى لوجدناه غير تام ، فإنه ذهب إلى أن « تسعة عشر » غير مركب ، وإذا سلم هذا ، فما سبب بناء « عشر » ، ثم أيضاً ما موجب سكون عين « عشر » ، وليس قول ابن جني إنه لاحظ سكونها وجيهاً ؛ إذ غايته الخروج من شذوذ إلى شذوذ آخر ، وإذا نظرت إلى توجيه العكيري وجدته قد كفانا مؤونة البحث فيه ؛ لأنه لم يعلل إلا أنه قال : إن الضمة أشبهت ضمة « قَبْلُ » ، و« بَعْدُ » ، وهي ضمة بناء . ثم إنه سكت عن سبب بناء « عشر » على هذا الوجه .

وتوجيه القرطبي - رحمه الله - لا يبعد عن هذا وفيه تخرص ، وغير مسلم ، إذ لو سلم أنه على الأصل قبل التركيب لجاء به متوناً ، ثم إنه أيضاً فيه سكون راء « عشر » بلا مبرر ، ثم إن هذا ليس من مواطن التداخل التي ذكرها النحاة .

(١) إعراب الشواذ (ص ٣٩٩) .

(٢) البحر (٨/٣٧٥) .

(٣) المختص (٢/٣٣٩) .



وأما توجيه أبي حيان - وإن كان أقل الأقوال شدوذاً - إلا أن فيه نظراً ، فالعدد المركب لا يبنى على الضم ، ثم إن تعليقه الضم لتوالي خمس فتحات غير مسلم ؛ لأنه توالت عدة متحركات ، ولو أريد تخفيف مثل هذا يسكن التاء ، لا يضم ، ثم أيضاً ماذا يقال في قراءة من سكن العين في « عشر » ، فهنا لم تتوال فتحات .

إذن التوجيهات التي ذكرت لهذه القراءات لا تخلو من التكلف ، ولا تعدو أن تكون تخرصات ، لذلك صرح العكبري باستبعاد صحة بعض القراءات ؛ لأنهم لم يصلوا فيها إلى توجيه صحيح يركن إليه .

والذي يظهر لي في هذه القراءات التي وردت في باب العدد أن تمحل على خروجها عن قياس العدد ، والخارج عن القياس في باب العدد تجده في عدة مسائل ، وهو نوعان : منه ما خرج عن القياس وكثر استعماله حتى أصبح قياسه في حكم النادر ، من ذلك اقتصارهم من ثلاثمائة إلى تسعمائة على أن أضافوه إلى الواحد ، ولم يقولوا ثلاثمئات ، ولا أربعمئتين إلا شاذاً . وقد جاء في الشعر على القياس ، فقالوا : ثلاث مئتين ، وثلاث مئات . قال ابن يعيش : « لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة ، قال الشاعر :

ثلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ<sup>(١)</sup> ... الخ

وقال الآخر :

ثلاثُ مِئِينَ قَدْ مَرَزَنَ كَوَامِلا      وها أنا هذا أَشْتَهِي مَرَّ أَرْبَعِ<sup>(٢)</sup>

(١) من الطويل ، وقائله الفرزدق ، والبيت بتمامه :

ثلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَنَى بِهَا ... ردائي وَجَلَّتْ عن وجوه الأهاتم

مصادر البيت : الديوان (ص ٨٥٣) ، والمقتضب (١٧٠/٢) ، وشرح ابن يعيش (٢٣/٦) ، والمساعد

(٢/٦٩) ، والمقاصد (٤/٤٨٠) ، والخزانة (٧/٣٧٠) .

(٢) من الوافر .

مصادر البيت : المقتضب (١٧٠/٢) ، وشرح ابن يعيش (٢٣/٦) ، والمساعد (٦٩/٢) .

وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال ...»<sup>(١)</sup> .  
 ولم يقتصر إضافة «مائة» إلى الجمع على الشعر ، بل ورد في قراءة حمزة  
 والكسائي ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ، بإضافة «سنين»<sup>(٣)</sup> .  
 ومما يمكن أن يلحق بهذا النوع فتح الشين في ﴿اِثْنَا عَشْرَةَ﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة الأعمش  
 ، وابن الفضل الأنصاري<sup>(٥)</sup> ، فإنه شاذ في الاستعمال ، وإن كان الأصل والقياس الفتح  
 كما جاء ذلك في المفرد .  
 وقد ذهب بعض العلماء إلى أن فتح الشين غير معروف ، قال الأزهري : «وأهل  
 اللغة لا يعرفون فتح الشين في هذا الموضع»<sup>(٦)</sup> .  
 وذهب بعض النحاة إلى أنها لغة ضعيفة ، وقال بعضهم يحتمل أن فتح الشين  
 شاذ<sup>(٧)</sup> .

والنوع الثاني جاء شاذاً في القياس والاستعمال كما مرّ في القراءات التي وردت في  
 قوله تعالى ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ ، فإن القياس في مثل هذا البناء على فتح الجزأين ، وهو  
 شاذ في السماع ؛ إذ لم يرد إلا في هذه القراءة ، ومما يؤيد ما ذكرته من أن الخارج عن  
 قياس العدد مسائل كثيرة ، وأن باب العدد حصل فيه كثير من التجاوزات ، قول ابن  
 جني : «وعلى الجملة فينبغي أن يُعلم أن ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات

(١) شرح ابن يعيش (٢٣/٦) .

(٢) الكهف : (٢٥) .

(٣) القراءة في : السبعة (ص٣٨٩) ، والحجة لأبي علي (١٣٦/٥) ، والإقناع (٦٨٩/٢) .

(٤) البقرة : (٦٠) .

(٥) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص١٣) ، والمختص (٨٥/١) ، والكشاف (٧١/١) ، والمحزر (٢٣٥/١) ،  
 والبحر (٢٢٩/١) .

(٦) ينظر : تاج العروس (عشر) (٤٢/١٣) .

(٧) ينظر : المختص (٨٥/١) ، والكشاف (٧١/١) ، والمحزر الوجيز (٢٣٥/١) ، والبحر (٢٢٩/١) .

والتخيلطات ، ونقضت في كثير منها العادات ؛ وذلك أن لغة الحجاز في غير العدد نظير  
عَشْرَة : عَشْرَة ، وأهل الحجاز يكسرون الثاني ، وبنو تميم يسكنونه ، فيقول الحجازيون :  
نِبْقَة ، وفخِذ ، وبنو تميم تقول : نِبْقَة وفخِذ ، فلما ركب الاسمان استحال الوضع ، فقال  
بنو تميم : إحدى عشيرة ، وثنتا عشيرة إلى تسع عشيرة بكسر الشين ، وقال أهل  
الحجاز : عشر بسكونها .

ومنه قولهم في الواحد : واحد ، وأحد ، فلما صاروا إلى العدد قالوا : إحدى  
عشرة ، فبنوه على فعلى .

ومنه قولهم : عَشْر وعَشْرَة ، فلما صاغوا منه اسماً للعدد بمنزلة ثلاثون وأربعون  
قالوا : عشرون ، فكسروا أوله .

ومنه قولهم : ثلاثون وأربعون إلى التسعون ، فجمعوا فيه بين لفظين ضدين ،  
أحدهما يختص بالتذكير والآخر بالتأنيث . أما المختص بالتذكير فهو الواو والنون ، وأما  
المختص بالتأنيث فهو قولهم : ثلاث ، وأربع ، وتسع في صدر ثلاثون ، وأربعون ،  
وتسعون . وكل واحد من ثلاث ، وأربع ، وخمس ، وست إلى تسع هكذا بغير هاء  
مختص بالتأنيث . ولما جمعوا في هذه الأعداد من عشرين إلى تسعين - بين لفظي التذكير  
والتأنيث صلحت لهما جميعاً ، ف قيل : ثلاثون رجلاً ، وثلاثون امرأة ، وخمسون جارياً ،  
وخمسون غلاماً ، وكذلك إلى التسعين ... »<sup>(١)</sup> .

وما ذكره ابن جني نماذج لهذه التخيلطات والمخالفات ، وهناك نماذج أخرى تشهد  
وتقوي القول بأن القراءة الواردة في ﴿ تسعة عشر ﴾ جاءت على هذا الباب ، من ذلك  
قراءة ﴿ وإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾<sup>(٢)</sup> ، بكسر الباء ، وهي قراءة علي رضي الله  
عنه ، وعيسى بن عمر<sup>(٣)</sup> ، وجعل أبو حيان كسر الباء اتباعاً - يعني لكسرة

(١) المحتسب (٨٥/١) .

(٢) البقرة : (٥١) .

(٣) القراءة في : البحر (١٩٩/١) .

العين<sup>(١)</sup> - ، وهذا من اتباع الأول للثاني ، كقراءة ﴿ الحمد لله ﴾<sup>(٢)</sup> ، بكسر الدال<sup>(٣)</sup> .  
والاتباع وإن كان كثيراً في كلامهم إلا أن الكثير منه اتباع الثاني الأول لا العكس ، وإن  
كان اتباع الأول الثاني لغة تميم ، وبعض غطفان<sup>(٤)</sup> ، والذي ورد من هذا النوع فالغالب  
أن يكون الحرف الأول في كلمة ، والثاني في كلمة أخرى ، كالقراءة الواردة<sup>(٥)</sup> .

ومن هذه التغييرات قولهم : وحد عشر ، وواحد عشر ، وواحدة عشرة ، قالوا :  
من قال : وحد عشر نطق بالأصل ولم يبدل ، ومن قال : واحد عشر ، وواحدة عشرة  
جرى على القياس<sup>(٦)</sup> .

ويمكن أن يدخل في هذا أيضاً ما روي عن جابر رضي الله عنه أنه قال : « كنا  
خمس عشرة مائة »<sup>(٧)</sup> ، يعني أهل الحديبية ، وأن البراء قال : « كنا مع النبي ﷺ أربع  
عشرة مائة والحديبية بئر »<sup>(٨)</sup> ، والأصل في التعبير عن مثل هذا أن يقال كنا ألفاً  
وحمسمائة ، وكنا ألفاً وأربعمائة .

(١) البحر (١/١٩٩) .

(٢) الفاتحة : (١) .

(٣) هي قراءة الحسن البصري .

تنظر القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١) ، والكشاف (١/٥١) ، والمحور (١/١٠٢) ، والدر (١/٤١) .

(٤) ينظر : الدر (١/٤١) .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي (١/١٧-٢٩) .

(٦) ينظر : المساعد (٢/٨٠) .

(٧) الحديث من رواية جابر رضي الله عنه : « كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة ، والحديبية بئر فنزحناها حتى لم  
نترك فيها قطرة ، فجلس النبي ﷺ على شفير البئر ، فدعا بماء فمضمض ومج في البئر ، فمكنا غير بعيد حتى  
روينا وروت ، أو صدرت ركائبنا » .

البخاري - كتاب المغازي - ح (٤١٥١) ، (٤٤٤/٧) - من فتح الباري - ، ومسند أحمد (٤/٢٩٠) ،  
وصحيح مسلم - كتاب الإمارة ، (٦٩) ، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/١٠٠) .

(٨) البخاري - كتاب المناقب - ح (٤١٥٠) ، (٤٤١/٧) - من فتح الباري - .

وينظر : مرويات صلح الحديبية (ص ٣٩-٤٤) .

ومنها أيضاً تجويزهم عدة لغات في «ثمانية عشرة» مع أن الأصل فتح الياء ؛ لأنه يجري في إعرابه مجرى المنقوص ، والمنقوص تظهر عليه الفتحة . واللغات الواردة في هذا اللفظ تسكين الياء «ثمانية عشرة» ، فلما وردت هذه اللغة قالوا إن الياء سكنت كما سكنت الياء في معدي كرب ، لشبهها عند التركيب بياء «درديس» .

وجاءت لغة بحذفها ، وكسر النون «ثمان عشرة» ، فقال بعضهم معللاً : «لأن الياء زائدة وبقيت الكسرة دليلاً عليها» .

وجاءت لغة بحذف النون وحذف الياء «ثمان عشرة» ؛ لأنها لما كانت تحذف في الأفراد كان الآخر النون ، فجعلت فتحة لبناء التركيب عليه .

ومن هذه التغييرات تسكين العين في نحو «أحد عشر» ، وجاء على هذا قراءة ﴿إني رأيت أحد عشر كوكبا﴾<sup>(١)</sup> ، بسكون العين ، وتروى عن أبي جعفر ، ونافع ، وطلحة بن سليمان<sup>(٢)</sup> . وقد علل ذلك بتوالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة<sup>(٣)</sup> .

ومن هذه التغييرات تسكين العين في قراءة هبيرة صاحب حفص ﴿اثنا عشر شهراً﴾<sup>(٤)</sup> ، وهذا ليس فيه توالي حركات كالذي قبله .

ومن ذلك تسكين الحاء في «أحد عشر» ، فقليل فيه : «أحد عشر»<sup>(٥)</sup> . ونخلص من هذا إلى أن باب العدد كثر فيه التغيير لغير علة ظاهرة ، وإنما هو مجرد السماع فيه . والسماع له منزلته عندهم ، فلم نسمعهم قالوا إن من قال «ثمان عشرة»

(١) يوسف : (٤) .

(٢) القراءة في : المحتسب (٣٣٢/١) .

(٣) ينظر : المحتسب (٣٣٢/١) . وتسكين العين هنا لغة أهل اليمن .

- ينظر : المزهري (٢٧٥/٢) ، وشرح التسهيل (٤٠١/٢) ، والمجمع (١٥٠/٢) .

(٤) براءة : (٣٦) .

وتنظر القراءة في : البحر (٣٠٩/٥) ، والدرر (٤٤/٦) .

(٥) ينظر : المساعد (٨٠/٢) .

أخطأ ، بل نقلوه لغة ، فلم يقبل هذا وتردّ كثير من القراءات الأخرى ، كما ورد في كثير ممن مواطن هذا البحث .

باب التوبة

قاسم الطرف

# الفصل الأول

باب المقصور والمدود



## ﴿ باب المقصور والمدود ﴾

المقصور : هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة .

والممدود : هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة<sup>(١)</sup> .

وكلاهما له أوزان قياسية وسماعية :

فالمقصور القياسي : ما له نظير من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره ، وله أمثلة :

- منها كونه مصدر « فَعَلَ » اللّازم ؛ نحو : جَوِيَ جَوَى ، وَهَوِيَ هَوَى ، وَعَمِيَ

عَمَى ، فإن نظيرها في الصحيح فَرِحَ فَرِحاً .

- ومنها « فَعَلَ » جمعاً لـ « فَعَلَةٌ » ؛ نحو : فَرِيَةٌ وَفَرَى ، وَمِرْيَةٌ وَمِرَى ، فإن نظيره

قَرْبَةٌ وَقَرَبَ .

- ومنها « فَعَلَ » جمعاً لـ « فُعَلَةٌ » ؛ نحو : دُمِيَّةٌ وَدُمِيٌّ ، وَمُدِّيَّةٌ وَمُدِّيٌّ .

- ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ؛ نحو : مَعْطَىٌّ ، وَمُسْتَدْعَىٌّ ، فإن نظيره :

مُكْرَمٌ ، وَمُسْتَخْرَجٌ .

والممدود السماعي : ما له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف : وله أمثلة :

- منها : أن يكون الاسم مصدرأ لـ « أفعل » ، أو لفعل أوله همزة وصل ،

كأعطى إعطاءً ، وارتأى ارتئاءً ، واستقصى استقصاءً ، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً ،

واكتسب اكتساباً ، واستخرج استخراجاً .

- ومنها : أن يكون مفردأ لـ « أفعلَة » ؛ نحو : كسَاءٌ وَأَكْسِيَّةٌ ، ورداء وأردية .

فإن نظيره : حمار وأحمرة ، وسلاح وأسلحة .

- ومنها : أن يكون مصدرأ لـ « فَعَلَ » دالاً على صوت كالرغاء والثغاء ، فإن

نظيره الصراخ ، أو على داء ، نحو : المُشَاءُ ، فإن نظيره : الدُّوَارُ ، والزُّكَامُ .

(١) الأشموني (١٠٦/٤) .

والسماعي في هذا الباب هو ما لا نظيره له ، ويدرك بالسماع ، فمن المقصور  
سماً : الفتى واحد الفتيان ، والسنا الضوء .

ومن الممدود سماً : الفتاء لحدائث السن ، والسنا الشرف .

هذا ما يتعلق بأوزان المقصور والممدود ، فما كان مقصوراً لا يجوز مده ، وما كان  
ممدواً ، لا يجوز قصره ، وللضرورة أجازوا قصر الممدود بإجماع ، كقول الشاعر :

لا بد من صنعا ولو طال السفر      ولو تحنى كل عود ودبر<sup>(١)</sup>

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون مستدلين بنحو قوله :

سيغيني الذي أغناك غنى      فلا فقر يدوم ولا غناء<sup>(٢)</sup>

فقال « غناء » فمدّ ، وهو من « غنى » .

ومنعه البصريون وأولوا البيت على أنه مصدر « غانيت »<sup>(٣)</sup> .

من خلال هذه الأحكام نتبين أن قصر الممدود في غير الشعر عند النحاة ممنوع ،  
ومد المقصور من باب أولى .

وقد جاء في القراءة ما يخالف حكمهم الذي ارتأوه ، ويمكن جعل هذا على

نوعين :

(١) من الرجز ، لم أعرف قائله .

مصادر البيت : المنقوص والممدود (ص ٢٨) ، والمقصود والممدود (ص ٦٥ ، ١٥١) ، وضرائر ابن عصفور

(ص ١١٦) ، والبحر (٨/١٠٥) ، والدر (٩/٧٢١) ، وأوضح المسالك (٣/٢٤٣) ، والهمع (٢/١٥٦) .

(٢) من الوافر .

مصادر البيت : المنقوص والممدود للقراء (ص ٢٨) ، والمقصود والممدود للقبالي (ص ١٥٥) ، والمخصص

(١٥/١٣٦) ، أوضح المسالك (٣/٢٤٥) ، والأشموني (٤/١١٠) .

(٣) أوضح المسالك (٣/٢٤٠-٢٤٥) بتصرف .

### النوع الأول : قراءات جاء فيها قصر الممدود ، من ذلك :

ما روي عن النبي أنه يقرأ ﴿آبائي﴾<sup>(١)</sup> ، و﴿شركائي﴾<sup>(٢)</sup> ، و﴿وراي﴾<sup>(٣)</sup> وكانت ﴿٤﴾ ، و﴿دعائي لإفرازا﴾<sup>(٥)</sup> ، بترك الهمز في ذلك كله<sup>(٥)</sup> ، وكذا قراءة ﴿أشدا﴾<sup>(٦)</sup> على الكفار<sup>(٦)</sup> ، بقصر ﴿أشدا﴾<sup>(٧)</sup> ، وكذا قراءة الأعمش ﴿من طور سينا﴾<sup>(٨)</sup> ، بقصر ﴿سينا﴾<sup>(٩)</sup> ، وقراءة الحسن ﴿ولولأن كتب الله عليهم الجلا﴾<sup>(١٠)</sup> ، بقصر ﴿الجلا﴾<sup>(١١)</sup> ، وقراءة ﴿إلا ابتغا وجه ربه الأعلى﴾<sup>(١٢)</sup> ، بقصر ﴿ابتغا﴾<sup>(١٣)</sup> ، وغير هذا .

- 
- (١) يوسف : (٣٨) .  
 (٢) النحل : (٢٧) .  
 (٣) مريم : (٥) .  
 (٤) نوح : (٦) .  
 (٥) ينظر : السبعة (ص ٣٧١) ، والإقناع (٦٨٢/٢) ، والتقريب والبيان (ص ٢٨٣، ٩٥) ، والنشر (٣٠٣/٢) ، والإتحاف (ص ٨٣) .  
 (٦) الفتح : (٢٩) .  
 (٧) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١٤٢) ، وإعراب الشواذ (ص ٣٦٣) ، والبحر (١٠٢/٨) ، والدر (٧٢١/٩) .  
 (٨) المؤمنون : (٢٠) .  
 (٩) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٩٩) ، والكشاف (٢٩/٣) ، والفخر (٨٩/٢٣) ، والإتحاف (٢٨٢/٢) ، وضرائر الألوسي (ص ٥٧) .  
 (١٠) الحشر : (٣) .  
 (١١) القراءة في : البحر (٢٤٤/٨) ، وشواذ الكرماني (ص ٢٤٠) ، البحر (٢٤٤/٨) ، والإتحاف (٥٣٠/٢) ، وروح المعاني (٤٢/٢٨) .  
 (١٢) الليل : (٢٠) .  
 (١٣) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١٧٥) ، والبحر (٨٤/٨) .

وهذه القراءات الواردة هنا دليل واضح على عدم صحة حكم النحاة أنه لا يجوز قصر المدود في غير الشعر ، ولهذا طعن بعض النحاة فيما روي عن البزي ؛ بحجة أن قصر المدود لا يجوز في الكلام ، وقد ردّ هذا الطعن ابن الجزري ، فقال مثبتاً هذه القراءات : « والحق أن هذه القراءات ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة لا من طريق التيسير ولا الشاطبية ، ولا من طرقنا فينبغي أن يكون قصر المدود جائزاً في الكلام على قلته كما قال بعض أئمة النحو ... »<sup>(١)</sup> ، ولعله يشير بقوله : « بعض أئمة النحو » إلى أبي حيان فإنه صرح بجوازه ، قال رحمه الله : « وقصر المدود ذكروا أنه من ضرورة الشعر ، ولا ينبغي ذلك لثبوته في هذه القراءة ، فيجوز قليلاً في الكلام »<sup>(٢)</sup> .

ولأبي حيان كلام آخر يصرح فيه بأن قصر المدود شاذ ، وأنه إنما يجوز في الضرورة<sup>(٣)</sup> ، وإلى هذا ذهب السمين<sup>(٤)</sup> ، وهذا عند حديثهما عن قراءة ﴿ أشدا ﴾ ، ويذهب العكبري إلى أن هذا شاذ في باب الجموع<sup>(٥)</sup> . فجعله شاذاً في باب الجموع<sup>(٦)</sup> ، ولم يجعله من باب قصر المدود .

هذا ما ذكر في توجيه بعض هذه القراءات .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه أبو حيان ، وابن الجزري ، وكذا الشيخ عبدالحق

(١) النشر (٣٠٤/٢) .

(٢) البحر (٤٨٦/٥) .

(٣) ينظر : البحر (١٠٢/٨) .

(٤) ينظر : الدر (٧٢١/٩) .

(٥) ينظر : إعراب الشواذ (ص ٣٦٣) .

(٦) إنما جعله شاذاً هنا لأن المحفوظ جمعاً لـ « فعيل » إذا كان مضاعفاً « أفعل » ؛ نحو : عزيز وأعزاء ، وطبيب وأطباء ، وهو نائب عن ( فعلاء ) لأن هذا الوزن يطرد في « فعيل » بمعنى فاعل غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، قال ابن عصفور : « ( أفعل ) جمع ( فعيل ) لا يجيء في كلامهم إلا ممدوداً » . ضرائر ابن عصفور (ص ١١٩) .

وينظر : أوضح المسالك (٢٦٦/٣) .

عظيمة<sup>(١)</sup> من أن قصر الممدود جائز في الكلام على قلة هو الصواب ، وليس بضرورة .  
 - وليس المانع من ذلك عند من منع إلا فقدان السماع - ولذلك أجازوه في الشعر  
 بإجماع لوروده كثيراً ، واختلفوا في مد المقصور لعدم وروده عند من منع بجيشه ؛ لأنه  
 يتأول ما ورد منه كما تقدم ، ومن أجازوه يحتج بوروده وإن كان قليلاً .  
 وإذا كان هذا هو الحال ، فإن الأصل الذي يرجع إليه ويحتكم إليه هنا هو السماع ،  
 والسماع ثابت ، فلم تبق حجة لمن يمنع ذلك .

### النوع الثاني : مد المقصور .

ووردت في هذا قراءة واحدة هي قراءة طلحة بن مصرف ﴿ يكاد سناء برقه ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
 بمد ﴿ سناء ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومعلوم أن السنا بالقصر هو الضوء ، وهو المراد في الآية ، إلا أنه مدّه .  
 وهذا لا يبيزه النحاة أبداً ، ومن أجازوه كالكوفيين فإنما خصّه بالضرورة .  
 ولهذا تأول ابن جني - رحمه الله - القراءة تأويلاً متكلفاً قال : « وأما ﴿ سناء  
 برقه ﴾ فقد يجوز أن يكون أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفائه ، فأطلق عليه الشرف ،  
 كقوله : هذا ضوء كريم ، أي : هو غاية في قوته وإنارته ، فلو كان إنساناً لكان كريماً  
 شريفاً »<sup>(٤)</sup> .

وذهب البيضاوي وغيره إلى أن السناء هنا بمعنى العلو<sup>(٥)</sup> ، وهذا فيه نظر ؛ لأن  
 إذهابه بالأبصار بسبب ضوئه الشديد ، لا بسبب ارتفاعه ، فإذا قلنا برأي البيضاوي

(١) دراسات قسم الصرف (ج٤/٢٢٩) [ مطبعة حسان ] .

(٢) النور : (٤٣) .

(٣) القراءة في : المحتسب (١١٤/٢) ، والمحزر (٣١٧/١١) ، وتفسير الرازي (١٥/٢٤) ، وتفسير البيضاوي

(٢/١٢٧) ، والجامع (٢٩٠/١٢) ، والتصريح (٢٩٣/٢) ، وروح المعاني (١٨/١٩١) .

(٤) المحتسب (١١٤/٢) .

(٥) تفسير البيضاوي ( / ) .

- رحمه الله - يُكون المعنى : يكاد ارتفاع برقه يذهب بالأبصار .  
والأولى من هذه التأويلات القول بأن هذا من باب مدّ المقصور ، وهو شاذ ؛ لأنه  
لم يرد في غير هذا الموضع ، لكنه يعضد ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مد المقصور  
شعراً .

نخرج من دراسة هذا المبحث إلى أن علماء النحاة لم يكونوا يعولون كثيراً على  
دراسة القراءات الشاذة ، ولم تكن ماثلة أمامهم حال تأسيسهم القواعد ، بدليل أن هذه  
القراءات لم ترد في عامة كتب النحو أو الصرف مع صلاحيتها للاستدلال ، وكثرتها  
بالنظر إلى الوارد نظيراً له من الشعر ، فهي تقارب ما ورد من الشعر ، أو تزيد نظراً إلى  
تعدد هذه الألفاظ في القراءات .

كما نخرج أيضاً من دراسة هذا إلى أن كثيراً من الضرائر ورد نظيرها في القراءات  
الشاذة .

# الفصل الثاني

## باب الخامس

## ﴿ باب النسب ﴾

إذا أريد النسب إلى شيء فلا بد من عملين في آخره :

أحدهما : زيادة ياء مشددة تصير هي حرف الإعراب .

الثاني : كسره - أي : الحرف الأخير . تقول في النسب إلى دمشق : دمشقيّ .

ويحذف لهذه الياء أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر .

أما التي في الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، نحو : كرسِيّ .

الثاني : تاء التأنيث ، تقول في مكة : مكِّيّ .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة أربعة أحرف ، أو أربعة متحركاً ثاني

كلمتها ، تقول في حُبَارِيّ : حُبَارِيّ ، وفي حَمَزِيّ<sup>(١)</sup> : حَمَزِيّ .

الرابع : ياء المنقوص المتجاوزة أربعة أحرف ، تقول في معتدٍ : معتديّ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع التصحيح المذكر ، تقول في زيدان

وزيدون : زيديّ .

وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضاً :

أحدها : الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى ، فيقال في طَيْبٍ : طَيْبِيّ .

الثاني : يا « فعيلة » ، كحنيفة ، وصحيفة ، تقول : حَنَفِيّ ، وصَحَفِيّ . يحذف

تاء التأنيث ثم الياء ، ثم قلب الكسرة فتحة .

الثالث : يا « فُعَيْلة » ، كجهينة ، تقول : جُهَيْنِيّ . يحذف تاء التأنيث ثم الياء .

الرابع : واو « فَعُوْلة » ، كشنوءة ، تقول : شِئِنِيّ ، يحذف تاء التأنيث ثم الواو .

(١) الحباري : طائر ، يقع للمذكر والمؤنث . الصحاح (حبر) (٢/٦٢١) .

والجمزى : السريع ، يقال : حمار جمزى ، أي : سريع . الصحاح - جمز (٣/٨٦٩) .



الخامس : ياء « فَعِيل » المعتل اللام ؛ نحو : غَنِيٌّ ، وَعَلِيٌّ ، تقول : غَنَوِيٌّ ، وَعَلَوِيٌّ بحذف الياء الأولى ، ثم قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء الثانية ألفاً ، ثم قلب الألف واواً .

السادس : ياء « فَعِيل » المعتل اللام ، نحو : قُصِيٌّ ، تقول : قُصَوِيٌّ ، بحذف الياء الأولى ، ثم قلب الثانية ألفاً ، ثم قلب الألف واواً .

هذه جملة من أحكام النسب ، وفي بعض مسائلها تفصيل وزيادة بيان ، وهناك أحكام أخرى متعلقة بالنسب <sup>(١)</sup> .

وخرج عن قياس النسب قراءة ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، بفتح الهمزة <sup>(٣)</sup> ، وهذه القراءة تنسب إلى يعقوب ، وإلى أحمد بن موسى . ووجه المخالفة أن قياس النسب هنا بضم الهمزة ﴿ الْأُمِّيَّ ﴾ كما في المتواتر ؛ لأن ﴿ الْأُمِّيَّ ﴾ منسوب إلى أمة ، أو أم <sup>(٤)</sup> . وفي كلا الأمرين الهمزة مضمومة .

وحاول ابن جني رحمه الله تلمس توجيه لها فقال : « هذا منسوب إلى مصدر أمت الشيء أمّاً ، كقولك : قصدته قصداً ، ثم أضيف إليه - عليه السلام - هذا على هذا التفسير الذي سبق ذكره » <sup>(٥)</sup> . وتوجيه ابن جني هذا من اللفظ فيه نظر وغير سالم من الشذوذ كما سيأتي . ومع هذا فإن المعنى على هذا التوجيه يتغير ، - فمعنى السياق هنا

(١) أوضح المسالك (٣/٢٧٥-٢٨٠) . بتصرف .

وينظر : شرح الشافية للرضي (٢/٥٠-٧٤) ، والمساعد (٣/٣٥١-٣٨٠) .

(٢) الأعراف : (١٥٧) .

(٣) القراءة في : شواذ ابن حالويه (ص ٥١) ، والمحتسب (١/٢٦١) ، والمحزر (٧/١٧٨) ، وإعراب الشواذ (ص ١٥٧) ، والفريد (٢/٣٧٠) ، والبحر (٤/٤٠٣) ، والدر (٥/٤٧٩) .

(٤) ينظر : المحزر الوجيز (٧/١٧٨) ، والفريد (٢/٣٧٠) ، والمعجم الوسيط (٢/٢٧٧) .

(٥) المحتسب (١/٢٦١) .

﴿ النبي الأمي ﴾ الذي يأتي به ويقصده مَنْ قبله - . أما المعنى في القراءة المتواترة : فالنبي الأمي ، أي : الذي لا يكتب ولا يقرأ .

ومع محاولة ابن جني إخراج اللفظ عن دائرة الشذوذ إلا أنه لم يستبعد أن يكون هذا اللفظ خارجاً عن قياس النسب ، قال : « وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد الأمي بضم الهمزة ، كقراءة الجماعة ، ثم لحقه تغيير النسب كقولهم في الإضافة إلى أميّه أمويّ بفتح الهمزة ، وكقولهم في الدهر : دُهرِي ، وفي الأمس : إمسيّ ، وفي الأفق : أفقيّ ، بفتح الهمزة ، وهو باب كبير واسع عنهم »<sup>(١)</sup> .

وأوضح ابن عطية توجيه ابن جني الأول فقال : « وهو منسوب إلى الأم ، وهو القصد ؛ لأن هذا النبي مقصد للناس وموضع أمّ يؤمونه بأفعالهم وتشرعهم »<sup>(٢)</sup> .  
 وذهب العكبري في توجيه هذا إلى ما قاله ابن جني ، ولكنه لم ينسب التوجيه لابن جني ، وفسّر التوجيه الأول الذي فيه الأم بمعنى القصد فقال : « هو منسوب إلى الأمّ ، وهو القصد ، فكأنه جعله المقصود من بني آدم ، فأقام المصدر مقام الصفة »<sup>(٣)</sup> .  
 وتفسير العكبري قائم على جعل المصدر « أم » بمعنى المفعول ، فكأنه ناب مناب المفعول ، وهذا باب السماع<sup>(٤)</sup> .

وجاء صاحب الفريد بشرح توجيه ابن جني - وإن لم ينسبه إليه - لكنه يخالف تفسير ابن عطية والعكبري ، قال : « ويحتمل أمرين ، أن يكون منسوباً إلى الأم وهو مصدر قولك : أمتُ فلاناً أمّاً إذا قصدته ، بمعنى : يتبعون الذي هو على القصد والسداد ... »<sup>(٥)</sup> .

(١) المحتسب (١/٢٦١) .

(٢) المحرر الوجيز (٧/١٧٨) .

(٣) إعراب الشواذ (ص١٥٧) .

(٤) ينظر : المساعد (٢/٢٢٨، ٢٢٩) .

(٥) الفريد (٢/٣٧٠) .

وهذا - فيما يظهر - لا يطابق ما قاله ابن حني ؛ لأن ابن حني قال : « يأتى به من قبله » ، فشرح ابن عطية والعكيري هو الشرح الصحيح لكلامه .  
 تحصل من كلام العلماء السابق توجيهان ، وزاد أبو الفضل الرازي توجيهاً ، فقال : إن الأمي معناه منسوب إلى مكة<sup>(١)</sup> . وإنما ذكر لفظ « الأمي » لأنه أراد الموضوع أو الحرم<sup>(٢)</sup> .

هذا ما قيل في توجيه هذه القراءة ، والذي يظهر لي أن الصواب جعل هذا اللفظ شاذاً عن قياس النسب .

وقد شذت ألفاظ كثيرة في باب النسب<sup>(٣)</sup> ، فليكن هذا منها ، وهذا الرأي حال

(١) لأن مكة « أم القرى » . وما ذكره أبو الفضل الرازي هو أحد الأقوال في تفسير هذه الآية ، ذكرها الماوردي ، قال : « وفي تسميته بالأمي ثلاثة أقاويل : أحدها : أنه لا يكتب .

الثاني : لأنه من أم القرى وهي مكة .

الثالث : لأنه من العرب أمة أمية » . تفسير الماوردي (٢/٢٦٨) .

(٢) ينظر رأيه في : البحر (٤/٤٠٣) .

(٣) من هذه الشذوذات قولهم في النسب إلى سهل : سهلي ، وإلى أفق : أفقي وأفقي ، وفي النسب إلى دغر : دغري ، وفي النسب إلى هذيل : هذلي ، وإلى ققيم كنانة : ققي ، وإلى ملبح خزاعة : ملحي ، وإلى ثقيف : ثقفي ، وإلى قريش : قرشي ، وقالوا في النسب إلى زينة : زباني ، وإلى طيئ : طائي ، وإلى صنعاء : صنعاني ، وإلى بهراء : بهراني ، وقالوا في النسب إلى الحمض : إبل حمضية ، وإلى الخريف قالوا : خري ، وإلى أمية قالوا : أموي ، وغير ذلك كثير . ينظر : شرح كتاب سيويه للرماني (ص ٣٧-٥٤) .

ويعلل الرماني لذلك فيقول : « وإنما جاز التغيير النادر في باب النسب لقوته على ذلك من وجهين : تغيير المعنى ، واللفظ ، وذلك بأن يصير معنى الاسم لغير ما كان له ، وتغيير معنى الاسم بعلامة النسبة » . - شرح كتاب سيويه (١/٥٥) .

ويقصد الرماني بالتغيير النادر : الذي يقل في بابه لعله تقتضي ألا يتجاوز به ما استعمل فيه .

- المرجع السابق (١/٥٥) .

إذن تعليل الرماني قائم على أن النسب فيه التغيير قوي ، أما من جهة المعنى فإن « تميم » مثلاً علم على شخص ، وإذا قلت تميمي ، أصبح وصفاً منسوباً إلى الرجل أو إلى القبيلة ، ومن جهة اللفظ زيادة الياء المشددة وكسر ما قبلها ، فهذا تغيير في اللفظ .

من التكلف ، ولا يحتاج إلى تقدير . ثم إنه الموافق للقراءة المتواترة من جهة المعنى <sup>(١)</sup> .  
 وإذا تأملنا التوجيهين الآخرين نجد الأول - وهو توجيه ابن جني - قائماً على شنوذ  
 جعل المصدر بمعنى المفعول ، فنحن لم نخرج من الشنوذ ، بل جاوزناه إلى شنوذ آخر .  
 وأما توجيه أبي الفضل ، فلا أدري هل يقصد أن « أم » تأتي بمعنى مكة ، فهذا ما  
 لم أقف عليه ، أو أنه منسوب إلى « أم القرى » وهو الظاهر <sup>(٢)</sup> . فإذا كان هذا ، فنحن  
 لم نخرج عن باب شنوذ النسب ؛ إذ النسب إلى « أم » : أمي ، ثم هو أيضاً يعترضه  
 التذكير في « الأمي » ، فيخرج منه بتأويل الموضع ، أو الحرم . والذي أرى أن هذا  
 توجيه متكلف ولا يخرج من الشنوذ .

(١) لأنه منسوب إلى « الأم » أو « الأمة » كما هو الظاهر ، والمراد به من لا يقرأ ولا يكتب ، وقد جاء هذا  
 المعنى في بعض الأحاديث كقوله ﷺ : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » .  
 البخاري - كتاب الصوم - باب قول النبي ﷺ « لا نكتب ولا نحسب » ، ومسلم - كتاب الصيام - باب  
 وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ح (١٠٨٠) ، وشرح السنة للبغوي (٢٢٨/٦) .  
 وجاء هذا المعنى في تفسير ابن عباس وقتادة للآية ، قال ابن عباس : « هو نبيكم كان أمياً لا يكتب ولا  
 يقرأ » . تفسير البغوي (٢٨٨/٣) .  
 وقال قتادة : « كان لا يكتب ولا يقرأ » . الدر المنثور (٣/ ) .  
 (٢) ينظر : هامش (٢٧٥) .

## الفصل الثالث

### الفعل المبني للمجهول

## ﴿ الفعل المبني للمجهول ﴾

يضم أول الفعل المبني للمجهول مطلقاً ؛ ك : ضُرب ، وكذلك الحرف الثاني إذا كان الفعل ماضياً مبدوءاً بباء زائدة ؛ ك : تُعَلِّم ، وكذا يضم الثالث المبدوء بهمزة الوصل ؛ ك : انْطَلَق ، ويكسر ما قبل الآخر من الماضي ؛ ك : استَخْرَج ، ويفتح من المضارع ؛ ك : يُسْتَخْرَج .

وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي ؛ ك : قال ، وباع .

أو عين افتعل أو انفعل ؛ ك : اختار ، وانقاد .

فلك كسر ما قبلها بإخلاص ؛ نحو : قيل ، ويبيع ، ولك إشماء الضم فتقلب ياء فيهما ، وذلك إخلاص الضم فتقلب واواً ، نحو : قول ، وبوع .

وإذا كان الفعل ثلاثياً مضعفاً وجب في فائه الضم كما يرى الجمهور ، وأجاز الكوفيون الكسر ، وبعضهم يميز الإشماء هنا كما هو في : قيل ، ويبيع <sup>(١)</sup> بمثاله : رُدَّ .

هذه أحكام المبني للمجهول ، وقد وردت بعض القراءات تخالف هذه الأحكام .

القراءة الأولى : قراءة تروى عن أبي عمرو من طريق أحمد بن موسى اللؤلؤي

﴿ وِزْلَزِلُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، بكسر الزاي الأولى <sup>(٣)</sup> . وكان القياس ضمه .

وفي توجيه هذه القراءة يذهب بعض العلماء إلى أن الكسر هنا للاتباع ، قال

أبوحيان : « ووجه الكسر في القراءة الشاذة أنه أتبع حركة الزاي الأولى بحركة الثانية ،

ولم يعتد بالساكن كما يعتد به من قال ( مِتِّين ) بكسر الميم إتباعاً لحركة التاء ، وهو

اسم فاعل من أنتن <sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : أوضح المسالك (٣٨٥/١) .

(٢) الأحزاب : (١١) .

(٣) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ٣١٥) ، والبحر (٢١٧/٧) ، والدر (٩٩/٩) ، وروح البيان (١٥٨/٢١) .

(٤) البحر (٢١٧/٧) .

وهذا الذي ذكره أبوحيان نظيره قراءة الأعمش ، وتروى عن أبي جعفر ﴿وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنَسِيًّا﴾<sup>(١)</sup> ، بكسر الميم<sup>(٢)</sup> إتباعاً لحركة السين كما قاله بعضه المخرجين ، ومن نظائره أيضاً قولهم « مِنْخِرٌ »<sup>(٣)</sup> ، ولكن هذا الوجه من الاتباع فيه اتباع الأول للثاني ، والأقيس في الاتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول ؛ لأنه جار مجرى السبب والمسبب كما يقول ابن جنى<sup>(٤)</sup> ، ولكن القول بالاتباع هنا هو أقرب توجيه يمكن حمل القراءة عليه ، وهو في هذا المثال ونظرائه مسموع .

أما القراءة الثانية : ﴿فَمِنْ اضْطِرَّ﴾<sup>(٥)</sup> ، بكسر الطاء<sup>(٦)</sup> .

فذهب ابن عطية ، وأبوحيان ، والسمين إلى أن الأصل « اضْطُرَّ » ، فلما حصل إدغام الراء في الراء نقلت حركتها إلى الطاء بعد سلبها حركتها<sup>(٧)</sup> ، وأقرب نظير لهذا قوله تعالى ﴿يَخْصِمُونَ﴾<sup>(٨)</sup> ، بفتح الخاء وتشديد الصاد<sup>(٩)</sup> . وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، فأصل الكلمة « يَخْصِمُونَ » ، فالحاء ساكنة ، فلما حصل الإدغام نقلت حركة التاء ، وهي الفتحة إلى الساكن قبلها وهو الخاء<sup>(١٠)</sup> .

(١) مريم : (٢٣) .

(٢) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٨٧) ، والتبيان (٨٧٠/٢) ، والبحر (١٨٣/٦) .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر (٢٠/١) .

(٤) ينظر : المحتسب (٣٧/١) ، والأشباه (٢٦،٢٥/١) .

(٥) البقرة : (١٧٣) .

(٦) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١٨) ، والمحرر (٥٠/٢) ، والبحر (٤٩٠/١) ، والدر (٢٣٨/٢) ، وروح

المعاني (٤٢/٢) .

(٧) ينظر : المحرر (٥٠/٢) ، والبحر (٤٩٠/١) ، والدر (٢٣٨/٢) .

(٨) يس : (٤٩) .

(٩) القراءة في : حجة أبي علي (٤٢/٦) ، وشرح الهداية (٤٨٦/٢) ، والنشر (٣٥٤،٣٥٣/٢) .

(١٠) ينظر : حجة أبي علي (٤٢/٦) .

وكذا قراءة ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾<sup>(١)</sup> ، بفتح الهاء ، وتشديد الدال - وهي قراءة ابن كثير ، وابن عامر ، وورش<sup>(٢)</sup> ، والأصل « يَهْتَدِي » ، فحركة التاء نقلت إلى الهاء لما حصل الإدغام<sup>(٣)</sup> .

وأقول أقرب ؛ لأن الحرف المتحرك في هاتين القراءتين نقل إلى ساكن ، أما في قراءة « اضْطُرر » فالطاء عليها ضمة ، فكيف يصح حذفها وجعل كسرة مكان ضمة ، ولم أقف على نظير هذا النوع من التغيير .

والذي يظهر لي أن القراءة خرجت عن قاعدة الصياغة في البناء للمجهول ، وأن هذا التوجيه لا يصح هنا .

(١) يونس : (٣٥) .

(٢) القراءة في : معاني الفراء (٤٦٣/١) ، وشرح الهداية (٣٤٠/٢) ، والكشف (٥١٨/١) ، والنشر (٢٨٣/٢) ، (٢٨٤) .

(٣) ينظر : الكشف (٥١٨/١) .



# الفصل الرابع التقاء الساكنين

## ﴿التقاء الساكنين﴾

لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض إلا وأولهما حرف لين ، وثانيهما مدغم متصل لفظاً أو حكماً . ويخرج بالوصل المحض ما أجري فيه الوصل مجرى الوقف .

ويتخلص من التقاء الساكنين بحذف الأول إن كان ممدوداً ، أو نون توكيد خفيفة ، أو نون « لدن » غالباً ، نحو قوله تعالى ﴿وقيل ادخلا النار﴾<sup>(١)</sup> ، بحذف الألف ، و « اضرب الرجل » بحذف نون التوكيد الخفيفة ، و « ما رأيت من لد الصبح » بحذف النون . فإن كان الحرف الثاني غير ممدود ، وغير نون توكيد ، أو نون « لدن » ، حُرِّك الأول ؛ نحو : ( اضرب الرجل ) ، وهذا ما لم يكن الثاني في آخر الكلمة وإلا حرك هو ؛ نحو : ( أين ، وأمس ، وحيث ) ، وإذا كان الثاني تنويناً حُرِّك الأول ؛ نحو : ( إليه ، وصه ، وحيثلذ ) .

وأصل التخلص من الساكنين بالتحريك الكسر ، وقد يعدل عنه للتخفيف ؛ نحو : ( أين ، وكيف ) ، ويعدل عنه لغير ذلك<sup>(٢)</sup> .

ويهمنا من هذه الأحكام أنه لا يلتقي ساكنان إلا بالشرط المتقدم . وجاءت قراءات على خلاف هذا ، كقراءة ﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾<sup>(٣)</sup> بسكون الرء الأخيرة مع التشديد<sup>(٤)</sup> . فاجتمع ثلاث سواكن .

وجاءت قراءات اجتمع فيها الساكنان كقراءة الأعرج ﴿وإياي فارهبون﴾<sup>(٥)</sup>

(١) التحريم : (١٠) .

(٢) ينظر : المساعد (٣/٣٣٤-٣٣٩) ، وشفاء العليل (٣/١٠١١، ١٠١٢) .

(٣) البقرة : (٢٨٢) .

(٤) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ٢١) ، والمختضب (١/١٤٨) ، وإعراب الشواذ (ص ٦٢، ٦٣) ، والفريد

(١/٥٢٩) ، والبحر (٢/٣٥٤) ، والدر (٢/٤٦٧) .

(٥) البقرة : (٤١، ٤٠) .

بسكون الياء في ﴿إيائي﴾<sup>(١)</sup> ، وقراءة ابن جهماز ﴿يا حسرتائي﴾<sup>(٢)</sup> بسكون الياء<sup>(٣)</sup> ،  
 وقراءة الجحدري ، وابن أبي إسحاق والحسن البصري ﴿قال هي عصائي﴾<sup>(٤)</sup> بسكون  
 الياء<sup>(٥)</sup> ، وقراءة الحسن البصري ﴿حاش لله﴾<sup>(٦)</sup> بسكون الشين<sup>(٧)</sup> ، وقراءة تروى عن  
 نافع وورش ﴿يا بشرائي﴾<sup>(٨)</sup> بالسكون<sup>(٩)</sup> ، وقراءة ابن محيصن ﴿أين شركائي﴾<sup>(١٠)</sup>  
 بسكون الياء أيضاً<sup>(١١)</sup> ، وقراءة المفضل عن عاصم ، وابن محيصن والحسن ﴿ونعمتي  
 التي﴾<sup>(١٢)</sup> بإسكان الياء<sup>(١٣)</sup> .

هذه بعض القراءات الواردة عنهم في التقاء الساكنين ، فما توجيه ذلك عند  
 النحاة ؟

أما القراءة الأولى ﴿ولا يضار﴾ ففيها الجمع بين ثلاث سواكن ، وفي توجيهها ما

(١) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١١) ، وإعراب الشواذ (ص ٣٣) .

(٢) الزمر : (٥٦) .

(٣) القراءة في : المحتسب (٢/٢٣٩) .

(٤) طه : (١٨) .

(٥) القراءة في : المحتسب (٢/٤٩) ، والكشاف (٢/٥٣٣) ، والجامع (١١/١٨٦) ، والبحر (٦/٢٣٤) .

(٦) يوسف : (٥١،٣١) .

(٧) القراءة في : إعراب الشواذ (ص ١٩٩) .

(٨) يوسف : (١٩) .

(٩) القراءة في : الكشاف (٢/٣٠٩) ، وإعراب الشواذ (ص ١٩٥) ، والبحر (٥/٢٩٠) .

(١٠) النحل : (٢٧) .

(١١) القراءة في : الكامل (ب/١٢٠) ، (أ/١٤٠) [ عن حاشية التقريب والبيان ] ، والتقريب والبيان

(ص ٢٨٣ ، ٤٠٤) [ وعنده بالهمز والسكون ﴿شركائي﴾ ] ، والإتحاف (٢/١٨٣) .

(١٢) البقرة : (٤٠) .

(١٣) القراءة في : شواذ ابن خالويه (ص ١٢) ، والإتحاف (١/٣٩٠) .

ذكره ابن جني أنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، كقوله : « سبسبًا ، وكلكلًا »<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا التوجيه سار من أورد هذه القراءة كالعكيري ، وصاحب الفريد ، وأبي حيان ، والسمين<sup>(٢)</sup> . إلا أن أبا حيان أوضح هذا التوجيه أكثر وتبعه السمين . وتوضيحهما قائم على أن الألف لأنها ممدودة تجرى مجرى المتحرك<sup>(٣)</sup> ، فكأنه بقي ساكنان والوقف عليه ممكن ثم أجرى الوصل مجرى الوقف .

وهذا التوجيه منهم رحمهم الله محاولة لإخراج القراءة عن دائرة الشذوذ ، ولكنها لم تخرج ، بل تركب التوجيه من أمرين خارجين عن الأصل :

الأول : إجراء الألف مجرى المتحرك ، ومعناه كأن الألف متحركة ، وهذا لا دليل عليه ولا يصح ، ولو صح لجاز الجمع بين الساكنين في نحو « إياي » ، ونحوه . وكثير منهم يمنعونه كما سيأتي .

والثاني : إجراء الوصل مجرى الوقف ، وهذا خلاف الأصل ، ثم إن المكان هنا ليس مكان وقف<sup>(٤)</sup> ، حتى يفترض أنه وقف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف . وهذه القراءة تدلنا على أن من القراءات ما شذ عن القاعدة ، ولم يوجد له نظير من كلام العرب ، فالأولى القول بأنها شاذة ولا نظير لها فلا يقاس على مثل هذا ، كما أن الأولى الكف عن تكلف توجيه مثل هذا ؛ لأنه غير مجد ، ولا يؤول إلى فائدة .

وأما قراءة ﴿ إياي ﴾ ، و ﴿ يا حسرتاي ﴾ وبقية القراءات التي اجتمع فيها ساكنان ، فإن له نظيراً في المتواتر ، فقد روي عن نافع أنه قرأ ﴿ قل إن صلاتي ونسكي

(١) المختص (١/٤٨٨، ١٤٩) .

(٢) ينظر : إعراب الشواذ (ص ٦٣) ، والفريد (١/٥٢٩) ، والبحر (٢/٣٥٤) ، والدر (٢/٤٦٧) .

(٣) ينظر : البحر (٢/٣٥٤) ، والدر (٢/٤٦٧) .

(٤) لأنه وقع بين العامل ومعموله .

ومحيائي... ﴿<sup>(١)</sup> بسكون الياء<sup>(٢)</sup> ، وفيها اجتمع ساكنان ، وهذا لا يجيزه النحاة إلا يونس .

قال أبو علي الفارسي : « إسكان الياء في ﴿محيائي﴾ شاذ عن القياس والاستعمال ،

فشذوذها عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في ﴿محيائي﴾ ، وأما

شذوذها من الاستعمال ، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم ... » ، ثم قال : « وبعض

البغداديين قد حكى أنه سمع أو حكى له ( التقت حلقتا البطان ) <sup>(٣)</sup> بإسكان الألف مع

سكون لام المعرفة ، وحكى غيره ( له ثلثا المال ... ) » ، ثم قال : « ومثل هذا ما جوزة

يونس في قوله : ( اضربانُ زيداً ، اضربانُ زيداً ) ، وسيبويه ينكر هذا من قول

يونس » <sup>(٤)</sup> .

وعلل النحاس إجازة يونس نحو هذا ، بأن ما قبله ألفاً والألف زائدة ، والمدة التي

فيها تقوم مقام الحركة ، لكنه لم يأخذ بهذا الرأي وأشار إلى أن هذه القراءة لحن <sup>(٥)</sup> .

وقال الأزهري إن هذا غير سائغ في اللغة ولا جائز عند النحويين ، وزعم أن نافعاً

رجع إلى الفتح ﴿محيائي﴾ وقال إنه لا يجوز عنده غير الفتح <sup>(٦)</sup> .

والصواب أنه مروى عن نافع من طريق قالون الإسكان بلا خلاف ، وعن ورش

بخلاف <sup>(٧)</sup> . وقد صحح الشاطبي رواية الإسكان عن نافع ، فقال :

وربي صراطي ثم إني ثلاثة ومحيائي والإسكان صح تحملاً

(١) الأنعام : (١٦٢) .

(٢) القراءة في : الحجة لأبي علي (٤٤٠/٣) ، وإعراب النحاس (١١١/٢) ، وعلل القراءات (٢١١/١) ، وشرح

الهداية (٢٩٦/٢) ، والبحر (٢٦٢/٤) ، والنشر (١٧٢/٢) .

(٣) ينظر : الأمثال (ص ٣٤٣) .

(٤) الحجة لأبي علي (٤٤١، ٤٤٠/٣) . وينظر : الكتاب (٥٢٧/٣) .

(٥) إعراب النحاس (١١١/٢) .

(٦) علل القراءات (٢١١/١) .

(٧) شرح شعبة للموصلي (ص ٢٤١) .

قال أبو شامة شارحاً قوله : « ثم أكد صحة الإسكان في ﴿حجاي﴾ من جهة النقل بقوله صحّ تحملاً ؛ لأن النحاة طعنوا فيه ... »<sup>(١)</sup> .

وليست هذه القراءة الوحيدة التي التقى فيها ساكنان في المتواتر ، بل جاءت قراءات أخرى اجتمع فيها ساكنان ليس أحد الساكنين ألفاً ، بل أحدهما مدغم ، من ذلك قراءة حمزة ﴿فما استطاعوا أن يظهروه﴾<sup>(٢)</sup> بتشديد الطاء وسكون ما قبلها<sup>(٣)</sup> ، وقد طعن بعض النحاة فيها لعله الجمع بين ساكنين<sup>(٤)</sup> .

وقراءة قالون بخلف عنه ، وأبي جعفر ﴿تأخذهم وهم يخضمون﴾<sup>(٥)</sup> بفتح الياء وإسكان الخاء وتشديد الصاد<sup>(٦)</sup> .

وقراءة أبي عمرو بخلف عنه ، ويعقوب ﴿شهر رمضان﴾<sup>(٧)</sup> بإدغام الراء الأولى في الثانية<sup>(٨)</sup> ، فاجتمع ساكنان . وقد صحح صاحب غيث النفع الإدغام ، واحتج له ، ولم يلتفت إلى رأي النحاة في المنع ، وأيد رأيه بشواهد مسموعة عن العرب<sup>(٩)</sup> .

(١) إبراز المعاني (١٦٢/٣) ، وينظر : النشر (١٧٢/٢، ١٧٣) .

(٢) الكهف : (٩٧) .

(٣) القراءة في : شرح الهداية (٤٠٤/٢) ، والإقناع (ص١٩٣) ، وغيث النفع (ص١٥٩) ، والبحر (١٦٥/٦) ، والنشر (٣١٦/٢) .

(٤) ينظر : معاني الزجاج (٣١٢/٣) ، رحمة أبي علي ( ) ، وإعراب النحاس (٤٧٤/٢) ، وعلل

القراءات (٣٥٨/١) ، وشرح الهداية (٤٠٤/٢) ، وعلل القراءات (٣٥٨/١) .

وقد أحسن في الرد عليهم هنا ابن خالويه في الحجة (ص٢٣٢، ٢٣٣) .

(٥) يس : (٤٩) .

(٦) القراءة في : غيث النفع (ص٣٣٣) ، والبحر (٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٤/٢) ، والنشر (٣٥٤/٢) ، والإتحاف (ص٤٠١) .

(٧) البقرة : (١٨٥) .

(٨) القراءة في : الإتحاف (٤٣١/١) .

(٩) ينظر : غيث النفع (ص١٥٠-١٥٤) .

وكذا قراءة قالون ، والبصري ، وشعبة ﴿ فَنِعْمًا ﴾<sup>(١)</sup> بتشديد الميم وسكون العين<sup>(٢)</sup> . واختاره أبو عبيد وقال إنه لغة النبي ﷺ ، وهو حديث يروى عن النبي ﷺ : « نعماً المال الصالح للرجل الصالح »<sup>(٣)</sup> .

وقد أورد الشيخ عبد الخالق عزيمة رحمه الله عدة قراءات أخرى ، وأورد أدلة المجيزين لاجتماع الساكنين واختاره ، فقال : « والحاصل أن الحق الذي لا شك فيه ، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه أن الجمع بين الساكنين جازئ لورود الأدلة المتضافرة به ، فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع ، وورد عن العرب وحكاها الثقات عنهم ، واختاره جماعة من أئمة اللغة ، منهم أبو عبيد وناهيك به »<sup>(٤)</sup> .

وهذا الذي ذهب إليه عبد الخالق عزيمة وقبله من العلماء هو الصواب - والله أعلم - ؛ وذلك لكثرة الشواهد الدالة عليه ، سواء كانت في القراءات المتواترة أو الشاذة فضلاً عن ما ورد في الحديث وكلام العرب .

ومن خلال بحث هذه المسألة نخلص إلى أن النحاة لم يستوعبوا ما جاء من القراءات القرآنية ، ولم يكن لهم تتبع دقيق لها كتتبع الشعر مثلاً ، أو حتى ما ورد عن العرب نثراً ، دليل هذا دورانهم على عبارتين وردتا عن بعض العرب « التقت حلقتا البطان » ، و « له

(١) البقرة : (٢٧١) .

(٢) القراءة في : البحر (٣٢٤/٢) ، والنشر (٣٣٥/٢) .

(٣) الحديث مروى بعدة روايات « نعم بالمال الصالح للرجل الصالح » ، وهي في مسند أحمد [ط/اليمينية]

(٤/٢٠٢) ، والمستدرک (٢/٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة (١٨/٧) ، ومشكاة المصابيح للتبريزي ، تح .

الألباني (٣/١١٨) ، وإتحاف المتقين (٨/٤٩) ، (٩/٨٧) ، والمغنى عن حمل الأسفار للعراقي (٣/٢٢٨) ،

رقم (٣٢٥٣) ، (٣٧٢٨) .

ويروى بلفظ « نعيمًا » بفتح النون وكسر الميم ، وقال أبو عبيد بكسر النون والعين « نعيمًا » . المستدرک

(٤/٢٠٢، ٢٠٣) .

(٤) دراسات - القسم الثاني - (٤/٦٧٢) .

ثلثا المال»<sup>(١)</sup> ، وإغفال هذا الكم الكثير من القراءات ولا شك أن هذا المنهج كان له كبير الأثر في عدم صحة بعض الأحكام التي أصدروها .



الفصل الخامس

الإفعال والإبدال

## ﴿الإعلال والإبدال﴾

لهذا الموضوع أحكام كثيرة ، ولن أتطرق إلا إلى توضيح المسائل التي تخص البحث ، ويمكن أن نقسم هذا إلى عدة قواعد ، نظراً إلى ورود القراءة .

### القاعدة الأولى : إبدال الهمزة من الواو والياء .

تبدل الهمزة من الواو والياء في أربع مسائل :

- الأولى : أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة ، نحو : كساء ، وسماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء .

- الثانية : أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعِلٍ فعلٍ أعلت في فعله ؛ نحو : قائل ، وبائع .

- الثالثة : أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل ، وقد كان مدة زائدة في الواحد ؛ نحو : عجائز ، وصحائف . بخلاف قسورة ، وقساور ، ومعايش ؛ لأن الواو في « قسورة » المفرد أصلية ، وكذا الياء في « معيشة » أصلية .

- الرابعة : أن تقع إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين ؛ ك : ( نيائف جمع نيّف ) ، أو واوين ك : ( أوائل جمع أوّل ) ، أو مختلفين ك : ( سيائد جمع سيّد ) ؛ إذ أصله سيّود<sup>(١)</sup> .

هذه قاعدة قلب الواو والياء همزة ، وقد جاء ما يخالف هذه في بعض القراءات .

القراءة الأولى : ﴿ وجعلنا لكم فيها معايش ﴾<sup>(٢)</sup> ، بالهمز ، وهي قراءة خارجة عن

(١) أوضح المسالك (٣/٣١٥-٣١٧) . بتصرف .

وينظر : شرح الشافية للرضي (٣/١٢٧-١٣٤) ، والمساعد (٣/٨٨، ٩٨) .

(٢) الأعراف : (١٠) ، والحجر : (٢٠) .

نافع ، وتروى عن الأعرج ، وعن ابن عامر ، وعن زيد بن علي ، والأعمش <sup>(١)</sup> .  
 ووجه مخالفة القراءة أن الياء قلبت همزة ، مع أنها أصلية ليست زائدة ، وشرط  
 قلبها همزة أن تكون زائدة في المفرد ، وهي هنا ليست كذلك ، فالمفرد « معيشة » ،  
 والياء حرف أصلي .

وقد غلط كثير من النحاة هذه القراءة ، وبعضهم نال من القارئ وقال ما لا يليق ،  
 قال أبو الحسن الأخفش : « وقد همز بعض القراء وهو رديء ؛ لأنها ليست زائدة » <sup>(٢)</sup> .  
 وبالغ أبو عثمان المازني في إنكار هذه القراءة فقال : « فأما قراءة من قرأ من أهل  
 المدينة ﴿ معاش ﴾ بالهمز فهي خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي  
 نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا ، وقد قالت  
 العرب : ( مصائب ) فهمزوا ، وهو غلط ... » <sup>(٣)</sup> .

وهذا الكلام من المازني - رحمه الله - لا يليق ولا سيما في حق هذا الإمام الجليل  
 الذي انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة المنورة ، قال عنه الإمام مالك : نافع إمام الناس في  
 القراءة ، وقال عبداً لله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي : أي القراءة أحب إليك ؟  
 قال : قراءة أهل المدينة ، فإن لم يكن فقراءة عاصم .

وهذا الإمام قد تلقى القراءة عن الأعرج عن أبي هريرة ، ثم هو لم يتدع هذه  
 القراءة من عند نفسه ، وإنما هو ناقل ، يقول عن نفسه : قرأت على سبعين من  
 التابعين <sup>(٤)</sup> .

(١) القراءة في : معاني الأخفش (٥١٢/٢) ، ومعاني القراء (٣٧٣/١) ، والتصريف للمازني (٣٠٧/١) من  
 المنصف ، ومعاني الزجاج (٣٥٣/٢) ، وشواذ ابن خالويه (ص٤٢) ، وإعراب النحاس (١١٥ / ٢) ،  
 والسبعة (ص٢٧٨) ، والكشاف (٣٨٩/٢) ، والمحزر (١١٨/١٠) ، والبيان للأبباري (٣٥٥/١) ، والتبيان  
 (٥٥٨/١) ، والبحر (٢٧١/٤) ، والدر (٢٥٨/٥) ، وروح المعاني (٢٩/١٤) .

(٢) معاني الأخفش (٥١٢/٢) .

(٣) التصريف (٣٠٧/١) من المنصف .

(٤) ينظر : معرفة القراء الكبار (١٠٧/١-١٠٩) .

وقد تكلم عن هذه القراءة المبرد ، وقال فيها كقول المازني <sup>(١)</sup> .

وقال الزجاج في معرضه للقراءة : « وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ ... » ثم قال : « فأما ما رواه نافع من ﴿ معاش ﴾ بالهمز ، فلا أعرف له وجهاً ، إلا أن لفظ الياء التي من نفس الكلمة أسكن في معيشه ، فصار على لفظ صحيفة ، فحمل الجمع على ذلك ، ولا أحب القراءة بالهمز ؛ إذ كان أكثر الناس يقرأون بترك الهمز » <sup>(٢)</sup> .

وكلام الزجاج أخف وأهون من كلام صاحبيه ، ثم جاء بعد الزجاج إمام في القراءة وهو أبو بكر بن مجاهد ، فقال : « هو غلط » <sup>(٣)</sup> .  
ولحن النحاس القراءة ونسبها إلى الأعرج - وهو شيخ نافع - ، وإلى نافع برواية خارجة قال « إنه لحن لا يجوز » <sup>(٤)</sup> .

وقال أبو البركات الأنباري : « وقد قرئ ﴿ معاش ﴾ بالهمز على تشبيه الأصلية بالزائدة ، وهي قراءة ضعيفة في القياس » <sup>(٥)</sup> . وقد احتز رحمة الله في قوله « ضعيفة في القياس » ، فلم يطعن فيها ، ولم يتكلم على قارئها .  
هذا ما قاله بعض العلماء في القراءة ، وما قاله غيرهم ممن لم يذكر هنا لا يتجاوز ما قيل ويدور حول هذا <sup>(٦)</sup> .

ومن كلام العلماء يظهر أن بعضهم حاول أن يلتمس لها مخرجاً كما فعل الفراء ،

(١) ينظر : المقتضب (١/١٢٣) .

(٢) معاني الزجاج (٢/٣٥٣) .

(٣) السبعة (ص ٢٧٨) .

(٤) إعراب النحاس (٢/١١٣) .

(٥) البيان (١/٣٥٥) .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز (١٠/١١٨) ، والبيان (١/٥٥٨) ، والبحر (٤/٢٧١) ، والدر (٥/٢٥٨) ، وروح

المعاني (٤/٢٩) .

قال : « وربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وفي عدة الحروف ، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة شُبه بفعيل وهو مفعِل ، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة شُبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام »<sup>(١)</sup> .

وقال الزمخشري إن هذه القراءة على التشبيه<sup>(٢)</sup> ، ويقصد تشبيه الياء التي في المفرد بالزائدة .

فالحاصل أن توجيه هذه القراءة قائم على ما ذكره الفراء والزمخشري وغيرهما من العلماء ، وإن كانت من جهة القياس خارجة عنه ، لكنها قراءة ثابتة قرأ بها القراء الثقات ولم ينفرد بها نافع كما زعم بعضهم ، كما أنه ليس كل ما خرج عن القياس يعد غلطاً ، فقد جاء في القرآن ﴿ استحوذ ﴾<sup>(٣)</sup> ، دون قلب الواو ألفاً ، وهذا خارج عن القياس ، ولم يقل أحد إن هذا غلط ، بل هو المستعمل . فإن كانوا يقولون إن هذا كثر استعماله ، فليقل فيما ورد من مصائب ، ومعاش ، ونحوه إنه قليل الاستعمال فيحفظ ولا يقاس عليه . أما تخطئة القراءة ، وتلحين القارئ فهذا مرفوض ؛ لأن القارئ ناقل ثبت ينقل ما سمعه ، وقد أفاض أبوحيان في نقد هذا المسلك كعادته ، وأورد من قرأ بهذه القراءة غير نافع<sup>(٤)</sup> .

وإذا كانت مصائب مسموعة ومشبهة بصحيفة وصحائف ، حيث سكنت كما يرى سيبويه<sup>(٥)</sup> ، فما المانع أن تكون معاش كذلك . ولا بن جني كلام على مصائب ، ومعاش وما أشبهه يقول : « ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجهها ما ، ألا ترى أن سيبويه قال في باب ما يضطر إليه الشاعر « وليس شيء مما يضطرون إليه إلا

(١) معاني الفراء (١/٣٧٤) .

(٢) ينظر : الكشاف (٢/٣٨٩) .

(٣) المجادلة : (١٩) .

(٤) ينظر : البحر (٤/٢٧١) .

(٥) قال سيبويه : « وقالوا مصيبة ومصائب ، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف » . الكتاب

(٤/٣٥٦) .

وهم يحاولون به وجهاً»<sup>(١)</sup> ، ثم ذكر أمثلة على ذلك ( حَلَّات السويق ، ورثأت زوجي بأبيات ) ، وأن هذا مشبه في اللفظ بغيره وإن لم يكن من معناه ... »<sup>(٢)</sup> .

فالحاصل أن ﴿ معاشش ﴾ خرجت عن القياس ، وهي كلمة مسموعة عن الثقات الأقباح ، فلا يصح الحكم بغلطها ، وقد أحسن ابن مالك رحمه الله عندما قال : « يجب أيضاً إبدال الهمزة مما يلي ألف جمع يشاكل مفاعل من مدة زيدت في الواحد ، فإن كانت المدة عيناً لم تبدل إلا سماعاً »<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن عقيل أمثلة لذلك : منارة ومنائر ، ومسيل ومسائل<sup>(٤)</sup> .

وجاءت قراءة أخرى خرجت عن القياس ، وهي قراءة تروى عن ابن كثير ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر ﴾<sup>(٥)</sup> بالياء<sup>(٦)</sup> . والقياس في هذا (شعائر) ؛ لأن الشعائر : جمع شعيرة ، وهي العلامة ، وقيل : جمع شعاره<sup>(٧)</sup> . فالياء ، أو الألف مدة زائدة في المفرد . فكان القياس قلبها همزة ، كما جاء في المتواتر ، ولا يذكر في كتب الصرف هذا اللفظ ، ولكن ذكر نظيره وهو مدائن ، وبعضهم يهمزه ، وبعضهم لا يهمزه ، ومرد هذا إلى أصله ، فمن يقول إن أصله « مَدَن » يكون الوزن « فعائل » ، والميم أصلية فلا يهمز ، ومنهم من يقول إنها مأخوذة من دان يدين ، فمعناها أنها أطاعت صاحبها ، والدين الطاعة<sup>(٨)</sup> .

(١) المنصف (٣١٠/١) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المساعد (٩٧/٤) .

(٤) المرجع السابق (٩٨/٤) .

(٥) البقرة : (١٥٨) .

(٦) القراءة في : شواذ ابن محالويه (ص١٨) ، وإعراب الشواذ (ص٥٢) .

(٧) ينظر : تاج العروس (شعر) (١٩٠/١٢، ١٩١) .

(٨) ينظر : المنصف (٣١١/١-٣١٣) .

وهذا الاحتمال الذي جرى في اشتقاق « مداين » لا يجري هنا ، فلم يبق إلا القول إن هذه خرجت عن القياس ، فتكون مما خرج عن القياس في باب الإعلال والإبدال ، كالقراءة التي قبلها ، ولم أجد من تكلم عليها سوى العكبري بكلمة وحيزة قال : « وهو ضعيف جداً ؛ لأن ترك الهمز فيما ياءه أصلية نحو ﴿ معاش ﴾ ولكنه خفف فشبها بالأصلية »<sup>(١)</sup> .

### القاعدة الثانية : تخص الإعلال بالنقل .

ويكون هذا في أربعة مواطن :

- الأول : أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل ؛ نحو : يقول ، أصله يقول ، ويبيع أصله يبيع .

- الثاني : أن يكون الحرف المعتل عيناً لاسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه ، فالأول نحو : مقام وأصله مَقُومٌ ، وهو على وزن « تَعَلَّمَ » ، والثاني : أن يبنى من البيع أو من القول اسماً على تحلٍ ؛ نحو : تبيع بكسر فسكون فكسر ، تقول : تبيع بكسر فكسر فسكون

- الثالث : أن يكون الحرف المعتل عيناً في مصدر موازن « لإفعال » أو « استفعال » ؛ نحو : إقوام ، واستقوام . فننقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة ، فيلتقي ألفان ، فلا بد من حذف أحدهما ، ثم تعويض تاء عن المحذوف .

- الرابع : صيغة مفعول ؛ نحو : مقوول ، يقال : مقوول ، بنقل الحركة ثم حذف إحدى الواوين لاجتماعهما ساكنين .

وفي هذه القواعد تفصيلات وتفرعات تذكر في مظانها<sup>(٢)</sup> .

(١) إعراب الشواذ (ص ٥٢) .

(٢) أوضح المسالك (٣/٣٤٢-٣٤٤) ، بتصرف .

وينظر : شرح الشافية للرضي (٣/١٤٣-١٤٩) ، والتصريح (٢/٣٩٣-٣٩٥) ، والأشعوني (٤/٣٢٠-

ويهمنا من هذا المواطن الثاني ، لورود قراءة متعلقة به ، وهي قراءة أبي السمال ،  
 وقتادة ، وبريدة ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة﴾<sup>(١)</sup> بسكون الشاء وفتح الواو<sup>(٢)</sup> .  
 ووجه المخالفة ظاهر ، إذ حق هذا أن يعل بنقل الحركة إلى الشاء ، وقلب الواو  
 ألفاً ، وكلام العلماء في توجيه هذه القراءة لا يزيد على كون هذا خرج عن القياس ،  
 وهو شاذ ، وبعضهم يقول : قاسوه على الصحيح ، ومن نظائره : مقتلة<sup>(٣)</sup> ، وبعضهم  
 يقول : صححوها كما صححوها في الأعلام « مكوزة »<sup>(٤)</sup> .

(١) البقرة : (١٠٣) .

(٢) القراءة ني : شواذ ابن حالويه (ص١٦) ، والمحمر (٣١٢/١) ، والبيان (١٠١/١) ، والفريد (٣٥٣/١) ،  
 والبحر (٣٣٥/١) ، والدر (١٥٠/٢) .

(٣) ينظر : البيان (١٠١/١) .

(٤) ينظر : البحر (٣٣٥/١) .



الْحَمْدُ لِلَّهِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الخاتمة:

الحمد لله الذي أعان ويسر ختم هذا البحث . وقد خرجت منه بعدة نتائج أبرزها

ما يلي :

أولاً : دراسة القراءات القرآنية من الجانب النحوي والصرفي لا تزال بحاجة إلى كثير من الدرس والاستقراء .

ثانياً : التأويل النحوي والتوجيه للقراءات كان ينأى في بعض مواطنه ، أو كثيراً منها إلى التكلف والتعقيد ، وفي بعضها الآخر إلى تغيير المعاني .

ثالثاً : قلة تعويل العلماء الأقدمين الواضعين أسس علم النحو والصرف على القراءات الشاذة ، وهذا بدوره أدى إلى إصدار أحكام وقواعد غير دقيقة .

رابعاً : ورود كثير من المسائل الواردة في كتب الضرائر في القراءات الشاذة ، وهذا يعني أن هذه المسائل ليست خاصة بالشعر .

خامساً : عناية العلماء المتأخرين في القرن السابع وما بعده بجانب القراءات كان أكبر من عناية الأقدمين ، وهذا بدوره أدى إلى تغيير بعض الأحكام عندهم .

سادساً : دراسة ابن جني للقراءات الشاذة كان له دور في تغيير النظرة إلى القراءات الشاذة .

سابعاً : كثرة التوجيهات والتعليقات للقراءات كان لها دور في إثراء البحث النحوي ، ومن جهة أخرى كان لها دور سلبي ، وذلك في التعقيد الذي يصحب بعض هذه التوجيهات ، والركاكة في المعاني المترتبة على التوجيهات .

ثامناً : في القراءات الشاذة استعمالات لم ترد في أي مصدر من مصادر السماع الأخرى .

ماتق بالأعظم الواركة  
أسمائهم في الرسالة

## التعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة

### . أبان بن تغلب .

أبان بن تغلب ، أبو سعد الربيعي الكوفي النحوي ، إمام مقرئ حليل ، لم يُعَدَّ من التابعين - رغم قَدَم موته - ، (ت ١٤١هـ) .  
- سير أعلام النبلاء (٣٠٨/٦) ، وغاية النهاية (٤/١) ، وتهذيب التهذيب (٩٣/١) .

### . إبراهيم بن أبي عبلة .

إبراهيم بن شمر بن يقظان ، أبو إسحاق الدمشقي ، شيخ فلسطين ، ثقة كبير تابعي ، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة ، (ت ١٥٢هـ) .  
- حلية الأولياء (٢٤٣/٥) ، وسير أعلام النبلاء (٣٢٣/٦) ، وغاية النهاية (١٩/١) ، وتهذيب التهذيب (١٤٢/١) ، وشذرات الذهب (٢٣٢/١) .

### . أبي بن كعب .

أبي بن كعب بن قيس ، أبو المنذر الأنصاري النجاري المدني ، سيد القراء ، قرأ على رسول الله ﷺ ، وقرأ عليه رسول الله ﷺ ، من أصحاب العقبة الثانية . قال فيه رسول الله ﷺ : « أقرأ أمي أبي » . (ت ٣٠هـ) ، وقيل : (٢٢هـ) . والله أعلم .  
- الطبقات الكبرى (٣٧٨/٣) ، والإصابة (١٦/١) ، وغاية النهاية (٣١/١) .

### . أحمد بن موسى اللؤلؤي .

أحمد بن موسى ، أبو عبد الله اللؤلؤي الخزاعي البصري ، روى القراءة عن عاصم الجحدري وعيسى بن عمر .  
- غاية النهاية (١٤٣/١) .

### . الأزهرى .

أبو منصور محمد بن بن الأزهر بن طلحة الهروي الشافعي ، إمام في اللغة والقراءة

- والنحو ، وُلِدَ سنة (٢٨٠هـ) ، وتوفي سنة (٣٧٠هـ) .  
 من مؤلفاته : « تهذيب اللغة » ، « علل القراءات » .  
 - نزهة الألباء (ص٢٣٧) ، وإنباه الرواة (٤/١٧٧) ، وإشارة التعيين (ص٢٩٤) .

### • الأسنوي .

- نور الدين بن علي بن الحسن ، من علماء الشافعية المشاهير ، توفي سنة (٧٧٥هـ) .  
 من مصنفاته : « طبقات الشافعية » .  
 - حسن المحاضرة (١/٢٤٦) ، ومعجم المؤلفين (١٣/١٢١) .

### • الأصمعي .

- هو عبد الملك بن قُريب ، أبوسعيد الباهلي البصري ، الأديب ، اللغوي ، النحوي ،  
 الأخباري ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، روى القراءات عن نافع وأبي عمرو ، قال عنه  
 الشافعي : « ما عبّر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي » . توفي سنة (٢١٦هـ) ،  
 وقيل (٢١٥هـ) .  
 من مصنفاته : « غريب القرآن » ، « خلق الإنسان » ، « الأجناس » ، « الأنواء » ،  
 « كتاب الفرق » ، « كتاب أصول الكلام » ، وغير ذلك .  
 - إنباه الرواة (٢/١٩٧) ، وإشارة التعيين (ص١٩٣) ، وغاية النهاية (١/٤٧٠) ،  
 وتهذيب التهذيب (٦/٤١٥) ، وبغية الوعاة (٢/١١٢) .

### • الأعرج .

- عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، أبوداود المدني ، تابعي حليل ، وإمام حجة حافظ ،  
 أخذ القراءات عن أبي هريرة وابن عباس . (ت١١٧هـ) بالاسكندرية .  
 - سير أعلام النبلاء (٥/٦٩) ، وغاية النهاية (١/٣٨١) .

### • الأعلام = السُّنْتَمَرِيّ .

- هو يوسف بن سليمان أبوالحجاج النحوي ، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الشعر ،  
 حافظاً بجميعها ، كثير العناية لها ، حسن الضبط لها ، رحل إلى قرطبة ، وأخذ عن

إبراهيم الإفيلي ، وصارت إليه الرحلة في زمانه ، ولد سنة (٤١٠هـ) ، وتوفي سنة (٤٧٦هـ) .

من مصنفاته : « شرح حماسة أبي تمام » ، « شرح الجمل للزجاجي » .  
- إنباه الرواة (٤/٦٥) ، إشارة التعيين (ص٣٩٣) ، بغية الوعاة (٢/٣٥٦) ، معجم المؤلفين (١٣/٣٠٢) .

### • الأعمش .

سليمان بن مهران الأعمش ، أبو محمد الأسدي الكوفي ، شيخ المقرئين والمحدثين ، كان إماماً جليلاً حافظاً عالماً بالفرائض ، قال عنه هشام : « ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله عز وجل من الأعمش » . (ت١٤٨هـ) .  
- الطبقات (٦/٣٣١) حلية الأولياء (٥/٤٦) ، سير أعلام النبلاء (٦/٢٢٦) ، تهذيب التهذيب (٤/٢٢٢) ، غاية النهاية (١/٣١٥) .

### • الألويسي .

هو محمود بن عبد الله ، أبو الثناء الحسيني ، مفسر ، محدث ، فقيه ، أديب ، نحوي ، ولد في بغداد شعبان (١٢١٧هـ) ، وتوفي بها في ذي القعدة من (١٢٧٠هـ) .

من مصنفاته : « روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني » ، « حاشية على شرح القطر في النحو » .

- الأعلام (٧/١٧٦-١٧٧) ، معجم المؤلفين (١٢/١٧٥) .

### • أنس بن مالك .

أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصاري النجاري ، مولى رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين ، روى القراءة عنه سماعاً . (ت٩٢هـ) .  
- غاية النهاية (١/١٧٢) ، تقريب التهذيب (ص١١٥) .

## . أيوب السَّخِّيَّانِي .

أيوب بن أبي تميمة كَيْسَان ، أبوبكر العززيّ البصري ، من صغار التابعين ، سيد العبّاد والفقهاء وعلم الحفاظ ، قال عنه مالك : « كان من العالمين الخاشعين » .  
(ت ١٣١هـ) بالبصرة .

- حلية الأولياء (٢/٣) ، سير أعلام النبلاء (١٥/٦) ، تهذيب التهذيب (٣٩٧/١) ،  
شذرات الذهب (١٨١/١) .

## . أبوبحر .

عبدالرحمن بن عثمان بن أمية الثقفي البكرأوي ، من الطبقة التاسعة من رواة الحديث ،  
(ت ٢٩٥هـ) .

- تقريب التهذيب (ص ٣٤٦) .

## . بدر الدين بن الناظم .

هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي ، كان إماماً فهماً ذكياً حاد الخاطر ، إمام في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق . (ت ٦٨٦هـ) .

له من التصانيف : « شرح ألفية والده » ، « شرح كافيته » ، « المصباح في اختصار المفتاح في المعاني » .

- بغية الوعاة (٢٢٥/١) .

## . أبو البركات الأنباري .

كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري النحوي ، ولد سنة (٥١٣هـ) ،  
وتوفي سنة (٥٧٧هـ) .

من مؤلفاته : « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين » ،  
« كتاب البيان في إعراب القرآن » .



- إنباه الرواة (٢/٢١٩) ، إشارة التعيين (ص ١٨٥) ، بغية الوعاة (٢/٨٦) .

### . أبو البرهسم .

عمران بن عثمان ، أبو البرهسم الزبيدي الشامي ، صاحب القراءة الشاذة ، روى الحروف عن يزيد بن قطيب السكوني ، روى عنه الحروف شريح بن يزيد .  
- غاية النهاية (١/٦٠٤) .

### . البغدادي .

عبدالقادر بن عمر بن با يزيد بن الحاج أحمد البغدادي ، ولد ببغداد سنة (١٣٠هـ) ، وتوفي بمصر سنة (١٩٣هـ) .  
من مؤلفاته : « خزنة الأدب » ، و « شرح شواهد الشافية للرضي والجربردي » ، و « شرح أبيات مغني اللبيب لابن هشام » .  
- مقدمة خزنة الأدب (ص ٣-١١) ، معجم المؤلفين (٥/٢٩٥) .

### . أبوبكر الأنباري .

محمد بن القاسم ، أبوبكر النحوي ، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظاً له ، ولد سنة (٢٧١هـ) ، سمع عالماً من الأئمة في زمانه ، وروى عنه مثل ذلك ، كان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة ، حَدَّثَ أنه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن بأسانيدھا . (ت٣٢٨هـ) .  
من تصانيفه : « كتاب غريب الحديث » ، « كتاب شرح الكافي » ، « كتاب الأضداد » ، « كتاب المشكل » .  
- إنباه الرواة (٣/٢٠١) ، إشارة التعيين (ص ٣٣٥) ، بغية الوعاة (١/٢١٢) ، شذرات الذهب (٢/٣١٥) ، معجم المؤلفين (١١/١٤٣) .

### . أبوبكر بن السراج .

محمد بن السَّرِيِّ ، أبوبكر البغدادي ، صحب الميرد وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو ، كان أديباً نحويّاً لغويّاً ، خالف أصول البصريين في مسائل كثيرة . أخذ عنه :

الزجاجي ، والسِّيرافي ، والفارسي ، والرُّماني . (ت ٣١٦ هـ) .  
 من تصانيفه : « الأصول الكبير » ، « شرح سيويه » ، « جمل الأصول » ،  
 « الاشتقاق » ، وغيرها .  
 - إنباه الرواة (٣/١٤٥) ، إشارة التعيين (ص ٣١٣) ، بغية الوعاة (١/١٠٩) ،  
 شذرات الذهب (٢/٢٧٣) ، معجم المؤلفين (١٠/١٩) .

### • الجحدي .

عاصم بن العجاج أبو الجحش ، أخذ القراءة عن سليمان بن قتة ، ونصر بن عاصم  
 وغيرهما . وقرأ عليه عيسى بن عمر الثقفي وغيره . (ت ١٢٨ هـ) .  
 - غاية النهاية (١/٣٤٩) .

### • ابن الجزري .

هو محمد بن محمد بن محمد ، شمس الدين أبو الخير ، مقرئ ، مجوّد ، محدّث ، حافظ ،  
 مؤرخ ، مفسر ، فقيه ، نحوي ، يياني ، ناظم ، ولد بدمشق في ليلة ٢٥ رمضان  
 (٧٥١ هـ) ، وتفقّه بها وطلب الحديث ، وعمر للقراء مدرسة سماها دار القرآن ، ثم  
 ارتحل إلى القاهرة وتركيا وبلاد ما وراء النهر ، ثم شيراز ، ثم ينبع فالمدينة ، ثم حج  
 وتابع رحلاته حتى وافته منيته في شيراز ، فدفن بمدرسته التي بناها (٨٣٣ هـ) .  
 من تصانيفه : « النشر في القراءات العشر » ، « غاية النهاية في طبقات القراء » ،  
 « تذكرة العلماء في أصول الحديث » ، وغيرها .  
 - غاية النهاية (٢/٢٤٧) ، شذرات الذهب (٧/٢٠٤) ، معجم المؤلفين  
 (١١/٢٩١) .

### • جعفر الصادق .

أبو عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن  
 أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين ، ولد سنة (٨٠ هـ) ، وتوفي سنة (١٤٨ هـ) .

بالمدينة . له كلام في الزجر والفأل وصناعة الكيمياء .

- وفيات الأعيان (١/٣٢٧-٣٢٨) .

### . أبوجعفر (يزيد بن القعقاع) .

أحد القراء العشرة ، مدني ، مشهور ، رفيع الذكر ، قرأ القرآن على مولاه عبد الله ابن عياش المخزومي ، وتصدّى لإقراء القرآن دهرأ . قرأ عليه الإمام نافع ، وحدث عنه الإمام مالك . (ت١٢٧هـ) .

- معرفة القراء (١/٧٢) ، وغاية النهاية (٢/٣٨٢) .

### . ابن جني .

عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصلبي ، ولد قبل (٣٣٠هـ) ، من أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، قال في دمية القصر : « وليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له ، سيما في الإعراب » . (ت٣٩٢هـ) .  
من مصنفاته الكثيرة : « كتاب اللمع » ، و « كتاب سر الصناعة » ، و « كتاب الخصائص » ، و « كتاب المقصور والمدود » ، و « كتاب إعراب الحماسة » ، وغيرها .

- إنباه الرواة (٢/٣٣٥) ، إشارة التعيين (ص٢٠٠) ، بغية الوعاة (٢/١٣٢) ، معجم المؤلفين (٦/٢٥١) .

### . ابن شاذان .

محمد بن شاذان ، أبوبكر الجوهري البغدادي ، مقرئ حاذق محدث مشهور ، ثقة ، أخذ القراءة عن خلاد ، ورويم بن يزيد ، روى عنه : أبوبكر النجاد ، وأبو الحسن بن شنبوذ ، وغيرهما ، (ت٢٨٦هـ) .

- غاية النهاية (٢/١٥٢) ، تقريب التهذيب (ص٤٨٣) ، تهذيب التهذيب (٩/٢١٧) .

**. أبوحاتم .**

سهل بن محمد ، أبوحاتم السجستاني الجُشمي ، نزيل البصرة ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر ، قرأ كتاب سيبويه على الأخص مرتين ، روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي . (ت ٢٥٠هـ) ، وقيل (٢٥٥هـ) ، وقيل غير ذلك .

من مصنفاته : « إعراب القرآن » ، « المقصور والمدود » ، « القراءات » ، « الهجاء » ، « الفصاحة » وغيرها .

- إنباه الرواة (٥٨/٢) ، إشارة التعيين (ص ١٣٧) ، تقريب التهذيب (ص ٢٥٨) ، تهذيب التهذيب (٢٥٧/٤) ، بغية الوعاة (٦٠٦/١) ، شذرات الذهب (١٢١/٢) .

**. ابن الحاجب .**

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي ، الدويني الأصل ، الأستاني ، المالكي ، المعروف بابن الحاجب ، أبو عمرو ، جمال الدين ، فقيه مقرئ أصولي نحوي صرفي عروضي ، ولد سنة (٥٧٠ أو ٥٧١هـ) في صعيد مصر ، وتوفي بالاسكندرية في شوال .

من تصانيفه : « الإيضاح شرح المفصل » ، « الزمخشري » ، « الكافية في النحو » ، « مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل » ، « جامع الأمهات في فروع الفقه المالكي » ، « المقصد الجليل في علم الخليل » .

- وفيات الأعيان (٣٩٦،٣٩٥/١) ، غاية النهاية (٥٠٩،٥٠٨/١) ، شذرات الذهب (٢٣٤/٥) ، بغية الوعاة (١٣٤/٢) .

**. ابن حجر .**

الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، صاحب المشاركة الواسعة في علوم الحديث ، ولد سنة (٧٧٣هـ) ، وتوفي سنة (٨٥٢هـ) .

من مؤلفاته : « فتح الباري شرح صحيح البخاري » ، « تهذيب التهذيب » ، « نزهة النظر » ، « النكت على ابن الصلاح » ، « إتحاف المهرة بزوائد العشرة » ،

« تلخيص الخبير » .

- الضوء اللامع (٣٦/٢) ، شذرات الذهب (٢٧٠/٧) ، حسن المحاضرة (٢٠٦/١) .

### • الحسن البصري .

الحسن بن أبي الحسن يسار ، أبوسعيد البصري ، مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، وأمه مولاة لأم سلمة أم المؤمنين - رضي الله عنها - ، وكان ربما أعطته أم المؤمنين ثديها ، كان جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً شجاعاً حجة مأموناً عابداً ناسكاً فصيحاً جميلاً ، إمام زمانه علماً وعملاً ، (ت ١١٠هـ) .

- وفيات الأعيان (٦٩/٢) ، سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤) ، تهذيب التهذيب (٢٦٣/٢) .

### • الحسين بن علي زين العابدين .

#### • الحسين الجعفي .

الحسين بن علي الجعفي ، أبوعبد الله الزاهد ، قرأ القرآن على حمزة وأبي عمرو ، وبرع في القراءة والحديث ، قرأ عليه أيوب بن المتوكل ، وأخذ عنه الإمام أحمد ، وقال عنه : « ما رأيت أفضل من حسين الجعفي » . (ت ٢٠٣هـ) .

- معرفة القراء (١٦٤/١) .

### • حفص .

حفص بن عمر ، أبوعمر الدوري الأزدي البغدادي النحوي الضرير ، نزيل سامراء ، إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه ، ثبت ثقة كبير ضابط ، أول من جمع القراءات ، قرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ ، قرأ عليه خلق كثير . (ت ٢٤٦هـ) .

- غاية النهاية (٢٥٤/١) تهذيب التهذيب (٤١١/٢) ، شذرات الذهب (١١١/٢) ، الأعلام (٢٦٤/٢) .

حمزة حرفاً إلا بأثر». كان شيخه الأعمش إذا رآه مقبلاً قال : « هذا حبر القرآن » .  
(ت ١٥٦هـ) .

- سير أعلام النبلاء (٩٠/٧) ، غاية النهاية (٢٦١/١) ، تهذيب التهذيب (٢٧/٣) ،  
شذرات الذهب (٢٤٠/١) ، الأعلام (٢٧٧/٢) .

• حُمَيْدُ بن قَيْس .

حميد بن قيس ، أبو صفوان الأعرج المكي القاري ، ثقة ، أخذ القراءة عن مجاهد بن  
جبر ، والزهري ، وروى القراءة عنه : سفيان بن عيينة ، وأبو حنيفة ، (ت ١٣٠هـ)

- الطبقات (٣٣/٦) ، غاية النهاية (٢٦٥/١) ، تهذيب التهذيب (٤٦/٣) .

• أبو حنيفة .

هو النعمان بن ثابت ، أبو حنيفة الكوفي ، مولى بني تميم الله ، صاحب الرأي ، ولد  
سنة (٨٠هـ) ، رأى أنساً وغيره من الصحابة ، جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء  
، قال الشافعي عنه : « الناس في الفقه عيال عليه » وقد روي أنه قرأ القرآن في ركعة  
، (ت ١٥٠هـ) .

- طبقات ابن سعد (٣٤٨/٦) ، سير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦) ، تهذيب التهذيب  
(٤٤٩/١٠) ، شذرات الذهب (٢٢٧/١) ، الأعلام (٣٦/٨) .

• أبو حيان .

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين أبو حيان الغرناطي الأندلسي ، أديب  
نحوي لغوي ، مفسر ، محدث ، مقري ، مؤرخ .

من مؤلفاته : « البحر المحيط في تفسير القرآن » ، و« التذييل والتكميل شرح

التسهيل» .

- غاية النهاية (٢٨٤، ٢٨٥/٢) ، وبغية الوعاة (٢٨٠/١)

### . أبوحوية .

شريح بن يزيد ، أبوحوية الحضرمي الحمصي ، صاحب القراءة الشاذة ، ومقرئ الشام ، وله اختيار في القراءة . (ت ٢٠٣هـ) .

- غاية النهاية (٣٢٥/١) .

### . أبوحية .

الهيثم بن الربيع ، من بني نُمير ، شاعر من أهل البصرة ، يروي عن الفرزدق . (ت ١٥٨هـ) .

- الشعر والشعراء (٧٧٨/٢) ، الأعلام (١٠٣/٨) .

### . خارجة .

خارجة بن مصعب ، أبوالحجاج الضبعي السرخسي ، الإمام العالم المحدث شيخ خراسان ، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، (ت ١٦٨هـ) .

- طبقات ابن سعد (٢٦٢/٧) ، سير أعلام النبلاء (٣٢٦/٧) ، غاية النهاية (٢٦٨/١) ، تهذيب التهذيب (٧٦/٣) ، شذرات الذهب (٢٦٥/١) .

### . ابن خالويه .

الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبوعبدا لله الهَمْدَانِي النحوي ، دخل بغداد طالباً للعلم ، ثم سكن حلب ، روى عن ابن الأنباري ، وابن دُرَيْد ، ونفطويه ، كان أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام العلم والأدب ، وكانت الرحلة إليه من الآفاق . قال عنه الداني في طبقاته : « عالم بالعربية ، حافظ باللغة ، بصير بالقراءة ، ثقة مشهور »

. اهـ .

له من التصانيف : « الجمل في النحو » ، « الاشتقاق » ، « إعراب ثلاثين سورة » ، « شرح الدرديدية » .

- إنباه الرواة (٣٢٤/١) ، إشارة التعيين (ص ١٠١) ، بغية (٥٢٩/١) ، شذرات الذهب (٧١/٣) ، معجم المؤلفين (٣١٠/٣) .

### • **خلاد بن يزيد** .

خلاد بن يزيد الباهلي البصري ، المعروف بالأرقط ، صهر يونس بن حبيب النحوي ، عرض على حمزة ، وروى عن الثوري ، وروى القراءة عنه عرضاً محمد بن عيسى الأصبهاني ، والسري بن يحيى ، وروى عنه الفلاس وغيره ، وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة (٢٢٠هـ) .

- تهذيب التهذيب (١٧٦/٣) ، تقريب التهذيب (ص ١٩٧) .

### • **خلف** .

خلف بن هشام بن ثعلب ، أبو محمد البزار البغدادي ، أحد القراء العشرة ، حفظ القرآن لعشر سنين ، وابتدأ في الطلب وهو ابن ثلاث عشرة ، وكان ثقة كبيراً زاهداً عابداً عالماً ، قرأ على سُلَيْمٍ صاحب حمزة ، سمع من مالك بن أنس وطبقته . (ت ٢٢٩هـ) .

- طبقات ابن سعد (٢٤٩/٧) ، غاية النهاية (٢٧٢/١) ، تهذيب التهذيب (١٥٦/٣) ، شذرات الذهب (٦٧/٢) .

### • **الخليل بن أحمد الفراهيدي** .

الخليل بن أحمد ، أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي اليعمدي البصري ، نحوي لغوي عروضي ، استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد ، واستنبط من علم النحو ما لم يُسبق إليه ، كان من الزهاد ، روي عنه قوله : « إن لم تكن هذه الطائفة أولياء ، فليس لله ولي » . ولد سنة (١٠٠هـ) ، وتوفي بالبصرة سنة (١٧٥هـ) ، وقيل (١٧٠هـ) .



من مصنفاته : « العروض » ، « الشواهد » ، « النقط والشكل » ، « الإيقاع » ، وغيرها .

- إنباه الرواة (٣٧٦/١) ، إشارة التعيين (ص ١١٤) ، تهذيب التهذيب (١٦٣/٣) ، تقريب التهذيب (ص ١٩٥) ، بغية الوعاة (٥٥٧/١) ، معجم المؤلفين (١١٢/٤) .

### • الداني .

عثمان بن سعيد ، أبو عمرو الداني الأموي مولاهم القرطبي ، المعروف بابن الصيرفي ، الإمام الحافظ العلامة ، أستاذ الأساتيد وشيخ مشايخ المقرئين ، وقد جمع في علم القرآن تواليف حسناً يطول تعدادها ، منها : كتاب « التيسير » المشهور ، وكتاب « طبقات القراء » . ولد سنة (٣٧١هـ) ، وتوفي سنة (٤٤٤هـ) .

- إنباه الرواة (٣٤١/٢) غاية النهاية (٥٠٣/١) ، شذرات الذهب (٢٧٢/٣) ، الأعلام (٢٠٦/٤) ، معجم المؤلفين (٢٥٤/٦) .

### • ابن الدهان .

سعيد بن مبارك بن علي بن الدهان النحوي ، من أعيان النحاة المشهورين ، ولد سنة (٤٩٤هـ) ، وتوفي في الموصل (٥٦٩هـ) .

ومن تصانيفه : « شرح الإيضاح » ، « شرح اللمع » ، « الفصول في النحو » .  
- إشارة التعيين (ص ١٢٩) ، إنباه الرواة (٤٧/٢) ، بغية الوعاة (٥٨٧/١) .

### • ابن ذكوان .

عبدالله بن أحمد بن بشر بن ذكوان ، أبو عمرو القرشي الدمشقي ، الإمام الأستاذ الشهير الراوي الثقة ، شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق ، قرأ على الكسائي حين قدم الشام ، وألف كتاب « أقسام القرآن » ، قال عنه أبو زرعة الدمشقي : لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا خراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه . (ت ٢٤٢هـ) .

- غاية النهاية (٤٠٤/١)، تهذيب التهذيب (١٤٠/٥)، تقريب التهذيب (ص ٢٩٥)،  
شذرات الذهب (١٠٠/٢).

### . الذمّاري .

يحيى بن الحارث ، أبو عمرو الغسّاني الذمّاري الدمشقي ، إمام الجامع الأموي وشيخ  
القراءة بدمشق بعد ابن عامر ، يعد من التابعين ، روى عن وائلة بن الأسقع وقرأ  
عليه ، وعليه دارت قراءة الشاميين ، أخذ القراءة عن ابن عامر ونافع . (ت ١٤٥ هـ) .  
- طبقات ابن سعد (٣٢١/٧) ، غاية النهاية (٣٦٧/٢) ، تقريب التهذيب  
(ص ٥٨٩) ، تهذيب التهذيب (١٩٣/١١) ، شذرات الذهب (٢١٧/١) .

### . الرازي .

أبو الهيثم الرازي ، كان عالماً بالعربية ، عذب العبارة ، دقيق النظر . توفي سنة  
(٢٢٦ هـ) .

- نزهة الألباء (ص ١١٨) ، إنباه الرواة (١٣٢/٣) - في ترجمة ابن الأعرابي - .

### . رؤبة بن العجاج .

رؤبة بن عبد الله العجاج ، أبو الحجاج التميمي السعدي الراجز المشهور ، كان رأساً  
في اللغة ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، لما مات رؤبة قال الخليل : دفننا  
الشعر واللغة والفصاحة . (ت ١٤٥ هـ) .

- سير أعلام النبلاء (١٦٢/٦) ، تهذيب التهذيب (٢٩٠/٣) ، تقريب التهذيب  
(ص ٢١١) ، الأعلام (٣٤/٣) .

### . أبورجاء العطاردي .

هو عمران بن ملجّان - وقيل : عمران بن تيم - أبورجاء العطاردي البصري التابعي  
الكبير ، ولد قبل الهجرة بـ (١١) سنة ، وكان مخضرمًا ، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم  
يره ، عرض القرآن على ابن عباس ، وتلقنه من أبي موسى ، رأى أبا بكر الصديق ،

قال عنه ابن سعد : كان ثقةً في الحديث ، وله رواية وعلم بالقرآن ، وأم قومه في مسجدهم أربعين سنة . (ت ١٠٥هـ) .

- طبقات ابن سعد (٩٩/٧) ، سير أعلام النبلاء (٢٥٣/٤) ، غاية النهاية (٦٠٤/١) ، تهذيب التهذيب (١٤٠/٨) ، تقريب التهذيب (ص ٤٣٠) ، شذرات الذهب (١٣٠/١)

### ابن رزين .

محمد بن عيسى بن رزين ، أبو عبد الله التيمي الأصبهاني ، إمام في القراءات كبير مشهور ، له اختيار في القراءة أول وثان ، قال عنه أبو نعيم الأصبهاني : ما أعلم أحداً أعلم منه في وقته في فنه - يعني القراءات - ، صنف كتاب « الجامع في القراءات » ، وكان إماماً في النحو . (ت ٢٥٣هـ) .

غاية النهاية (٢٢٣/٢) ، الأعلام (٣٢٢/٦) .

### أبو رزين .

مسعود بن مالك ، أبو رزين الأسدي الكوفي ، روى عن ابن مسعود وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - ، وروى عنه عاصم بن أبي النجود ، وعطاء بن السائب ، والأعمش ، وقد شهد صفين مع علي . (ت ٨٥هـ) .

- غاية النهاية (٢٩٦/٢) ، تهذيب التهذيب (١١٨/١٠) ، تقريب التهذيب (ص ٥٢٨) .

### الرضي .

رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي ، الصرفي ، المتكلم ، شيعي . من آثاره : « شرح الشافية لابن الحاجب » ، « الحاشية القديمة » ، « الدواني لتهديب المنطق والكلام » .

- شذرات الذهب (٣٩٥/٥) ، معجم المؤلفين (١٨٣/٩) .

### الزجاج .

إبراهيم بن السري ، أبو إسحاق الزجاج ، النحوي اللغوي المفسر ، أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه . (ت ٣١١هـ) ، وقيل (٣١٠هـ) .

له تصانيف كثيرة منها : كتاب « معاني القرآن » ، كتاب « العروض » ، كتاب « القوافي » ، كتاب « النوادر » .

- إشارة التعيين (ص ١٢) ، إنباه الرواة (١٩٤/١) ، شذرات الذهب (٢٥٩/٢) .

### . الرَّجَّاجِي .

عبدالرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم الزجاجي ، منسوب إلى شيخه الزجاج الذي تتلمذ عليه ، روى عن ابن دريد ، ونفطويه ، وأبي الحسن الأخفش . (ت ٣٣٧هـ) ، وقيل (٣٣٩هـ) .

من مصنفاته : « الجمل الكبرى » في النحو ، « المخترع » في القوافي ، « الأمالي » وغيرها .

- إشارة التعيين (ص ١٨٠) ، إنباه الرواة (١٦٠/٢) ، سير أعلام النبلاء (١١٨/١) ، بغية الوعاة (٧٧/٢) ، شذرات الذهب (٣٥٧/٢) ، معجم المؤلفين (١٢٤/٥) .

### . الزركشي .

بدر الدين بن محمد بن عبد الله الزركشي ، أحد العلماء الأتبات الذين نجحوا بمصر في القرن الثاني ، ولد سنة (٧٤٥هـ) ، وتوفي سنة (٧٩٤هـ) من مصنفاته : « البرهان في علوم القرآن » ، « البحر المحيط » في أصول الفقه .

### . الرَّمَّخَشَرِي .

هو محمود بن عمر ، أبو القاسم - جاز الله - الخوارزمي الرمخشري ، كان ممن يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة ، لقي الأفاضل والأكابر ، وصنف التصانيف في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك . تُضرب إليه أكباد الإبل وتخط بفنائه رجال الرجال .

من مصنفاته : « الكشف » ، « الفائق في غريب الحديث » ، « متشابه أسماء الرواة » ، « جواهر اللغة » ، « الأمالي » في النحو ، وغيرها .

- إشارة التعيين (ص ٣٤٥) ، إنباه الرواة (٢٦٥/٣) ، شذرات الذهب (١١٨/٤) ،

بغية الوعاة (٢/٢٧٩) ، طبقات المفسرين للسيوطي (ص ١٠٤) ، معجم المؤلفين (١٨٦/١٢) .

### . الزُّهري .

محمد بن مسلم بن شهاب ، أبوبكر الزهري المدني ، أحد الأئمة الكبار ، وعالم الحجاز والشام ، تابعي حليل ، قرأ على أنس بن مالك ، قال ابن المديني : له نحو ألفي حديث ، وقال عمر بن عبدالعزيز : لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري ، وهو أحد الفقهاء السبعة . (ت ١٢٤هـ) .

- حلية الأولياء (٣/٣٦٠) ، سير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦) ، غاية النهاية (٢/٢٦٢) ، تهذيب التهذيب (٩/٤٤٥) ، شذرات الذهب (١/١٦٢) ، الأعلام (٧/٩٧) .

### . زهير العرقبي .

زهير العرقبي النحوي ، يعرف بالكسائي ، وله اختيار في القراءة ، يروى عنه ، وكان في زمن عاصم ، روى عنه الحروف نعيم بن ميسرة النحوي .  
- غاية النهاية (١/٢٩٥) .

### . أبو زيد الأنصاري .

أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن العتيك الأنصاري ، صاحب العربية . قال أبو علي : كان أنحى من أبي عبيدة والأصمعي . توفي سنة ٢١٧هـ .

وله كتب كثيرة ؛ منها : كتاب « النوادر » ، « القوس والترس » ، « المياه » ، « النحو الكبير » .

- طبقات اللغويين (ص ١٦٥) ، إشارة التعيين (ص ١٢٨) ، إنباه الرواة (٢/٣٠) .

### . زيد بن علي .

زيد بن علي بن أبي بلال ، أبو القاسم العجّلي الكوفي ، شيخ الإقراء بالعراق ، إمام

حاذق ثقة ، قرأ على أحمد بن فرح ، وابن مجاهد ، وجماعة . (ت ٣٥٨هـ) .  
- غاية النهاية (٢٩٨/١) ، شذرات الذهب (٢٧/٣) .

### . الساجوندي .

محمد بن طيفور الغزنوي الساجوندي ، أبو عبد الله ، مفسر مقرر نحوي . توفي سنة (٥٦٠هـ) .

من آثاره : « علل القراءات » في عدة مجلدات ، « عين المعاني في تفسير السبع المثاني » ، « الوقف والابتداء » .

- غاية النهاية (١٥٧/٢) ، معجم المؤلفين (١١٢/١٠) .

### . السبكي .

علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى الأنصاري السبكي الشافعي ، تقي الدين ، أبو الحسن ، عالم مشارك في الفقه ، والتفسير ، والأصليين ، والمنطق والقراءات ، والنحو ، واللغة ، ولي قضاء الشام .

من تصانيفه الكثيرة : « الابتهاج في شرح المنهاج » ، « الدر النظم في تفسير القرآن العظيم » ، « الطوالع المشرقة في الوقف على طبقة بعد طبقة » ، « الفتاوى » .

- طبقات الشافعية (١٤٦/٦) ، بغية الوعاة (١٧٦/٢) ، شذرات الذهب (١٨٠/٦) ، معجم المؤلفين (١٢٦/٧) .

### . السخاوي .

الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد ، علم الدين السخاوي ، ولد في سخا بمصر سنة (٥٥٨هـ أو ٥٥٩هـ) ، أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي ، وكان بصيراً بالقراءات وعللها ، إماماً في النحو والتفسير . مات بدمشق سنة (٦٤٣هـ) .

من مؤلفاته : « شرح الشاطبية » ، « شرح المفصل » .

- وفيات الأعيان (٣٤٠/٣) ، غاية النهاية (٥٦٨/١-٥٧١) ، بغية الوعاة (١٩٤، ١٩٢/٢) .

**. ابن سعد .**

محمد بن سعد ، أبو عبد الله الهاشمي مولا هم البصري ، كاتب الواقدي ، وصاحب الطبقات ، وأحد الحفاظ الكبار الثقات . روى عن هشيم والوليد بن مسلم وخلق كثير ، وروى عنه : أحمد بن عبيد ، وابن أبي الدنيا ، وغيرهم . (ت ٢٣٠هـ) .  
 من مصنفاته : « التاريخ » ، « الطبقات الصغير » ، « الطبقات الكبرى » .  
 - مقدمة الطبقات الكبرى (٥/١) ، تهذيب التهذيب (١٨٢/٩) ، تقريب التهذيب (ص ٤٨٠) ، معجم المؤلفين (٢١/١٠) .

**. سعيد بن جبير .**

سعيد بن جبير الأسدي الواسطي مولا هم ، أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله الكوفي التابعي الجليل ، والإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد ، قرأ القرآن على ابن عباس ، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وطائفة ، روى عن كثير من الصحابة وكبار التابعين .  
 قتله الحجاج في شعبان ، وتبعه في رمضان من عام (٩٥هـ) .  
 - طبقات (٢٦٧/٦) ، حلية (٢٧٢/٤) ، سير أعلام النبلاء (٣٢١/٤) ، غاية (٣٠٥/١) ، تهذيب التهذيب (١١/٤) ، شذرات الذهب (١٠٦/١) .

**. أبو سعيد السيرافي .**

هو الحسن بن عبد الله ، أبو سعيد السيرافي ، كان يدرس القرآن والقراءات وعلوم القرآن والنحو واللغة والفقہ والفرائض والكلام والشعر والعروض والقوافي والحساب وعلومًا سوى هذه . وكان من أعلم الناس بنحو البصريين . قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن ، وقرأ على أبي بكر بن السراج النحو . (ت ٣٦٨هـ) .  
 من مصنفاته : كتاب « شرح سيويه » ، وكتاب « أخبار النحاة » ، وغيرهما .  
 - إشارة التعيين (ص ٩٣) ، إنباه الرواة (٣٤٨/١) ، بغية الوعاة (٥٠٧/١) ، شذرات الذهب (٦٥/٣) ، معجم المؤلفين (٢٤٢/٣) .

**سعيد بن مسعدة .**

سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش الأوسط المجاشعي مولاهم ، قرأ النحو على سيبويه ، حدث عن الكلبي ، والنخعي ، وهشام بن عروة ، وروى عنه أبو حاتم السجستاني . قال الميرد : أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ثم الناشي ثم قطرب . (ت ٢١٥هـ) ، وقيل (٢١٦هـ) .

من مصنفاته : « الأوسط » في النحو ، « معاني القرآن » ، « المقاييس » في النحو ، « الاشتقاق » .

- إشارة التعيين (ص ١٣١) ، إنباه الرواة (٣٦/٢) ، ، بغية الوعاة (٥٩٠/١) شذرات الذهب (٣٦/٢) ، معجم المؤلفين (٢٣١/٤) .

**السُّلَمي .**

عبدالله بن حبيب ، أبو عبد الرحمن السلمي الضرير ، مقرئ الكوفة ، ولد في حياة النبي ﷺ ولأبيه صحبة ، إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً ، أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبي بن كعب رضي الله عنهم ، أخذ القراءة عنه : عاصم ، وعطاء بن السائب وغيرهما ، قال السبيعي : كان أبو عبد الرحمن يقرئ الناس في المسجد الأعظم أربعين سنة ، كان ثقة كثير الحديث ، وروى عن عمر وعثمان وعلي ، وروى عنه : النخعي وسعيد بن جبیر . (ت ٧٣هـ) .

- الطبقات (٢١٢/٦) ، حلية الأولياء (١٩١/٤) ، سير أعلام النبلاء (٢٦٧/٤) ، غاية النهاية (٤١٣/١) ، تهذيب التهذيب (١٨٣/٥) ، تقريب التهذيب (ص ٢٩٩) .

**سليمان بن جَمَّاز .**

سليمان بن يسار بن جمّاز ، وقيل : سليمان بن سالم ، أبو الريح الزهري مولاهم المدني ، مقرئ حليل ضابط ، عرض على أبي جعفر ، وشيبة ، ثم عرض على نافع ،



مات بعد السبعين ومائة ، والله أعلم .

- غاية النهاية (٣١٥/١) .

### . أبو السَّمَال .

قنّب بن أبي قنّب ، أبو السَّمَال العدوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة .

- غاية النهاية (٢٧/٢) .

### . ابن السَّمِيف .

محمد بن عبد الرحمن بن السَّمِيف ، أبو عبد الله اليماني ، له اختيار في القراءة ينسب إليه شذّ فيه ، قيل إنه قرأ على نافع ، وقرأ أيضاً على طاووس بن كيسان .

- غاية النهاية (١٦١/٢) .

### . السمين .

أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي ، المعروف بالسمين ، نحوي ، مقرئ ، فقيه ، أديب .

من تصانيفه : « تفسير القرآن » ، « إعراب القرآن » ، « شرح تسهيل الفوائد » .

- غاية النهاية (١٥٢/١) ، بغية الوعاة (٤٠٢/١) .

### . سيبويه .

عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، أبوبشر ، مولى بني الحارث بن كعب ، ومعنى سيبويه : رائحة التفاح ، وأصل سيبويه من البيضاء من أرض فارس ، نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب والأخفش وعيسى بن عمر ، ورد بغداد وناظر الكسائي ، ونجم من أصحاب سيبويه سعيد بن مسعدة وقطرب . من آثاره : كتاب سيبويه في النحو . (ت ١٨٠هـ) ، وقيل (١٨٨هـ) ، وقيل (١٦١هـ) .

وكان المبرد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه ( كتاب سيبويه ) يقول له : هل ركبت البحر ، تعظيماً له واستعظاماً لما فيه .

- إشارة التعيين (ص ٢٤٢) ، إنباه الرواة (٣٤٦/٢) ، غاية النهاية (٦٠٢/١) ، بغية الوعاة (٢٢٩/٢) ، معجم المؤلفين (١٠/٨) .

### . ابن السيد البطليوسي .

عبداً لله بن محمد بن السيد ، أبو محمد البطليوسي ، كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيهما ، انتصب لإقراء علوم النحو ، واجتمع إليه الناس ، وله يد في العلوم القديمة ، وكان حسن التعليم جيد التلقين ، ثقة حافظاً ضابطاً . ولد (٤٤٤هـ) ، وتوفي (٥٢١هـ) .

من تصانيفه : « شرح أدب الكاتب » ، « شرح الموطأ » ، « شرح ديوان المتنبي » ، « الحلل في شرح أبيات الجمل » ، « المثلث » .

- إشارة التعيين (ص ١٧٠) ، إنباه (١٤١/٢) ، بغية الوعاة (٥٥/٢) ، معجم المؤلفين (١٢١/٦) .

### . ابن سيرين .

محمد بن سيرين البصري الأنصاري مولاهم ، فقيه محدث ، مفسر ، معبر للرؤيا ، ولد بالبصرة ، ونشأ بزازاً ، ولد سنة (٣٣هـ) ، وتوفي سنة (١١٠هـ) .  
- تهذيب التهذيب (٢١٤/٩) ، تقريب التهذيب (ص ٤٨٣) .

### . السيوطي .

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر ، جلال الدين الطولوني المصري الشافعي ، عالم مشارك في أنواع العلوم ، ولد في رجب ، نشأ في القاهرة ، قرأ على جماعة من العلماء . توفي سنة (٩١١هـ) .

من مؤلفاته : « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » ، « المزهري في اللغة » .

- الضوء اللامع (٦٥/٤) ، شذرات الذهب (٥١/٨-٥٥) ، معجم المؤلفين (١٢٨/٥) .

### . أبو شامة .

عبد الرحمن بن إسماعيل ، المعروف بأبي شامة المقدسي ، الإمام الحجة الحافظ ، ذو الفنون . توفي سنة (٦٦٥هـ) .

« شرح الشاطبية » مطولاً واختصره ، و« رؤية الباري » ، و« الوجيز في علوم القرآن » .

- غاية النهاية (٣٦٥/١-٣٦٦) .

### . شعبة بن عياش .

شعبة بن عياش ، أبوبكر الأسدي النهشلي الكوفي الحنط ، الإمام العلم ، راوي عاصم ، عرض القرآن على عاصم ثلاث مرات ، وعلى عطاء بن السائب ، كان إماماً كبيراً عالماً عاملاً ، وكان من أئمة السنة ، لما حضرته الوفاة بكتفه أخته ، فقال لها : ما يبكيك ، انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثماني عشرة ألف ختمة . (ت ١٩٣هـ) .

- غاية النهاية (٣٢٥/١) ، شذرات الذهب (٣٣٤/١) .

### . الشمني .

محمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن خلف الله الشمني ثم الاسكندراني المالكي ، كمال الدين ، محدث ، مفسر ، ناظم ، ولد سنة بضع وستين وسبعمائة ، واشتغل بالعلم في بلده .

من تصانيفه : « نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني » ، و« الأمور الناجحة في أسرار الفاتحة » ، و« نظم نخب الطرائف في النكت الزائف » .

- توشيح الديباج (ص ٢٢٤) ، معجم المؤلفين (٢١٩/٩) .

## . السَّنْبُوزِي .

محمد بن أحمد بن سَنبُوذ ، أبو الحسن البغدادي ، شيخ الإقراء بالعراق ، أستاذ كبير ، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم .  
(ت ٣٢٨هـ) .

- غاية النهاية (٥٢/٢) .

## . شَيْبَةَ بْنِ نَصَّاح .

شيبَةَ بن نصّاح ، إمام ثقة مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيها ، ومولى أم سلمة رضي الله عنها ، مسحت على رأسه ودعت له بالخير ، فهو من قرّاء التابعين الذين أدركوا أصحاب النبي ﷺ ، قُدِّم للصلاة على سَكِينَةَ بنت الحسين لفضيلة القرآن ، وهو أول من أُلِّف في الوقوف ، وكتابه مشهور ، قال ابن العماد : كان إمام أهل المدينة في القراءات في دهره ، قرأ على أبي هريرة وابن عباس . (ت ١٣٠هـ) .

- طبقات (٤١٤/٥) ، غاية النهاية (٣٢٩/١) ، تهذيب التهذيب (٣٧٧/٤) ، تقريب التهذيب (ص ٢٧٠) ، شذرات الذهب (١٧٧/١) .

## . الصَّفَّار .

القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ، الشهير بالصفار . قال في البلغة : « صحب الشلوين وابن عصفور ، وشرح كتاب سيويه شرحاً حسناً يقال إنه أحسن شروحه ، ويردُّ فيه كثيراً على الشلوين بأقبح رد » . مات في الثلاثين وستمئة .

- إشارة التعيين (ص ٢٦٦) ، بغية الوعاة (٢٥٦/٢) ، معجم المؤلفين (١٠٧/٨) .

## . الصَّيْمَرِي .

عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري ، قدم مصر وسكنها مدة ، وأخذ عنه بها شيء من النحو واللغة ، وصنف في النحو كتاباً سماه « التبصرة » ، أحسن فيه التعليل على

قول البصريين . (ت ٥٤١هـ) تقريباً .

والصيمري منسوب إلى صيمرة ، موضع بالبصرة على نهل معقل ، أو بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان .

- إشارة التعيين (ص ١٦٨) ، إنباه الرواة (١٢٣/٢) ، بغية الوعاة (٤٩/٢) ، معجم المؤلفين (٨٧/٦) .

### . الضحَّاك .

الضحَّاك بن مُزَّاحم ، أبو القاسم الهلالي الخراساني ، تابعي جليل ، وثقه الإمام أحمد ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، سمع سعيد بن جبير وأخذ عنه التفسير ، وحدث عن ابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وابن عمر وطائفة . (ت ١٠٢هـ) .

- طبقات (٣٠٢/٦) ، سير أعلام النبلاء (٥٩٨/٤) ، غاية النهاية (٣٣٧/١) ، تهذيب التهذيب (٤٥٣/٤) ، تقريب التهذيب (ص ٢٨٠) ، شذرات الذهب (١٢٤/١) .

### . أبو طالب القارئ .

هو السمان المقرئ ، أخذ القراءة عرضاً عن فياض بن غزوان ، وله شواذ تروى عنه .  
- غاية النهاية (٣٤٢/١) .

### . الطبري .

أبو جعفر محمد بن حرير بن يزيد الطبري ، مفسر ، مقرئ ، محدث ، مؤرخ ، فقيه مجتهد ، ولد سنة (٢٢٤هـ) ، وتوفي سنة (٣١٠هـ) .

له : « جامع البيان في تأويل القرآن » ، « تاريخ الأمم والملوك » .  
- سير أعلام النبلاء (٢٦٠/٩) ، معجم المؤلفين (١٤٧/٩) .

### . طلحة .

طلحة بن مُصَرِّف ، أبو محمد ، ويقال أبو عبد الله الهمداني اليبامي الكوفي ، تابعي كبير ، له اختيار في القراءة ينسب إليه ، قال عبد الله بن إدريس : كانوا يسمونه سيد القراء . أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي والأعمش ، وهو أقرأ منه . اجتمع قراء أهل

الكوفة فأجمعوا على أنه أقرأ أهل الكوفة ، فبلغه ذلك ، فغدا إلى الأعمش فقرأ عليه .  
قال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث صالحة . وذكره ابن حبان في الثقات .  
(ت١١٢هـ) .

- حلية (١٤/٥) ، طبقات (٣٠٨/٦) ، غاية النهاية (٣٤٣/١) ، تهذيب التهذيب  
(٢٥/٥) ، تقريب التهذيب (ص٢٨٣) ، شذرات الذهب (١٤٥/١) .

### • عاصم بن أبي النجود .

عاصم بن بهدلة أبي النجود ، أبوبكر الأسدي مولاهم الكوفي الحنط ، شيخ الإقراء  
بالكوفة ، وأحد القراء السبعة ، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد ،  
وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن ، أخذ القراءة عرضاً عن زر بن حبيش ، وأبي  
عبدالرحمن السلمي ، وروى القراءة عنه : أبان بن تغلب وطائفة ، كان تابعياً روى  
عن بعض الصحابة ، وأخرج له الشيخان ، وأورده ابن حبان في الثقات .  
(ت١٢٧هـ) .

- سير أعلام النبلاء (٢٥٦/٥) ، غاية النهاية (٣٤٦/١) ، تهذيب التهذيب (٣٨/٥)  
، تقريب التهذيب (ص٢٨٥) ، الأعلام (٢٤٨/٣) .

### • ابن عامر .

عبدالله بن عامر يزيد بن تميم اليحصبي ، أبو عمران ، إمام أهل الشام في القراءة ،  
والذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء والمغيرة  
صاحب عثمان بن عفان ، وقيل : عرض على عثمان نفسه . قال الأهوازي عنه :  
كان إماماً عالماً ثقة فيما أتاه ، حافظاً لما رواه ، صادقاً فيما نقله ، فصيح قوله ،  
مشهوراً في علمه لم يتعد فيما ذهب إليه الأثر . ولي القضاء بدمشق ، وكان إمام  
جامعها ، حدث عن معاوية بن أبي سفيان والنعمان بن بشير وغيرهما . (ت١١٨هـ) .  
- سير أعلام النبلاء (٢٩٢/٥) ، غاية النهاية (٤٢٣/١) ، تقريب التهذيب (ص٣٠٩) ،  
تهذيب التهذيب (٢٧٤/٥) ، شذرات الذهب (١٥٦/١) ، الأعلام (٩٥/٤) .

**. ابن عبد البر .**

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي، أبو عمر، محدث، حافظ، مؤرخ، عارف بالرجال والأنساب، مقرئ، فقيه، نحوي .

من تصانيفه : « التمهيد » ، « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » ، « جامع بيان العلم وفضله » ، « الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو » .

- وفيات الأعيان (٦٦/٧) ، شذرات الذهب (٣١٤/٣) ، معجم المؤلفين (٣١٥/١٣) .

**. عبدالرحمن بن أزهر .**

عبد الرحمن بن أزهر الزهري ، أبو جبير المدني ، صحابي صغير ، مات قبل وقعة الحرة ، وله ذكر في الصحيحين مع عائشة .

- تقريب التهذيب (ص ٣٣٦) .

**. عبدالقاهر الجرجاني .**

عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ، أبوبكر النحوي ، فارسي الأصل ، جرجاني الدار ، إمام في العربية والنحو والبلاغة ، وأول من استنبط علم المعاني والبيان . تصدّر بجرجان ، وحُتت إليه الرحال ، وصنف التصانيف الجليلة ، منها كتاب « المقتصد » في شرح « الإيضاح » ، و« إعجاز القرآن » .

ولم يزل متيماً بجرجان يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه إلى أن توفي في سنة (٤٧١هـ) .

- إشارة (ص ١٨٨) ، إنباه الرواة (١٨٨/٢) ، بغية الوعاة (١٠٦/٢) ، شذرات الذهب (٣٤٠/٣) ، معجم المؤلفين (٣١٠/٥) .

**. عبد الله بن أحمد بن حنبل .**

عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أبو عبدالرحمن ، ولد الإمام ، ثقة .

مات سنة (٢٩٠هـ) .

له : كتاب « الزوائد على مسند أبيه » .

- تقريب التهذيب (ص ٢٩٥) .

### • عبدالله بن أبي إسحاق .

عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري ، جدُّ يعقوب أحد العشرة ، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ، ونصر بن عاصم ، روى القراءة عنه : عيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء، روى عن أنس بن مالك . ذكره ابن حبان في الثقات . (ت ١٢٩هـ) .

- غاية النهاية (٤١٠/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٩٦) ، تهذيب التهذيب (١٤٨/٥) .

### • عبدالله بن عباس .

عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، أبوالعباس الهاشمي ، الصحابي الجليل ، بحر التفسير وحرر الأمة ، حفظ المحكم في زمن رسول الله ﷺ ، وعاله رسول الله ﷺ ، علمه التأويل وفقهه في الدين . قال عمرو بن دينار : ما رأيت مجلساً قط أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس للحلال والحرام ، وتفسير القرآن والعريضة والشعر والطعام . (ت ٦٨هـ) .

- غاية النهاية (٤٢٥/١) ، الإصابة (٩٠/٤) ، تهذيب التهذيب (٢٧٦/٥) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٩) ، شذرات الذهب (٧٥/١) ، الأعلام (٩٥/٤) .

### • عبدالله بن مسعود .

عبدالله بن مسعود ، أبو عبدالرحمن الهذلي المكي ، أحد السابقين والبدرين والعلماء الكبار من الصحابة ، هاجر الهجرتين وصلى إلى القبلتين ، وشهد له رسول الله ﷺ بالجنة ، عرض القرآن على رسول الله ﷺ ، قال ﷺ : « تمسكوا بعهد ابن أم عبد » ، كان الإمام في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله مع حسن الصوت . قال حذيفة : ما أعلم أحداً أقرب سمياً ولا هدياً ولا دلاً برسول الله ﷺ من ابن أم عبد . (ت ٣٢هـ) .



- طبقات (١١١/٣) ، غاية النهاية (٤٥٩/١) ، الإصابة (١٢٩/٤) ، تقريب التهذيب (ص٣٢٣) ، تهذيب التهذيب (٢٧/٦) ، شذرات الذهب (٢٣٨/١) .

### . عُبيد بن عمير .

عبيد بن عمير ، أبو عاصم الليثي الجندعي المكي الواعظ المفسر ، ولد في حياة رسول الله ﷺ ، وردت عنه الراوية في حروف القرآن ، روى عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب - رضي الله عنهما - ، وروى عنه مجاهد وعطاء وغيرهما . كان من ثقات التابعين . قال العوام بن حوشب رثي ابن عمر في حلقة عبيد بن عمير يكي . ويُروى عن مجاهد قال : نفخر على التابعين بأربعة ، فذكره فيهم . (ت٥٧٤) .

- حلية (٢٦٦/٣) ، الطبقات (١٦/٦) ، سير أعلام النبلاء (١٥٦/٤) ، غاية النهاية (٤٩٦/١) ، تهذيب التهذيب (٧١/٧) ، تقريب التهذيب (ص٣٧٧) .

### . العجاج .

عبد الله بن ربيعة ، من بني مالك بن سعد ، أبو الشعثاء (بابنته) ، لقي أبا هريرة وسمع منه أحاديث ، شاعر مشهور .

- الشعر والشعراء (٥٩١/٢) .

### . ابن عرفة .

أبو عبد الله محمد بن عرفة التونسي المالكي ، مقرئ فقيه أصولي ، ولد في تونس سنة (٥٧١٦هـ) ، وتوفي بها سنة (٨٠٣هـ) .

من تأليفه : « المبسوط » في الفقه المالكي ، « منظومة في قراءة يعقوب » .

- بغية الوعاة (٢٢٩/١) ، معجم المؤلفين (٢٨٥/١١) .

**. عروة بن الزبير .**

أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ، ثقة فقيه مشهور ، ولد أوائل خلافة عثمان رضي الله عنه ، وتوفي سنة (٩٤هـ) .  
- تهذيب التهذيب (٧/١٨٠) ، تقريب التهذيب (ص٣٨٩) .

**. ابن عُصفور .**

علي بن مؤمن أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي . تخرّج على أبي الحسن بن الدباج أولاً ثم على الشلوّيين ، وكان بقية الحاملين للواء العربية بالمغرب ، كان كثير المطالعة . ولد (٥٩٠هـ) ، وقيل (٥٩٧هـ) ، وتوفي (٦٦٣هـ) ، وقيل (٦٦٩هـ) . له تآليف حسان منها : « المقرّب في النحو » ، و « المتع في التصريف » ، و « الهلالية » ، و « الأزهار » ، وغيرها .  
- إشارة التعيين (ص٢٣٦) ، بغية الوعاة (٢/٢١٠) ، شذرات الذهب (٥/٣٣٠) ، معجم المؤلفين (٧/٢٥١) .

**. عطاء بن أبي رباح .**

عطاء بن أبي رباح ، أبو محمد القرشي مولا هم المكي ، أحد الأعلام ، وفقه الحجاز ، مفتي الحرم وشيخ الإسلام ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، روى القراءة عن أبي هريرة ، روى عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما ، وروى عنه مجاهد والزهري وأيوب السختياني وغيرهم . قال الأوزاعي : مات عطاء يوم مات وهو أرضى أهل الأرض عند الناس . (ت١١٤هـ) .  
- طبقات (٦/٢٠) ، سير أعلام النبلاء (٥/٧٨) ، غاية النهاية (١/٥١٣) ، تهذيب التهذيب (٧/١٩٩) ، تقريب التهذيب (ص٣٩١) ، شذرات الذهب (١/١٤٧) .

**. ابن عطية .**

هو عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن عطية الإمام الكبير ، قدوة المفسرين ، أبو محمد الغرناطي . كان فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، بارع الأدب ، بصيراً

بلسان العرب ، واسع المعرفة ، له يد في الإنشاء ووضعه والنثر ، وكان يتوقد ذكاءً ، له « التفسير المشهور » . ولي قضاء المرية . كان مولده سنة (٤٨٠هـ) ، ومات في (٥٤١هـ) .

- إشارة التعيين (ص ١٧٦) ، بغية الوعاة (٧٣/٢) ، طبقات المفسرين (ص ٥٠) ، معجم المؤلفين (٩٣/٥) .

### • ابن عقيل .

عبدالله بن عبدالرحمن القرشي الهاشمي العقيلي ، الهمداني الأصل ، قاضي القضاة ، بهاء الدين بن عقيل الشافعي ، نحوي الديار المصرية ، ولد سنة (٦٩٨هـ) ، وقيل (٧٠٠هـ) . أخذ القراءات عن التقي الصائغ ، والفقهاء عن الزين الكتاني ، ولازم العلاء القونوي في الفقه والأصول والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض . له تصانيف منها : « التفسير » ، وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران ، « الشرح الكبير » ، « الجامع النفيس في الفقه » . توفي بالقاهرة سنة (٧٩٦هـ) .

- بغية الوعاة (٤٧/٢) .

### • العكبري .

عبدالله بن الحسين ، أبوالبقاء العكبري الضريير الحنبلي ، صاحب الإعراب ، قرأ بالروايات على أبي الحسن البطاغي ، وتفقه بالقاضي أبي يعلى الفراء ولازمه حتى برع في المذهب والخلاف والفرائض والحساب ، كان ثقة صدوقاً ديناً حسن الأخلاق متواضعاً كامل الأوصاف . ولد ببغداد (ص ٥٣٨هـ) ، وتوفي (٦١٦هـ) .

من مصنفاته الكثيرة : « إعراب القرآن » ، « إعراب الحديث » ، « إعراب الشواذ » ، « شرح المقامات » ، « شرح اللمع » ، وغيرها .

- إشارة التعيين (ص ١٦٣) ، إنباه الرواة (١١٦/٢) ، بغية (٣٨/٢) ، شذرات الذهب (٦٧/٥) ، معجم المؤلفين (٤٦/٦) :

**عكرمة .**

هو عكرمة مولى ابن عباس ، أبو عبد الله القرشي مولا هم المدني البربري الأصل ، العلامة الحافظ المفسر ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، وروى عن مولا ه ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، وابن عمر وغيرهم - رضي الله عنهم - ، وروى عنه إبراهيم النخعي ، وأبو الشعثاء ، والشعبي ، وخلق ، واعتمده البخاري وأخرج له مسلم . (ت ١٠٥هـ) .

- حلية (٣٢٦/٣) ، طبقات (٥/٢١٩) ، سير أعلام النبلاء (٥/١٢) ، غاية النهاية (١/٥١٥) ، تهذيب التهذيب (٧/٢٦٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٩٧) ، شذرات الذهب (١/١٣٠) .

**علقمة .**

علقمة بن قيس بن عبد الله ، أبوشبل النخعي ، فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها ، الإمام الحافظ المجود المجتهد الكبير ، عمّ الأسود بن يزيد وخال إبراهيم النخعي ، وهو من المخضرمين ، جود القرآن على ابن مسعود ، كان يشبهه بابن مسعود في دله وسمته وهديه ، وكان طلبته يسألونه ويتفقهون به والصحابة متوافرون ، بل واستفتاه بعض الصحابة رضي الله عنهم جميعاً . (ت ٦٢هـ) .

- حلية الأولياء (٢/٩٨) ، طبقات ابن سعد (٦/١٤٦) ، سير أعلام النبلاء (٤/٥٣) ، غاية النهاية (١/٥١٦) ، تهذيب التهذيب (٧/٢٧٦) ، تقريب التهذيب (ص ٣٩٧) ، شذرات الذهب (١/٧٠) .

**علي بن سليمان .**

علي بن سليمان ، أبو الحسن الأخفش الصغير ، أحد الثلاثة المشهورين ، كان إماماً في النحو ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي . (ت ٣١٥هـ) ، وقيل (٣١٦هـ) .

من مصنفاته : « شرح سيويه » ، « الأنواء » ، « المهذب » . وغيرها .

- إشارة التعيين (ص ٢١٩) ، إنباه الرواة (٢/٢٧٦) ، بغية الوعاة (٢/١٦٧) ،

شذرات الذهب (٧٠/٢) ، معجم المؤلفين (١٠٤/٧) .

### • أبوعلي الفارسي .

الحسن بن أحمد ، الإمام أبوعلي الفارسي الفسوي ، الإمام العلامة ، واحد زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزَّجَّاج ، وابن السراج ، وبرع من طلبته جماعة كابن جني ، وعلي بن عيسى الرُّبَعي ، علت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته : هو فوق المبرد وأعلم . توفي سنة (٣٧٧هـ) .

من تصانيفه : « الحجة » ، « التذكرة » ، « أبيات الإعراب » ، « تعليقة على كتاب سيويه » .

- إشارة التعيين (ص ٨٣) ، إنباه الرواة (٣٠٨/١) ، بغية الوعاة (٤٩٦/١) ، شذرات الذهب (٨٨/٣) ، معجم المؤلفين (٢٠٠/٣) .

### • عمار بن أبي عمار .

عمار بن أبي عمار مولى بن هاشم ، أبو عمرو المكي ، روى عن ابن عباس وأبي هريرة ، وروى عنه عطاء بن أبي رباح ونافع وآخرون ، قال أحمد وأبوداود : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : مات في ولاية خالد بن عبد الله القسري .

- تهذيب التهذيب (٤٠٤/٧) ، تقريب التهذيب (ص ٤٠٨) .

### • عمر بن عبد العزيز .

هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ، أبو حفص القرشي ، أمير المؤمنين ، الخليفة الراشد ، جدّه عمر من جهة أمه ، ولد سنة (٦٣هـ) ، وتوفي في رجب سنة (١٠١هـ) .

- وفيات الأعيان (٣٠١/٦) ، البداية والنهاية (١٩٢/٩) .

### • عمرو بن عبَّيد .

عمرو بن عبَّيد بن باب ، أبو عثمان التميمي مولاهم البصري ، رودت عنه الرواية في حروف القرآن ، وروى الحروف عن الحسن البصري وسمع منه ، روى عنه الحروف

بشار بن أيوب الناقد . (ت ١٤٤هـ) .

- غاية النهاية (٦٠٢/١) ، طبقات (٢٠١/٧) ، تهذيب التهذيب (٧٠/٨) ، تقريب التهذيب (ص ٤٢٤) .

### . أبو عمرو بن العلاء .

أبو عمرو بن العلاء التميمي المازني البصري النحوي المقرئ ، واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً ، أشهرها كنيته ، وقيل زَبَّان ، وهو الأصح . أحد القراء السبعة . كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد ، أخذ عن جماعة من التابعين . وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد . قرأ عليه اليزيدي وعبدالله بن المبارك وخلق . قال سفيان بن عيينة رأيت النبي ﷺ في النوم فقلت : يا رسول الله ، قد اختلفت عليّ القراءات فبقراءة من تأمرني ؟ فقال : بقراءة أبي عمرو بن العلاء . (ت ١٥٤هـ) .

- غاية النهاية (٢٨٨/١) ، بغية الوعاة (٢٣١/٢) .

### . أبو عمرو = الداني .

### . عيسى بن عمر الثقفي .

عيسى بن عمر ، أبو عمر الثقفي النحوي البصري ، كان إماماً في النحو والعربية والقراءة ، وهو مؤلف كتابي «الجامع» و«الإكمال» في النحو ، وقيل إن له نيفاً وسبعين تصنيفاً في النحو ذهبت كلها ، وهو شيخ سيبويه ، وهو - أي عيسى - الذي هذب النحو ورتبه ، عرض القرآن على عبدالله بن أبي إسحاق وعاصم الجحدري ، وأثبت الحافظ أبو العلاء قراءته على الحسن ، روى عن ابن كثير وابن محيصن حروفاً ، وله اختيار في القراءات ، روى القراءة عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي وغيره . (ت ١٤٩هـ) .

- إشارة التعيين (ص ٢٤٩) ، إنباه الرواة (٣٧٤/٢) ، غاية النهاية (٦١٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ٤٤٠) ، تهذيب التهذيب (٢٢٣/٨) ، بغية الوعاة (٢٣٧/٢) ،

شذرات الذهب (٢٢٤/١) .

### . الغزالي .

محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي ، المعروف بالغزالي ، زين الدين ،  
حجة الإسلام ، أبو حامد ، حكيم ، متكلم ، فقيه ، أصولي ، صوفي ، جلس للإقراء ،  
درّس بالنظامية ثم انقطع إلى التصوف .

من تصانيفه : « إحياء علوم الدين » ، « تهافت الفلاسفة » ، « الوجيز » في الفقه  
الشافعي ، « المستصفى » في أصول الفقه .

- سير أعلام النبلاء أعلام النبلاء (٧٥/١٢) ، وفيات الأعيان (٢١٦/١) ، ومعجم  
المؤلفين (٢٦٦/١١) .

### . الفراء .

يحيى بن زياد ، أبوزكريا الديلمي ، إمام العربية ، قيل له الفراء لأنه كان يفري  
الكلام . روى عن قيس بن الربيع والكسائي ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد  
الكسائي ، كان متديناً ورعاً . قال ثعلب غير مرة : لولا الفراء ما كانت عربية ؛  
لأنه خلصها وضبطها . (ت٢٠٧هـ) .

له من التصانيف الكثير : كتاب « معاني القرآن » ، كتاب « النوادر » ، كتاب  
« اللغات » ، كتاب « الوقف والابتداء » .

- إشارة التعيين (ص٣٧٩) ، إنباه الرواة (٦/٤) ، بغية الوعاة (٣٣٣/٢) ، شذرات  
الذهب (١٩/٢) ، معجم المؤلفين (١٥٨/١٣) .

### . أبو الفضل الرازي .

عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار الرازي ، أبو الفضل العجلي ، المقرئ ، أحد  
الأعلام ، وشيخ الإسلام ، كان إماماً في القراءات ، ثقة ورع ، له شعر رائق في  
الزهد .

- معرفة القراءة الكبار (٤١٩/١) ، غاية النهاية (٣٦١/١) .

## . القاسم بن سلام - أبو عبيد -

كان أبوه مملوكاً رومياً ، وكان أبو عبيد إمام أهل عصره في كل علم ، أخذ عن أبي زيد ، وأبي عيذرة ، والأصمعي ، وأبي محمد اليزيدي ، وابن الأعرابي ، والكسائي ، والفراء وغيرهم . قيل عنه : كان أبو عبيد فاضلاً في دينه وعلمه ، بيانياً مفتياً عالماً في القرآن والفقه والأخبار والعربية ، حسن الرواية صحيح النقل . (ت ٢٢٤هـ) بمكة . ربت تصانيفه على العشرين ، منها : « الغريب المصنف » ، « غريب القرآن » ، « غريب الحديث » ، « القراءات » وغيرها .

- إشارة التعيين (ص ٢٦١) ، إنباه الرواة (١٢/٣) غاية النهاية (١٧/٢) ، بغية الوعاة (٢٥٣/٢) .

## . قالون :

عيسى بن مينا بن وردان الزرقني ، ويقال المرّي ، مولى بني زُهرة ، أبو موسى الملقب قالون ، قارئ المدينة ونحوها ، يقال إنه ربيب نافع ، وقد اختلف به كثيراً ، أخذ القراءة عرضاً عن نافع قراءة نافع وقراءة أبي جعفر ، وعرض أيضاً على عيسى بن وردان ، قال علي بن الحسين : كان عيسى بن مينا قالون أصم شديد الصمم ، وكان يقرأ عليه القرآن وكان ينظر إلى شفطي القارئ ويرد علي اللحن والخطأ . (ت ٢٢٠هـ) .

- غاية النهاية (٦١٥/١) .

## . ابن قتيبة .

عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم المروزي الدينوري ، اللغوي النحوي العالم ، ولد (٢١٣هـ) ، وتوفي سنة (٢٧٦هـ) .

من كتبه : « الشعر والشعراء » ، « غريب القرآن » ، « تأويل مشكل القرآن » ، « المعارف » ، « عيون الأخبار » .

- طبقات النحويين واللغويين (ص ١٨٣) ، مقدمة تأويل مشكل القرآن (١-٨٥) ،



إنباه الرواة (١٤٣/٢) .

### . القزاز القيرواني .

محمد بن جعفر ، أبو عبد الله القزاز القيرواني التميمي النحوي ، صاحب كتاب « الجامع » في اللغة ، كان إماماً في اللغة النحو وكتابه المذكور شاهد على ذلك . كان مهيباً عند الملوك والعلماء وخاصة الناس ، محبوباً عند العامة ، يملك لسانه ملكاً شديداً ، له شعر جيد مطبوع مصنوع . (ت ٤١٢هـ) .

ومن مصنفاته أيضاً : « ضرائر الشعر » ، « إعراب الدريدية » ، « التعريض والتصريح » ، وغيرها .

- إشارة التعيين (ص ٣٠١) ، إنباه الرواة (٨٤/٣) ، بغية الوعاة (٧١/١) ، معجم المؤلفين (١٤٨/٩) .

### . القطامي .

عمير بن شبيب من بني تغلب ، كان نصرانياً فأسلم ، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور ، وهو المشهور بصريع الغواني .

- الشعر والشعراء (٧٢٣/٢) ، خزانة الأدب (٣٧٠/٢) .

### . قَطْرَب .

هو محمد بن المستير البصري النحوي ، أبو علي ، لازم سيبويه وكان يدالج إليه ، فإذا خرج رآه على بابهِ ، فقال له : ما أنت إلا قَطْرَب ليل ، فلقب به ، والقطرب : دوية تدب ولا تفتز . كان عالماً ثقة من أئمة عصره . (ت ٢٠٦هـ) .

من مصنفاته : « معاني القرآن » ، « الاشتقاق » ، « القوافي » ، « النوادر » ، « خَلَقَ الإنسان » ، « الأضداد » ، وغيرها . وهو أول من وضع المثلث في اللغة .

- إشارة التعيين (ص ٣٣٨) ، إنباه الرواة (٢١٩/٣) ، بغية الوعاة (٢٤٢/١) ، شذرات الذهب (١٥/٢) .

**قُنْبُل .**

محمد بن عبدالرحمن بن خالد ، أبو عمر المخزومي مولا هم المكي ، الملقب بقنبل ، شيخ القراء بالحجاز ، روى القراءة عن البزي ، روى القراءة عنه أبو ربيعة محمد بن إسحاق ، رحل الناس إليه من الأقطار ، وكان على الشرطة بمكة ، قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين . (ت ٢٩١هـ) .

- غاية النهاية (١٦٥/٢) ، شذرات الذهب (٢٠٨/٢) .

**ابن كثير .**

عبدالله بن كثير الداري المكي ، أبو عبد القاري ، روى عن أبي الزبير ، ومجاهد وقرأ عليه القرآن ، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم ، أخذ القراءة عن عبدالله بن السائب كما أورد الداني ، والمعروف أنه إنما أخذها عن مجاهد ، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ، عليه السكينة والوقار ، ولم يزل هو الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى مات سنة (١٢٠هـ) .

- الطبقات (٣٢/٦) ، غاية النهاية (٤٤٣/١) ، تهذيب التهذيب (٣٦٧/٥) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٨) ، شذرات الذهب (١٥٧/١) .

**الكسائي .**

هو علي بن حمزة الأسدي مولا هم ، وهو من أولاد الفرس من سواد العراق ، أبو الحسن الكسائي ، الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، أخذ القراءة عرضاً عن حمزة أربع مرات ، أحد القراء السبعة المشهورين ، إمام في النحو والعربية . توفي بالري سنة (١٨٩هـ) على الأرجح .

من مصنفاته : « معاني القرآن » ، « مختصر في النحو » ، « القراءات » ، « الهجاء » ، « المصادر » ، وغير ذلك .

- سير أعلام النبلاء (٤٤/٩) ، غاية النهاية (٥١٥/١) ، إنباه الرواة (٢٥٦/٢) ، تهذيب التهذيب (٣١٣/٧) ، بغية الوعاة (١٦٢/٢) .

## . ابن كيسان .

محمد بن أحمد بن كيسان ، أبو الحسن النحوي ، كان يحفظ مذهب البصريين في النحو ، والكوفيين ؛ لأنه أخذ عن المبرد و ثعلب ، ومزج التحوين ، وصنّف كتاباً كثيرة في هذا النوع . توفي سنة (٢٢٩هـ) .

من مصنفاته المشهورة : كتاب « المهذب » ، كتاب « الحقائق » ، كتاب « المختار » ، كتاب « غريب الحديث » .

- إشارة التعيين (ص ٢٨٩) ، إنباه الرواة (٥٧/٣) ، بغية الوعاة (١٨/١) ، شذرات الذهب (٣٣٢/٢) ، معجم المؤلفين (٣١١/٨) .

## . اللحياني .

علي بن المبارك بن حازم ، أبو الحسن اللحياني ، أخذ عن الكسائي وأبي زيد . كان حياً قبل (١٨٩هـ) .

من مصنفاته : « النوادر المشهورة » .

- بغية الوعاة (١٨٥/٢) ، معجم المؤلفين (١٧٤/٧) .

## . ابن أبي ليلى .

عبدالرحمن بن أبي ليلى ، أبو عيسى الأنصاري الكوفي ، تابعي كبير ، أخذ القراءة عرضاً عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، وروى عنه وعن عمر ، وأبي بن كعب وغيرهم - رضي الله عنهم - ، أدرك عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولد في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وقتل بوقعة الجمام سنة (٨٣هـ) ، وقيل (٨٢هـ) .

- حلية الأولياء (٣٥٠/٤) ، الطبقات (١٦٦/٦) ، سير أعلام النبلاء (٢٦٢/٤) ، غاية النهاية (٣٧٦/١) ، تهذيب التهذيب (٢٦٠/٦) .

## . المازني .

أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني ، قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب

سيبويه ، أول من صنّف كتاباً في التصريف سمّاه : « التصريف » . توفي سنة (٢٤٩هـ) بالبصرة .

- طبقات النحويين واللغويين (ص ٨٧) ، إشارة التعيين (ص ٦١) ، بغية الوعاة (٤٦٣/١) .

### • مالك بن دينار .

مالك بن دينار السامي الناجي مولاهم ، أبو يحيى البصري الزاهد ، وردت الرواية عنه في حروف القرآن ، سمع أنس بن مالك ، وكان من أحفظ الناس للقرآن . قال النسائي : ثقة ، وكذا أورده ابن حبان في الثقات . وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث . (ت ١٢٧هـ) .

- الطبقات (١٨٠/٧) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٢/٥) ، غاية النهاية (٣٦/٢) ، تهذيب التهذيب (١٤/١٠) .

### • ابن مالك .

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي ، إمام النحاة ، ولد سنة (٦٠٠هـ) ، جلس بحلب للإقراء ، كان إماماً في القراءات وعللها ، له النهاية في نقل غريب اللغة وإتقانها ، كان في اللغة بجرأ لا يجارى .

من مؤلفاته : « الكافية في النحو » نظم ، و « الخلاصة » المشهورة بالألفية ، و « التسهيل » .

- بغية الوعاة (١٣٠/١) .

### • أبو فيد مؤرّج .

مؤرّج بن عمر ، أبو فيد السدوسي النحوي البصري . كان عالماً بالعربية ، إماماً في النحو ، وقال الحاكم : أحد الأئمة من أهل الأدب . قال ياقوت : هو من أعيان

أصحاب الخليل ، عالم بالعربية والحديث والأنساب والأخبار . ذكر مؤرج أنه قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس في العربية إنما كانت معرفته بالعربية قريحة .  
(ت ١٩٥هـ) ، وقيل (١٩٤هـ) .

صنّف : « غريب القرآن » ، « الأنواء » ، « المعاني » .

- إشارة التعيين (ص ٣٥٣) ، إنباه الرواة (٣/٣٢٧) ، بغية الوعاة (٢/٣٠٥) ، معجم المؤلفين (١٣/٣٣) .

### • مجاهد .

مجاهد بن جبر ، أبوالحجاج المكي ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين ، قرأ على عبد الله بن السائب ، وعبد الله بن عباس بضعاً وعشرين ختمة ، أخذ عنه القراءة عبد الله بن كثير ، وابن محيصن وغيرهما . قال قتادة عنه : أعلم من بقي بالتفسير مجاهد . له اختيار في القراءة رواه الهذلي . كان ثقة فقيهاً عالماً بالحديث ، توفي ساجداً رحمه في الله سنة (١٠٤هـ) .

- الطبقات (٦/١٩) ، حلية الأولياء (٣/٢٧٩) ، سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٩) ، تهذيب التهذيب (١٠/٤٢) .

### • ابن مجاهد = أبو بكر .

أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ ، أبو بكر البغدادي ، شيخ الصنعة ، وأول من سبع السبعة - كما يقول ابن الجزري في الغاية - ، ولد سنة (٢٤٥هـ) بسوق العَطَش ببغداد ، قرأ على عبدالرحمن بن عبّدوس عشرين ختمة ، وعلى قنبل المكي ، وابن كثير المؤدب ، بعد صيته واشتهر أمره وفاق نظراءه مع الدين والحفظ والخير . توفي في شعبان سنة (٣٢٤هـ) .

- غاية النهاية (١/١٣٩) .

### • محمد بن السَّمِيفَع = ابن السَّمِيفَع .

### • محمد بن علي بن الحسين .

**. محمد بن مروان بن الحكم .**

محمد بن مروان المدني القاري ، ذكره الداني وقال : وردت عنه الرواية في حروف القرآن .

- غاية النهاية (٢/٢٦١) .

**. محمد بن يزيد الجبري .**

محمد بن يزيد ، أبو العباس الشمالي الأزدي البصري ، الملقب بالمرقد ، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي ، ثم على المازني ، وروى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي ، كان إماماً في العربية فصيحاً بليغاً مفوهاً ثقة أخبارياً علامة ، صاحب نوادر وظرافة . قال السيرافي : مولده عام (٢١٠هـ) . توفي سنة (٢٨٥هـ) .

من تصانيفه (وهي عديدة) : « القوافي » ، « إعراب القرآن » ، « المقتضب » ، « الكامل » ، « ضرورة الشعر » ، وغيرها .

- إشارة التعيين (ص ٣٤٢) ، إنباه الرواة (٣/٢٤١) ، بغية الوعاة (١/٢٦٩) ، شذرات الذهب (٢/١٩٠) ، معجم المؤلفين (١٢/١١٤) .

**. ابن مُحَيِّصِن .**

محمد - وقيل : عمر - بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي مولاهم ، أبو حفص المكي ، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ، ثقة ، روى له مسلم ، عرض على مجاهد بن جبر ، وسعيد بن جبير ، عرض عليه شبيل بن عبَّاد ، وأبو عمرو بن العلاء ، كان أعلم أهل مكة بالعربية وأقواهم عليها ، كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجماع أهل بلده . ذكره ابن حبان في الثقات . (ت ١٢٣هـ) .

- غاية النهاية (٢/١٦٧) ، تهذيب التهذيب (٧/٤٧٤) ، تقريب التهذيب (ص ٤١٥) .

**. المختار بن أبي عبيد .**

هو ابن مسعود الثقفي ، أبو إسحاق ، من الزعماء الثائرين على بني أمية ، تتبع قتلة الحسين بن علي وقتل الكثير منهم ، طلب البيعة لنفسه ، قتله مصعب بن الزبير ومن معه سنة (٦٧هـ) .

البداية والنهاية (٢٨٩/٨) ، الأعلام (١٩٢/٧) .

### • مسروق •

مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي ، أبو عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد . توفي سنة (١٠٣هـ) .

- تقريب التهذيب (ص٥٢٨) .

### • المطوّعي •

الحسن بن سعيد ، أبو العباس المطوعي العباداني البصري العمري ، مؤلف كتاب « معرفة اللامات وتفسيرها » ، إمام عارف ثقة في القراءة ، أثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمداني ووثقه . (ت٣٧١هـ) .

- غاية النهاية (٢١٣/١) ، معرفة القراء الكبار (٣١٧/١) ، شذرات الذهب (٧٥/٣) .

### • معاذ بن الحارث •

معاذ بن الحارث ، أبو الحارث ، ويقال : أبو حليلة ، الأنصاري المدني ، المعروف بالقاري ، روى عنه نافع ، وابن سيرين ، وحدث عنه نافع مولى ابن عمر . توفي بالحرّة سنة (٦٣هـ) .

- غاية النهاية (٣٠١/٢) .

### • ابن مفلح •

إبراهيم بن محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني الأصل ، المقدسي ، الدمشقي الحنبلي ، عالم فقيه ، ولد سنة (٧٤٩هـ) ، ومات بدمشق في ٢٧ شعبان سنة (٨٠٣هـ) .

من مؤلفاته : « فضل الصلاة على النبي ﷺ » ، وكتاب « الملائكة » .  
- شذرات الذهب (٢٢/٧) ، معجم المؤلفين (١٠٧/١) .

### . ابن مقسم .

هو محمد بن الحسن أبوبكر البغدادي ، الإمام المقرئ النحوي ، سمع ثعلباً ، وروى عنه ابنه أحمد ، كان على طريقة الكوفيين . توفي سنة (٣٥٤هـ) .  
- غاية النهاية (١٢٥/٢) .

### . ابن أبي مليكة .

يحيى بن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة التميمي ، لين الحديث من الطبقة السابعة . توفي سنة (٥٧٣هـ) .  
- تقريب التهذيب (ص ٥٩٣هـ) .

### . ابن منظور .

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري المصري ، ولد في المحرم سنة (٦٣٠هـ) ، وتوفي في شعبان سنة (٧١١هـ) . كان مغرباً باختصار كتب الأدب المطولة . من مؤلفاته : « لسان العرب » ، و « اختصر كتاب الأغاني » ، و « العقد » ، و « الذخيرة » ... الخ .  
- بغية الوعاة (٢٤٨/١) .

### . نافع .

نافع بن عبدالرحمن ، أبو رويم ، ويقال : أبونعيم ، الليثي مولاهم المدني ، أحد القراء السبعة والأعلام ، ثقة صالح ، أصله من أصبهان ، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة ؛ نحو : عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، وأبي جعفر القارئ ، والزهري ، وغيرهم . انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة ، قال ابن مجاهد : كان الإمام



الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ نافع . قال : وكان عالماً بوجوه  
القراءات متبعاً لآثار الأئمة الماضيين ببلده . توفي سنة (١٦٩هـ) .  
- تهذيب التهذيب (١٠/٤٠٧) ، تقريب التهذيب (ص ٥٥٨) .

### . النحاس .

أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري ، النحوي ، يعرف بابن النحاس ،  
إمام في النحو ، توفي سنة (٣٣٨هـ) .  
له مصنفات مفيدة ، منها : « إعراب القرآن » ، « الناسخ والمنسوخ » ، و « الكافي  
في النحو » .  
- إشارة التعيين (ص ٤٥) ، بغية الوعاة (١/٣٦٢) .

### . نصر بن علي .

### . النضر بن شميل .

النضر بن شميل بن خرشة بن كلثوم بن عنزة بن زهير بن السكب ، الشاعر بن عروة  
ابن حليمة البصري ، أبو الحسن ، أخذ عن الخليل ، وكان أحد الأعلام ، وله من  
رواية الأثر والسنن والأخبار منزلة . مات سنة (٢٠٣هـ) .  
صنّف : « غريب الحديث » ، و « الجيم » ، و « الشمس والقمر والسلاح » ،  
و « الصفات » .  
- بغية الوعاة (٢/٣١٦) .

### . الهذلي .

يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سودة ، أبو القاسم الهذلي اليشكري ،  
الأستاذ الكبير الرّحال العالم الشهير الجوال ، ولد سنة (٣٩٠هـ) .  
له كتاب « الكامل » ، أخذ عن ثلاث مائة وخمسة وستين شيخاً ، توفي سنة  
(٤٦٥هـ) .  
- غاية النهاية (٢/٣٩٧) ، معرفة القراء الكبار (١/٣٦٧) .

**. ابن هشام .**

عبد الله بن يوسف ، أبو محمد الأنصاري ، الشيخ جمال الدين الحلبي النحوي الفاضل ،  
والعلامة المشهور ، انفرد بالفوائد ، وانفرد بالاطلاع المفرط ، والتحقيق البارع ،  
والمباحث الدقيقة مع التواضع والبر والشفقة ودمائة الخلق . قال ابن خلدون : ما زلنا  
ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام !!.....  
(ت ٧٦١هـ) .

من تصانيفه : كتاب « مغني اللبيب » ، « القواعد الكبرى » ، « الجامع الكبير » ،  
« شرح البردة » ، « التذكرة » ، « قطر الندى وبل الصدى » ، وغيرها .  
- بغية الوعاة (٦٩/٢) ، معجم المؤلفين (١٦٣/٦) .

**. ورش .**

هو عثمان بن سعيد القبطي ، مولى قریش ، شيخ القراء المحققين ، وإمام أهل الأداء  
المرتلين ، وله اختيار خالف فيه نافعاً .  
- حجة القراءات (ص ٥٢) ، معرفة القراء الكبار (٦٣/١) .

**. يحيى النوي .**

يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النوي ،  
محي الدين أبو زكريا ، فقيه ، محدث ، حافظ ، لغوي ، ولي مشيخة دار الحديث ،  
ولد سنة (٦٣١هـ) ، وتوفي في رجب سنة (٦٧٧هـ) ، ودفن بنوى .  
من تصانيفه : « الأربعون النووية » ، « روضة الطالبين وعمدة المفتين » في الفقه  
الشافعي ، « التبيان في آداب حملة القرآن » ، « رياض الصالحين » .  
- تذكرة الحفاظ (٢٥/٤) ، طبقات الشافعية (١٦٧/٥) ، معجم المؤلفين  
(٢٠٢/١٣) .

**. يعقوب الحضرمي .**

هو ابن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق ، أبو محمد مولى الحضرميين ،

إمام أهل البصرة ومقرئها ، ثقة عالم نحوي ، سمع من الكسائي وحمزة وحمد بن زريق عن عاصم . ولد سنة (١١٧هـ) ، وتوفي سنة (٢٠٥هـ) .  
- معرفة القراء الكبار (١٥٧/١) ، حجة القراءات (ص٦٤) .

### • ابن يعيش .

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر الأسدي الموصلّي ، الملقب بموفق الدين النحوي ، ويعرف بابن الصائغ .  
له شرح كتاب «المفصل» للزحشري ، و «شرح تصريف الملوكي» .  
- وفيات الأعيان (٥٢/٧) .

### • يونس بن حبيب .

هو يونس بن حبيب المعروف بالنحوي ، أبو عبد الرحمن ، أديب لغوي عالم بالشعر ، عارف بطبقات الشعراء العرب ، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم ، ولد سنة (٩٠هـ) ، وتوفي سنة (١٨٢هـ) .  
- نزهة الألباء (ص٤٧) ، إنباه الرواة (٧٤/٤) ، بغية الوعاة (٣٦٥/٢) ، معجم المؤلفين (٣٤٧/١٣) .

# الفهارس العامة

- فهرس المصادر والمراجع

- فهرس الآيات

- فهرس الأحكام والآثار

- فهرس الأقوال والأمثال

- فهرس الآيات الشعرية

- فهرس الأعلام

- فهرس الموضوعات

## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً : المخطوطات .

- **إعراب القراءات الشواذ .** لأبي البقاء العكبري .  
دار الكتب المصرية – القاهرة ، المصورات الفيلمية بالجامعة الإسلامية ، برقم (٤٢٠٥) ، مصورة عندي .
- **التذليل والتكميل .** لأبي حيان الأندلسي .  
دار الكتب المصرية – القاهرة .
- **جامع البيان في القراءات السبع .** للداني ، أبي عمرو عثمان بن سعيد  
مكتبة أيا صوفيا-استانبول، المصورات الفيلمية بالجامعة الإسلامية، برقم(٧٢٩٨)
- **الروضة في القراءات الإحدى عشرة .** لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم  
البغدادي المالكي .  
مكتبة الحرم المكي – مكة المكرمة ، المصورات الفيلمية بالجامعة الإسلامية ، برقم (٥٩٨٧) .
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر .** لأبي القاسم محمد بن محمد النويري  
المالكي .  
دار الكتب المصرية – القاهرة، المصورات الفيلمية بالجامعة الإسلامية ، برقم (١٦٩١) .
- **شواذ القرآن واختلاف المصاحف .** للكرمانى شمس القراء أبو عبدا لله محمد بن  
أبي نصر بن عبدا لله .  
المكتبة الأزهرية – مصر ، المصورات الفيلمية بالجامعة الإسلامية ، برقم (١٨٩) ،  
مصورة عندي .

– **الكامل في القراءات الخمسين** . للهنلي ، أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة .  
المكتبة الأزهرية - مصر ، المصورات الفيلمية بالجامعة الإسلامية ، برقم (٦٥٦) ،  
مصورة عندي .

– **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر** . لأبي الكرم المبارك بن الحسن  
الشهرزوري .  
مكتبة لاله لي ، برقم (٦٧) .

### ثانياً : الرسائل العلمية .

– **التذليل والتكميل** ، لأبي حيان .

تحقيق ودراسة : مصطفى حباله .

جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية ، ١٤١٠ هـ .

– **التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن** ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالمجيد

الصفراوي ، (ت٦٣٦هـ) .

تحقيق ودراسة الطالب : أحسن سخاء أشرف الدين .

رسالة دكتوراه - الجامعة الإسلامية .

– **القراءات دراسات فيها وتحقيقات** .

للطالب : عبدالغفور محمود مصطفى جعفر، إشراف : أ.د : أحمد السيد الكومي

جامعة الأزهر .

## ثالثاً : الكتب المطبوعة .

(أ)

### - الإبانة عن معاني القراءات .

لمكي بن أبي طالب القيسي .

تحقيق : د. محي الدين رمضان .

دار المأمون للتراث - دمشق ، بيروت ، ط ١ - ١٣٩٩ هـ .

### - الإتيان في علوم القرآن .

لشيخ الإسلام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي .

مكتبة مصطفى الباي الحلبي - مصر ، ط ٤ - ١٣٩٨ هـ .

### - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر .

للعامة أحمد بن محمد البنا - تحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل .

عالم الكتب - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٧ هـ .

### - أدب الكاتب .

لابن قتيبة .

دار صادر - بيروت ، ١٣٨٧ هـ .

### - ارتشاف الضرب من لسان العرب .

لأبي حيان الأندلسي - تحقيق : د. مصطفى النحاس .

مطبعة المدني - القاهرة ، ط ١ - ١٤٠٩ هـ .

### - الإرشاد إلى علم الإعراب .

لشمس الدين القرشي الكيشي .

مركز إحياء التراث - مكة المكرمة ، ط ١ - ١٤١٠ هـ .

## – الأزهية في علم الحروف .

لعلي بن محمد الهروي .

تحقيق : عبدالمعين الملوحي .

منشورات مجمع اللغة العربي بدمشق ، ط ٢ - ١٤٠٢ هـ .

## – أساس البلاغة .

للزخشي - تحقيق : الأستاذ عبدالرحيم محمود .

دار المعرفة - بيروت .

## – – الأسياء والنظائر .

للإمام جلال الدين السيوطي .

تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم .

مؤسسة الرسالة - بيروت .

## الاشتقاق .

لأبي بكر محمد بن الحسين الأصفهاني .

دار المسيرة - بيروت ، مكتبة المثني - بغداد ، ط ٢ - ١٣٩٩ هـ .

## – إصلاح المنطق .

ليعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت .

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون .

دار المعارف - القاهرة - ١٩٤٩ م .

## – الأصول في النحو .

لأبي بكر السراج - تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي .

مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٥ هـ .



— الأضداد .

لابن الأنباري - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .  
المكتبة العصرية - بيروت ، ١٤٠٧ هـ .

— الأضداد .

لابن السكيت ، دار الكتب العلمية - بيروت .

— الأضداد .

للأصمعي ، دار الكتب العلمية - بيروت .

— الأضداد .

للسجستاني ، دار الكتب العلمية - بيروت .

— إعراب الحديث .

للعكري - تحقيق : د. حسن الشاعر .  
دار المنارة - جدة / السعودية ، ط ٢ - ١٤٠٨ هـ .

— الأعلام .

خير الدين محمود الزركلي .  
دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٧ - ١٩٨٦ م .

— الأغاني .

لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني .  
دار الكتب المصرية ، ط ١ - ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م .

— الإقناع في القراءات السبع .

لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري ابن الباذش .  
تحقيق : د. عبدالمجيد قطامش .

دار الفكر - دمشق ، ط ١ - ١٤٠٣ هـ .

### - أمالي ابن الشجري .

لأبي السعادات هبة الله بن حمزة العلوي .  
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت / لبنان .

### - الأمالي للقيالي .

لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي .  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ م .

### - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .

تحقيق : محيي الدين عبد الحميد .  
دار إحياء التراث - بيروت ، ط ٦ - ١٩٨٠ م .

### - إيضاح الشعر .

لأبي علي الفارسي - تحقيق : د. حسن هندراوي .  
دار القلم - دمشق ، ط ١ - ١٤٠٧ هـ .

### - إيضاح شواهد الإيضاح .

لأبي بكر محمد بن عبد الله القيسي القرطبي - تحقيق : د/ محمد الدعجاني .  
دار الغرب - بيروت / لبنان ، ط ١ - ١٤٠٨ هـ .

( ب )

### - البحر المحيط .

لأبي حيان الأندلسي .  
دار الفكر - بيروت ، ط ٢ - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

**- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة .**

لعبدالفتاح القاضي .

دار الكتاب العربي - بيروت / لبنان ، ط ١ - ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

**- البرهان في علوم القرآن .**

بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

دار المعرفة - بيروت .

**- البسيط في شرح جمل الزجاجي .**

لابن أبي الريح - تحقيق : د. عياد بن عيد الشيبني .

دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

**- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .**

لجلال الدين السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

المكتبة العصرية - بيروت .

**- البيان في غريب إعراب القرآن .**

لأبي البركات الأنباري - تحقيق : د. طه عبد الحميد طه .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

**- البيان والتبيين .**

لعمر بن بحر الجاحظ - تحقيق : عبدالسلام هارون .

مؤسسة الخانجي - القاهرة ، ط ٣ .

( ت )

**- تأويل مشكل القرآن .**

لابن قتيبة الدينوري - تحقيق : السيد أحمد صقر .

المكتبة العلمية - بيروت ، ط ٣ - ١٤٠١ هـ .

### – التأويل النحوي في القرآن الكريم .

د. عبدالفتاح أحمد الحموز .

مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ - ١٤٠٤ هـ .

### – تاج العروس من جواهر القاموس .

محمد مرتضى الزبيدي .

المطبعة الخيرية - القاهرة ، ط ١ - ١٣٠٦ هـ .

### – تاج اللغة وصحاح العربية .

لإسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار .

دار العلم للملايين - بيروت / لبنان ، ط ٣ - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

### – التبصرة في القراءات .

لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق : محي الدين رمضان .

منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت ، ط ١ - ١٤٠٥ هـ .

### – التبصرة والتذكرة .

لأبي إسحاق الصيمري - تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى .

دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٢ هـ .

### – التبيان في إعراب القرآن .

لأبي البقاء العكبري - تحقيق : علي محمد البحراوي .

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

### – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين .

لأبي البقاء العكبري - تحقيق : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .

دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

### - تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة .

لمحمد بن محمد الجزري .

دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٤هـ .

### - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب .

للأعلم الشتمري - تحقيق : زهير عبدالمحسن .

مؤسسة الرسالة ، ط ٢ - ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ .

### - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد .

لابن هشام الأنصاري - تحقيق : د. عباس مصطفى الصالحي .

دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

### - التسهيل لعلوم التنزيل .

لابن جزري الكلبي المالكي .

دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ - ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

### - التصريح بضمون التوضيح .

للشيخ خالد الأزهري .

دار الفكر .

### - تفسير الطبري .

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري .

مكتبة مصطفى الباي الحلبي - القاهرة ، ط ٣ - ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

### - تفسير القرآن العظيم .

لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي .

دار الفكر - بيروت .

### - التفسير الكبير .

لمحمد بن عمر الرازي ( الفخر ) .

دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ٢ .

### - تفسير الماوردي .

لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي ، تحقيق : د/ خضر محمد خضر .

منشورات وزارة الأوقاف الكويتية ، ط(١) - ١٤٠٢ هـ .

### - تقريب التهذيب .

لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق : محمد عوامة .

دار الرشيد - حلب ، ط ٤ - ١٤١٢ هـ .

### - التكملة .

لأبي علي الفارسي - تحقيق : كاظم بحر المرجان .

دار الكتب للطباعة والنشر - الموصل ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

### - تهذيب التهذيب .

لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

مصورة طبعة دائرة المعارف النظامية - الهند ، ١٣٢٥ هـ .

### - تهذيب اللغة .

للأزهري - تحقيق : مجموعة من الباحثين .

نشر الدار المصرية للتأليف والنشر .

### - التيسير في القراءات السبع .

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني .

عنى بتصحيحه : أوتو يرتزل .

نشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

( ج )

### - الجامع لأحكام القرآن .

أبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي .

دار إحياء التراث العربي - بيروت .

### - جمال القراءة وكمال الإقراء .

لعلم الدين السخاوي - تحقيق : د. علي البواب .

مكتبة التراث - مكة المكرمة ، ط ١ - ١٤٠٨هـ .

### - جمهرة الأمثال .

لأبي هلال العسكري - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم و د. عبد المجيد قطامش .

المؤسسة العربية الحديثة للنشر - القاهرة ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

### - جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام .

لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي .

شرح وضبط وتقديم : الأستاذ علي فاعور .

دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ط ١ - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

### - جمهرة اللغة .

لابن دريد - تحقيق : رمزي البعلبكي .

دار العلم للملايين - بيروت ، ط ١ - ١٩٨٧م .

### - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب .

لعلاء الدين الإربلي .

صنعة د. إميل بديع يعقوب .  
دار النفائس - بيروت / لبنان ، ط ١ - ١٤١٢ هـ .

( ح )

**- حاشية الصبان على الأشموني .**

محمد بن علي الصبان .  
دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

**- حاشية ياسين على التصريح .**

للشيخ ياسين ، دار الفكر .

**- الحجة في علل القراءات السبع .**

لأبي علي الفارسي - تحقيق : علي النجدي وزميليه .  
نشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٣ هـ .

**- الحجة في القراءات السبع .**

لابن خالويه - تحقيق وشرح : د. عبدالعال سالم مكرم .  
مؤسسة الرسالة ، ط ٥ - ١٤١٠ هـ .

**- حجة القراءات .**

لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة - تحقيق : سعيد الأفغاني .  
مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٣ - ١٤٠٢ هـ .

**- الحلل في شرح أبيات الجمل .**

لابن السيد البطليوسي - تحقيق : مصطفى إمام .  
الدار المصرية ، ١٩٧٩ م .



### - الحماسة .

لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي - تحقيق : د. عبد الله عسيلان .  
منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

### - الحيوان .

للحافظ عمرو بن بحر - تحقيق : عبدالسلام هارون .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ .

( خ )

### - خزانة الأدب .

للبيгдаدي عبدالقادر بن عمر - تحقيق : عبدالسلام هارون .  
مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ .

### - الخصائص .

لابن جنى أبي الفتح - تحقيق : محمد علي النجار .  
دار الهدى - بيروت ، ط ٢ .

( د )

### - دراسات لأسلوب القرآن الكريم .

محمد عبدالخالق عضيمة .  
مطبعة حسان - القاهرة .

### - الدرر الكامنة .

لابن حجر العسقلاني .  
دار الجليل - بيروت ( مصورة عن دائرة المعارف بالهند ) .

**- الدرر اللوامع مع همع الهوامع .**

أحمد بن الأمين الشنقيطي - تحقيق وشرح : عبدالعال سالم مكرم .  
دار البحوث العلمية - الكويت .

**- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون .**

أحمد بن يوسف المعروف بالسمن الحلبي - تحقيق : د. أحمد الخراط .  
دار القلم - دمشق ، ط ١ - ١٤٠٦ هـ .

**- الدر المنثور في التفسير بالمأثور .**

جلال الدين السيوطي .  
دار الفكر - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٣ هـ .

**- ديوان الأحوص**

جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال .  
الهيئة العامة للتأليف والترجمة - القاهرة ، ١٩٧٠ م .

**- ديوان الأخطل .**

شرح إيليا سليم .  
دار الثقافة - بيروت ، ١٩٦٨ م .

**- ديوان امرئ القيس .**

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .  
دار المعارف - القاهرة ، ط ٣ - ١٩٦٩ م .

**- ديوان جرير .**

شرح : محمد حبيب البغدادي ، تحقيق : د/ نعمان محمد أمين .  
دار المعارف - مصر ، ١٩٦٩ م .

**- ديوان حاتم .**

ضمن كتاب خمسة دواوين العرب ، المكتبة الأهلية - بيروت .

**- ديوان حسان .**

دار صادر - بيروت .

**- ديوان الحطيئة .**

شرح أبي سعيد السكري .

دار صادر - بيروت .

**- ديوان ذي الرمة .**

تصحيح وتنقيح : كارليل .

كمبردج - لندن ، ١٩١٩ م .

**- ديوان رؤبة بن العجاج .**

اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي .

منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

**- ديوان زهير بن أبي سلمى .**

شرح ديوان زهير ، صنعة : أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

دار الكتب المصرية - القاهرة ، ١٩٦٤ م .

**- ديوان الشماخ بن ضرار .**

تحقيق : صلاح الدين الهادي .

دار المعارف - مصر ، ١٩٦٨ م .

**- ديوان الفرزدق .**

دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨٥ هـ .

**- ديوان القطامي .**

تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب .

بيروت ، ١٩٦٠ م .

**- ديوان كعب بن زهير .**

صنعة أبي سعيد السكري ، شرح : د. مفيد قميحة .

دار الشواف للطباعة والنشر - الرياض / السعودية ، ط ١ - ١٤١٠ هـ .

**- ديوان النابغة الذبياني .**

شرح : عباس عبدالستار .

دار الكتب العلمية - بيروت .

( ر )

**- روح المعاني .**

للألوسي .

**- الروض الأنف .**

للسهيلي أبي القاسم بن عبدالرحمن - تقديم وتعليق : طه عبدالرؤوف سعد .

دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، ١٣٩٨ هـ .

( س )

**- السبعة في القراءات .**

لأبي بكر أحمد موسى بن مجاهد .

تحقيق : د. شوقي ضيف .

دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ .

**– سراج القارئ المبني وتذكار القرئ المنتهي .**

لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، ط ٣ .

**– سر صناعة الإعراب .**

لأبي الفتح عثمان بن حني - دراسة وتحقيق : د. حسن هندراوي .  
دار القلم - دمشق ، ط ١ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

**– سنن ابن داود .**

لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني .  
إعداد وتعليق : عزت عبيد الدعاس ، وعادل السيد .  
دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، ط ١ - ١٣٨٨ هـ .

**– سنن النسائي بشرح السيوطي .**

أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي .  
دار إحياء التراث العربي - بيروت / لبنان .

**– سير أعلام النبلاء .**

لمحمد بن أحمد الذهبي .  
أشرف على تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه : شعيب الأرنؤوط .  
مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٢ هـ .

**– السيرة النبوية .**

لابن هشام - تحقيق : مصطفى السقا ورفيقه .

**– شذرات الذهب في أخبار من ذهب .**

لأبي الفلاح عبدالحلي بن العماد الحنبلي .

دار إحياء التراث العربي - بيروت .

### - شرح أبيات سيبويه .

ابن السيرافي - تحقيق : محمد علي سلطاني .  
دار المأمون للتراث - دمشق ، ١٩٧٩ م .

### - شرح أبيات سيبويه .

للنحاس - تحقيق : د. وهبة متولي عمر سالمة .  
مكتبة الشباب - القاهرة ، ط ١ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

### - شرح أبيات المغني .

لعبدالقادر بن عمر البغدادي - تحقيق : عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق .  
دار المأمون للتراث - دمشق ، ط ١ - ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

### - شرح اختيارات المفضل .

للتبريزي - تحقيق : د. فخر الدين قباوة .  
دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

### - شرح أشعار الهذليين .

صنعة : أبي سعيد السكري - تحقيق : عبدالستار أحمد فراج .  
مكتبة دار العروبة - القاهرة .

### - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

للأشموني .

مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر .

### - شرح ألفية ابن مالك :

المختار بن بونه .

المطبعة الحسينية المصرية ، ط ١ - ١٣١٧هـ .

**- شرح ألفية ابن مالك .**

لبدر الدين ابن الناظم - تحقيق : د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد .  
بيروت .

**- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .**

لابن عقيل .  
دار الفكر ، ط ١٦ .

**- شرح التسهيل .**

لابن مالك - تحقيق : د. عبدالرحمن السيد .  
مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ .

**- شرح التسهيل .**

للمرادي ابن أم قاسم .  
مطبعة السعادة - القاهرة ، ط ١ - ١٣٢٨هـ ( مطبوع مع التذييل والتكميل  
لأبي حيان )

**- شرح جمل الزجاجي .**

لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح .  
مكتبة ابن تيمية .

**- شرح ديوان الحماسة .**

لأحمد بن محمد المروزقي - تحقيق : أحمد أمين وعبدالسلام هارون .  
لجنة التأليف والترجمة ، ط ٢١ - ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

**- شرح الشافية .**

لرضي الدين الاستراباذي - تحقيق : محمد نور الحسن وزميليه .  
دار الكتب العلمية .

**- شرح شذور الذهب .**

لابن هشام الأنصاري .  
المكتبة العصرية - بيروت ، ط ١ - ١٩٨٦ م .

**- شرح شعلة = كنز المعاني شرح حرز المعاني .**

لمحمد بن أحمد الموصلي .  
طبع على نفقة الاتحاد العام لجماعة القراء - القاهرة ، ط ١ - ١٩٥٥ م .

**- شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي .**

للشيخ عبدالمنعم عوض الجرجاوي .  
دار الفكر - بيروت ، ط ٣ .

**- شرح شواهد الشافعية للبغدادي .**

للشيخ عبدالقادر البغدادي - تحقيق محمد نور الحسن وزميليه .  
دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ( مطبوع في نهاية شرح الشافية للرضي ) .

**- شرح شواهد المغني .**

لجلال الدين السيوطي .  
منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت / لبنان .

**- شرح القوائد السبع .**

لأبي بكر بن الأنباري .  
تحقيق : عبدالسلام هارون .



دار المعارف - القاهرة ، ط ٤ - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

### - شرح الكافية .

لرضي الدين الاسترأبادي .

دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان .

### - شرح الكافية الشافية .

لابن مالك - تحقيق وتقديم : د. عبدالمنعم أحمد هريدي .

مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى ، دار المأمون للتراث ، ط ١ - ١٤٠٢هـ

/ ١٩٨٢م .

### - شرح كتاب عيون سيبويه .

لأبي نصر هارون بن موسى القيسي الجريطي القرطبي .

دراسة وتحقيق : د. عبد ربه عبداللطيف عبدربه .

مطبعة حسان - القاهرة ، ط ١ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

### - شرح الهداية .

لأبي العباس المهدي - تحقيق : د. حازم سعيد حيدر .

مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ - ١٤١٦هـ .

### - الشعر والشعراء .

ابن قتيبة الدينوري - تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر .

دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ .

### - شفاء العليل في إيضاح التسهيل .

لأبي عبدالله السليسي - تحقيق : د. الشريف البركاتي .

المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، ط ١ - ١٤٠٦هـ .

**– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .**

لابن مالك – تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
عالم الكتب .

( ص )

**– صحيح ابن حبان .**

تقديم كمال يوسف الحوت – دار الكتب العلمية .

**– صحيح مسلم بشرح النووي .**

لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .  
دار الفكر – بيروت ، ١٤٠١ هـ .

( ض )

**– الضرائر .**

للألوسي ، المطبعة السلفية – القاهرة ، ١٣٤١ هـ .

**– ضرائر الشعر .**

لابن عصفور الإشبيلي – تحقيق : السيد إبراهيم محمد .  
دار الأندلس – بيروت / لبنان .

**– الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي .**

للدكتور عبدالعال شاهين .  
دار الرياض للنشر .

**– ضرورة الشعر .**

لأبي سعيد الحسن بن عبدا لله بن المرزبان السيرافي .

تحقيق : د. رمضان عبدالنواب .

دار النهضة العربية - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٥ هـ .

( ط )

### - طبقات الشافعية الكبرى .

لعبد الوهاب بن علي السبكي .

تحقيق : محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو .

مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ، ط ١ - ١٩٨٤ م .

### - طبقات فحول الشعراء .

لابن سلام الجمحي .

مع تمهيد للناسر الألماني جوزف هل .

دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ط ١ - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

### - الطبقات الكبرى .

لابن سعد - تحقيق : محمد عبدالقادر عطا .

دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ - ١٤١٠ هـ .

### - طبقات المفسرين .

لجلال الدين السيوطي .

دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان .

### - طبقات النحويين واللغويين .

لمحمد بن الحسن الزبيدي -

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ .

(٣٧٢)

(ظ)

### – ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم.

للدكتور عبدالقادر هنادي .

مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة .

(ع)

### – العقد الفريد .

لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي .

شرح وضبط : أحمد أمين وزميليه .

دار الكتاب العربي - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

### – علل القراءات .

لأبي منصور الأزهري - تحقيق : نوال بنت إبراهيم الحلوة .

ط ١ - ١٤١٢هـ .

### – العنوان في القراءات السبع .

لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري .

تحقيق : د. زهير زاهد ، و خليل العطية .

عالم الكتب - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٦هـ .

(غ)

### – الغاية في القراءات العشر .

لأبي بكر الحسين بن مهران النيسابوري - تحقيق : محمد غيث الجنبار .

طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض ، ط ١ - ١٤٠٥هـ .

**- غاية النهاية في طبقات القراء .**

لمحمد بن محمد الجزري - عنى بنشره : ج. برجستراسر .  
دار الكتب العلمية ، ط ٣ - ١٤٠٢ هـ .

**- غيث النفع في القراءات السبع .**

لعللي النووي الصفاقسي .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٣ - ١٣٧٣ هـ ( بهامش سراج القاري ) .  
( ف )

**- فتح الباري بشرح صحيح البخاري .**

للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .  
ترقيم : محمد فؤاد عبدالباقي ، بإشراف : الشيخ عبدالعزيز بن باز .  
دار الفكر - بيروت .

**- فتح المغيب بشرح ألفية الحديث .**

للمحافظ العراقي - حققه وعلق عليه بتعليقات نفيسة : الأستاذ محمود ربيع .  
مكتبة السنة ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

**- الفريد في إعراب القرآن المجيد .**

لابن أبي العز الهمداني - تحقيق : د. محمد حسن النمر .  
دار الثقافة ، ط ١ - ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

**- في أصول النحو .**

لسعيد الأفغاني .  
مطبعة جامعة دمشق ، ط ٣ - ١٩٦٤ م .

**– في الدراسات القرآنية واللغوية ، الإمالة في القراءات واللهجات العربية**

د. عبدالفتاح إسماعيل شلي .

دار الشروق - جده ، ١٤٠٣هـ .

**– في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث .**

د. مهدي المخزومي ، ط ١ - ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

( ق )

**– القاموس المحيط .**

لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي .

تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .

مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٧هـ .

**– قاموس القرآن في الوجوه والنظائر .**

للفقيه الحسين الدامغاني .

تحقيق : عبدالعزيز سيد الأهل .

دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٤ - ١٩٨٣م .

**– القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب .**

للشيخ عبدالفتاح القاضي .

دار الكتاب العربي - بيروت / لبنان ، ط ١ - ١٤٠١هـ .

( ك )

**– الكامل في اللغة والأدب .**

للمبرد .

تعليق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

دار النهضة - مصر / القاهرة .

**- الكتاب .**

لسيبويه .

تحقيق وشرح : عبدالسلام هارون .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ١ .

**- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .**

للزمخشري .

دار الفكر ، ١٥ - ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

**- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها .**

لمكي بن أبي طالب .

تحقيق : د. محي الدين رمضان .

مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٤ - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

( ل )

**- لسان العرب .**

لابن منظور الإفريقي .

دار صادر - بيروت .

**- لطائف الإشارات لفنون القراءات .**

لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني .

تحقيق : عامر السيد عثمان ، د. عبدالصبور شاهين .

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ،

١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .

**- اللّمع .**

لأبي الفتح بن جني .

تحقيق : حامد المؤمن .

مكتبة النهضة العربية - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

( م )

**- ما يجوز للشاعر في الضرورة .**

للقزاز القيرواني .

تحقيق : د. رمضان عبدالنواب .

دار العروبة - الكويت .

**- ما ينصر وما لا ينصرف .**

للزجاج - تحقيق : د. عزة حسن .

دمشق - ١٩٦٤م .

**- المبسوط في القراءات العشر .**

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران .

تحقيق : سبيع حمزة حاكمي .

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

**- مجمع الأمثال .**

للميداني .

تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .

دار المعرفة - بيروت / لبنان .



– مجموع مهمات المتون .

دار الفكر – بيروت ، ط ٤ – ١٣٦٩ هـ / ١٩٤٩ م .

– مجموعة الشافية عن علمي الصرف والخط .

تحتوي على شرح متن الشافية وشرحها للجاربردي ، وحاشية الجاربردي لابن جماعة .

عالم الكتب ، ط ٣ – ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

– المجيد في إعراب القرآن المجيد .

لإبراهيم محمد الصفاقسي .

تحقيق : موسى محمد زين .

منشورات كلية الدعوة – طرابلس ، ط ١ – ١٩٩٢ م .

– المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .

لأبي الفتح ابن حني .

تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبدالحليم النجار ، وعبدالفتاح شلبي .

دار سزكين للطباعة والنشر ، ط ٢ – ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز .

لأبي محمد عبدالحق بن عطية الغرناطي .

تحقيق : المجلس العلمي بفاس .

طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية ، ١٣٩٥ هـ /

١٩٧٥ م .

– مختار الصحاح .

لمحمد بن أبي بكر الرازي .

المركز العربي للثقافة والعلوم – بيروت / لبنان .

**- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع .**

للحسين بن أحمد بن خالويه .

عنى بنشره : برجستراسر .

مكتبة المتنبى - القاهرة .

**- المزهري في علوم اللغة وأنواعها .**

لجلال الدين السيوطي .

تحقيق : محمد أحمد جاد المولى بك وزميله .

دار التراث - القاهرة ، ط ٣ .

**- المسائل الحلبيات .**

لأبي علي الفارسي .

تحقيق : د. حسن هندراوي .

دار القلم للطباعة والنشر ، ط ١ - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

**- المسائل العسكرية .**

لأبي علي الفارسي .

تحقيق : د. علي جابر المنصوري .

مكتبة النهضة العربية - بيروت ، ط ١١ - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

**- المساعد على تسهيل الفوائد .**

لابن عقيل العقيلي الهمداني .

تحقيق : د. محمد كامل بركات .

دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٠ هـ ، ( من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء

التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ) .

**- المستقصى في أمثال العرب .**

لجار الله محمود الزعشري .

دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ط ٢ - ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

**- معاني الحروف .**

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني .

تحقيق : د. عبدالفتاح إسماعيل شلي .

مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة ، ط ٢ - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

**- معاني القرآن .**

للأخفش .

دراسة وتحقيق : د. عبدالأمير محمد أمين الورد .

عالم الكتب - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

**- معاني القرآن .**

للفراء .

عالم الكتب - بيروت ، ط ٣ - ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

**- معاني القرآن وإعرابه .**

لأبي إسحاق الزجاج .

شرح وتعليق : د. عبدالجليل شلي .

عالم الكتب - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٨هـ .

**- معجم البلدان .**

لياقوت الحموي .

دار صادر - بيروت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

**- معجم الشعراء .**

للمرzbاني أبي عبيد الله محمد بن عمران .  
عناية : د. ف كرانكو .

دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ط ٢ - ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

**- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية .**

لعمر رضا كحالة .

دار إحياء التراث العربي - بيروت / لبنان .

**- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .**

وضعه : محمد فؤاد عبدالباقي .

دار الحديث - القاهرة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

**- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار .**

لمحمد بن أحمد الذهبي .

تحقيق : د. بشار عواد معروف وزميليه .

مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

**- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب .**

لابن هشام - تحقيق : د. مازن المبارك ، ورفيقه .

مكتبة الرياض الحديثة / دار الفكر - بيروت ، ط ٥ - ١٩٧٩م .

**- المفصل فى علم العربية .**

لجار الله محمود الزمخشري .

دار الجيل - بيروت / لبنان ، ط ٢ .

## – المفضليات .

للمفضل الضبي .

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون .

دار المعارف - مصر / القاهرة ، ط ٥ .

## – المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية .

لمحمود بن أحمد العيني .

دار صادر - بيروت ، ط ١ ، ( بهامش خزانة الأدب ) .

## – المقتصد في شرح الإيضاح .

لعبدالقاهر الجرجاني .

تحقيق : د. كاظم بحر المرجان .

منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق ، ١٩٨٢ م .

## – المقتضب .

للمبرد .

تحقيق : محمد بن عبدالحالق عزيمة .

عالم الكتب - بيروت .

## – المقدمة الجزولية في النحو .

لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي .

تحقيق وشرح : د. شعبان عبدالوهاب محمد .

طبع ونشر : مطبعة أم القرى .

## – المقرب .

لابن عصفور الإشبيلي .

تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري .

مطبعة العاني - بغداد ، ط ١ - ١٣٩١ هـ .

### – المقصور والممدود .

للفراء .

تحقيق : ماجد الذمهي .

مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٣ هـ .

### – الملخص في ضبط قوانين العربية .

لابن أبي الربيع .

تحقيق : د. علي سلطان الحكمي .

ط ١ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

### – المتع في التصريف .

لابن عصفور الإشبيلي .

تحقيق : د. فخر الدين قباوة .

الدار العربية للكتاب ، ط ٥ - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

### – المنار في علوم القرآن .

د. محمد علي الحسن .

دار الأرقم - عمان ، ط ١ - ١٩٨٣ م .

### – مناهل العرفان في علوم القرآن .

للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني .

دار الفكر .

### – المنصف .

لأبي الفتح ابن حني .

تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ - ١٣٧٣هـ .

**- الموضع في وجوه القراءات وعللها .**

لابن أبي مريم - تحقيق : د. عمر الكبيسي .  
مكة المكرمة ، ط ١ - ١٤١٤هـ .

( ن )

**- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل .**

لمحمد المرابط الدلائي .  
تحقيق : د. مصطفى الصادق العربي .  
مطابع الثورة - بنغازي / ليبيا .

**- نظرية النحو القرآني .**

د. أحمد مكي الأنصاري .  
دار القبلة ، مطابع أبو الفتوح - مصر ، ط ١ - ١٤٠٥هـ .

**- نزهة الأعين النواظر .**

لابن الجوزي .  
دراسة وتحقيق : محمد عبدالكريم الراضي .  
مؤسسة الرسالة ، ط ١ - ١٤٠٤هـ .

**- نزهة الألباء في طبقات الأدباء .**

لأبي البركات ابن الأنباري .  
تحقيق : د. إبراهيم السامرائي .  
مكتبة المنار - الأردن ، ط ٣ - ١٤٠٥هـ .

**- نقائص جرير والأخطل .**

لأبي تمام - عناية : الأب انطوان .

(٣٨٤)

المطبعة الكاثوليكية - بيروت ، ١٩٢٢ م .

( هـ )

– همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية .

لجلال الدين السيوطي .

بتصحيح : محمد بدر الدين النعساني .

القاهرة - مطبعة السعادة ، ١٣٢٧ هـ .



## فهرس الايات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
( سورة الفاتحة )		
٢٦٠	١	﴿ الحمد لله ﴾
١٤	٣	﴿ مالك يوم الدين ﴾
١٨٩	٥	﴿ إياك نعبد ﴾
( سورة البقرة )		
٧٦	٥	﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾
	٧	﴿ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ﴾
٢٨٢	٤٠	﴿ وإيأي فارهبون ﴾
٢٨٣	٤٠	﴿ نعمتي التي ﴾
١٣٦	٤٥	﴿ وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين ﴾
٢٥٩	٥١	﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ﴾
١٩٠،٤٦	٥٤	﴿ بارتكم ﴾
٢٥٨	٦٠	﴿ اثنتا عشرة ﴾
١٩٠	٦٧	﴿ يأمركم ﴾
٢١٢،١٣٠	٨٣	﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله ﴾
٤٠	١٠٢	﴿ واتبعوا ما تتلوا الشياطون ﴾
٢٩٦	١٠٣	﴿ ولو أنهم ءامنوا واتقوا لثوبة ﴾
٧	١١٦	﴿ وقالوا اتخذ الله ولداً ﴾
١٢٠	١٢٤	﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾
١٣٧	١٤٣	﴿ وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله ﴾
٢٠٤	١٥٠	﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة ﴾
٢٩٤	١٥٨	﴿ إن الصفا والمروة من شعائر ﴾
١٨٩	١٥٩	﴿ أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٧٩	١٧٣	﴿ فمن اضطر ﴾
٢٠٢	١٨٤	﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾
٢٨٦	١٨٥	﴿ شهر رمضان ﴾
١٥	١٩٨	﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج ﴾
٢٠٣	٢١٤	﴿ وزلزلوا حتى يقول ﴾
٢١٠ ، ٢٠٥	٢٣٣	﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾
٢٢٢	٢٣٧	﴿ إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾
٢٤٤	٢٤٣	﴿ ألم تر ﴾
١٣٠ ، ١٢٩	٢٤٩	﴿ فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم ﴾
٢٤	٢٥٤	﴿ أن يأتي يوم ﴾
٢٥٠	٢٥٩	﴿ لم يتسنه وانظر ﴾
٢٨٧	٢٧١	﴿ فنعماً ﴾
٥٠ ، ٢٢	٢٧٨	﴿ وذروا ما بقي من الربا ﴾
٢٠	٢٨٠	﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾
٢٨٢	٢٨٢	﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾
٤	٢٨٣	﴿ فرهان ﴾
٢٣١	٢٨٦	﴿ لا تؤاخذنا ﴾
( سورة آل عمران )		
٢٤	١٠	﴿ لن تغني ﴾
٢٤٠	٣٠	﴿ وما عملت من سوء تود ﴾
١٩٥	٧١	﴿ لم تلبسوا الحق بالباطل ﴾
٧٠ ، ٦٩	٧٥	﴿ يؤده إليك ... لا يؤده إليك ﴾
١٩٥	٩٢	﴿ حتى تنفقوا مما تحبوا ﴾
٢٣١	١٤٢	﴿ أم حسبتهم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله ﴾
٢٠٦ ، ٢٠٣	١٤٢	﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾
٦٩	١٤٥	﴿ نؤته منها ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ينصركم ﴾	١٦٠	١٩٠
﴿ وبالزير وبالكتاب المنير ﴾	١٨٤	٧
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	١٨٥	١٥٣
( سورة النساء )		
﴿ فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً ﴾	٤	
﴿ وله أخ أو أخت من أم ﴾	١٢	١٥
﴿ ولكل جعلنا موالٍ ﴾	٣٣	٤٦
﴿ وإن تك حسنة يضاعفها ﴾	٤٠	٢٣٣
﴿ ياليتني كنت معهم فأفوز ﴾	٧٣	٢٠٣
﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾	٧٨	٢٣٢
﴿ من يشفع شفاعة حسنة ﴾	٨٥	٢٣٢
﴿ متعمداً ﴾	٩٣	٢٢٩
﴿ نوله ما تولى ونصله ﴾	١١٥	٦٩
﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾	١٣٧	٢٠٣
﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾	١٦٤	١٤
( سورة المائدة )		
﴿ أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم ﴾	١	١٣٠
﴿ أن صدوكم ﴾	٢	٢٠
﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾	٧١	٢٠٣
﴿ من أوسط ما تطعمون أهاليكم ﴾	٨٩	٥١،٤٩،٤٧
﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	١٢٦
( سورة الأنعام )		
﴿ ولقد استهزئ ﴾	١٠	٢٢
﴿ وأنا بريئاً مما تعبدون ﴾	١٩	٩١
﴿ ياليتنا نرد ولا نكذب ﴾	٢٧	٢٠٣
﴿ يدعون ربهم بالغدوة ﴾	٥٢	١٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ استهوته الشياطين ﴾	٧١	٢٠٦
﴿ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴾	٧١	٢٠٤،٤١
﴿ أولئك الذين هدى الله فيبهداهم اقتده ﴾	٩٠	٢٥٠،٢٨
﴿ إن الله فائق الحب ﴾	٩٥	١٥٣
﴿ فائق الإصباح ﴾	٩٦	١٥٢
﴿ يشعركم ﴾	١٠٩	١٩٠
﴿ ولتصغى إليه أفئدة ﴾	١١٣	٣٧
﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾	١٣٧	١٩
﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ﴾	١٣٩	١٤١،٩٥،٧٩
﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ﴾	١٦٢	٢٨٥
( سورة الأعراف )		
﴿ ووجعلنا لكم فيها معاش ﴾	١٠	٢٩٠،٥
﴿ حتى يلج الجمل ﴾	٤٠	٢٢٩
﴿ ومن فوقهم غواش ﴾	٤١	٥٢،٥١
﴿ أرجئه وأخاه ﴾	١١١	٦٤
﴿ أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذرك وآهنتك ﴾	١٢٧	٢٢٢
﴿ الذين يتبعون الرسول النبي الأمي ﴾	١٥٧	٢٧٣
﴿ يأمرهم ﴾	١٥٧	١٩٠
( سورة الأنفال )		
﴿ لن تغني عنكم ﴾	١٩	٢٠٢
﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾	٢٥	١٧٠
﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾	٣٣	٢٢٠،٢١٩
﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ﴾	٣٥	٩٩
﴿ وإما تخافن من قوم ﴾	٥٨	١٦٩
﴿ وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا ... ﴾	٧٢	١٣٧

الآية	رقمها	الصفحة
( سورة التوبة )		
﴿ غير معجزى الله ﴾	٣	١٥٦
﴿ عمارة المسجد الحرام ﴾	١٩	١٥٣
﴿ اثنا عشر شهراً ﴾	٣٦	٢٦١
﴿ ثاني اثنين ﴾	٤٠	٥١، ٤٩
﴿ قل لن يصيبنا ﴾	٥١	١٧١
﴿ على تقوى ﴾	١٠٩	١٧٦
( سورة يونس )		
﴿ أمن لا يهدي ﴾	٣٥	٢٨٠
﴿ ومنهم من يستمعون ﴾	٤٢	٢١٠، ٥٣
( سورة هود )		
﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوفي ﴾	١٥	٢٣٢
﴿ ونادى نوح ابنه وكان في معزل ﴾	٤٢	٧٢، ٦٥
﴿ إن ابني من أهلي ﴾	٤٥	٧٣
﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾	٧٨	٩٥، ٧٨، ٧٧
﴿ يوم يأتي لا تكلم ﴾	١٠٥	٢٣٤
( سورة يوسف )		
﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴾	٢	٦
﴿ يا أبت ﴾	٤	١٦٦
﴿ إنني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾	٤	٢٦١، ٢٢٩
﴿ قالوا لن أكله الذئب ونحن عصبة ﴾	٨	٩٣، ٩١
﴿ أرسله معنا غداً يرتع ويلعب ﴾	١٢	٣٥
﴿ يا بشراي ﴾	١٩	٢٨٣
﴿ هنت لك ﴾	٢٣	١٩
﴿ إن كان قميصه قد من قبل ﴾	٢٦	١٧٧
﴿ يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك ﴾	٢٩	١٦٣

الآية	رقمها	الصفحة
{ آباي }	٣٨	٢٦٧
{ حاش لله }	٣١	٢٨٣
{ ليسجنن وليكوناً }	٣٢	١٦٩
{ تالله تفتؤ تذكر يوسف }	٨٥	١٦٩
{ من يتقي ويصير }	٩٠	٢٣٣، ٣٤
{ نجى من نشاء }	١١٠	٢٥
( سورة إبراهيم )		
{ رب اجعل هذا البلد آمناً }	٣٥	١٦٥
{ رب إهن أضللن كثيراً من الناس }	٣٦	١٦٥
{ ربنا إني أسكنت ... ربنا ليقيموا الصلاة }	٣٧	١٦٥
{ ربنا إنك تعلم ما نخفي }	٣٨	١٦٥
{ رب اجعلني مقيم الصلاة ... ربنا وتقبل دعاء ... }	٤٠	١٦٥
{ ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب }	٤١	١٦٣
{ ولا تحسبن الله غافلاً }	٤٢	١٦٩
{ وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال }	٤٦	٢١٩
( سورة الحجر )		
{ وجعلنا لكم فيها معاش }	٢٠	١٩٣
( سورة النحل )		
{ أين شركاي }	٢٧	٢٨٣، ٢٦٧
{ وبالزبر وبالكتاب المنير }	٤٤	٧
{ أينما يوجهه لا يأتى بخير }	٧٦	٢٣٢
{ ... والبعي يعظكم لعنكم تذكرون }	٩٠	١٨٩
( سورة الإسراء )		
{ يوم يدعو كل أناس بآمامهم }	٧١	١٩٥
{ وإذن لا يلبثون }	٧٦	٢٠٢
{ ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين }	٨٢	١٤٢

الصفحة	رقمها	الآية
--------	-------	-------

## (سورة الكهف)

٢٥٨	٢٥	﴿ ثلاث مائة سنين ﴾
١٧٧	٣١	﴿ ويلبسون ثياباً خضراً من سندس وإستبرق ﴾
١١٩	٣٣	﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾
٢٥٠	٣٨	﴿ لكننا هو الله ربي ﴾
١٤	٥١	﴿ وما كنت متخذ المضلين عضداً ﴾
٦٤	٦٣	﴿ وما أنسانيه ﴾
٢٤٦	٦٤	﴿ ذلك ما كنا نبغ ﴾
٢٨٦، ٢٦	٩٧	﴿ فما اسطاعوا أين يظهره ﴾

## (سورة مريم)

٢٦٧	٥	﴿ وراءي وكانت ﴾
٢٠٤	١٠	﴿ قال آيتك ألا تكلم الناس ﴾
٢٧٩	٢٣	﴿ وكنت نسباً منسياً ﴾

## (سورة طه)

٦٤	١٠	﴿ لأهله امكثوا ﴾
٢٨٣	١٨	﴿ قال هي عصاي ﴾
١٩٠	١١٣	﴿ أو يحدث لهم ذكراً ﴾
٢٤	١١٤	﴿ من قبل أن يقضى إليك وحيه ﴾
٥٠، ٢٢	١١٥	﴿ ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ﴾
٣٦، ٣١	٧٧	﴿ لا تخف دركاً ولا نخشى ﴾

## (سورة الأنبياء)

٢٠٥	١٨	﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾
١٦٩	٥٧	﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾
٢٤	٨٨	﴿ نجى المؤمنين ﴾
١٨٩	١٠٣	﴿ لا يحزنهم الفزع الأكبر ﴾
١٤٨	١٠٤	﴿ يوم نظوي السماء كطي السجل للكتب ... ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ رب احكم ﴾	١١٢	٦
( سورة الحج )		
﴿ والمقبى الصلاة ﴾	٣٥	١٥٦
﴿ فاذكروا اسم الله عليها صوافياً ﴾	٣٦	١٧٧
( سورة المؤمنون )		
﴿ من طور سينا ﴾	٢٠	٢٦٧
﴿ ثم أرسلنا رسلنا تنزراً ﴾	٤٤	١٧٨
( سورة النور )		
﴿ إذ تلقونه ﴾	١٥	٩
﴿ ألا تحبوا ﴾	٢٢	١٩٥
﴿ يكاد سنا برفقه ﴾	٤٣	٢٦٩
﴿ ويخشى الله ويتقه ﴾	٥٢	٢٤٦، ١٩٤
( سورة الفرقان )		
﴿ اكتبها ﴾	٥	١٢٤
﴿ ومن يفعل ذلك يلقي أثاماً ﴾	٣٨	٢٣٣، ٣٧
( سورة الشعراء )		
﴿ وما تنزلت به الشياطين ﴾	٢١٠	٤١
( سورة النمل )		
﴿ وجنتك من سبياً ﴾	٢٢	١٧٨
﴿ فألقه إليهم ﴾	٢٨	٧١
﴿ فما آتاني الله ﴾	٣٦	٣
﴿ فتلك بيوتهم خاوية ﴾	٥٢	١٤٠
﴿ وما أنت بهادي العمى ﴾	٨١	١٥٣
﴿ وأن أتلو القرآن ﴾	٩٢	٢٢٢
( سورة القصص )		
﴿ كي تفر عينها ﴾	١٣	٢٠٢



الصفحة	رقمها	الآية
١٢٦	١٥	﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾
١٩٥	٤٨	﴿ قالوا سحران تظاهرا ﴾
٢٣٢	٥٧	﴿ وقالوا إن تتبع الهدى معك نتخطف من أرضنا ﴾
١٢٢	٧٦	﴿ ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة ﴾
( سورة العنكبوت )		
٢٠٣	٤٠	﴿ وما كان الله ليظلمهم ﴾
( سورة لقمان )		
٢٣١	١٣	﴿ لا تشرك بالله ﴾
( سورة الأحزاب )		
٢٥٠	١٠	﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾
٢٧٨	١١	﴿ وزلزلوا ﴾
٢٥٠	٦٦	﴿ وأطعنا الرسولا ﴾
٢٥٠	٧٦	﴿ فأضلونا السبيلا ﴾
( سورة فاطر )		
١٧٥	١	﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾
٧	٢٥	﴿ وبالزبر وبالكتاب المنير ﴾
١٢٠	٢٨	﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾
٢٠٣	٣٦	﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾
١٩٠	٣٦	﴿ ولا يخفف ﴾
( سورة يس )		
٣	٢٢	﴿ وما لي لا أعبد ﴾
١١٧	٢٩	﴿ إن كانت إلا صيحة ﴾
١٦٣	٣٠	﴿ يا حسرة على العباد ﴾
١٥٢	٤٠	﴿ ولا الليل سابق النهار ﴾
٢٨٦، ٢٧٩	٤٩	﴿ تأخذهم وهم يخضمون ﴾
١١٧	٥٣	﴿ إن كانت إلا صيحة ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
( سورة الصافات )		
١٥٦	٣٨	﴿ لذائقوا العذاب ﴾
٨٢	٥٤	﴿ قال هل أنتم مطلعون ﴾
٥٦،٥٢	١٦٣	﴿ إلا من هو صال الجحيم ﴾
( سورة ص )		
١٠٧،١٠٦	٣	﴿ ولات حين مناص ﴾
٢٠٥	٢٤	﴿ وإن كثيراً من الخلقاء ليبغى ﴾
( سورة الزمر )		
٢٠٤	١٢	﴿ وأمرت لأن أكون أول المسلمين ﴾
٢٠٥	٢١	﴿ ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يجعله حطاماً ﴾
٢٨٣	٥٦	﴿ يا حسرتاي ﴾
٢٠٥	٦٤	﴿ أغير الله تأمروني أعبد ﴾
١٤١،٩٥،٧٩	٦٧	﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾
( سورة فصلت )		
٧	٤٢	﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل ... ﴾
( سورة الشورى )		
٦٩	٢٠	﴿ نؤته منها ﴾
٢٤	٥١	﴿ ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ... ﴾
٢٠٤	٥١	﴿ أو يرسل رسولاً فيوحي ﴾
( سورة الزخرف )		
١١٢	٢٨	﴿ وجعلها كلمة باقية ﴾
٢٣٢،٣٦	٣٦	﴿ ومن يعشو عن ذكر الرحمن ﴾
٢٢	٤٣	﴿ فاستمسك بالذي أوحى إليك ﴾
٢٣١	٧٧	﴿ ليقض علينا ربك ﴾
( سورة الأحقاف )		
٦١،٥٩	١٧	﴿ أتعداني ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم ﴾	٢٥	١١٦، ١١٥
( سورة الفتح )		
﴿ بما عاهد عليه ﴾	١٠	٦٤
﴿ أشداء على الكفار ﴾	٢٩	٢٦٧
( سورة الحجرات )		
﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ ﴾	٩	٢٠٣
( سورة الطور )		
﴿ تأمرهم ﴾	٣٢	١٩٠
( سورة القمر )		
﴿ وما أمرنا إلا واحدة ﴾	٥٠	٩١
( سورة الرحمن )		
﴿ وله الجوار ﴾	٢٤	٥٣، ٥١
﴿ فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان ﴾	٣٩	٣٣
﴿ وجنى الجنتين دان ﴾	٥٤	٥٢
﴿ على رفارف خضر وعبقري ﴾	٧٦	١٧٨، ١٧٧
( سورة الواقعة )		
﴿ وحوور عين ﴾	٢٢	١٨٦
( سورة الحديد )		
﴿ لتلا يعلم أهل الكتاب ﴾	٢٩	٢٠٤
( سورة المجادلة )		
﴿ استحوذ عليهم الشيطان ﴾	١٩	٢٩٣، ١٨٥
( سورة الحشر )		
﴿ ولولا أن كتب الله عليهم الجلا ﴾	٣	٢٦٧
( سورة التغابن )		
﴿ يوم يجمعكم ﴾	٩	١٨٩

الآية	رقمها	الصفحة
( سورة المنافقون )		
﴿ لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ﴾	١٠	٢٢٧
( سورة الطلاق )		
﴿ لينفق ذو سعة ﴾	٧	٢٣١
( سورة التحريم )		
﴿ وقيل ادخلا النار ﴾	١٠	٢٨٢
( سورة نوح )		
﴿ دعائي إلا فراراً ﴾	٢	٢٦٧
﴿ ودأ ولا سواعاً ولا يغوثاً ويعوقاً ﴾	٢٣	١٧٦
( سورة المزمل )		
﴿ علم أن سيكون ﴾	٢٠	٢٠٢
( سورة المدثر )		
﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾	٦	٢١٤، ٢٠٥
﴿ عليها تسعة عشر ﴾	٣٠	٢٥٤
( سورة القيامة )		
﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾	١	١٦٩
( سورة الإنسان )		
﴿ سلاسلاً ﴾	٤	١٨٢
﴿ يشربون من كأس كان مزاجها كافوراً ﴾	٥	١٠٢
﴿ إنما نطعمكم ﴾	٩	١٩٠
﴿ قواريراً ﴾	١٥	١٨٢
﴿ قواريراً ... قدروها تقديراً ﴾	١٦	١٨٢، ١٢٤
( سورة الفجر )		
﴿ إذا يسر ﴾	٤	٢٣٤
( سورة الليل )		
﴿ إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ﴾	٢٠	٢٦٧

الصفحة	رقمها	الآية
		( سورة الشرح )
٢٣١،٢٠٦	١	﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾
		( سورة الزلزلة )
٣٧	٨	﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يراه ﴾
		( سورة العاديات )
٦٨	٦	﴿ إن الإنسان لربه لكنود ﴾
		( سورة الإخلاص )
١٥٥	١	﴿ قل هو الله أحد ﴾
١٥٥	٢	﴿ الله الصمد ﴾

## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٣٣-١٣٢	البخاري	« أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم »
٢١٤	البخاري	« ادع الله بحبسها »
١٩٧	البخاري	« إنك تبعثنا ... لا يقرونا »
١٣٨، ١٣٧	ابن هشام	« إنها لمشية يبغضها الله ... »
٢٠٧	البخاري	« إني كرهت أن أخرجكم ... »
٨٥	البخاري	« أوخرجني هم »
١٩٧	البخاري	« بلغنا أنك تصليهما »
٩٤	البخاري	« عهدي بالماء أمس ، هذه الساعة ونفرنا خلوقاً »
١٤٣	مسند أحمد	« كان لنا جار من يهود بني عبد الأشهل ... بعثاً كائنا بعد الموت »
٩٤	البخاري	« كانوا يصلون مع رسول الله ﷺ وهم عاقدي أزرهم »
١٣٣	البخاري	« كل أمي معافي إلا المجاهرون »
٢٦٠	البخاري	« كنا خمس عشرة مائة »
٢٦٠	البخاري	« كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة »
١٩٧	مسلم	« لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ... تحابوا »
١٩٧	مسلم	« لم تأذني لي »
١٣٣	مسند أحمد	« ما للشياطين من سلاح أبلغ ... من الخنا »
١٤٣	البخاري	« نزلت هذه الآية ورسول الله ... متوارياً بمكة »
٢٨٧	البخاري	« نعماً المال الصالح للرجل الصالح »
٨٤	البخاري	« هل أنتم صادقوني »
٢٠٧	البخاري	« يا رسول الله اعف عنه واصفح عنه ... »
١٩٧	البخاري	« يا رسول الله كيف يسمعوا ... وقد جيفوا »
١٤٨	البخاري	« يقبض الله الأرض يوم القيامة ... الأرض »
١٨١	البخاري	« صارت الأوثان التي كانت ... وتنسخ العلم عبدة »
٥٦	مسلم	« صلى رسول الله ﷺ ثمان ركعات ... »

## فهرس الحكيم والأمثال وأقوال العرب

الصفحة	البيت
	« أدخلت القلنسوة في رأسي والخاتم في أصبعي »
١٦٦	« أصاب الناس جهد ولو تر ما أهل مكة »
٤٩	« أعط القوس باريها »
٢٨٧،٢٨٥	« التقت حلقتا البطان »
٩٢	« إنما العامري عمته »
٢٢١	« جئت لأخذ حقي »
٩٣	« حسبت العقرب أشد لسعة من الزنبور »
٢١٢	« خذ اللص قبل يأخذك »
١٢٣،١٢١	« خرق الثوب المسمار »
٩٤	« زيد قائماً ... »
٢١٢	« لا بد من تتبعها »
١١٦	« لم يقم إلا جاريتك »
٢٨٧،٢٨٥	« له ثلثا المال »
١١٧	« ما خرجت إلا النسوة »
١٦٦	« مَ والله ليكونن »
٢١٢	« مره يحفرها »

## فهرس الأشار

البيت	الصفحة
وكسوت عمار لحمه فتركه .:	٤٦ جذلان يسحب ذيله ورداءه
ألم أك جاركم ويكون بيبي .:	٢٢٦ وبينكم المودة والإخاء
طلبوا صلحنا ولات أوان .:	١٠٩،١٠٨ فأجبنا أن ليس حين بقاء
سيغنيبي الذي أغناك عني .:	٢٦٦ فلا فقر يلوم ولا غناء
كان سيئة من بيت رأس .:	١٠٠ يكون مزاجها غسل وماء
مثل الحريق وافق القصباً	
فما سودتني عامر عن ورائة .:	٢٢٣ أبى الله أن أسمو بأم ولا أب
مشائم ليسوا مصلحين عشيرة .:	٢٤٢ ولا ناعب إلا يمين غرابها
أما تقود به شاة فتاكلها .:	٧٣ أو أن تبعه في بعض الأراكيب
ما أنس لا أنساه آخر عيشتي .:	٣٠ ما لاح بالمعراء ريع سراب
ألا رجل جزاه الله خيراً .:	١٠٨ يدل على محصلة تبيت
واحذر ولا تكتر كرياً أعوجا .:	٢٤٥ علجاً إذا ساق بنا عفنججا



الصفحة	الييت
٢٢٧	أخلق بذى الصبر أن يظفر بجاحته .: ومدمن القرع للأبواب أن يلجا
٨٣	وما أدري وظني كلُّ ظن .: أمسلمني إلى قومي شراحي
٢٠٧	أن تهبطين بسلاذ قسو .: م يرتعون من الطلاح
٢١٧	في كل ما هم أمظى رأيه قدما .: ولم يشاور في إقدامه أحدا
٢٠٦	أن تقرآن على أسماء وبجكما .: مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
٩٥	ما للجمال مشيها وئيدا .: أجندلاً يحملن أم حديدا
١٣٥	وبالصريمة منهم منزل خلق .: عاف تغير إلا النوى والوتد
٨٣	أقاتلن أحضروا الشهودا
٢١٧	قد كان سمك الهدى ينهد قائمه .: حتى أتيج له المختار فانعمدا
٢٢٣	إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها .: رفعن وانزلن القطبين المولدا
٢٠٩	أن تحملا حاجة لي عف محملها .: وتصنعا نعمة عندي بها ويدا
٢٢٦	تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا .: وابنا نزار فأنتم بيضة البلد
١٥٧	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم .: هم القوم كل القوم يا أم خالد

البيت	الصفحة
وما كل مغبون ولو سلف صفقه .: .	يراجع ما قد فاتته برداد ٢٢٨
ألم يأتيك والأنباء تنمي .: .	بما لاقت لبون بني زياد ٢٩
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي .: .	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ٢١١
ومن يتسق فإن الله معه .: .	ورزق الله موتاب وغادي ٢٤٥
ثم نادي إذا دخلت دمشقا .: .	يا يزيد بن خالد بن يزيد ٢٨
لا بد من صنعا ولو طال السفر .: .	ولو تحنى كل عود ودبر ٢٦٦
من أي يومي من الموت أفر .: .	أيوم لم يقدر أم يوم قدر ٢١٦
أو معير الظهر ينبي عن وليته .: .	ما حج ربه في الدنيا ولا اعتمرا ٦٦
بنا عاذ عرف وهو بادئ ذله .: .	لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا ١٤٢
لدم ضائع تغيب عنه .: .	أقربوه إلا الصبا والديور ١٣٣
له زجل كأنه صوت حصاد .: .	إذا طلب الوسيقة أو زمير ٦٦
ليت شعري إذا القيامة قامت .: .	ودعي بالحساب أين المصير ٢٣
مثل القنافذ هذا جون قد بلغت .: .	نجران أو بلغت سواتهم حجر ١٢٢

البيت	الصفحة
إذا مات منهم سيد سرق ابنه .: ومن عضة ما نبتن شكرها	١٧٠
فقلت تحمل فوق طوقك إنها .: مطبعة من ياتها لا يضرها	٢٣٨
رهمط ابن كوز محقي أدراعهم .: فيهم ورهمط ربيعة بن حذار	١٤٢
إذا تسداها طلاباً غلساً	٢٢٨
ومساميح بماضن به .: حابسو الأنفس عن سوء الطمع	١٦٠
ومن يطيق منذك عند صبوته .: ومن يقوم لمستور إذا خلعا	٤٦
يا ليت أيام الصبا رواجعا	٩٦
قفي قبل التفرق يا ضاععا .: ولا يك موقف منك الوداعا	١٠١
يا أقرع بن حابس يا أقرع .: إنك إن يصرع أخوك تصرع	٢٣٧
طوى النحر والأجراز ما في غروضها .: فما بقيت إلا الضلوع الجراشع	١١٦
على حين عابت المشيب على الصبا .: فقلت ألما أصح والشيب وازع	١٢٦
ثلاث مئين قد مررن كواملا .: وها أنا هذا أشتهي مر أربع	٢٥٧
هجوت زيان ثم جئت معتذرا .: من هجوزيان لم تهجو ولم تدع	٢٩

البيت	الصفحة
هو الخليفة فارضوا ما رضى لكم	٢٣
مأضي العزيمة ما في حكمه جنف	
وأن يعرين إن كسى الجوارى	٢٢٣
فتنبو العين عن كرم عجاف	
وعض زمان يابن مروان لم يدع	١٣٤
من المال إلا مسحت أو مجلف	
الحافظو عورة العشيرة لا	١٥٦
يأتيهم من روائنا نطف	
من يثقفن منهم فليس بآيب	
أبدأ وقتل بني قتيبة شافي	
سوى مساحيهم تقطيط الحق	٤٨
تقليل ما قارعن من شم الطرق	
كان أيديهن بالقاع القرق	٤٨
أيدي جوار يتعاطين الورق	
قالت سليمي اشتر لنا دقيقاً	٢٤٤
وهات خبز البر أو سويقاً	
أسلموها في دمشق كما	١٢٢
أسلمت وحشيه وهقا	
وليس بمعيبي وفي الناس ممتع	٨٤
صديق إذا أعيا على صديق	
ولم يرتفق والناس محتضرونه	٨٦،٨٥
جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه	
إذا العجوز غضبت فطلق	٣٠
ولا ترضاها ولا تملق	
أبني كليب إن عمي اللذا	١٥٧
سلب الملوك وفككا الأغلالا	

البيوت	الصفحة
وليس الموافيني ليرقد خائباً .:	٨٤
وحق لمن أبوبكر أبوه .:	٢١١
فالفيتيه غير مستعجب .:	١٥٣
فلم أر مثلها خباسة واحدة .:	٢١١
أرجو وأمل أن تدنسو مودتها .:	٢٢٣
فاليوم أشرب غير مستحقب .:	١٩٨، ١٩٦، ١٩١
من حملن به وهن عواقد .:	١٨٣
فإن سر قوماً بعض ما قد صنعتهم .:	١٩٦
والأرض أورثت بني آداما .:	١٩٦
هم القائلون الخير والأمرونه .:	٨٥، ٨٦
يحمسه الجاهل ما لم يعلما .:	٢١٧، ١٧٠
وإن أتاه خليل يوم مسألة .:	٢٣٧
سلام الله يا مطر عليها .:	١٦٢

البيت	الصفحة
وإني لأختار القرى طاري الحشا .:	٢٠٦
ثلاث مئين للملوك وفي بها .:	٢٥٧
ما برئت من ريبة ودم .:	١١٦
إذا اعوججن قلت صاحب قوم	١٩٨
ومن يعص أطراف الزجاج فإنه .:	٤٦
ولتعرفن خلائقاً مشسولة .:	١٠٧
كل له نية في بغض صاحبه .:	١٩٩
أعرف منها الجيد والعينانا .:	٦٠،٥٩
لها ثنابا أربع حسان .:	٥٢
فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو .:	٦٥
من يفعل الحسنات الله يشكرها .:	٢٣٩
ولو أن واش باليمامة داره .:	٤٦
وحلت سواد القلب لا أنا باغياً .:	٩٤

الصفحة	البيت
١٦٤	يا عدياً لقد وقتك الأواقي
١٩٦	أبيت أسري وتبيتي تدلكي .: وجهك بالعنبر والمسك الذكي
٤٩	يا دار هند عفت إلا أنافيها
٦٥	وأشرب الماء ما بي نحوه عطش .: إلا لأن عينه سيل ودايها
٢٩	قال لها من تحتها وما استوى .: هزي إليك الجذع يجنيك الجنى
١٦٦،٧٤	فلسست بمدرك ما فات مني .: بلهف ولا بليت ولا كأني

## فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٩٩	أبان بن تغلب
٢٠٤	إبراهيم بن أبي عبلة
١٣٠	أبي بن كعب
٢٧٨، ٢٧٣	أحمد بن موسى اللؤلؤي
١٢٦، ١٢٣، ١٢٢، ٩٠، ٧٧، ٧٥، ٧٤، ٧٢، ٧٠، ٦٧، ٣٧، ١٩	الأخفش الأوسط
٢٩١، ٢٣٣، ٢٢٤، ١٩١، ١٨٢، ١٦٧، ١٥٧	
٢٥٨، ١٩٢، ١٩١، ١٠١	الأزهري
٨	الأسنوي
٥٦، ٤٢	الأصمعي
٢٩٢، ٢٩١، ٢٨٢، ١٤١	الأعرج
٣٢	الأعلم الشتمري
١٦٤، ١٦٣، ١٣٠، ١٠١، ٧١، ٧٠، ٤٣، ٤٠، ٢٤، ٢٢	الأعمش
٢٦٧، ٢٥٨، ٢١٤، ١٨٠، ١٧٨	
١٨٦	الآلوسي
٢٥٤	أنس بن مالك
١١٩، ١١٨، ٨٧، ٩	بدر الدين ابن الناظم
٢٩٢، ٢١٤، ٥٥	أبو البركات الأنباري
٨٢	أبو البرهسم
١٠٩، ٥٧، ٥٦، ٤٦	البغدادى
٢٢٧، ٩٣، ٩٢، ٤٨	أبو بكر الأنباري
١٥٤، ١٢٢، ٣٤، ٣٠	أبو بكر بن السراج
٢٨٣، ١٧٨، ١٧٧، ١٤١، ٥٩، ٥٢	الجحدري
١٩٣، ١٢٠، ١١٢، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١٠، ٨، ٧، ٥	ابن الجزري



العلم	الصفحة
جعفر الصادق	٧٤٠٥٠
أبو جعفر (يزيد بن القعقاع)	٢٨٦، ٢٦١، ١٩٣، ١٨٩، ١١٧، ٥٩
ابن جني	١٥٩، ١٣٥، ١٣٤، ١٣١، ١٢١، ٩٢، ٧٦، ٥٣، ٢٦، ٢٤ ٢٤٢، ٢٤١، ٢٣٩، ٢٢٧، ١٩٩، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٠، ١٧٩ ٢٩٣، ٢٥٥، ٢٥١، ٢٤٩
الجوهري = ابن شاذان	٦٨، ٤١، ١٢
أبو حاتم	٢٥٥، ٧٣، ٥١، ٥٨، ١٩، ٤٧
ابن الحاجب	٨
ابن حجر	٢٠٩، ١
الحسن البصري	١١٦، ١١٥، ٧٧، ٧٣، ٥٩، ٥٢، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٢٢ ٢٨٣، ٢٦٧، ٢٣٢، ٢٢٢، ٢٠٥، ١٩٩، ١٩٥
الحسين الجعفي	١٦٣
حفص	٢٦١، ٢٤٦، ٦٤
حمزة الزيات	٢٥٨، ٢٥٠، ٦٤، ٣٦، ٣٢، ٣١
حميد بن قيس	١٠٧
أبو حنيفة	١٢٠
أبو حيان	٩٧، ٩٣، ٧٢، ٦٨، ٦١، ٥١، ٤٣، ٤٢، ٣٧، ٣٥، ٢٥، ٢٤ ١٦٥، ١٥٩، ١٤٩، ١٣٧، ١٣١، ١٢٧، ١٢٠، ١١٦، ١٠٩ ٢٢٠، ٢٠٠، ١٩٨، ١٨٧، ١٨٥، ١٨٣، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩ ٢٧٩، ٢٦٨، ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٤٩، ٢٤٧، ٢٣٦، ٢٣٥ ٢٩٣، ٢٨٤
أبو حية	١٩٥
أبو حيوة	١٢٠
خارجة	٢٩٢، ٢٩٠، ٥٥

العلم	الصفحة
ابن خالويه	٢٠٠، ١٨٤، ١٦٧، ١١٢، ٩٢، ٧٢، ٤٧
خلاد بن يزيد	٩
الخليل بن أحمد الفراهيدي	٢٢٤، ١٧٩، ١٠٧، ٨
الداني	١٩٣، ١٩٢، ٣
ابن الدهان	١٠٣
ابن ذكوان	٦٤
الذماري	١٩٥
أبو الهيثم الرازي	٢٥٠، ٢٤١، ٢١٠، ٧٥، ٦٨
أبو الفضل الرازي	٢٥٦، ٢٤
رؤية بن العجاج	٩٧، ٤٢، ٢٣
أبورجاء العطاردي	٥٢
الرضي	٥٦
الزجاج	١٧٩، ١٧٨، ١٤٦، ١١٧، ١٠٩، ١٠٧، ٨٦، ٧٢، ٧١، ٤١
	٢٩٢، ١٩٢، ١٩١، ١٨٤، ١٨٣
الزجاجي	٢٣٣، ٣٣، ٣٢، ٣١
الزركشي	٨
الزّمخشري	١٥٩، ١٣٥، ١٣٤، ١٣١، ١٢١، ٩٢، ٧٦، ٥٣، ٢٦، ٢٤
	٢٤٢، ٢٤١، ٢٣٩، ٢٢٧، ١٩٩، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٠، ١٧٩
	٢٩٣، ٢٥٥، ٢٥١، ٢٤٩
الزّهري	١٤١
أبو زيد الأنصاري	٢٢٠، ١٥٨، ٦٠، ٣٣، ٢٦
زيد بن علي	٢٩١، ٢٣٢، ٢٠٤، ١٦٣، ١٤٢
الساجوندي	١٩٨
السبكي	١٥٠، ٨
السخاوي	١٣، ٩
ابن سعد	٤٢

العلم	الصفحة
سعيد بن جبير	٧٧
أبو سعيد السِّرافي	٢٤٦، ١٢٣، ٣٠
السُّلَمي أبو عبد الرحمن	٢٤٩، ٢٤٤
سليمان بن جَمَّاز	٢٨٣
أبو السَّمَّال	٢٩٦، ٢١٩
ابن السَّمِّفَع	٤٣، ٤٢، ٤٠
السَّمين الحلبي	١٧١، ١٥٩، ١٢٧، ١٠٩، ٩٣، ٦١، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٣٦
	٢٣٥، ٢٢٠، ٢١٧، ٢٠١، ١٨٧، ١٨٦، ١١٨١، ١٧٩
	٢٨٤، ٢٧٩، ٢٦٨، ٢٥١
سيبويه	١٠٠، ٩٩، ٨٦، ٨٥، ٧٧، ٧٣، ٦٧، ٤٥، ٣٤، ٣٠، ١٩
	١٩٣، ١٩٢، ١٧٩، ١٥٩، ١٥٧، ١٥٣، ١٤٣، ١٣٦، ١٠٧، ١٠٦
	٢٩٣، ٢٨٥، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٢٨، ١٩٩، ١٩٤
ابن السَّيد البَطْلِينُوسِي	٣٢
ابن سيرين	٧٣
السيوطي	١٢٠، ٢٧٢، ٦٩، ١٥، ١٢
أبو شامة	٢٨٦، ٦٤٣
أبو بكر شعبة بن عيَّاش	٢٤
الشمي	٢٢٠
شبية بن نصَّاح	٥٩
الصفَّار	٣٢
الصَّيمَري	١٤٣، ٤٥
أبو طالب القارئ	١٢٦
الطبري	٧٨
طلحة بن مصرف	٢٣٢، ١٧١
عاصم بن أبي النُّجود	٢٨٣، ١٧٨، ١١٥، ١٠١، ٩٩، ٧١
ابن عامر	٢٩١، ٢٨٠، ١١٥، ٢٤، ١٩، ٧

الصفحة	العلم
٨	ابن عبد البر
١٩٧	عبدالرحمن بن أزهر
١٤٤، ١١٧، ٩٩، ٥٠	عبدالقاهر الجرجاني
٢٩١	عبد الله بن أحمد بن حنبل
٢٨٣، ١٨٣، ١٧٧	عبدالله بن أبي إسحاق
٢٥٤، ٢٠٧، ٢٠٥، ١٩٧، ١٨١، ١٦٣، ١٤٧، ١٤٢، ١٤١، ١٥	عبدالله بن عباس
١٣٠، ٥٢	عبدالله بن مسعود
١٩٨، ١٩٥، ٧٣	عبيد بن عمير
٤٢	العجاج
٨	ابن عرفة التونسي
٧٤	عروة بن الزبير
٢٢٤، ١٩٧، ١٦٧، ١٤٨، ١٣١، ٧٣، ٦٧، ٦٠، ٥٦، ٤٧، ٣٢، ٣١	ابن عُصفور
٢٢٤، ٢٢٠، ١٨٠، ١٣٥، ١٣٢، ١٣٠، ٧٤، ٦٨، ٣٦، ٨	ابن عطية
٢٧٩، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٢٥	
٢٩٤	ابن عقيل
١٣٢، ١٤٦، ١٣١، ١٢٧، ١٠١، ٩٤، ٦١، ٦٠، ٥٦، ٥٣، ٤٨، ٤٢	العكبري
٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٨٣، ١٨٠، ١٦٧، ١٦٤، ١٥٨، ١٤٩	
٢٦٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٤٧، ٢٢٩، ٢٢٥، ٢٢٠، ٢١٥، ٢١٤	
٢٩٥، ٢٨٤، ٢٧٥، ٢٧٤	
١٨٦، ٣٧	عكرمة بن عباس
٧٢، ٧١، ٤١	علي بن سليمان
١٥٨، ١٤٤، ١٤٣، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٥٥، ٣٥، ٣٠، ١٩	أبو علي الفارسي
٢٨٥، ٢٥٨، ٢٤٥، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ١٩٦، ١٩٣	
٨٢	عمار بن أبي عمار
١٢٠	عمر بن عبد العزيز
١٧٧، ٣٣	عمرو بن عبيد

العلم	الصفحة
أبو عمرو بن العلاء	١٩٠، ١٨٩، ١٣٠، ٧٧، ٧٢، ٧١، ٥٩، ٥٢، ٢٠، ١٩، ٩
	٢٨٧، ٢٨٦، ٢٧٩، ٢٧٨، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢
عيسى بن عمر الثقفي	٢٥٩، ١٤١، ١٠٦، ٧٧
الغزالي	٨
القرآن .	١٠١، ٩٧، ٩١، ٧٦، ٧٢، ٧٠، ٥٥، ٤١، ٣٣، ٣٢، ٣١
	٢٠٨، ١٩٩، ١٩١، ١٧٩، ١٤٦، ١٣١، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٢
	٢٩٣، ٢٩٢
أبو الفضل الرازي	٢٧٦، ٢٧٥، ١٨٠، ٦٨
القاسم بن سلام = أبو عبيد	٩٧، ٧٢
قالون	٢٨٧، ٢٨٦
القزاز القيراوني	١٠٠، ٣٠
القطامي	١٠١، ١٠٠
قطرب	٧٤
ابن كثير	٢٩٤، ٢٨٠، ١١٥، ٣٤، ٢٠
الكسائي	٢٢٩، ١٨٢، ١٤٦، ١١٥، ٩١، ٧٦، ٧٥، ٧٢، ٦٨، ١٩
	٢٥٨، ٢٥٠
ابن كيسان	٦٠
الليثاني	٢١٧، ٦٨
مؤرج السنوسي	٤٣
المازني	٢٩٢، ٢٩١، ١٦٦، ١٥٨، ١٩
مالك بن دينار	١٧٧
ابن مالك	٩٢، ٨٤، ٧٢، ٧٠، ٦١، ٥٧، ٥٦، ٥١، ٣٨، ٣٤، ٣١، ٢٦
	١٥٢، ١٤٧، ١٣٢، ١٢٣، ١٢٢، ١١٨، ١٠٢، ٩٦، ٩٣
	٢٩٤، ٢١٤، ٢٠٩، ٢٠٠
الميرد	١٠١، ٢٣، ١٢٢، ١٠٣، ١٠٠، ٧٨، ٧٠، ٦٧، ٤٨، ٤٥، ٤١، ٢٣، ١٩
	٢٩٢، ٢٣٩، ٢٢٥، ١٩١، ١٥٧، ١٥٤، ١٤٣، ٢٧

العلم	الصفحة
مجاهد	٢٠٥،٤٥
ابن مجاهد = أبو بكر	٢٣٩،٢٢٤،٢٢٠،١٩٣
محمد بن مروان بن الحكم	٧٨،٧٧
ابن مُحَيِّصين	٢٨٣،٢١٠،٢٠٥،١٩٣،١٨٩،١٨٥،١٧٨،١٧٧
المختار بن أبي عبيد	٢١٧
مسروق	١٩٧
المطوّعي	١٧٦
ابن مقسم	١٧٧
ابن مفلح	٨
ابن أبي مليكة	٩
ابن منظور	٥٦
نافع	٢٩٣،٢٩٢،٢٩١،٢٨٥،٢٨٤،٢٦١،٩٥
النحاس	١٥٤،١٤٧،١٤٦،١٠٣،٨٦،٧٣،٧٢،٧١،٤١،٣٤
	٢٩٢،٢٨٥،١٨٤،١٨٣،١٧٩،١٥٩
النضر بن شميل	٤٢
الهذلي	٢٠٠
ابن هشام	٢٢٠،١٥٤،١٥٠،١٠٩
ورث	٢٨٥،٢٨٣،٢٨٠
يحيى النّوري	٨
يعقوب الحضرمي	٢٨٦،٢٧٣
ابن يعيش	٢٥٧،٢٥١،١٥٥،١٥٤،١١٨،١١٧،٤٧
يونس بن حبيب	٢٨٥،٧٧،٤٣

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة :
ج - ح	المقدمة :
٢٠-١	الباب الأول : وفيه ثلاثة فصول .
١٠-٢	- الفصل الأول : ضابط القراءة المتواترة
١٦-١١	- الفصل الثاني : القراءة الشاذة
٢٠-١٧	- الفصل الثالث : موقف النحاة من القراءات
٢١	الباب الثاني : قسم النحو
٢٢	- الفصل الأول : بناء الفعل الماضي
٢٢	- علامات بناء الماضي
	- مخالفة بعض القراءات الشاذة والشواهد الشعرية
٢٢	للقراءة
٢٤،٢٣	- توجيه العلماء للقراءات والشواهد الشعرية
٢٦-٢٤	- المناقشة والترجيح
٣٨-٢٧	- الفصل الثاني : بناء فعل الأمر
٢٨	- علامات بناء فعل الأمر
٣٠-٢٨	- مخالفة بعض القراءات والشواهد الشعرية للقاعدة
٣٣-٣٠	- توجيه العلماء للقراءات والشواهد
٣٨-٣٢	- المناقشة والترجيح
٤٣-٣٩	- الفصل الثالث : إعراب جمع المذكر السالم والملحق به
٤٠	- إعراب جمع المذكر السالم وشروطه والملحق به
٤٠	- مخالفة بعض القراءات للقاعدة
٤٢-٤١	- أقوال العلماء في القراءة والتوجيه

الصفحة	الموضوع
٤٣-٤٢	- مناقشة الآراء
٥٧-٤٤	- الفصل الرابع : إعراب المنقوص
٤٥	- إعراب المنقوص
	- النوع الأول : معاملة المنصوب معاملة المرفوع
٤٧-٤٥	والمجرور ، والقراءات الواردة في ذلك
٥١-٤٧	- آراء العلماء والمناقشة والترجيح
	- النوع الثاني : معاملة المنقوص معاملة الصحيح
	والقراءات الواردة في ذلك وتوجيه
٥٤-٥١	القراءات
٥٧-٥٤	- مناقشة التوجيهات والترجيح
٦٢-٥٨	- الفصل الخامس : الأفعال الخمسة
٥٩	- حركة نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع
٥٩	- القراءة المخالفة للقاعدة ونظائرها
٦٢-٥٩	- آراء العلماء فيما ورد من ذلك والتوجيه
٨٠-٦٣	- الفصل السادس : الضمير
٧٥-٦٤	- النوع الأول : هاء الغائب
٦٥،٦٤	- حركة هاء الغائب
٦٥	- القراءات المخالفة للقاعدة
٧٢-٦٥	- القراءة الأولى وتوجيهها
٧٥-٧٢	- القراءة الثانية وتوجيهها
٨٠-٧٦	- النوع الثاني : الضمير المنفصل (الفصل)
٧٧،٧٦	- تسميته ، وأحكامه ، وشروطه
٧٨،٧٧	- القراءات المخالفة لأحكامه وآراء العلماء فيها



الصفحة	الموضوع
٨٠-٧٨	- المناقشة والترجيح
٨٨-٨١	- الفصل السابع: نون الوقاية
٨٢	- مواضع مجيء نون الوقاية
٨٢	- القراءة المخالفة للقاعدة ووجه المخالفة
٨٦-٨٢	- أقوال العلماء في القراءة والتوجيه
٨٨-٨٦	- المناقشة والترجيح
٩٧-٨٩	- الفصل الثامن: المبتدأ والخبر
٩٠	- مواضع حذف الخبر
٩١	- مخالفة القراءة لقاعدة الحذف ووجه المخالفة
٩٧-٩١	- توجيه العلماء للقراءات والمناقشة والترجيح
١٠٤-٩٨	- الفصل التاسع: « كان » وأخواتها
٩٩	- يشترط في اسم كان ما اشترط في المبتدأ
	- القراءات المخالفة للقاعدة وآراء العلماء فيها
١٠٤-٩٩	والتوجيه والترجيح
	- الفصل العاشر: « ما » و « لا » و « لات » المشبهات
١١٠-١٠٥	ب « ليس »
١٠٦	- شروط إعمال « لات » عمل ليس
١١٠-١٠٦	- القراءة المخالفة للقاعدة ووجه المخالفة والتوجيه
١١٣-١١١	- الفصل الحادي عشر: « ظن » وأخواتها
١١٢	- عملها وأنواعها
١١٣-١١٢	- القراءة المخالفة والتوجيه
١٢٤-١١٤	- الفصل الثاني عشر: الفاعل

الموضوع	الصفحة
- المسألة الأولى : مواضع تأنيث الفعل وجوباً أو جوازاً	١١٥
- القراءات المخالفة للقاعدة ووجه المخالفة	١١٦-١١٥
- آراء العلماء والترجيح	١١٩-١١٦
- المسألة الثانية : من أحكام الفاعل الرفع	١٢٤-١٢٠
- القراءات المخالفة للقاعدة	١٢٠
- آراء العلماء والترجيح	١٢٤-١٢١
- الفصل الثالث عشر : الظرف	١٢٧-١٢٥
- إضافة « حين » وما أشبهها ، والأحكام المتعلقة بذلك	١٢٦
- القراءة المخالفة والتوجيه	١٢٧-١٢٦
- الفصل الرابع عشر : المستثنى	١٣٨-١٢٨
- أحكام المستثنى بـ « إلا »	١٢٩
- القراءات المخالفة للقاعدة ووجه المخالفة	١٣٠
- آراء العلماء والتوجيه	١٣٦-١٣٠
- المناقشة والترجيح	١٣٨-١٣٦
- الفصل الخامس عشر : الحال	١٥٠-١٣٩
- حالات الحال مع عامله	١٤١،١٤٠
- القراءات المخالفة للقاعدة ونظائرها	١٤٣،١٤١
- آراء العلماء والتوجيه	١٤٨-١٤٣
- المناقشة والترجيح	١٥٠-١٤٨
- الفصل السادس عشر : الإضافة	١٦٠-١٥١
- ما يحذف للإضافة	١٥٢

الموضوع	الصفحة
- القراءات المخالفة للقاعدة وهي نوعان	١٥٢
- النوع الأول : حذف التنوين ونصب ما بعده	
والقراءات الواردة	١٥٣، ١٥٢
- آراء العلماء في ذلك والتوجيه	١٥٣-١٥٥
- النوع الثاني : حذف النون ونصب ما بعده	
والقراءات الواردة	١٥٦
- آراء العلماء في ذلك والتوجيه والترجيح	١٥٧-١٦٠
- الفصل السابع عشر : المنادى	١٦١-١٦٧
- أقسام المنادى	١٦٢
- القراءات المخالفة للقواعد	١٦٣
- توجيه القراءات والترجيح	١٦٤-١٦٧
- الفصل الثامن عشر : نونا التوكيد	١٦٨-١٧٢
- أحكام توكيد الأفعال بإحدى النونين	١٦٩، ١٧٠
- القراءات المخالفة وتوجيهها	١٧١، ١٧٢
- الفصل التاسع عشر : ما لا ينصرف	١٧٣-١٨٧
- علل منع الصرف	١٧٤-١٧٦
- القراءات المخالفة للقواعد	١٧٦-١٧٨
- توجيه العلماء والترجيح	١٧٨-١٨٧
- الفصل العشرون : إعراب الفعل ، وفيه مسائل	١٨٨-٢٥١
- المسألة الأولى : تسكين المضارع بلا جازم	١٨٩-١٩٤
- القراءات الواردة في ذلك	١٨٩، ١٩٠
- آراء العلماء والتوجيه	١٩٠-١٩٤

الموضوع	الصفحة
- المسألة الثانية : حذف نون الأفعال الخمسة بلا	
ناصب ولا جازم	١٩٥-٢٠١
- القراءات الواردة ونظائرها	١٩٥-١٩٧
- آراء العلماء والتوجيه	١٩٧-٢٠١
- المسألة الثالثة : رفع المضارع بعد أن الناصبة ،	
ونصبها بلا ناصب	٢٠٢-٢١٨
- نواصب الفعل المضارع	٢٠٢-٢٠٤
- النوع الأول : رفع المضارع بعد أن ، والقراءات	
الواردة في ذلك	٢٠٤
- النوع الثاني : نصب الفعل المضارع بلا ناصب	
والقراءات الواردة في ذلك	٢٠٥
- آراء العلماء في النوع الأول والتوجيه	٢٠٦-٢١٠
- آراء العلماء في النوع الثاني والتوجيه	٢١١-٢١٨
- المسألة الرابعة : حركة لام « كي » ولام الجحود	٢١٩-٢٢١
القراءات المخالفة	٢١٩
- التوجيه والمناقشة	٢٢٠-٢٢١
- المسألة الخامسة : تسكين الفعل المضارع وحقه	
النصب	٢٢٢-٢٣٠
- القراءات الواردة ووجه المخالفة	٢٢٢-٢٢٤
- آراء العلماء والتوجيه والمناقشة	٢٢٤-٢٣٠
- المسألة السادسة : رفع فعل الشرط أو جوابه	٢٣١-٢٤٣
- أنواع الجوازم	٢٣١

- رفع فعل الشرط أو جوابه ، والقراءات الواردة  
في ذلك ٢٣٣،٢٣٢
- توجيه القراءات الواردة في رفع فعل الشرط ٢٣٧-٢٣٣
- توجيه القراءات الواردة في رفع جواب الشرط ٢٤١-٢٣٧
- المناقشة والترجيح ٢٤٣-٢٤١
- المسألة السابعة : تسكين آخر الفعل المضارع بعد  
حذف حرف العلة للجزم ٢٥١-٢٤٤
- القراءات الواردة ونظائرها ٢٤٥،٢٤٤
- آراء العلماء فيما ورد من ذلك والتوجيه والمناقشة  
والترجيح ٢٥١-٢٤٥
- الفصل الحادي والعشرون : العدد ٢٦٢-٢٥٢
- أنواع العدد ٢٥٤،٢٥٣
- القراءات المخالفة للقاعدة وآراء العلماء فيها  
والتوجيه ٢٥٧-٢٥٤
- المناقشة والترجيح ٢٦٢-٢٥٧
- ٢٦٣
- الباب الثالث : قسم الصرف
- الفصل الأول : المقصور والمدود ٢٧٠-٢٦٤
- المقصور والمدود ، تعريفهما ، وأوزانهما ٢٦٦،٢٦٥
- القراءات المخالفة نوعان ٢٦٦
- النوع الأول : قصر المدود ٢٦٧
- القراءات الواردة ٢٦٧
- آراء العلماء والتوجيه والترجيح ٢٦٩،٢٦٨
- النوع الثاني : مد المقصور ٢٦٩

الصفحة	الموضوع
٢٦٩	- القراءة الواردة في ذلك
٢٧٠	- التوجيه والترجيح
٢٧٦-٢٧١	- الفصل الثاني : باب النسب
٢٧٣،٢٧٢	- ما يزداد عند النسب وبعض أحكامه
٢٧٥-٢٧٣	- القراءة المخالفة للقاعدة وتوجيهها
٢٧٦،٢٧٥	- الترجيح
٢٨٠-٢٧٧	- الفصل الثالث : الفعل المبني للمجهول
٢٧٨	- صياغة الفعل المبني للمجهول
٢٧٩،٢٧٨	- القراءة الأولى المخالفة وتوجيهها
٢٨٠،٢٧٩	- القراءة الثانية المخالفة وتوجيهها
٢٨٨-٢٨١	- الفصل الرابع : التقاء الساكنين
٢٨٢	- ما يجوز فيه التقاء الساكنين
٢٨٣،٢٨٢	- القراءات الواردة بالتقاء الساكنين على غير قياس
٢٨٨-٢٨٣	- توجيه القراءات الواردة والمناقشة والترجيح
٢٩٦-٢٨٩	- الفصل الخامس : الإعلال والإبدال
٢٩٦-٢٩٠	- بعض القواعد المتعلقة بالإعلال والإبدال
	- القاعدة الأولى ، وما خالفها من القراءة وآراء
٢٩٤-٢٩٠	العلماء في القراءة والتوجيه
٢٩٥،٢٩٤	- قراءة أخرى وتوجيهها
٢٩٥	- القاعدة الثانية : تخص الإعلال بالنقل
٢٩٦	- القراءة المخالفة
٢٩٩-٢٩٧	الخاتمة :
٣٤٧-٣٠٠	ملحق بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة .

الصفحة	الموضوع
٣٤٨	الفهارس العامة
٣٨٤-٣٤٩	- فهرس المصادر والمراجع
٣٩٧-٣٨٥	- فهرس الآيات القرآنية
٣٩٨	- فهرس الأحاديث والآثار
٣٩٩	- فهرس الأقوال والأمثال والحكم
٤٠٧-٤٠٠	- فهرس الآيات الشعرية والأرجاز
٤١٤-٤٠٨	- فهرس الأعلام
٤٢٣-٤١٥	- فهرس الموضوعات

